التعبئــة الفكرية
للثـــــورة
وما بعد الثورة

المحتويات

القسم الثاني
التعبئة الفكرية ما بعد الثورة

إهداء

إلى أبطال ثورة 25 يناير 2011م

لكي يظـــــــــــلوا أبطـــــالاً

وحتى لا يكون الفجر الكاذب

جمال البنا

أتذكرُ قبل هذا الجيـــل جيـلاً
ســــــهرنا عن معلمهـــم ونامـا
مهـار الحــــق بغضنا إليهـــــم
شكيم القيصـــرية واللجـــاما

أحمد شوقي
في رثائه لمصطفى كامل

للذكرى

عندما نجح الانقلاب الناصري في حركته وتقلد السلطة، رأيت أن من واجبي أن أقدم رأيي إليه، وكنا جميعًا نؤيده، وفي الوقت نفسه نخشى عليه، وهكذا بدأت الفصل الأول من كتاب بعنوان «ترشيد النهضة».

وكنت أكتب بيسر وسرعة لأن الموضوع واضح تمامًا في ذهني وبدأت أرسل للمطبعة ما أكتبه أولاً بأول، وكان الفصل الأول عن «تقييم ما حدث في 23 يوليو» وهل هو انقلاب أو ثورة وانتهيت إلى أنه بلا مراء انقلاب لأن مقومات الثورة لم تتوفر له، فإنه لم يستهدف التغيير الشامل، وإنما ادعى إصلاح الجيش ولأن الضباط الأحرار مجموعة صغيرة من الضباط تعمل في سرية بالغة، من هنا لم يكن لها جمهور ولا لها نظرية، بعد أسبوعين من الكتابة وصلت فيها إلى صفحة 80، ما أن دخلت المطبعة حتى وجدت ضابطاً وعددًا من الجنود و«بوكس» وأخبرني الضابط أن كتابي مصادر، وأمر جنوده فجمعوا «الملازم» ووضعوها في أجولة وأودعوها البوكس، وحاولت أن أستفسر منه دون جدوى ولكنهم قالوا اذهب إلى كبير الرقباء البكباشي أنور السادات.

ذهبت إلى البكباشي أنور السادات الذي قال لي إن أربعة من الضباط قرأوا الكتاب ــ كل واحد منهم مستقلاً ــ وقرروا أنه يجب أن يصادر ولا يُنشر بأي طريقة.

شاءت الظروف بعد ذلك بأسبوع تقريبًا أن تزور الأسرة اللواء محمد نجيب والبكباشي جمال عبد الناصر، ذلك أن قادة الحركة أمروا بمجرد تقلدهم السلطة بإلقاء القبض على قتلة الإمام الشهيد حسن البنا، وكانوا معروفين لأن النظام السابق كان يتستر عليهم، ووجد الوالد ــ رحمه الله ــ أن علينا أن نشكر لهم هذه المبادرة فجمع أفراد الأسرة وذهبنا، فقابلنا اللواء محمد نجيب ــ الرجل الذي أحبه شعب مصر من النظرة الأولى ــ رجل صريح.. طيب.. واضح.. مهذب.. يكاد يكون المصري النموذجي، بعده ذهبنا للبكباشي جمال عبد الناصر، شخص مختلف تمامًا، لا يتكلم ولكن يسمع ويأخذ ولا يعطي، واضح أن له طبيعة خاصة، وعندما قدمني الوالد إليه سألني بحدة «أنت شيوعي» ؟ فدهشت وقلت له كلا، بل إن لي كتابًا بعنوان «نقد النظرية الماركسية»، فقال لي فما الذي كتبته إذن، تذكرت إني في الفصل الأول من كتاب «ترشيد النهضة» استشهدت بكلمة لماركس عن أن الحروب هي قاطرة التاريخ، وعلمت أنه اطلع على الكتاب، فما أن قرأ الفصل الأول حتى غضب غضبًا شديد وأمر بمصادرته فورًا.

هذه صفحة من التاريخ المجهول لا تعرفها الأجيال، ولا مؤرخو الثورة، ولا حتى الأستاذ هيكل الذي لم يكن بعد قد أحكم علاقته بها.

كان كتاب «ترشيد النهضة» يقوم على فكرة أن ظروف البلاد اقتضت أن يقوم بهذه الحركة ضباط لأن قضية مصر العظمى هي الاستقلال، ولعدم وجود أحزاب قوية، ولأن عبد الناصر كان أسبق من الإخوان ــ وهم الهيئة الجماهيرية التي تمثل الشعب ــ ولم يكن الإخوان قد ضموا شملهم بعد الاعتقالات إثر الحل الأول، وعلى كل حال فإن عبد الناصر كان قد اتفق معهم قبل أن يقوم بحركته ــ وكان هو نفسه ــ معدودًا من الإخوان.

باختصار هذا هو ما حدث، وكانت المشكلة هي هل يمكن أن يتحول الانقلاب إلى ثورة ؟ أصوليًا هذا مما لا يستقيم ولكن علينا أن نحاول، وكانت أول خطوة هي البحث عن نظرية، والخطوة الثانية تنظيم حزب من نوع جديد يكون على الضباط بسرعة أن يؤسسوه والحركة في مستهلها والشعب كله يؤيدها مما يعني أن هذا الحزب سيكسب الأغلبية، وبهذا يمكن أن يتحول الانقلاب إلى ثورة ويمكن لهم أن يحققوا التجديد الثوري باعتباره إرادة الشعب.

لا أريد أن أطيل لأن كتاب «ترشيد النهضة» كان يرسم الخطوات الأولى مما قد لا يُعد ضروريًا بعد أن أوضحنا الفكرة الرئيسية التي لو أخذوا بها لما تورطوا فيما تورطوا فيه من مغامرات وحكم واستبداد ومعتقلات وتزوير.. إلخ، لأنهم لم ينتبهوا إلى فكرة إقامة حزب إلا أيام السادات، ولكن تأسيس حزب يصدر عن الحاكم لا يمكن أن يضم مكافحين ومؤمنين ولكن تجارًا ومرتزقة وباحثين عن المصالح.. إلخ، فعندما تكوّن الحزب لم ينجح لأنه جاء بعد عشرين سنة من قيام الحركة.

ومن الأيام الأولى للحركة وقد فهمت أنها حركة فرد حاكم بأمره وأنها لا تتردد في البطش بأي معارض، فاعتزلتها ووجدت في مجال ترشيد الحركة النقابية بديلاً، فلما جاء السادات وجاء معه الانفتاح استأنفنا العمل العام عن طريق نشر المقالات في الصحف وبوجه خاص «القاهرة»، ثم بعد ذلك عدد كبير من الصحف وعندما صدرت جريدة «المصري اليوم» طلب إليّ الأستاذ صلاح دياب وهو أكثر أصحاب «المصري اليوم» نفوذ وكان بيني وبينه معرفة قديمة أن أكتب، فبدأت بالكتابة بنية واحدة هي تهيئة وإعداد الناس لتحقيق «التغيير» وترشيد هذا التغيير والتعبئة الفكرية له، وقد حرصت على أن لا تمس حريتي في الكتابة وفي هذا السبيل آثرت أن أكتب متطوعًا، ولا أزعم لنفسي حقاً في شيء معين، وبالذات في هذه الثورة التي قامت على شباب الإنترنت والفيس بوك وغيرها، ولكني أرى مع هذا أن مجموعة المقالات التي اخترناها هنا نقدم خدمة كبرى لشباب الثورة، ونضع أمامهم حلولاً للمشكلات وإجابات على التساؤلات، ونوفر عليهم الجهد وهي بعد ثمرة الفكر الطويل، وأهم شيء أن ما جاء به يمكن أن يساعدهم في «ما بعد الثورة» وهو الجزء الأهم والأخطر

في تاريخ الثورات فقد يمكن أن تنتصر، ولكن من الصعب أن نحتفظ بهذا الانتصار وأن نصل به إلى غايته دون أن تنحرف يميناً أو يسارًا.

وقد كان الإهداء في «ترشيد النهضة» هو :

إلى الأبطال محمد نجيب وزملاءه

لكي يظـــــلوا أبطـــــــالاً

وحتى لا يكون الفجر الكاذب

وقد جعلت إهداء هذا الكتاب مثالاً.. مع أملي في أن يكونوا ــ بحكم السلامة الموضوعية لحركتهم ــ أسعد حظاً وأدنى إلى التوفيق والنجاح.

جمال البنا

القاهرة في: ربيع ثاني 1432هـ/ مارس 2011 م



صورة للغلاف بريشة الفنان كنعان
ولم تطبع هذه الصورة لمصادرة الكتاب قبل استكمال طبعه
ولكنها نشرت في عدد ممتاز من «المختار من البحوث والمقالات»
بعد خمسين عامًا تقريبًا

تصدير
نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ

(1)

من الأوراق التي يأتينا بها الإنترنت ورقة بقلم حسين عبد العال وهي كالآتي :

«سؤال في غاية الأهمية.. لأنه يتناسب مع حدث في غاية العظمة :

فمن ذا الذي قام بحدث عظيم مثل هذه الثورة المباركة التي أذهلت العالم كله !!

إن مليونين أو ثلاثة ملايين يذهبون للحج.. تقوم السعودية بكل قياداتها ومواردها وطاقاتها وتقف على قدم وساق لإدارة أيام الحج قد تكون أسبوعًا أو عشرة ايام.. ومع هذا قد يستغرق الإعداد لها أشهرًا طوالاً.

فمن الذي أعد الخطة وأحكمها.. وقام عليها لاستقبال الملايين التي وصلت في بعض الأحيان لأربعة ملايين في وقت واحد.. بخلاف من يخرجون ويدخلون ميدان التحرير ؟!!

ومن الذي نظمهم هذا التنظيم الدقيق لمدة ثمانية عشرة يومًا متواصلة ؟!!

ومن الذي جمعهم على هذه المطالب وجعلهم يتحدون عليها ويستميتون في الدفاع عنها ؟!!

من الذي نشر بينهم ووجههم للمعاني الفاضلة وللأخلاق الكريمة من الحب والأدب والإيثار والكرم والشهامة والرجولة والخدمة والتواضع ؟!!

إن المتأمل في ذلك كله يقف حائرًا وعاجزًا عن الرد على كل هذه الأسئلة.

ولكني ما سمعت أحدًا يتكلم في ذلك، وما سألت أحدًا عن هذا إلا وأجابني بما يستقر في عقلي وقلبي بأنه «ما فعل ذلك من أحد إلا الله سبحانه».

ولذلك.. فالفضل في هذه الثورة في قيامها وترتيبها وإخراجها وضبط السيناريو العظيم في نهايتها بهذا الشكل يرجع إلى الله وحده» انتهى.

وأقول أننا انتهينا إلى ما انتهى إليه.

والاختلاف فيما بيننا وبينه هو أن الله تعالى لا يحكم المجتمع بالأمر المباشر أو المطلق ولكنه وضع مبادئ و«سُنناً» يسير عليها المجتمع، وبعضها تقود إلى النجاح وأخرى تؤدي إلى الهلاك، وقد تلاقت هذه السُنن واستقامت أن يقوم بها الشبان الذين تولوها، ومن هذه السُنن أن يأتي الحدث في الوقت المناسب، وكذلك سلامة الأسباب المبررة لها وتملك القدرة على تجميع الناس بالاستعانة بكل ما قدمه العصر الحديث من وسائل، مما مكنها أن تحشد الملايين وفاقت بذلك الإخوان المسلمين

الذين كان يمكنهم أن يحركوا عشرة آلاف أو حتى عشرين ألفاً، فالإخوان المسلمون مثلاً يُمكنهم ذلك بحكم تنظيمهم الدقيق، ولكنهم بالتأكيد يعجزون عن أن يأتوا بالملايين ويعجزون عن أن يستمر هذا التجمع، فلا ينسل منه ولا يتفرق ولكنه يزيد عددًا وتماسكاً كما لم يكن لديهم الوعي الذي يجعلهم يتحركون عندما كان الوقت مناسبًا، فهذا كله ما تهيأ لشباب 25 يناير 2011م وما يجعلنا نقول إن هذه الثورة «نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ».

(2)

النجاح في مواجهة التحديات

إن هذه الثورة ـ رغم نجاحها الباهر فإنها لا تزال في بداياتها ـ ويعرفنا التاريخ والتجارب الثورية أن الثورات تنجح في بداياتها، ولكنها تتعثر في ممارستها حتى تنتهي بأمر غير الذي قامت به، وهذا له أسبابه :

أولاً : أن الثورة عادة تقوم عندما يصل الفساد والاستبداد إلى غايته بحيث يريد كل الناس إزالة هذا النظام، ولا يمكن إزالة نظام إلا بالثورة، فالثورة هنا تتفق مع إرادة الشعب، ولهذا تنجح لأن الحاكم المستبد الذي يحمي الفساد لا يستطيع أن يقاوم إرادة الملايين المتجمعة، ولهذا لابد أن يسلم في النهاية ويكون هذا التسليم أول انتصار للثورة يمكن أن يجعلها تنتعش به، في حين أنه سيكون عليها الانتقال من هدم دولة الظلم إلى بناء دولة العدل، وبناء دولة العدل أصعب من هدم دولة الظلم، لأن الهدم أسهل من البناء، بل قد يكون الإضراب العام ـ الذي هو صفة سلبية ـ كاف لهدم دولة الظلم، في حين أن إقامة العدل يتطلب مهارات عن طرق البناء، ويتطلب معرفة علمية بالأصول التي تحول دون أن يتهاوى البناء، وعلى سبيل المثال فإن فهم طريقة تحقيق العدل تتفاوت بين الناس، فالبعض يرى أن الاشتراكية هي الأسلوب الأمثل، بينما يرى آخرون أنه تطبيق الشريعة، ويرى ثالث أن الحرية هي التي تحمي التجربة من مأزق الخطأ والانحراف، وقد يصل الاختلاف ما بين وجهات النظر إلى التناقض، وهذا التناقض يمزق وحدة الجماهير بحيث لا تفرغ لبناء دون العدل، ولكن للتغلب على وجهات النظر المضادة.

إن الانتقال من هدم دولة الظلم إلى البدء في إقامة دولة العدل هو أول التحديات.

وهناك مخاطر أخرى عديدة، لعل أخطرها، ذلك أن بناء دولة العدل يتطلب أن يتقلد الثوار أنفسهم زمام السلطة، والحق في استخدام الموارد. والسلطة مفسدة لأنها يمكن أن تشبع كل الأهواء، والانحرافات التي توجد لدى معظم الناس بل يمكن أن يثير الأهواء والأطماع لأن فيها السيطرة وإيقاع الثواب والعقاب والمناصب، وهي تثير الزهو والغرور.. إلخ، ومن أجل هذا فإن معظم الناس يعملون للتوصل إليها والفوز بها لا لتحقيق العدل ولكن لإرضاء إرادتهم وأهوائهم، ويكون في هذا نهاية الثورة في أنها تبدأ بالنجاح وتنتهي بالفشل، وتريد تحقيق العدل في حين أنها تظهر الديكتاتور،

وهذا هو ما انتهت إليه تجربة عبد الناصر وما انتهت إليه الثورة الفرنسية والثورة الإيرانية، فحكم عبد الناصر الذي قال «ارفع رأسك يا أخي» جعل رأسه وحدها هي المرفوعة وكل الرؤوس الأخرى تنحني وتنظر إلى الأرض، والثورة الفرنسية التي قضت على حكم «البوربون» هي التي أظهرت نابليون بونابرت، والثورة الإيرانية التي قامت احتجاجًا على استبداد الشاه واستخدامه «السافاك» في القبض على المعارضين وتعذيبهم هي التي زجت بمعارضيها في السجون وتعرضوا لتعذيب قال عنه منتظري وهو الذي كان قد رشح لخلافة الخميني «إن السافاك يحمر خجلاً مما يرتكبه الحرس الجمهوري»، وقد أنهى الخميني خلافته وحكم عليه بالحبس في بيته حتى مات.

إن التحديات التي أمام ثورة 25 يناير سنة 2011م هي :

أولاً : إجماع الشعب على التغيير الشامل ــ أي الثورة ــ أي هدم دولة الظلم وليس تصحيحها أو ترقيعها.

ثانيًا : التعرف على أصول ومهارات إقامة دولة العدل حتى لا يحدث خلاف أو تفرقة أو صراع ما بين الذين قاموا بها.

ثالثاً : الحذر من إفساد السلطة بوضع الضمانات التي تحول دون هذا الإفساد وبجعل السلطة في خدمة القضية العامة وليس في خدمة الأفراد، وهذه الضمانات هي الحريات.

مرة أخرى الشعب يوافق على هذا ويريده، وبالطبع فإن القلة المستفيدة من الوضع القديم ستعارض ذلك فيجب تحييدها وشل حركتها وعليهم أن يحمدوا الله أن لم يحاسبوا، ولم يحكم عليهم، وإن لج بهم العناد فلابد من محاكمة سريعة وناجزة.

إن التحدي الثاني والثالث.. أعني التعرف على مهارات وأصول وثقافة دولة العدل دون أن تمزقها الاختلافات الأيدولوجية، وكذلك تأمين الحرية في مواجهة السلطة حتى لا تكون السلطة التي أصبحت في يد الثورة قوة مفسدة، نقول إن هذا يتطلب دراسات طويلة لم تتيسر للشباب الذين قاموا بالثورة وأصبحوا إزاء ذلك أمام خطر عظيم.

فكيف يمكن أن نستدركه بسرعة والوقت لدينا محدود وسياق الأحداث لابد أن يكون سريعًا حتى لا تبرد حرارة الثورة والحماسة له ؟

* * *

(3)

في هذا الكتاب
ما يمكن أن يقدم ــ إلى حد ما ــ ذلك

قد يكون من الضروري من باب التعريف بكاتب هذه الكلمات وحتى يكون لدى قارئها ثقة فيها أن نقول إنه تعرض للعمل السياسي من سنة 1946م عندما ألف

كتاب «ديمقراطية جديدة» وعندما كوَّن «حزب العمل الوطني الاجتماعي» الذي كـان هدفه «إنهاء فترة الانتقال الحضاري ما بين العهد القـديم لهـذه البلاد العريقـة ومـا بين العهد الجديد الذي جاء مع مـدافع نـابليون الـتي كـانت رمـزًا لقـوة العهـد الجديـد على تدمير العهد القديم».

وكما ترون فإن هذا الهدف الذي تتناهى فيه أعمار المفكـرين والساسـة مـا كـان يمكن أن ينجح، ولهذا طويت صفحة الحزب، ولكنها لم تقطع العلاقـة بينـه وبين الفكـر السياسي، كما أنه استفاد فائدة كبرى من الفكر الاشتراكي دون أن يصاب بدائه العياء من تعصب وضيق أفق، كمـا اسـتلهم الفكـر الإسـلامي بفضـل الوشـيجة الـتي جمعتـه بالإخوان، وظل هذا كله من سنة 1946م حـتى الآن أصـدر خلالهـا عـددًا من الكتب لم يقسم لها الانتشار، ولم يأت الانتشار إلا عنـدما بـدأ يكتب في الصـحافة أولاً «القـاهرة الأسـبوعية» ثم في عـدد من الصـحف اليوميـة حـتى انتهى بـه المطـاف إلى جريـدة «المصري اليوم» ولعلها أكثر الصحف اليوميـة المسـتقلة انتشـارًا حيث تتصـدر كلمتـه الصفحة في كل يوم أربعاء، وحدثت عوامل أخرى يسرت له سبل النشر بحيث تـوالت الكتب وجاوزت المائة عددًا.

لقد كتب هذا رغم أنـه أزهـد النـاس فيـه، ولكن لتعلمـوا أن من يكتب إليكم ليس كاتبًا هاويًا ولكنه أمضى ستين عامًا على الأقل في تفكير.. وكتابة.. ونشر، حـتى وصـل إلى سن التسعين دون أن يفقد حماسه للإصلاح أو مقدرتـه على الكتابـة، وفي الـوقت نفسه لم تعد له مطامع وأمله الوحيد هو أن يُترك على مكتبه ليواصل رسالته الفكرية.

إنه عندما كتب في «المصري اليوم» فإن ذلك كان لغرض واحد هو تعريف الرأي العام المصري على خلاصة تجربة البشرية في محاولتها الوصول إلى الكمـال والإبـداع وبالذات قضية الشعب والحكم والإسلام والاشتراكية والمرأة والفنـون والآداب بصـورة تتسم بسعة الأفق وملاحظة الاعتبارات العديدة.

* * *

قد يعين القارئ على استيعاب مادة هذا الكتاب أن نشير مجـرد إشـارة إلى بعض المقالات ذات الأهمية الخاصة. فالكتاب بصفة عامـة يـدعو للحريـة في الفكـر والقـول والتعبير لهذا لم يكن عجبًا أن نجد أولى مقالات الكتـاب «الحريـة.. الحريـة.. الحريـة» يتلوها مقالة عن أن «الحريـة تبـني سـقفها»، يتلـو ذلـك مقـال عن العمـال باعتبـارهم «الجيش المدني للشعب»، وهناك أربع مقـالات عن «الضـبعة» وهي المركـز المختـار للدراسات النووية والذرية التي يريد رجال الأعمال جعلها منتجعًا سياحيًا، يتلوهـا مقـال ينتقد سياسة بيع الأراضي للأثرياء العرب، يتلوها سلسلة مقالات عن التعذيب تعتبر من أهم ما كتب عن هذا الموضوع الهام أولاها بعنوان «التعذيب في أقسام البـوليس أولى بالاستجواب من الحجاب»، وثانيها «التحقيق مـع ضـباط البـوليس لـه أصـول أخـرى»، وثالثها «حرصًا على سـمعة ضـباط البـوليس»، ورابعهـا إلى المجلس القـومي لحقـوق الإنسـان «التخشـيبة أسـوأ من السـجن»، وأخـيرًا «محاكمـة المـدنيين أمـام محـاكم

عسكرية عـار على القضـاء وانتهـاك للدسـتور»، وأخـيرًا فهنـاك مقـالان عن الإضـراب أولهما «حق الإضراب المقدس»، والثـاني عن إضـراب العمـال بعنـوان «سـتون يومًـا إضرابًا هل نترك هؤلاء العمال يموتون أو يقهرون».

أما عن القسم الثاني الـذي يمكن أن يفيـد قـادة الثـورة فائـدة جزيلـة لأنـه يضـع خطوطًا عريضة للقضاء على الأوضاع القديمـة وإرسـاء أوضـاع جديـدة ويتنبـأ بـالتغيير، فهناك مقالات تتنبأ بـالتغيير أولاهـا بعنـوان «التغيـير.. آت.. آت» وقـد نشـرت بجريـدة القاهرة في 3/5/2003م، والثانية بعنوان «عندما تهب رياح التغيير» وفي هذه المقالة أشرنا إلى أن خطأ كرومر في «محكمة دنشواى» أدى إلى إقالتـه بعـد أن حكم مصـر لمدة عشرين عامًا، واستطرد المقال «وأزعم أننا اليوم أمام مثل هذا الحادث، فعندما حاصر اثنان من عتاولة المخبرين من ذوي الماضي الإجرامي شـابًا يـدعى خالـد سـعيد كان في مقهى فقيدوا يديـه خلـف ظهـره وأخـذا يضـربانه بوحشـية ودفعـوا رأسـه في شريحة رخامية وسحلوه حتى مدخل إحدى العمارات وظلا يضربانه وهو يستغيث حـتى مات بعد أن تهشم وجهه وتساقطت أسنانه»، واستطرد المقال إن الجو كان مهيئاً في الداخل والخارج لأولى انطلاقات حركة التغيير، وكتب هـذا المقـال في 30/6/2008م، وثمة مقال ثـالث تحت عنـوان «2007 بدايـة النهايـة»، والرابعـة بعنـوان «نـزولاً على إرادة الشعب.. كيف تعمل قيادة التغيير»، ونشر هذا المقال في جريدة البديل اليوميـة في 1/12/2008م، وبعد هذه المقالات التي تنبأت بالتغيير أثبتنـا المقـالات الـتي كتبت بعـد أن بـدأت الثـورة أولى جولاتهـا وكـانت الأولى بعنـوان «نهايـة الجمهوريـة الأولى 1952م ــ 2011م»، والثانيـة «نـزولاً على إرادة الشـعب»، والثالثـة «الثـورة تجابـه منعطفاً خطيرًا»، وكانت الرابعة «قضية العمل والعمال بعـد ثـورة 25 ينـاير»، وكـانت الخامسة والسادسة على التوالي بعنوان «جمعـة ميـدان التحريـر (1) و(2)»، أوضـحنا في الثانية الكيفيـة الـتي يمكن أن يأخـذها شـكل الثـورة ليكفـل لنفسـه وجـودًا دائمًـا، وعبرنا عن مخاوف الانقضاض عليها أو محاولة تمييعها، وبعد هذه المقالات الـتي كتبت بعد الثورة عدنا إلى كتاباتنا القديمـة فأبرزنـا «التجربـة الثمينـة المجهضـة» ونعـني بهـا تجربة عرابي عندما جمع الجيش والشعب معًا في ميدان عابدين يـوم 9 سـبتمبر سـنة 1881م وأجبر الخـديوي على الاسـتجابة لطلب وضـع دسـتور جديـد وأعتبرهـا المثـال الفريد والناجح لتلاحم الجيش والشعب، ويتلو ذلك مقـالات عن «مـا الـذي حـدث ليلـة 23 يوليو؟»، و«المعايير الدولية للانتخابات البرلمانية»، و«دعوها فإنها منتنة».

وعالج القسم الثاني من الكتاب قضية الدستور معالجة مسـهبة في أربـع مقـالات هامة تثير قضايا على أعظم جانب من الخطورة في هذا الموضوع، وهناك مقالات عن «ما بعد الانتخابات»، و«إصلاح ديوان القضاء» التي نقـترح فيهـا دمج وزارة العـدل في ديوان القضاء وتبعية السجون لها، وهناك ثلاث مقالات وجهت للإخوان المسلمين تحت عنوان «العمل عبر الأمة وليس الدولة ممارسة للسياسة بأسلوب آخر».

وعُـنى الكتـاب بمعالجـة القضـية الحساسـة والشـائكة، ألا وهي مكـان الـدين في الدولة، في ثلاث مقـالات «الدولـة مدنيـة والأمـة إيمانيـة»، و«الحضـور الإسـلامي في

الدولـة المدنيـة»، و«حكايـة المـادة الثانيـة من الدسـتور»، وهنـاك مقالتـان أولاهمـا «الإسلام يحقـق التكافـل الاقتصـادي» تقـدم فهمًـا جديـدًا للزكـاة، و«الإسـلام يرسـي الضمير الاجتماعي» وهو فهم جديد للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وهناك ثلاث مقـالات تحت عنـوان واحـد هـو «الحـزب الـديمقراطي، الاشـتراكي، الإسلامي.. هو الحل» عالجنا فيه هذه «التركيبة».

ويختم الكتاب بأربع مقالات عن «التجربة التركية» التي حققت المعادلـة الصـعبة دولة مدنية لها مرجعية إسلامية ففيها لا تعـرض هـذه المرجعيـة باعتبارهـا إسـلامية أي أنها تحقق «جـوهر» مـا أراده الإسـلام دون أن تصـفه بالإسـلام. وفي موضـوع الدولـة والإسلام يوجـد خيـاران : الأول أن تكـون الدولـة إسـلامية تعلن أنهـا تسـتهدف تطـبيق الشريعة وقد جزمنا بأن هذه الدولة لابد وأن تفشـل وأنهـا سـتطبق شـعارات الإسـلام دون جوهر الإسلام وسنتعرض لاستغلال السلطة للإسلام، والثـاني اسـتلهام الـدين في سياسة الدولة بتطبيق مضمون الشريعة وجوهرها دون أن تقدمـه باسـمه «الشـريعة» ولكن باعتباره «العدل» وبهذا تخلص من مأزق إقحام الدين في السياسة.

وقد كان ضـروريًا أن تنهج تركيـا الخيـار الثـاني لأن أوضـاعها حكمت عليهـا بهـذا، ولكن ما لم يلحظ أن هذا نفسه كان البديل الأمثل و«رب ضارة نافعة».

جمال البنا

القسم الأول

التعبئة الفكرية ما قبـل الثـورة

[1]

الحرية.. الحرية.. الحرية(*)

في إحدى أمسيات عام 1951م، وفى دار الحزب الاشتراكي (مصر الفتاة سابقاً) بشارع ضريح سعد، أو البيت الأخضر كما كان يطلق عليه جلس الأستاذ أحمـد حسـين ليكتب افتتاحية مجلة الاشتراكية، وكانت الافتتاحية بعنوان «الثورة.. الثـورة.. الثـورة»، وكان المانشت بالحبر الأحمر وبحروف رقعة غليظة ويشغل قرابة ربع الصفحة.

ولم يسجن الأستاذ أحمد حسين، بل حتى لم يحقق معه.

كان الأستاذ أحمد حسين رحمه الله داعيًا مطبوعًا، وكـان فيـه شـيء من مقـدرة السيد المسيح الذي يجعله يحول صياد السمك الفقير إلى صياد الجماهير.

ولم أكن أعرفه معرفة شخصية، ولكن عندما أفرج عنى من المعتقل عـام 1950 زارني مهنئاً، وكنا قد آوينا إلى شقة متواضـعة في أحـد أزقـة القـاهرة بعـد أن خسـرنا شقتنا الرحيبة الواسعة التي تطـل على أجمـل شـارعين في الحلميـة : شـارع إلهـامي وشارع تيمور.

عندما زرتـه لأشـكره وأعـبر لـه عن تقـديري، اقـترح على الانضـمام إلى الحـزب الاشتراكي، ولكني أوضحت لـه أن مـوقفي المقـرر هـو عـدم الانضـمام إلى هيئـات أو أحزاب، بما في ذلك الإخوان المسلمين، الـتي كـانت أقـرب إلى من أي هيئـة أخـرى، ولكن يمكن التعــاون معًا في بعض مجالات النشاط، وقَـبِـلَ هذا، فأخــذت أكتب بعض المقالات في الاشتراكية، وكنت معه ونحن نتفحص مجموعة من صور شحاذي القاهرة ونختار أشدها بؤسًا لتملأ الصفحتين المتقابلتين من الاشـتراكية تحت مانشـيت عـريض «رعاياك يا مولاي».

كما أسست قسم خدمة الشـباب الـذي انضـم إليـه عـدد من طلبـة الجامعـة في الحـزب، لعـل بعضـهم لا يـزال باقيـا يـذكره، ولابـد أن أعمـارهم الآن مـا بين السـتين والسبعين.

في هذا الوقت كان أحمد حسين، كما كان إحسان عبد القـدوس يهيئـان المجتمـع المصري للثورة ويعدان الجماهير لتقبلها.

* * *

(*) نشر بجريدة القاهرة مايو 2003م .

وقـد حـدثت «الثـورة» وإن لم تكن بالصـورة الـتي أراداهـا تمامًـا، وفى إحـدى مراحلها، كانا معا من ضحاياها، كما كان شأن معظم الصحفيين الأحرار.

اليوم نحن الآن في حاجة إلى شعار صـريح جـريء مثـل شـعار الثـورة.. الثـورة.. الثورة، فالبلاد تقف على أبواب منعطف خطير، والبشرية كلهـا تقـف على مفصـل من مفاصل التاريخ.

ما هو الشعار الذي يحمل روح العهد المقبل والمرحلة الجديدة ؟

لسنا في حاجة إلى برامج مفصـلة، فهـذه من السـهل وضـعها في أحسـن صـورة ولدينا عدد كبير من الخبراء في وضع مثل هذه البرامج..

نريد شعاراً يبلور الروح التي هي مفتاح العهد، وأداة التغيير.

لا أجد هذا الشعار إلا في «الحرية.. الحرية.. الحرية».

* * *

عندما أصـدرت كتـابي «مطلبنـا الأول هـو الحرية»، تسـاءلت في مقدمتـه: لمـاذا يكون مطلبنا الأول هو الحرية، وليس تطبيق الشريعة مثلاً أو حتى أن تكون كلمـة اللـه هي العليا.

ورددت على هذا التساؤل...

لأن الحرية هي التي تكفل لنـا المنـاداة بهـذه المبـادئ أو النظم الـتي نـؤمن بهـا، وبدون الحرية لن نستطيع أن ندعو ــ ومن باب أولى نعمل ــ لها.

وحتى إذا حققنا هدفنا، فإن الحرية هي التي توضح لنا أولاً بـأول مـا نقـع فيـه من خطأ أو ما يحدث من انحراف، وهذا أمر لابد منه لأننـا لسـنا ملائكـة وليس لنـا عصـمة الأنبياء، فالحرية هنا هي التي تكشف لنا الأخطاء فنصححها أولاً بـأول، ولـو لم نكشـفها لتفاقمت حتى تهدم كل ما عملناه.

من هنا كان إيماننا بالحرية..

وكان هذا الإيمان بالنسبة لحرية الفكر لا يعرف حداً.

ويتملكنا الرثاء عندما يقول البعض نعم نحن نؤمن بالحرية أيضاً، باستثناء الثوابت، أو القـوانين أو الدسـتور، فضـلاً عن الخطـوط الحمـراء الـتي من يجاوزهـا فذنبـه على جنبه ! فنقول إن حرية الفكر لا تعرف قيداً عليها وهذه الموضوعات بالذات هي أهم ما يجب أن تتوجه إليها الحرية حتى لا تتوثن أو تأسن.

لقد دعانا القرآن الكريم لأن نفكر في عظمة الله تعالى وأن نتـدبر القرآن ﴿ وَلَـوْ كَـانَ مِنْ عِنْـدِ غَيْـرِ اللَّهِ لَوَجَـدُوا فِيـهِ اخْتِلافـاً كَثِـيراً ﴾، فكيـف يـدعون على الحريـة محرمات ؟ وهل هناك مقدسات أعظم من الله تعالى ومن «القرآن» ؟

إن مصيبتنا الحقيقية أنه ليس هناك بين الفصائل التي توجـه المجتمـع، من يـؤمن بالحرية حقا، «فالمجتمع المصري يخضع لتوجيه ثلاث مجموعات» :

المجموعة الأولى : اليسارية والماركسية.

المجموعة الثانية : العسكرية.

المجموعة الثالثة : المؤسسة الدينية التقليدية.

إن عداء الحرية أصل عريق في الفكر الماركسي، وعندما عرض دستور جوتا على ماركس ووجد فيه «دولة حرة»، استنكر ذلك وقال : دولة حرة.. ما هذا ؟

وأراد ليبكنخت الألمانى أن يرضيه فحذف من اسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني كلمة «الديمقراطي»، وأصبح اسم الحزب حزب العمال الاشتراكيين الألمانيين، ولكنه لم يرض لأنه كان يريد النص على ديكتاتورية البلوريتاريا.

أما لينين فيمكن القول دون مبالغة أنه أكبر عدو للحرية في العصر الحديث فهو الذي أحدث شعار لا حرية لأعداء الشعب! وهو الذي حول أسماء الأحزاب الاشتراكيين الديمقراطيين إلى الحزب الشيوعي ووضع 21 مادة تجعلها هي والنقابات أسيرة جسدًا وروحًا للكومنترن، واستأصل المعارضة سواء كانت أحزابًا أو صحافة وأوجد أكبر جهاز مخابرات عرفه التاريخ وأسماه «درع الثورة» وأطلق يده في قتل كل من تحوم حوله شبهة.

أما زميله تروتسكي ــ وزير الدفاع، ووزير الخارجية ــ فإنه ألف كتابا باسم «دفاع عن الإرهاب» ندد فيه بنقد قطب الاشتراكية كاوتسكي وقال إن الإرهاب جزءٌ لا يتجزأ من آلية الدولة الاشتراكية، ليس فحسب لاستخدامه ضد أعدائها، ولكن ليكون سيفاً مصلتا على أصدقائها ودعا إلى «عسكرة» العمل، وأن يصبح دور النقابات ثكنات تعبئ العمال لتحقيق خطة التنمية وتتبع قواعد الضبط والربط العسكري.

وقد كان الاتحاد السوفيتي هو مدرسة الدولة الشمولية التي تعلم منها هتلر وموسوليني.

هذا هو موقف الاشتراكيين وأحفادهم اليساريين من الحرية، وهم اليوم الذين يتباكون عليها، وفى الوقت نفسه يقبضون بيد من حديد على أجهزة الإعلام.

أما الجهاز العسكري فقد بلوناه وعشنا مآسيه وجرائمه من 1952م حتى الآن بما في ذلك الاستئثار بالحكم وانتخابات 99% وحل الأحزاب (أو تكوينها بالإذن!) والمعتقلات والتعذيب وهزيمة 1956م التي كانت بروفة للهزيمة الكبرى 1967م التي أخرتنا مائة سنة إلى الوراء ولا تزال نتعثر في عقابيلها.

إن مبدأ العسكريين في العالم أجمع، هو «الطاعة» والضبط والربط، وما أبعد هذا عن الحرية ؟

أما المؤسسة الدينية وقلعة الفقه السلفي فهي تقوم على التقليد، أي أداء العمل دون السؤال عن حكمته، وهم يدعون الاجتهاد بأفواههم ولو علموا أن أحدًا له رأي يختلف عن الشافعي أو أبى حنيفة أو أنه يفكر في وضع مذهب خامس لحشروه في جهنم.

إطباق هذا الثالوث الرهيب الذي لا يؤمن بالحرية على المجتمع المصري جعله مظلمًا، يختنق ويتململ ويهمد ولا يستطيع انطلاقاً، ولا يحقق إبداعاً ولا يأتي بإضافة.

كان الشعار قبل 1952م هو الثورة.. الثورة.. الثورة، أما اليوم فالشعار هو الحرية.. الحرية.. الحرية.

العالم كله يريد الحرية...

والشعب بأسره يريد الحرية، يريد الحرية بحق وحقيق.

لا قوانين سيئة السمعة، ولا قوانين طوارئ.

حرية كاملة بما في ذلك إقامة الأحزاب والمعارضة السياسية، وإصدار الصحف وتكوين النقابات والجمعيات.

لا اعتقالات ولا تعذيب ولا محاكم عسكرية أو أمن دولة.

الشعب يريد مجلس نواب حقيقي لا رمزي.

مجلس نواب يملك سحب الثقة من الوزارة ومناقشة الميزانية كاملة.

أعطوه الحرية حتى لا يضطر لأخذها بيده.

أعطوه الحرية حتى لا يأتي من يدعيها ويريد تطبيقها بالحديد والنار والمدافع والقنابل.

إن لم تفعلوا فستلقون بالشعب الذي يريد الفرار من رمضاء الداخل إلى نار الأمريكان وبئس المصير.

[2]
الحرية تبني سقفها(*)

الأستاذ الدكتور محمد سليم العوا ــ من أفضل ــ إن لم يكن أفضل مفكرينا، وأنا معجب بصراحته وصدقه واستقامته وشجاعته، ومنذ أسبوعين تقريبًا، بعد أن ألقى البابا بنديكت السادس عشر محاضرته المنكودة، كان رد الدكتور العوا من أفضل الردود وأكثرها حزمًا وعزمًا وفهمًا للقضية.

ولكن جاء في هذا الرد أنه لا يخشى على المسلمين إلا أمرين كان أولهما : الحرية التي لا سقف لها، وذكرتني هذه الإشارة بمحاورة قديمة دارت بيننا على هامش لقاء، لعله كان في نقابة الصحفيين عندما قال لي : «أنا أؤمن بحرية الفكر أما حرية التعبير فيجب أن تخضع للقوانين والدساتير»، وأذكر إني قلت له : «لو قيدت حرية التعبير بالقوانين والدساتير، لما كانت هناك قوانين ولا دساتير ؛ لأن حرية التعبير

(*) نشر بتاريخ 15/11/2006م، في «جريدة المصري اليوم»، العدد (878).

هي التي أوجدتها، وما كان الملـوك ليتنـازلوا طواعيـة عن حقهم الإلهي في الحكم، إلا لأن الشعب ــ بفضل حرية التعبير ــ أجبرهم على ذلك».

تذكرت هـذا عنـدما قـرأت تحفظـه على الحريـة وافتراضـه وضـع سـقف للحريـة ورأيت أنه مازال عند موقفه.

وأنا أعيد هذا إلى العقلية القانونية للدكتور العـوا، فهـو قـانوني ضـليع، والقـانوني يختلف عن المشرع اختلاف الشرع عن القانون.

فالشرع يأتي من اللـه، أو من الأنبيـاء، أو من الفلاسـفة والأحـرار الـذين يؤمنـون بالحق المطلق لحرية الفكر، وإن حرية التعبير هي جزء من حرية الفكر.

وأذكر هنا أن رسولنا العظيم ﷺ كان من أوائل الذين دعوا إلى حرية التعبير عنــدما كان يقول لكفار قريش : «خلوا بيني وبين الناس»، ذلك أن قريشًا كانت ترسـل وراءه أحد أتباعها، فما أن يدعو الرسول أحدًا إلى الإسلام حتى يتـدخل هـذا التـابع، ويقـول : «لا تسمعوا له، لو كان فيه خير لكانت عشيرته أولى به».

موقف الرسول ﷺ هنا هو الموقف الذي وقفه القرآن، عندما أوجب حرية الدعوة.

أما موقف القانوني فهو موقف الذي يأخذ الشرع ليقننه ملاحظًـا مصـالح وأوضـاع المجتمع وتوافقه مع سـلطة الحكم واعتبـارات أخـرى عديـدة من ضـروريات التطـبيق بحيث يكون القانون تعبيرًا عن المجتمع، ويصدق ما لاحظه ماركس من أن القــوانين لا تصنع المجتمعات، ولكن المجتمعات هي التي تصنع القوانين.

ونجد كبار قانونيينا في الأئمة الذين وضعوا أصول القانون الإسـلامي أو الشـريعة، والدكتور العوا ينتمي إلى هؤلاء.

فما وضعه الأئمة هو عن تفاعل الشريعة بأوضاع المجتمـع بحيث صـار تعبـيرًا عن هذين.

وأذكر هنا كمثال لاختلاف الشريعة التي يضعها الفقهاء عن الشريعة التي جـاء بهـا القـرآن، وما موقف الشـريعة الفقهية من قضية الردة إلا مثال على ذلك، فقد حرمتهـا كل المذاهب الفقهية على حين أعلن القرآن مرارًا وتكرارًا حرية العقيدة.

ولا أريـد أن أمضـي طـويلاً في هـذه الناحيـة فمـا دمنـا نـدافع عن الحريـة، فمن البديهي أن نتلقى ونستقبل كل الآراء المخالفة، وإلا لما كانت حرية.

ما أريد أن أقوله : إن الحرية يمكن أن تصنع سقفها، وإن افتراض «وضع» سـقف لها من خارج إطارها، يتناقض مع طبيعتها، ويمكن أن يكون سدًا أو حتى شللاً لها.

إن الحرية يمكن أن تضع سقفها ــ خاصة في مجتمع إسلامي ــ يعطي حـق الأمـر بالمعروف والنهي عن المنكر لكـل فـرد، فطـبيعي أنـه في هـذا المجتمـع إذا رأى أحـد الناس أن الحـرية قد سمحت بشذوذ أو شطط، فإن من حقه أولاً كفرد يؤمن بالحرية،

وثانياً كمسلم يؤكد الإسلام صحة هذا المبدأ، أن يطالب بتعديل، أو تغيير.. إلخ، وعندئـذ ينبري ثان ليقول أن المتدخل له حق في جـانب وخـالف الحـق في جـانب آخـر، ولكن يظهـر ثـالث ورابـع وخـامس وسـادس، ويصـبح الموضـوع سـجالاً مفتوحًـا يتمخض في النهاية عن الرأي الأمثل الذي يمثل الوجوه المتعـددة للموضـوع، بحيث لا يـأتي القـرار ممثلاً لوجهة نظر مفردة.

ومن هنا قالوا «الحقيقة بنت البحث» .

إن كل لعبة لها قواعدها التي بدونها لا يمكن أن تمضي اللعبة، ولهـا أيضًـا حكمهـا الذي يلحظ هذه القواعـد ويحـول دون مخالفتهـا. والحريـة ـــ رغم امتيازهـا ـــ ليسـت استثناء، والجديد أن قواعد اللعبة توضع بممارسة اللاعـبين، ومن وضـعهم حرصًـا على اللعبة، وأن الحكم ملزم بتطبيق هذه القواعد بالذات، وليس له أن يخرج عنهـا أو يـأتي بغيرها، وبهذا يحقق السقف دون تدخل أحد خارج أسرة الحرية، حتى لـو كـان الحـاكم مثلاً الذي يكون بمثابة الموت للحرية، وحتى لو تقنع هذا الحاكم بمختلف الأقنعة أو تزيا بمسوح الـدفاع عن «المصـلحة العامة»، أو النظـام العـام، فهـذا كلـه إنمـا يقـوم على حساب عمل الحرية ومضيها.

ونحن نعترف ــ مع هذا كلـه ـــ أنـه يحـدث كمـا يحـدث الآن في بعض مجتمعـات الغرب، أن تميل الحريـة إلى شـطط يهـدد ـــ في مجموعـه ـــ المجتمـع، ولكن هـذا لا يحدث إلا عندما ينتاب المجتمع كله مرض يوهن إرادة كـل ـــ أو معظم ـــ أفـراده، فلا تظهر فيه المعارضة التي تقاوم هذا الشذوذ والشطط، ويكون العيب هنا ليس عيبًا في الحرية، وإنما في المجتمع.

وأعتقد أن المجتمعات الإسـلامية لا يمكن أن تـنزلق إلى مـنزلق الشـطط خاصـة في التحليل والترخص الذي انزلقت إليـه بعض مجتمعـات الغـرب، لأن القـرآن الكـريم ومواقف وسياسات الرسـول عمقت الشـــعور بالمسـئولية، وأرهفت حاسـة الإيمـان بحيث أصبحت حارسة للقيم، حائلة دون تجاوزها، وفي الوقت نفسه فإنها تحول تحريم الحكام أو الفقهاء.

لقد أنزل الإسلام إلى سـاحة الملعب قـوة جديـدة،هي قـوة «الإيمـان» الطـوعي الحر، وبهذا أوجد ضـمانًا فريـدًا يقـوم على الحريـة (لأنـه صـادر عن إيمـان حـر)، وفي الوقت نفسه يحمي الحرية من الزلل.

وهذه هي ميزة الأديان التي لم تتوفر في غيرهـا كالفلسـفة مثلاً، والـتي يمكن أن يشوهها الفقهاء.

وهذا هو السبب في أننا نتمسك بالقرآن دون الفقهاء، ونقول وسـنظل نقـول، مـا قاله الرسول : «خلوا بيني وبين الناس»، الأمر الذي يعني «حرية التعبير».

[3]

العمـــــال
الجيش المدني للشعب.. (*)

العرف السائد أن العمال يمثلون إحدى طبقات الشعب، شأنهم شـأن الفلاحين أو الجنود أو التجار أو المهنيين، وعادة ما يطلـق عليهم الطبقـة العاملـة، وتمثلهم جماعيًا النقابات التي يضمها اتحاد عام، ويتركز كفاحها حول ظروف وشروط العمل.

ولكن تقصي تاريخ الأمم يـبرز صـورة أخـرى للعمـال، هـذه الصـورة هي أنهم في كثير من الحالات، يصبحون الجيش المدني للبلاد ويقومون بأدوار قومية يمكن أن تصل إلى تغيير نظام الحكم تغييرًا كاملاً كما حدث في بولندا، عنـدما قـادت نقابـة التضـامن جمـوع العمـال الـذين أصـبحوا جيشًـا مـدنيًا، ليقضـي على الحكم الشـيوعي المـدجج بالسـلاح والـذي يعمـل في خدمته الجيش والبـوليس، إن جيش الشـعب اكتسـح جيش الحكومة، وأحل الديمقراطية محل الشيوعية.

ولم يأت انتصار «التضامن» سهلاً، إن الحكومة الشيوعية بحزبها وبجيشها، وبتأييد الاتحاد السـوفيتي قاومت وسـلطت جنودهـا على العمـال، وسـقط الكثـير من العمـال قتلى وجرحى، ولكن الكتــلة لم تتأثر ولم تفقد ثباتها وتماسـكها، وبقـدر مـا سـقط من قتلى وجرحى، بقـدر مـا كـانت خســارة الحكومـة، وبقــدر مـا كـان ذلــك إيـذاناً بأنهـا ستفشل في النهاية.

وأعلنت التضامن أنهـا تريـد أن تقـوم بتغيـير سـلمي يحقـق للشـعب مطالبـه في الحرية والديمقراطية، وأنها تـرفض العنـف، كمـا أن هـدفها محـدد وهـو الديمقراطيـة، وانتصرت في النهايـة، ولأول مـرة يعقـد في دولـة كـانت تحكمهـا الشـيوعية الباطشـة انتخابات حرة جاءت بزعماء وقـادة التضـامن إلى الحكم وأصـبح ليش فاونسـا، عامـل ميناء جنداسك رئيسًا للجمهورية.

وليست هذه حالة فريدة، فهناك حالات عديدة للطابع القـومي والمـدني للعمـال، ففي مرحلة متقدمـة من التـاريخ البريطـاني عنـدما كـان النظـام الانتخـابي الإنجلـيزي متخلفاً غاية التخلف، لأن قواعده وضعت منذ أربعمائة سنة دون أن تتغـير، في حين أن الأوضـاع الصـناعية والإنتاجيـة تغـيرت تغـيرًا جسـيمًا في أعقـاب الثـورة الصـناعة في منتصف القرن الثامن عشر، وكان من أكبر صور هذا التغيير ظهور العمال كقوة كبـيرة فعالة، وظهور الصناعة وخاصة صناعة الفحم والحديد في مناطق كانت مهجورة، وأدى هذا إلى أن يكون لمنطقة مهجورة حق ترشيح نائبين في حين تحـرم منطقـة مزدحمـة بالسكان، لأن المنطقة المهجورة كـانت من 400 سـنة آهلـة بالسـكان، ولكن سـكانها هاجروا إلى المناطق التي توجـد فيهـا منـاجم الفحم والحديـد عمـاد الصـناعة الحديثـة

(*) نشر بتاريخ 3/10/2007، في جريدة «المصري اليوم»، العدد (1207).

فسكنوها، ولكن لما كانت مهجورة من قبل فلم يكن لها حق ترشيح نائب واحـد، وهـذا مثال واحد من أمثلة الخلل في النظام الانتخابي البريطاني.

تصدى العمال لإصلاح عيوب النظـام الانتخـابي البريطـاني عـام 1838م وعكفـوا على وضع «ميثاق» انتخابي جديد يقوم على ست نقاط هي :

(1) إعطاء حق الانتخاب لجميع الذكور.

(2) أن يكون الانتخاب بالاقتراع السري.

(3) المساواة والعدالة في تقسيم الدواء.

(4) إلغاء اشتراطات الملكية في المرشحين لعضوية مجلس العموم.

(5) منح أعضاء مجلس العموم مرتبات.

(6) أن يكون البرلمان سنويًا.

وقدمت المطالب الستة لعمال كل مصنع كي يوقعوا عليها، وجمعت الأوراق وألصقت بعضها إلى جنب بعض بحيث أصبحت شريطاً طويلاً لف بحيث أصبح يمثل «بكرة» ضخمة أطلق عليها «الميثاق» يحمل على عربة كبيرة وتقدم لمجلس العموم، وحملت الحركة اسم الميثاقية Chartism، وتطلب تحقيق ذلك عقد آلاف الاجتماعات في مئات المصانع حتى قيادة الحركة وتملكت الحماسة العمال وأطلقوا على مركزهم «وستمنستر الشعب في مواجهة وستمنستر الحكومة»، أي مجلس العموم.

وقدم الميثاق ثلاث مرات خلال الفترة من 1838 ـ 1848م، وبلغت التوقيعات عليه آخر مرة بضعة ملايين وقاربت الحماسة المحمومة حد الثورة، وأصبح الحديث عن السلاح والبحث عنه أمرًا مألوفاً، وعادت مرة أخرى فكرة الإضراب العام طوال شهر مقدس حتى ينفذ الميثاق، وحصنت الحكومة لندن ومواقعها، وعبأت جنودها، وجاءت بالدوق ولنجتن العجوز قاهر نابليون وبطل وترلو ليشرف على تحصينات مدينة لندن.

مع أن مجلس العموم رفض الموافقة على الميثاق في كل مرة من المرات الثلاثة، فإن كل المطالب الستة تحققت باستثناء أن تكون مدة الدورة الانتخابية سنة ــ إذ ظهر أن هذا غير عملي، وتحقق آخر المطالب ــ أن يمنح النواب مرتبات عام 1913م عندما بدأ انتخاب نواب من العمال.

هذه صفحات مطويات لا يعلمها أساتذة القانون الدستوري، ولا تدرس في كليات الحقوق، وكانت هي التي حققت الإصلاح الانتخابي في بريطانيا، وكان الذي قام بها العمال.. الجيش المدني للشعب.

وهناك تجربة أخرى أثبتت الدور القومي الكبير للعمال حدثت في ألمانيا في مارس سنة 1920م فقد تمردت إحدى فرق الجيش الألماني على الحكومة، ورزقت تأييد الجنرال «لودندورف»، وعندما أمر وزير الدفاع الجيش بأن يرد الفرقة المتمردة قال القائد العام : إن الجيش لا يحارب الجيش، إذ عندما يحدث هذا فإن أواصر

الزمالة بين هيئة الضباط تتلاشى، وأسقط في يد الحكومة، لأن الفرقة المتمردة بدأت تسير نحو برلين بعد أن ترأسها أحد الجنرالات ويدعى «كاب».

في هذا المأزق تحرك العمال فدعا اتحاد النقابات الشعب إلى الإضراب العام وأيدت الحكومة هذه الدعوة، وقاد الزعيم النقابي العتيد كارل ليجن الإضراب وكانت النتيجة رائعة فقد شل الإضراب كل المرافق وتوقفت كل وسائل الحركة الصناعية والحياة والمرافق والخدمة المدنية، ووقفت الطبقة العاملة وقفة رجل واحد بحيث لم تستطع القوات الزاحفة أن تفيد من انتصارها بشيء واضطربت في يدها الأمور فاضطرت إلى أن تنسحب، وتعود من حيث جاءت وفر كاب إلى تمبلهوف حيث كانت تنتظره طائرة أقلته إلى السويد، بينما اتجه لودندورف إلى ميونيخ.

وفي تاريخنا المعاصر تجربة موحية وإن لم تقم على العمال، فعندما أصم الخديوي توفيق أذنيه عن إصدار دستور، وعندما استسلم لتوجيهات الإنجليز والفرنسيين جمع «الأميرالاي» أحمد عرابي الجيش يوم 9 سبتمبر سنة 1881م بعد أن اتصل بكل القيادات الشعبية، ودعاهم للحضور معه، حتى امتلأ ميدان عابدين بهم، واضطر الخديوي لأن ينزل من قصره، ويقابل أحمد عرابي الذي طالبه بإعلان الدستور وتعيين وزارة جديدة، وأذعن الخديوي لأنه رأى الجيش والشعب يحيطان بقصره.

في هذا اليوم المجيد كان الجيش هو الدرع للشعب، إذ لم يكن هناك تنظيم عمالي يقوم بهذه المهمة، وكان الجيش وقتئذ هو جيش الشعب، وليس جيش الحكومة.

أما وقد أصبح الجيش جيش الحكومة فإن «الجيش المدني» للوطن هم العمال.

* * *

إن سياسة الحكومة وضعت القوى الشعبية في مأزق، وقد استطاعت أن تقيد الأحزاب، كما أخذت بين كل يوم وآخر تعتقل مجموعة من الهيئة الوحيدة التي تستطيع أن تحرك الجموع والجمهور حتى أصبحت عاجزة عن أن تبت في أمرها، ولم يعد في البلاد قوة منظمة، لها جمهور عريض، ولها تمثيل شعبي إلا الحركة النقابية، إنها وحدها التي تستطيع عندما تتحرك أن تقود حركة التغيير.

بالطبع ليس هذا أمرًا سهلاً، فلابد أولاً أن تتعاون النقابات المهنية ــ نقابات المهندسين والأطباء والمحامين.. إلخ، مع اللجان النقابية في المصانع، والمرافق، لأن قيادات النقابات العامة والاتحاد العام ارتبطت بالحكومة، وخانت ولاءها للعمال وأصبحت أعضاء في الحزب الحاكم، فسقطت تمامًا من عيون العمال ولم تعد ذات مصداقية تمثيلية لهم، وهناك يعد اتحاد بديل كما أن الكتل النقابية في صناعة الغزل والنسيج، والمرافق، والسكك الحديدية كلها ستؤيد حركة التغيير، وستضع يدها مع يد المهنيين، فالنقابات المهنية ليست إلا الوجه الآخر لعملة واحدة هي قوة العمل، وقد وضعتهما الحكومة في خندق واحد.

ولن تسكت الحكومة، خاصة وأنها تدس جواسيسها وأعوانها في كل تكتل، ولكن هذا لن يفيد وستتكرر قصة التضامن، وسيقوم التكتل العمالي بإضراباته ومظاهراته وستسلط الحكومة الأمن المركزي وسيسقط قتلى بالمئات وجرحى بالآلاف، وسيؤدي هذا نفسه إلى تزعزع الحكومة وستفقد البقية الباقية من المصداقية، وفي النهاية سينقلب جنود الأمن المركزي ضد الحكومة، فهم أولاً وآخرًا من الشعب وإليه.

يمكن لمثل هذه الحركة أن تضع خطة لتغيير شامل، وفي الوقت نفسه سلمي، وتقوم هذه الخطة على إلغاء كل القوانين التي تقيد الحريات وأن تجري انتخابات في بيئة حرة، وبعد إلغاء القوانين سيئة السمعة، وتحت إشراف القضاء، وتحت مراقبة منظمات المجتمع المدني حتى يُنتخب مجلس يمثل الشعب حقاً.

أي أن الحركة ستعمل في إطار دستوري سلمي، لأن حق التظاهر، وحق الإضراب هما من الحقوق المشروعة لكل الجماهير، ولكل الهيئات النقابية، ولأن هدفها انتخابات ديمقراطية حقاً وصدقاً، وهذه لا يمكن تحقيقها إلا بعد إلغــاء كل القوانين الاستثنائية الكابتة للحرية، ويمكن لعمال الغزل والنسيج ولنقابة المهندسين أن يتوليا المبادأة وستتبعهم جماهير الشعب المتعطشة للتغيير بحيث تأخذ الشكل القومي.

إن مظاهرة تضم ثلاثين ألفاً ستجعل الحكومة تتردد في أن تطلق عليها النار، ولو أطلقت فسيكون في ذلك نهايتها، وقد يرفض الأمن المركزي وجنود الجيش إطلاق النار، وأنا متأكد أن الحماسة ستتملك الجماهير لأن لحظة الخلاص قد حانت، فلن تخشى أن تقابل النار بصدورها.

ختام الكلام :

قرأنا عن صفقات بين الفضائيات والدعاة الجدد من ذوي الذقون الطويلة والذقون الحليقة بعشرات الألوف من الدولارات، وقرأنا عن مقرئ قرآن رفض أن يبدأ القراءة ما لم يستلم ثلاثين ألف جنيه عـدًا ونقـدًا، أما هنا، فإن كبار الضيوف تستضيفهم الفضائيات دون أن يأخذوا شيئاً، وقد استضافتني «الحرة» مرتين، في الأولى كانت عقب إنشائها سلموا لي 150 دولارًا مع الاعتذار، وفي الثانية لم يدفعوا شيئاً رغم أنهم أذاعوا اللقاء أربع مرات في يوم واحد ! أما «دريم» فلم نأخذ منها شيئاً، وفي اللقاء الأخير (برنامج عم يتساءلون) وقد كان حلقتين أعطونا ظرفاً مغلقاً به 200 جنيه في المرة الأولى، وفي المرة الثانية ظرفاً مغلقاً به 150 جنيهًا، واتصلت بالسيد أحمد عبدون وقلت له إني أريد إعادة مبلغهم، فعدمه خير منه، ولكني لا أعرف كيف ولمن يُسلم، فسألني، ولما قلت، قال إن المكافأة وهي 250 جنيهًا وهو رقم بخس ولكن نزل إلى 150 جنيه، فهل هناك تلاعب أو «خنصرة» ؟ على كل حال لازلت أريد أن أعيد مبلغهم وقد وعدني السيد أحمد عبدون بالاتصال، ولكنه لم يتصل.

[4]
كارثة في مجلس الشعب(*)

حاول الأزهر من مدة طويلة الانفراد بالفتوى، لأنه يرى نفسه الهيئة الوحيدة الـتي لها حق الحديث عن الإسلام باعتبارها هي ــ وحدها ــ المتخصصـة في ذلـك، وأن ليس من المباديء المقررة في ممارسات المعرفة تطفل غـير المختصـين على مجـال غـير تخصصهم، فلم يسـمع بمهنـدس يتكلم عن القـانون ولا بمحـامي عن الطب، ولكن مـا أكثر المحامين والأطباء والمهندسين الذين يتحدثون عن الإسلام، كأنه كلأ مُبـاح، وكـأن ليس فيه أعلى مستويات الفنية والتخصص.

ولكي يَسوق الأزهــر هذه الدعوى، ويبعد عن الطبيعة الذاتيــة لها فإنه يتكئ على «فوضى الفتـــــاوى»، فجـاء في «الأهـرام» (22/12/2006م) تحت عنـوان «مجمـع البحوث الإسـلامية يضـع ضـوابط للإفتـاء» [في خطـوة تتسـم بالإيجابيـة تجـاه فوضـى الفتاوى والمتطفلين عليهـا من الهـواة وغـير المختصـين الـذين ازدحمت بهم شاشـات الفضائيات، وصـفحات الجرائـد قـرر مجمـع البحـوث الإسـلامية مخاطبـة وزيـر الإعلام بالضوابط الواجب مراعاتها في العمل الإعلامي بجميع صوره المقروءة، والمســموعة، والمرئية تجاه القضايا الدينية وعلى الأخص ما يتعلق بأمور الحلال والحرام].

علماء المجمع حذروا من خطورة استعانة وسائل الإعلام وأجهزتهـا بمن سـموهم «أدعياء الفتوى» واستقروا على ضرورة ألا تستضيف البرامج الدينيـة إلا المتخصصـين في الشريعة الإسلامية، خاصة علوم الفقه الإسلامي، وأن يلتزم كل عالم بالتحدث في إطار تخصصه العلمي من عقيدة أو حديث، وتكون الأسئلة الموجهة لـه مراعية لذلك.

وجاء في «المصور» (17 يناير سنة 2007م ص 44) تحت عنوان «فوضى الإفتاء على الهواء» أصدر مجمع البحوث الإسلامية بياناً رسميًا أكد فيه أنه المرجعية الوحيـدة للإفتاء في مصر، وأن له حـق التعقيب ـــ وحـده ـــ على فتـاوى دار الإفتـاء المصـرية. البيان يعني ببساطة نهاية عصر فتاوى شيوخ الفضائيات، الـذين تسـبب عـدد منهم في حالـة من فوضـى الإفتـاء على الهـواء مباشـرة، صـحيح أن هـذه الفتـاوى تجـد صـدى وجمهـورًا من البسـطاء في مصـر والعـالم العـربي، لكن بيـان المجمـع يحاصـرها الآن مشككاً في شرعيتها ومصداقيتها. حالـة الإفتـاء الفضـائي تتضـخم دون علاج، والعلمـاء الكبار يؤكدون أن هناك دخلاء كثيرين اقتحموا الإفتاء عبر الشاشات الفضائية، فتــوالت فتاواهم العجيبة والشاذة تصدم الرأي العام وتتخطى القواعد الشرعية ذاتها.

ويقول د. عبد المعطي بيومي ــ عضو مجمع البحـوث الإسـلامية ـــ بعـد أن عمت فوضى الفتاوى من غير المتخصصين الذين يتجرءون على الفتوى دون علم في أحيـان

(*) **نشر بجريدة «المصري اليوم»، في 4/2/2009م، العدد (1693).**

كثيرة وعلى فضائيات شتى مما خلق نوعًا من البلبلة في أذهان الناس وشوهت في الوقت نفسه سمعة الدين ونقاءه وسماحته وتيسيره لحياة الناس حتى كان منها الفتاوى القاتلة أبرزها الفتوى القائلة بقتل السائحين الإسرائيليين، ووصل الأمر إلى التشكيك في وظيفة المفتي لدى بعض المجتمعات التي تتصدر لتكون مرجعية أولى للإسلام وتهميش علماء المسلمين الحقيقيين، فأراد المجمع أن يقف وقفة تصحيحية فعمد إلى مناشدة هذه الفضائيات بألا تستعين سوى بأهل الاختصاص في الأمور الدينية والإسلامية ثم أعقب ذلك بتحديد المرجعية في الفتاوى الرسمية لمفتى الجمهورية، ولا صحة لفتوى من بعده على أن يكون المجمع هو الجهة الوحيدة المنوط بها التعقيب على فتوى المفتي فبمقتضى القانون 103 فإن المجمع هو صاحب الأمور الدينية والتعقيب على فتاوى المفتي إلا أن ذلك لا يستطيع أن يمنع ما يحدث على شاشات الفضائيات وعلى أصحاب هذه القنوات أن يراعوا الله والقانون في فتاوى الفضائيات.

ولكنه يقول : إن هذا قد لا يحقق الغرض، ولهذا رأى أن الحل هو أن يتقدم أحد حصل على فتوى خاطئة بشكوى للنائب العام الذي يستصدر قرارًا بتوقيع العقوبة المناسبة على المخالفين، فالقانون هو الذي يتولى الدفاع عن حقوق المجتمع في معرفة الإسلام معرفة صحيحة، ولكن لن ينتهي هذا الأمر إلا باستصدار تشريع من مجلس الشعب يجرم من يتجرأ على الفتوى دون أن يحصل على مؤهل ديني» انتهى.

لم يذكر لنا الدكتور البيومي ماذا يمكن للنائب العام أن يوقعه على المفتي المخطئ، وبأي مادة من القانون (أي قانون) يمكن أن يحكم عليه.. إلخ.

وأخيرًا وجد الأزهر ضالته أن يسن قانون لذلك خاصة وقيض الله لهم نائبًا في مجلس الشعب يمكن أن يقوم بالمهمة، وهكذا قرأنا في «المصري اليوم» مانشيت «الأزهر يوافق على مشروع قانون يجرم إطلاق الفتاوى دون ترخيص» وجاء فيه : وافق الأزهر على الاقتراح بمشروع قانون تقدم به النائب مصطفى الجندي لتعديل قانون العقوبات حتى يسمح بتجريم كل من يطلق فتوى دون الترخيص له بالإفتاء ومعاقبة من يفعل ذلك بالسجن ما لا يقل عن سنة ولا يزيد على ثلاث سنوات.

وقال علي عبد الله الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية خلال اجتماع لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب أمس : إن هناك فوضى في الإفتاء ساهمت فيها القنوات الفضائية المختلفة، واضاف أن الفتوى ليست موهبة وإنما لها شروط، وكشف عن عدد من الإجراءات التي حددها الأزهر لمواجهة فوضى الإفتاء وفي مقدمتها إعداد قانون يجرم الفتوى التي يطلقها غير المختصين استنادًا إلى الأفكار المستوردة التي تحاول نشر العنف والتطرف والتشيع، مثل الفتاوى الصارخة التي تبثها الفضائيات كإباحة المعانقة بين الشباب وزميلاتهم في الجامعات، وهاجم عبد الله وزارة الإعلام بسبب منحها التراخيص لتلك الفضائيات مطالبًا بوضع ميثاق شرف تلتزم

به هذه القنوات، وشكا من قلة المساحة الممنوحة للأزهـر في الصـحف أو التليفزيـون لنشر صحيح الإسلام.

ليسمح لي الأمين العام أن أقـول إنـه لم يكن موفقـاً عنـدما ضـرب مثلاً للفتـاوى التي يطلقها غير المختصين كإباحة المعانقة بين الشباب وزميلاتهم في الجامعـات، لأن هذه لم تكن فتوى وإنما كانت تحليلاً لظاهرة انفلات الشباب وقد أَعْدتـَها إلى أن الآبـاء والأمهات ضربوا عرض الحائط بالحديث «إذا جاءكم من ترضون دينه وأمانتـه فزوجـوه إلا تفعلوا يكن فتنة في الأرض وفساد كبير»، وفضلوا الخاطب الغني الذي يملك شـقة ويستطيع أن يؤسسها ويدفع مهرًا كبيرًا بحيث أصبح معظم الشباب لا يمكن أن تـتزوج إلا في الثلاثين، ومـاذا يفعلـون تجـاه أقـوى الغرائـز طـوال عشـر سـنوات تكـون تلـك الغريزة في عنفوانها ؟

لقد حدث ما حذر منه الرسول، فظهرت صور انحراف مثل تبـادل القبلات، وكـان لابد أن تحدث لأنه رد فعل سئ لفعل سئ، وكل فعل لابـد لـه من رد فعـل، فهـذه هي طبيعة الأشياء وبدلاً من لوم الطلاب كـان يجب لـوم الآبـاء والأمهـات الـذين هم سـبب هذه الظاهرة، فأنا لم «أبح المعانقة» وإنما قلت إنها رد فعل سـيئ لفعـل سـيئ، على أنها تدخل في باب اللمم الذي تكفر عنه التوبة والاستغفار، ونقلت صفحات من تفسير الطبري والقرطبي وابن كثير والزمخشري كلها تقول إن القبلة والضمة من اللمم.

ومعذرة عن إقحام هذه المعلومة، ولكن كان يجب إيرادها بعد أن ضرب بهـا أمين المجمع المثل للفتاوى التي يطلقها غير مختصين.

وقد دعيت لتقديم مداخلة في ندوة عن القانون الـذي أرادوا إصـداره في برنـامج «تسعين دقيقة» الذي يديره السيد معـتز الـدمرداش ولم أسـمع من السـيد النـائب إلا فقرة أخيرة من كلامه كان يستنكر إصـدار فتـوى بتأييـد حمـاس أو دعمهـا ماليًـا، ممـا أعطى مؤشـرًا لـه دلالتـه، وعنـدما طلبـوا رأيي قلت كلمـة واحـدة مثـل هـذا القـانون «مرفوض»، مرفوض أصوليًا لأنه يمكن أن يمس حرية الفكـر والاعتقـاد الـتي يجب أن يتمتع بها كل أفراد المجتمـع، وحريـة الفكـر للمجتمـع هي كحريـة الهـواء للإنسـان، إذا امتنع الهواء اختنق الإنسان، وإذا فقدت الحرية شـُل المجتمع، وهو مرفوض عمليًـا لأن تجارب العالم كله منـذ أن حكم على سـقراط بـالموت أن كـل محـاولات كبت الحريـة وتقييد الفكر من مصادرة الكتب أو تصفية مؤلفيها لابد وأن تفشل في النهاية.

قـد يقولـون إن مواضـع الفتـوى سـتكون هي حـالات معينـة تـدخل في القضـايا الفروعية والجزئيـة الـتي تطـرأ للمسـلم والمسـلمة في الحيـاة الخاصـة مثـل قسـمة المــيراث، والحيض والنفــاس، وحكم يمين الطلاق، وتســـوية العلاقــة مــا بين زوج وزوجة.. إلخ، مما يتطلب معرفة فنيـة وتخصصًا، فنقـول إن الأحكـام في هـذه القضـايا

الفروعية تعود إلى «أصول الشـريعة»، وأصـول الشـريعة محتاجـة إلى تجديـد بعـد أن طال عليها الأمد وعجزت عن معايشة العصر.

على أنه من الصعب وضع خط يفصل مـا بين الفتـوى والاجتهـاد، مـا بين الحـالات الفروعية والقضايا العمومية، فمن ذا يمنع أحدًا من أن يسأل المفتي عن بلد يبيع الغاز بأسعار متدنية لإسرائيل، ويشتري الغاز من دول أخرى بأسعار عالية ليسـد حاجتـه، إن المفتي الذي يصدر عن روح الإسلام لابد أن يقول : «إنها حماقة وخيانة»، حماقـة لأنـه يبيع سلعة يحتاج إليها بسعر هابط ويضطر ليشتريها بسعر عال، فأول بديهية لذي عقل أن يحتفظ بسلعته لنفسه حتى يكفي حاجته، وخيانة لأنه يبيع هذه السلعة الهامة ليقوي بها أشد أعداء الإسلام على محاربة المسلمين، فأي خيانة أشد من هـذه ؟ فهـل يمكن أن ينطق بهذه الفتوى من أخذ «رخصته» من الأزهر ؟ وها هو مفـتي الـديار المصـرية عندما سئل هذا السؤال تمحل بشتى التعلات عن الإجابة.

إن الإسلام أيها السادة ليس حرفة، ليس مهنة، ليس سبوبة للارتزاق.

إن الإسلام يعني الله، والكون، والوجود والمجتمع والإنسان.

فهل هناك أشد «عمومية» من هذا ؟

إن الإسلام نزل لينقذ الناس من الظلمات إلى النور ويرفع عنهم إصرهم والإغلال التي كانت عليهم وأنتم تريدون إضافة قانون جديد إلى ترسانات قوانين الإرهاب !!

يا مجلس الشعب..

أوقف هذا المشروع المـريب حـتى لا تقيـد الحيـاة الآخـرة بعـد أن قيـدت الحيـاة الدنيا.

[5]
الضبعـة
قضية لابد أن تناقش بصراحة(*)

كنت قد قرأت في جريدة الدستور العدد الصادر في 14 أغسـطس سـنة 2006م مقالاً بعنوان : «سؤال خـارج المقـرر بعتـوا الحلم النـووي بكـام ؟».. يتحـدث فيـه عن صفقة بيع لأراضي منطقة سيدي عبد الرحمن ليتبارى المتحـدثون في تجميـل الصـفقة والشفافية التي اتسمت بهـا جلسـة بيـع 6 ملايين و 200 مـتر مربـع عنـد الكيلـو 125 بامتداد الشاطئ بطول 7 كيلومترات، ليؤكـد بعـدها وزيـر الاسـتثمار د. محمـود محـيي الدين أن الحكومـة ماضـية في بيـع المنطقـة (بحالهـا) بطـول 65 كيلومـترًا وبعمـق 6 كيلومترات بهدف تنمية الساحل الشمالي سياحياً.

ويستطرد الكاتب.. ونسى السادة المتحدثون أن المشروع بهذا الشكل دمر موقع محطة «الضبعة النووية»، وقضي على الشروط الواجب توافرها عند إقامة المفاعلات النووية، فالمحطة الموجودة عند الكيلو 156 طريق الإسكندرية/مطروح التي استمرت الدراسات بها لأكثر من 24 عامًا منذ صدور القرار الجمهوري رقم 209 لسنة 1981م بإنشائها لتبدأ الأبحاث والدراسات الـتي تكلفت مـا يقـرب من 500 مليـون جنيـه تمت خلالها دراسة كافة النواحي البيئية والثروة الحيوانية والأسـماك بهـدف توفـير الكهربـاء والمياه وموارد البناء، كذلك دراسة كافة العوامل البيئية التي جعلت موقع الضـبعة هـو الوحيد الذي يصلح لإقامة المفاعلات النووية، خاصة أن مدخل التبريد للمفاعل النـووي والذي يأخذ مياهاً من البحر مباشرة يوجد عند لكيلـو 157 ومخـرج القنـاة عنـد الكيلـو 174 شرق الموقع ليصل طول المحطة إلى 15 كيلومتراً شرقاً بعمق ثلاثة كيلومترات بالإضافة إلى ثلاثة كيلومترات أخرى يجب أن تكون خالية من السكان إلى جـانب تـرك حوالي خمسة كيلومترات لإنشاء سفن النفايـات منخفضـة الإشـعاع، وهـو الأمـر الـذي يستلزم سورًا بطول 22 كيلومترًا موجودًا فعليًا ويحيط بقطعة الأرض المخصصة لبنـاء المحطة.

وقد اختيار موقع الضبعة سنة 1980م بعد دراسة 11 موقعًا مرشحًا ليقع الاختيـار عليها ويتم عمل الأبحاث خاصة أن الموقع يستوفي كافة شـروط الأمـان الـتي حـددتها الوكالة الدوليـة للطاقة الذرية، ليأتي عام 1983م وتطرح الهيئة مناقصة دولية لإنشـاء محطة نووية لتوليد الكهرباء بقـدرة 1000 ميجـاوات، ليبـــدأ تحليـل العطـاءات عـامي 1984م و 1985م».

---

* **نشر في جريدة «المصري اليوم» في 30/8/2006م، العدد (808)، وانظر أيضًا مقالات عن الضبعة في أعداد مقبلة.**

عند قراءة هذا الكلام تملكتني ثورة عارمة، وبدأت أكتب مقالاً حاميًا تحت عنـوان «خيانة.. خيانة.. خيانة»، ولكن أحد الأصدقاء تكلم معي عن الموضوع وأعطاني صـورة مختلفة، وأكد أن هناك عشرات المواقع الـتي يمكن عليهـا بنـاء مفـاعلات نوويـة، فـإذا كان الاسـتحواذ على الضـبعة لمشـروع سـياحي سـيحقق الملايين فـإن جـزء من هـذه الملايين يمكن أن يستثمر في إقامة المفاعل النووي.

والحق إن كلامه لم يقنعني تمامًا، ثم ظهر بعد هـذا إن جريـدة العـربي كـانت قـد كتبت عن هـذا الموضـوع قبـل الدسـتور في العـدد الصـادر في 9 أغسـطس 2006م وهناك «مانشيت» في الصفحة الأولى الحكومة باعت مستقبل مصر، حرمـان الأجيـال القادمة من حقها في امتلاك التكنولوجيا النوويـة.. بعـد مشـروع سـيدي عبـد الـرحمن السياحي تبخر أمل مصر في إقامة مفاعلات نووية إلى الأبـد، وزراء أمانـة السياسـات حققوا هدفاً مشتركاً لأمريكا وإسرائيل منذ الستينيات

وكتب الأستاذ منصور عبد الغني كلمة ردد فيها مـا جـاء في كلمـة الدسـتور، وفي العدد التالي بتـاريخ 16/8/2006م رد المهنـدس محمـد منـير حامـد المهنـدس المقيم لمشروع المحطة النووية بالضبعة بأن الكاتب خلط ما بين مشروع سيدي عبد الرحمن وبين المشروع السياحي المملوك لشـركة إيجـوث والـتي يقـع بهـا فنـدق سـيدي عبـد الرحمن، ومشروع قومي آخر على بعد 32 كيلومتر هو المحطة النووية بالضـبعة الـذي تم تخصيص موضعه بقرار جمهوري عام 1981م، وبين مشـــروع الضـبعة الـذي يبعـد 32 كيلومتر، وذهب إلى أن هذه المسافة تحمي المشروع.

وجاء بالتحقيق «.. مشروع سيدي عبد الـرحمن وفقـاً لمـا خططت لــه الحكومـة دمر موقع المحطة النووية بالضبعة وقضي على الشروط الواجبة عند إقامة المفاعلات النوويـة بالإضـافة إلى اسـتقطاع جـزء كبـير من أرض المحطة»، والحقيقـة أن اختيـار الموقع ومساحته وحدوده قد جاء طبقاً للمعايير العالمية والـتي لا تمنـع بالتأكيـد إقامـة مشروع سياحي على بعد 32 كيلومتر من المحطة النووية، بل إنه توجـد في المسـافة بين مشروع سيدي عبد الـرحمن السـياحي ومشـروع المحطـة النوويـة بالضـبعة عـدة مشروعات سياحية كبيرة أذكر منهـا قريـة هاسـيندس، ومنتجـع خليج غزالـة السـياحي، والأخير يقع على بعد نحو ثلاثة كيلومترات من السور الشرقي للموقع، أي نحو عشــرة كيلومترات من المكان المحدد لإنشاء المحطة النووية.

لقد مرت شعوب العالم بفترات استسلم حكامهـا لإرادة الأجـانب، فهبت شـعوبها ودمرت ما اعتزموا تدميراً، حدث ذلك في إيران عندما أعطى الشاه شركة أجنبية حق احتكار التمباك فهب الشعب، وكتب السيد جمال الدين الأفغاني رسـالة يستصـرخ بهـا الإمام الشيرازي المفتي الأعظم فاصدر فتوى بتحريم التمبـاك، وطبـق الشـعب، حـتى أنه عندما طلب الشاه «الشيشة» قالوا لـه لقد حرمهـا المفـتي الأعظم، فأسـقط في يده وألغى قراره المشئوم وعوض الشركة.

وفي مصر، في أيام السادات أراد أنصار الهنك والرنك أن يقيموا في هضبة الأهرام فندقاً ومرقصًا.. إلخ.. ونجحوا في استخلاص القرار، فهب الشعب وقامت السيدة نعمات أحمد فؤاد بدور كبير في هذه الحملة، فتراجعت السلطات وألغت الترخيص.

نريد أن نعلم من جهات مسئولة بكل صراحة الرد على النقطتين التاليين :

أولاً : مدى مساس أي مشروع سياحي يقام بمشروع الضبعة.

ثانياً : نية الحكومة، فإن فكرة الاعتماد على الغاز الطبيعي هي فكرة خرقاء لا تضع في ترتيبها المستقبل.

فضلاً عن أن توليد الطاقة النووية يجعلنا ممارسين لفنية العمل النووي الذي قد نكون في حاجة إليه لما هو أكثر من توليد الطاقة، «وكل لبيب بالإشارة يفهم»، وهل فات الحكومة إن إيران ــ وهي ثالث أو رابع دولة في العالم مصدره للنفط ــ تكافح كفاحاً شديداً مع كل القوى الدولية لبناء مفاعل نووي يستخدم لأغراض سلمية، فكيف تفعل إيران هذا ؟.. ولا نفكر فيه رغم أن مواردنا من البترول محدودة للغاية، ولن تستطيع الوفاء بحاجاتنا في المستقبل.

[6]

خيانة.. خيانة..خيانة
هل يمكن للرئيس أن يوقفها ؟(*)

كنت قد كتبت في هـذه الجريـدة (3/9/2006م) كلمـة تحت عنـوان «**الضبعة : قضية لابد أن تناقش بصراحة**»، أشرت فيها إلى أن هذا الموقع الـذي اختـير منـذ سنة 1981م، بعد دراسة 110 موقعًا رشح وقتئذ وأنفق عليها 500 مليـون جنيـه بحث خلالها دراسة كافة النواحي البيئية بهدف توفـير الكهربـاء والميـاه ومـوارد البنـاء الـتي جعلت "الضبعة" هي المكان الوحيد الذي يصلح لإقامة المفـاعلات النوويـة خاصـة وأن مدخل التبريد للمفاعل النووي يأخذ بداهة مباشرة من البحر إلى آخر المزايـا الفريـدة لهذا الموقع بالذات.

وكـانت مجلـة «العــربي» قـد كتبت عن هـذا الموضـوع في 19 أغسـطس تحت مانشـيت «الحكومـة بـاعت مسـتقبل مصر»، حرمـان الأجيـال القادمـة من حقهـا في امتلاك التكنولوجيا بعد مشروع سـيدي عبـد الـرحمن السـياحي، تبخـر أمـل مصـر في إقامة مفاعلات نووية إلى الأبد، وزراء أمانة السياسات حققـوا هـدفاً مشـتركًا لأمريكـا وإسرائيل منذ الستينات".

وبعـد «العـربي» قـالت جريـدة «الدسـتور» في 14 أغسـطس «سـؤال خـارج المقرر : بعتوا الحلم النووي بكام» ؟ وتحدثت عن صـفقة بيـع بـ 6 ملايين و 200 مـتر مربـع من أراضـي سـيدي عبـد الـرحمن عنـد الكيلـو 125 بامتـداد الشـاطئ بطـول 7 كيلومترات، ليؤكد بعدها وزير الاستثمار «محمود محيي الدين» أن الحكومة ماضية في بيـع المنطقـة كلهـا بطـول 65 كيلومـتر وبعمـق 6 كيلومـترات بهـدف تنميـة السـاحل الشمالي سياحيًا.

وقـد وردت عنـد نشـر هـذه الأحـاديث تصـريحات تنفي ذلـك وتـدعي أن مشـروع سيدي عبد الرحمن «شيء، والضبعة شيء آخر».

وفي ختام مقالي قلت : نريد أن نعلم من جهات مسئولة بكل صراحة :

أولاً : مدى مساس أي مشروع سياحي بمشروع الضبعة.

ثانياً : نيـة الحكومة، فإن الاعتماد على الغاز الطـبيعي فكـرة خرقـاء، لا تضـع في ترتيبها المستقبل.

لم يرد المسئولون عنها ؛ لأن الجريمة كانت ترتكب بالفعل.

وخلال ذلـك كـانت تصـريحات التمويهـات تهئ الشـعب لتحمـل الكارثـة، ففي «المصري اليوم» يوم 1/11 جاء : «نظيف لا يستبعد بيع الضبعة للاستغلال السياحي»، وعادت «المصري» فكتبت عن هذا الموضوع تحت مانشيت :

---

* **نشر بتاريخ 15/11/2006، في جريدة المصري اليوم، العدد (885).**

خبراء يحذرون من استبعاد موقع «الضبعة» عند إنشاء المفاعلات النووية .

حذر خبراء الطاقة النووية في مصر من استبدال موقع «الضبعة» النـووي بموقـع آخر لأن ذلك سـيؤدي إلى تـأخير البـدء في إنشـاء المفـاعلات النوويـة المصـرية لعـدة سنوات أخرى، للبحث عن موقع آخر به نفس مواصفات موقع «الضـبعة» الـذي يعتـبر مثاليًا، وتنطبق عليه كل المواصفات العالمية لإنشاء موقع نووي.

وأعرب الخبراء خلال الحلقـة النقاشـية الـتي نظمتهـا نقابـة المهن العلميـة حـول البرنامج النووي المصري عن قلقهم من أن يتم تحويل الموقع إلي منتجعـات سـياحية، خاصة أنه موقع مثالي أيضاً لإنشاء مثل هذه المنتجعات، مؤكدين أن ما يـتردد عن آثـار سلبية موقع «الضبعة» الحالي، على المناطق السياحية القريبة غير حقيقي حيث توجد مساحة أمان كافية، كما أن المستثمرين كانوا يعلمون جيدًا وجود موقع نـووي قبـل أن ينشئوا منتجعاتهم.

وقال الدكتور حافظ حجي ــ الرئيس التنفيذي لهيئة المحطات النووية الأسبق ــ : إذا تم استخدام موقع «الضـبعة» الحـالي لإنشـاء شـيء آخـر غـير المفـاعلات النوويـة المصرية، فعلينا أن ننسى وجود برنامج نـووي مصـري ؛ لأن هـذا الموقـع هـو الأفضـل ونحتاج إلى ٤ أو ٥ سنوات أخرى لإيجاد موقع آخر مناسب.

وأضاف حجي : إذا قيل نقوم بإنشـائه في الصـحراء ونوصـل قنـاة لتوفـير الميـاه اللازمــة، فــإن هــذا لن يصــلح وســوف يــؤدي إلي معوقــات كثــيرة، وأكــد حجي أن المستثمرين يرغبون في الاستحواذ عليه لأنه أفضل موقع يصلح لإنشـاء قرى سـياحية، مشيرًا إلى أن ما يـردده البعض من أن الموقـع سـيكون لـه آثـار سـلبية على الأمـاكن السياحية القريبة غير حقيقي، لأن هناك حرمًا للموقع مسافته ٣ كيلو مترات من جميـع الجهـات خالية، ممـا يوضـح أن الموقـع هـو الأنسـب لإنشـاء مفـاعلات نووية، كمـا أن المستثمرين كانوا يعلمون بوجود موقع نووي في هذا المكان قبل أن ينشئوا مــواقعهم السياحية.

وأكد الدكتور فاروق عبد الرحمن ــ رئيس المركز القومي للأمـان النـووي ـــ إنـه تمت المفاضلة بين ٩ مواقع مختلفة في مصر لإنشاء المفـاعلات النوويـة عليهـا ووجـد أن موقع «الضـبعة» هـو الأفضل، حيث إن الأرض فيـه قـادرة على احتمـال المحطـات النووية وتتوفر لـه المياه اللازمة من البحر، وشدة اتجاه الرياح مناسـبين وكـذلك بعيدًا عن المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، وبعيدًا عن أحزمة الزلازل وكـل الدراسـات تثبت أنه الأفضل بلا منازع.

وحذر الدكتور أحمد حشاد ــ الخبير النووي وأمين عام نقابة المهن العلميــة ــ من أن تمول الدولة البرنامج النـووي المصـري ثم تقـوم بخصخصـته بعـد ذلـك مثـل عمـر أفندي، مضيفاً : على الشعب أن يكون مستيقظاً لذلك حتى لا تصبح المفاعلات النووية المصرية معرضة إلى الخصخصة أو تستخدم لأغراض «البيزنس» وتتم المضاربة عليهـا في «البورصة».

وأضاف أن من يمـول المفاعـل يكـون صـاحبه سـواء كـانت الحكومـة أو القطـاع الخاص، وإذا عرض القطاع الخاص تمويل البرنامج منذ البداية فأهلاً وسهلاً بذلك، ولكن أن تقوم الدولة بالتمويل ثم تخصخصه بعد ذلك ستصبح مصيبة.

وأشار حشاد إلى أهمية أن يكون البرنامج النووي المصري نابعًـا من إرادة وطنيـة خالصة ولا تهدف إلي إدخال مصر في أي محاور إقليمية، أو اسـتدراجها لأي مواجهـات مع دول أخرى، أو استخدامه لتحقيق مصالح شخصية أو انتخابية .

واسـتعرض الـدكتور عـزت عبد العزيـز ــ رئيس هيئـة الطاقـة الذريـة الأسـبق ــ مراحل البرنامج النووي المصري منـذ الخمسـينيات ومـا تعـرض لـه من عراقيـل حتى يومنا، مشيرًا إلى أهمية اعتماد مصر على الطاقة النووية، خاصـة بعـد أن تم اسـتغلال معظم مصادر المياه المصرية في إنتاج الكهربـاء، كمـا أن احتياطـات الفحم في مصـر محدودة ويقدر بـ ٣٥ مليون طن وهو لا يكفي لاحتياجات مصر، كما أن تكلفـة محطـات الفحم أصبحت تقارب تكلفة بعض المحطات النووية.

وأشار إلى أن البترول والغاز مصادر ناضبة للطاقة واعتمـاد مصـر عليهـا سـيكون على حساب ما يمكن تصديره والذي يمثل مـوردًا لتمويـل خطـط الدولة، وأن الطاقـة الشمسية مازالت في بداية التطبيق وتكلفتها عالية، مشيرًا إلى أن الطاقة التقليديـة لا تكفي ويقدر لها حوالي ٣٠ عامًا وتنضب.

وأكد عبد العزيز : إنه إذا فات مصـر عصـر الانشـطار النـووي ودخـل العــالم إلى مرحلة الاندماج النووي فلن تلحق بعصر الطاقـة النووية، حيث يعتـبر الانـدماج النـووي هو أمل العالم في حل مشكلة الطاقة وذلك باستخدام المياه.

وأشار إلى أهمية إجراء دراسات حول أهم أنواع المفاعلات العالمية التي تتناسب مع مصر، موضحًا أن حيازة مفاعلات القدرة المتوسطة ذات الأمان النووي العالي هي الأفضل لمصر.

وحول الخبرات المصرية في المجـال النـووي أشـار الـدكتور هشـام فـؤاد علي ــ رئيس هيئـة الطاقـة الذريـة الأسـبق ــ إلى أنـه تم إعـداد كـوادر علميـة مصـرية في الستينيات في أمريكـا وأوروبـا وروسـيا حيث كـانت العــلوم النوويـة في ذلـك الـوقت متاحـة ومفتوحة على مصراعيها في العـالم، موضحًا أن هناك كوادر مصـرية رغم أنهـا ربما لا تكون كافية ولكنها موجودة ولن نبدأ من الصفر.

واعتــبر الــدكتور عبد الفتــاح هلال ــ أمين الجمعيــة المصــرية للعلــوم النوويــة وتطبيقاتها ــ أن القرار المصري بإنتاج الطاقة النووية صائب، لكنه انتقـد عـدم اهتمـام مصر بالطاقـة النوويـة حتى الآن حيث فشـلت عـدة محـاولات لإنشـاء أقسـام الطاقـة النووية بالجامعة المصرية مثل جامعة القاهرة، كما أن القدر الأكـبر من طلاب الثانويـة العامة يتجه إلى القسم الأدبي بدلاً من العلمي.

وأوصت الورشة بإنشاء البرنامج النووي السلمي مع تـذليل كـل العقبـات واختيـار التكنولوجيا المناسبة التي تؤدي إلى المشاركة المحلية مـع اختيـار الشـريك المناسـب

لنقل التكنولوجيا، واستقلالية الجهات الرقابية الفنية عن الجهة التنفيذية، واستخدام أسلوب الإدارة الأنسب والاستفادة من الخبرات المصرية الموجودة داخل مصر وخارجها، وتدبير الاعتماد المالي المناسب لضمان الاستمرار، والعمل على انتشار الثقافة النووية من خلال الأنظمة التعليمية وتطوير خطط الدولة الصناعية لتقديم الدعم المناسب من الجهات المختصة.

وجاء في «أخبار اليوم» 4/11/2006م أن هناك دراسات مبدئية على 12 موقعًا محتملاً للمحطات النووية، وأن أول محطة نووية سيبدأ في تكوينها ستكون بنظام «تسليم المفتاح»، وهذا كلام أبله لا يصدر إلا ممن لا يفهم الفرق بين محطة نووية أو عمارة سكنية !؟

نحن الآن أمام كارثة، وأمام صورة فاضحة للخيانة التي لا تعرف معنى للخجل، والتي لو كان لدي أصحابها 1 % من الوطنية لما ارتكبوا تلك الجريمة النكراء في حق البلاد التي آوتهم ومنحتهم المناصب الرفيعة والمراكز المسئولة، فجعلوا همهم أن يحولوا مصر من الوطن العريق إلى كازينو للهنك والرنك !!

لقد قيل لنا : إن أمراء عرب، وأفراد من أقرب عائلات أحد المسئولين اشتركوا في هذه الجريمة، وأنهم يعملون بكل همة ونشاط حتى تصبح تلك المنطقة أغلى منطقة في مصر كلها.

سيادة الرئيس..

ماذا ستفعل إزاء هذه الخيانة الوطنية الكبرى ؟ هل ستسمح بها ؟ ونصل إلى أن يهدر مستقبل مصر ؟ وضمان حصولها على مصدر للطاقة يؤمنها ويحميها من أن تشتري البترول في المستقبل، كل هذا لمصلحة «جوقة» من عبدة المال الذين يظنون أن قيمة الدول وعظمتها تكون بعدد ما فيها من الكازينوهات، والمنتجعات، وهيئات الرقص والقمار، والهنك والرنك.

مصر.. بلد الأزهر.. قلعة الإسلام يُضحى بمستقبلها.

أقول للآثمين الذين ارتكبوا هذه الخيانة، إن كل شعب مصر يلعنهم، وإن أبناءهم أنفسهم وأحفادهم سيشعرون بالعار من انتسابهم إليهم.

سيادة الرئيس..

آمل، ويأمل شعب مصر كله أن تمنعوا هذه الخيانة، بأي طريقة، وبكل طريقة.

إن العهد «مش ناقص»، وهناك قشة يمكن أن تقصم ظهر البعير.

[7]

الحقوا الضبعة.. قبل أن تصبح كباريه [*]

مرة أخرى نعود إلى الحديث عن الضبعة قبل أن تضيع الفرصة الأخيرة ونندم وقت لا ينفع الندم.

في عهد الرئيس السادات أرادت مجموعة من المستثمرين «إياهم» أن يقيموا مشروعًا سياحيًا في ساحة الأهرام، وأخذوا بالفعل الموافقة قبل أن يتنبه الرأي العام، ولما بدأوا ثار الرأي العام، وقامت الأستاذة نعمات أحمد فؤاد بدور مدوٍ في هذا الشأن وأقامت الأرض وأقعدتها، واستنهضت الهمم وحثت الصحافة والهيئات والأحزاب لأن تقوم بواجبها وتحرك الرأي العام، فاضطر السادات إلى إيقاف المشروع ودفعت الحكومة في سبيل ذلك تعويضًا كبيرًا.

كان هذا أيام السادات، ولكننا اليوم أمام مجموعة صم بكم عمي لا يسمعون، ولا يقرأون، ولا يأبهون برأي الشعب.

ثلاث مقالات نشرت في هذه الصحيفة عن الضبعة، إحداها يحمل عنواناً «خيانة.. خيانة.. خيانة»، ولا رد، ولا أثر.

في هذه المقالات تنبأنا بما يمكن أن يحدث، فالمستثمرون مجموعة من أقوى الأفراد المصريين والعرب، ولهم صلات وثيقة بأعلى منظومة في الحكم، وهم يريدون أن يجعلوا من منطقة سيدي عبد الرحمن «لاس فيجاس» أو «بيفرلي هيلز» أو «مدينة أبراج» كالتي في قطر، فطموحاتهم دولية، وينظرون إلى المليارات لا الملايين.

وحكومتنا ضعيفة أمام إغراء الاستثمار، ولا سيما الاستثمار الترفي الذي يتلاءم مع توجهات قطاع كبير من الأثرياء المحدثين الذين حصلوا على ثرواتهم بالمضاربات، ووضع الأيدي على الأراضي ونهب القروض وبالغش في الاستيراد والاحتكار ورفع الأسعار.

ولو كان المكان غير الضبعة، والقضية ليست قضية البرنامج النووي المصري، لما عاودنا الحديث، ولكن البرنامج النووي هو أمل مصر الوحيد عندما يشح البترول خلال عشر أو عشرين سنة، فعندئذ يمكن أن يتوقف الاقتصاد القومي لأننا سنضطر لشراء البترول بأسعاره التي لا يمكن للصناعة المصرية أن تتحملها.

إن التسامح في مثل هذه القضية المصيرية مما لا يغتفر، ومما يُعد إحدى الكبائر التي تدمغ العهد الذي سمح بها إما أنه غبي لا يفهم شيئاً، ولا يحق أن يتقلد مناصب الحكم، وإما أنه يمالئ حفنة من المستثمرين ويضحي بالمصالح العليا للبلاد.

---

[*] (*) نشر بتاريخ 25/4/2007، في جريدة المصري اليوم، العدد (1046).

لقد أرادوا أن يدخلوا عنصرًا يوقف العمل في الضبعة، فادعوا أن تحت أرضها مدينة أثرية قديمة، وظهر أحد مسئولي الآثار يدعو لإيقاف مشروع البرنامج النووي حرصًا على الآثار المزعومة، فإذا كان تحت الضبعة مدينة أثرية فأين كان هو من وقت طويل ؟ ولماذا لم يظهر إلا مع ظهور المستثمرين ؟ على كل حال لو كان تحت الضبعة مدينة أثرية كاملة، فنحن لسنا على استعداد لنضحي بحاضرنا ومستقبلنا لحساب ماضينا، أفلا تكفينا «السلفية» في الفكر الفقهي حتى ندخلها في الضبعة ؟؟!

وأنا في حقيقة الحال لا أكاد أصدق عيني وهي تقرأ أن الدكتور أبو العينين رجل الأعمال وعضو لجنة السياسات دعا إلى نقل المشروع النووي المصري من الضبعة حفاظاً على المنشآت السياحية والمنتجعات المحيطة.

هل هذا منطق ؟ هل هذا رجل لجنة «السياسات» ؟ هل نسوي بين مستقبل مصر النووي و «المنشآت السياحية والمنتجعات» ؟ نحن نقول طظ ثم طظ في المنشآت السياحية والمنتجعات، فلتذهب إلى الجحيم، أما البرنامج النووي فلا يجوز المساس به مطلقاً.

يقولون : إننا سنبحث عن موضع آخر، من يصدق هذا ؟ إن الذين يفرطون في الموقع الممتاز، والوحيد تقريبًا لن يبحثوا عن موقع آخر، فلو كانوا صادقين لتمسكوا بالموقع الجاهز، أما دعواهم تلك فليست إلا نوعًا من الخداع والختل، والكذب والتضليل الذي برعت فيه الحكومة، فإذا صدقت سيتطلب خمسة أو ستة أعوام للعثور عليه وتجربته، بعد ذلك نبدأ من الصفر. تحدث هذه الفضيحة في وقت تقيم فيه الدول التي تستحوذ على بترول العالم برامج نووية لأنها تضن ببترولها.

إيران التي تعوم على بحر من البترول ولديها أكبر احتياطي، ومع هذا تقيم برنامجها النووي وتتحدى العالم كله، وتصمد أمام التهديدات.

انظروا إلى السياسة، وقارنوا بين نجاد وبين سياسيينا الذين لا يفهمون إلا كسب الأموال فيضحون بالموقع الوحيد الصالح في بلد شحيح الموارد البترولية حرصًا على المليارات، وملايينهم الملعونة، الملوثة.

إن المنتجعات والفنادق التي تجذب السائحين من أوروبا وأمريكا، لابد أن يتوفر في كل منها حوض سباحة، وصالة قمار، ونادي ليلي «كباريه»، فهذه هي شروط الخمسة نجوم، وهم يريدوننا أن نضع هذا محل برنامج نووي، فتعسًا لهم وأضل أعمالهم.

إلى هذه الدرجة تعمي الأموال العيون وتقلب المعايير، وتحيل رجال السياسات إلى رجال هنك ورنك.

وسيكتب التاريخ أن الفرصة سنحت لمصر لإقامة برنامج نووي، ولكن فلاناً وفلاناً من الذين ملكوا السلطة في مصر ضحوا بهذا في سبيل إقامة منتجعات وكباريهات.

لن تغفر لهم الأجيال، وسيتبرا أولادهم منهم.

أقول وأؤكد ما أقول : إن النظام ما لم يقرر البت في هذه القضية بقرار حاسـم لا يقبل تأويلاً للحفـاظ على المنصـب، بـل ويبـدأ البرنـامج النـووي بالفعـل كمـا أعلنت الحكومة، فإن هذا القرار سيكون الضربة القاضية عليه، بل والتي تلاحقه بعد سـقوطه لأن هذه الجناية لا يمكن أن تنسى ولابد أن يكون عليها عقاب.

ختام الكلام :

يا زعماء الوفد.. اتحدوا واتفقوا واعملوا بسرعة، فالوقت محدود لمصلحة الحزب، ولمصلحة البلاد حتى لا يأتي قطار الفرص فيجدكم على هذه الحال من الفرقة والنزاع، ويترككم على الرصيف.

[8]

انتبهو أيها السادة..
الجولة الأخيرة للاستحواذ على الضبعة(*)

الضبعة ــ 15 كيلومتر مربع وتمتد شواطئها على البحر ــ هي المكان الذي اختير منذ ما يزيد على عشرين عامًا ليكون مركزًا لتوليد الطاقة النووية، حيث تتوفر فيه كل المواصفات المطلوبة، وبالطبع فلم يتم الاختيار إلا بعد مسح المنطقة للعثور على أفضل الأمكنة، فلم يوجد إلا الضبعة، ولكن من سوء حظ الضبعة أنها دخلت في إطار مشروع طموح، بل أكثر المشاريع السياحية طموحًا تتولاه مجموعة من أعتى رجال الاستثمار والمال ومن أقربهم إلى مركز وضع القرار، وقد قررت هذه المجموعة أن تستحوذ على الضبعة، وليذهب مشروع مركز الطاقة إلى الشيطان أو ليبحث له عن مكان آخر.

في النصف الأخير من عام 2006م، اتصل بي أحد سكان المنطقة وأخبرني بالمؤامرة التي تدبر في صمت وعبر عن خشيته أن تضيع الضبعة ويضيع أمل مصر في مركزها النووي الذي طال عليه المدى، لأن هذه المجموعة «قادرة» ولديها إمكانيات لا حد لها.

كتبت في المصري اليوم مقالات من 15/11/2006م حتى 25/4/2007م حمل بعضها عناوين صارخة «خيانة.. خيانة.. خيانة» و «الحقوا الضبعة قبل أن تصبح كباريه»، وكان عنوان المقالة الأخيرة عندما ظهر لي أن الحكومة نفسها تـُمالي هذه العصابة وتمهد لها بعنوان «يحيا المستثمرون وليسقط الوطنيون».

وخلال هذه المدة تناولت الأقلام هذا الموضوع، ودفع بهيئة الآثار لأن تدخل السجال وتدعى أن الضبعة تحتها آثار مدينة قديمة تمثل فصلاً مفقودًا في التاريخ المصري ويتعين الحفاظ عليها وعدم المساس بها حتى تقوم الآثار بالكشف عنها، وهي محاولة مفضوحة «للغلوشة» على صيحات المصلحين والثقات في الشأن النووي الذين أكدوا أنه لا يوجد مكان آخر تتوافر فيه هذه المواصفات، وفكرة البحث عن مكان آخر معناه القضاء على المشروع، لأن ذلك سيتطلب بضع سنين، وملايين الجنيهات، من ناحية أخرى فإن موارد الوقود المتاحة «البترول» تكاد تنفد، ونتصرف بسفاهة فيها، وفي الغاز، وأن مصر خلال عشر سنوات على الأكثر ستضطر لشراء البترول بأثمان لا تطيقها موارد الدولة، وهذا نوع من الانتحار يهدد بأن نكون شعبًا من الشحاذين.

مع وضوح هذا الكلام وخطورته العظمى، فإن ضراوة الربح تعمي وتصم، وقد قررت المجموعة بالإجماع القيام بالجولة الأخيرة للاستحواذ على الضبعة وها هي ذي المجموعة «بربطة المعلم» تضم المحافظ، وتضم النائب وتضم رجل الأعمال البارز

---

* **نشر في جريدة «البديل» في 4/5/2008م.**

والعضو البارز أيضًا في لجنة السياسات وتضم ثاني أو ثالث رجل أعمال في مصر، وقد قررت بالإجماع رفض مشروع المركز النووي.

كما أكدت ذلك جريدة «الدستور» في عددها الصادر يوم الجمعة 28/3/2008م تحت مانشيت كبير "**صراع الكبار على أرض مفاعل الضبعة النووي اشتعل من جديد.. رجال الأعمال ونواب الوطني ترفض إقامة مفاعل نووي في الضبعة لأنه مصدر خطر وإزعاج للمشروعات السياحية في منطقة الساحل الشمالي وما تمت دراسته منذ أكثر من 20 سنة لا يصلح لينفذ الآن** :

فجر أعضاء مجلس الاستثمار والذي عقد الأربعاء بمدينة مرسى مطروح بديوان عام المحافظة برئاسة الدكتور إبراهيم كامل رجل الأعمال المعروف وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطني وأمين مجلس الاستثمار بمحافظة مطروح مفاجأة من العيار الثقيل بعد أن كشفوا عن نيتهم في الاتفاق فيما بينهم على تحويل أراضي مفاعل الضبعة إلى أراضي استثمار تقام عليها منشآت ومشروعات سياحية فقط وذلك خلال الاجتماع الذي شارك فيه كل من محمود الجمال ونائب البرلمان بحضور الفريق محمد الشحات محافظ مطروح بصفتهم أعضاء في المجلس والذين قاموا بفتح ملف أرض مفاعل الضبعة والذي تبلغ مساحة الأراضي الواقعة في نطاقه 45(*) كيلومتر مربع على الساحل الشمالي بعد المبادرة التي بدأها نائب الوطني عن دائرة الضبعة حسين آدم جارح والشهير بميمي والذي طلب من الحضور الإسراع في إعادة دراسة ملف إقامة المفاعل النووي مرة أخرى واستغلالها في إقامة المشروعات السياحية مما سيعود بالفائدة على أهالي الضبعة بعيدًا عن كونه مفاعلاً نوويًا، ليكمل بعده إبراهيم كامل صاحب مشروعي شرم لايف ومطار العلمين والذين يبعدان 50 كيلومتر فقط عن أرض المفاعل.. الكلام في نفس الاتجاه مؤكدًا أن ما تمت دراسته منذ أكثر من 20 سنة لا يصلح للتنفيذ الآن مشيرًا إلى إنه في حالة تكرار كارثة تشرنوبل 1986م ومع الرياح الشمالية الغربية التي تسود المنطقة طوال العام ستكون كارثة على مصر كلها وليس محافظة مطروح فقط مشددًا على استبعاد فكرة استغلال أرض الضبعة كمفاعل نووي، ليتحدث بعدها محافظ مطروح الفريق الشحات عن 12 كيلومتر هما طول ساحل أرض الضبعة والذي يحتوي على 4 خلجان شاهدها بالطائرة مع أحمد المغربي وزير الإسكان ومعربًا عن شديد أسفه في حالة عدم إقامة مشروعات سياحية على تلك المساحة والتي من شأنها أن تعيد شكل الخريطة السياحية لمصر كلها حيث أن هناك مناطق الرمال بها تشبه بودرة الثلج !! ليتدخل بعدها أبو العينين والذي حصل أخيرًا على 400 فدان شرق مدينة مرسى مطروح بمنطقة أبو مرقيق لإقامة مشروع سياحي بطاقة فندقية 3001 غرفة من خلال

(*) وفقاً للقرار الجمهوري رقم 309 لسنة 1981م الذي حدد أرض المشروع بـ 15 كيلومتر طولاً و 3 كيلومتر عرضًا.

مشروع يشمل إنشاء 8 فنادق سياحية والذي يبعد 120كم2 عن الضبعة طالبًا من أعضاء مجلس الاستثمار تقديم دراسة أو أكثر تثبت جدوى إقامة المشروعات السياحية في هذه المنطقة ليتقدم بها إلى لجنة الصناعة والطاقة التي يترأسها بمجلس الشعب ويتم مناقشتها.

وينتهي حوار كبار مجلس أمناء الاستثمار وأقطاب لجنة السياسات بالحزب الوطني ومحافظ مطروح بإجماع على رفض إقامة مفاعل نووي في الضبعة والذي يمكن أن يكون مصدر خطر وإزعاج للمشروعات السياحية هناك، وليكشفوا في نفس الوقت عن تضارب وتخبط شديد بين توجهاتهم كرجال دولة يشغلون فيها مناصب سياسية قيادية وبين كونهم رجال الحزب والحكومة ما بين مؤيد للمشروع ومدافع عن مكانه، والتي أثبتت الدراسات منذ ما يزيد على 20 سنة والتي بلغت تكلفتها 500 ألف جنيه عن كون أرض الضبعة هي أنسب مكان لإقامة المفاعل النووي وبين معارض للمفاعل ومدافع عن استثمارات سياحية بلغت حتى الآن قرابة 9 مليات جنيه بطول الساحل الشمالي الشرقي لمحافظة مطروح، ويمكن أن تتضاعف بما هو أكثر من ذلك في حالة عدم إنشاء المفاعل النووي» انتهى.

نقول لهؤلاء السادة الذين وضعوا بلايينهم في السياحة : ألا تعلمون أن هذه مقامرة غير مأمونة، ويغلب أن تكون مغبونة، فأمر السياحة ليس في أيديكم، وهناك دول تتقاتل بشراسة على السائحين، ولديها فرص للإغراء أكثر مما لدى المصريين، ويمكن إذا ساءت العلاقات السياسية لأي سبب أن يهبط عدد السياح، وإذا ظهر مجنون، أو إذا مدت القاعدة عملائها ففجروا فندقاً فستصبح فنادقكم فنادق أشباح، وفي مقابل هذا ستفقد مصر أملها في المستقبل، كما لن يفيد سكان الضبعة، بل قد تغتصب منهم أراضيهم لحساب الكبار.

لقد ضحينا ببناء الجسر ما بيننا وبين السعودية رغم موافقة السعودية وما يؤديه هذا من تكثيف الاتصال ما بيننا، والقضاء على صعوبات الوصول للسعودية، وإيجاد طريقة لتيسير الحج غير الطائرة، وغير العبارات القاتلة، كل هذا لسواد عيون شرم الشيخ وحتى نكفل الهدوء الكامل والبعد عن الدوشة والازعاج لزوارها العظام من قادة العالم العربي ومندوبي الهيئات الدولية، وكبار رجال الأعمال.

أي حماقة.. أي خيانة.. مثل هذه.

ألا تستحون !!!

أعرض عليكم حلاً، خصصوا مليار من المليارات العشرة إلى العشرين للبحث وتأهيل مركز للمفاعل النووي في أي مكان من الساحل الشمالي، ويمكن لكم إقامة مدينتكم.

أعرض عليكم حلاً آخر.. اذهبوا إلى منطقة الألغام وطهروا منها مساحة تكفي مشروعاتكم، وبذلك تكونون قد فعلتم شيئاً لوطنكم الذي غذاكم ووضعكم في أعلى المناصب.

[9]
عواد باع أرضــه يا ولاد
نهب أرض مصـــــــــر[*]

لكلمـة الأرض صـدى عميـق في نفسـية المصـري، إن الأرض كـانت محـور حيـاة الفلاح، والتمسك بها والحرص عليها كان هو سـر تحملـه لكـل صـور الظلم والحرمـان التي فرضت عليه طوال العصور، وكان هو سر رضائه بالشـظف من العيش، بالخرقـة الزرقـاء والعيش على خشـاش الأرض من فجـل وجرجـير وبصـل وجبن، والسـكن في كوخ، قَبِـل الفلاح المصري كل هذا حتى لا يحرم من الأرض، بل قَبِـل الهوان، وكـانت فلسفته وعزاؤه أنه إذا تحمل الهوان مع المحافظة على الأرض فسيسلمها لأبنائه التي ستكون لهم بعد زوال الهوان.

بل تنازلوا للأغراب من مماليك أو أتـراك عن الحكم لأن أقـوى معـنى للحكم عنـد الفلاح هو ملكيته للأرض، فإذا كان مالكاً لأرضه، فهذا ما يريده من الحكم.

وكان سر هذا التمسك هو الزراعة، حرفة الفلاح الأبدية التي قامت عليها حضـارة اتسمت بكـل مـا في الزراعـة من اسـتقرار ووداعـة والعيش طبقًـا لقـانون «من زرع حصد».

والزراعة تختلف عن الصيد، كمـا تختلـف عن الصـناعة، فالصـيد يغـرس القسـوة والقتـل، فضـلاً عن أنهـا ليسـت «مهنة»، أمـا الصـناعة فإنهـا تبعـد صـاحبها عن الأرض الوديعة التي إذا غرست فيها البذرة نمت، وأصبحت ثمرًا شهيًا، إن الصناعة تمثل قدرة الإنسان على إلائـة المعدن الصـلب وتطويعـه لمـا يريـد، فهي تتسـم بـالقوة والإرادة، وهي من هنا أفضـل من الزراعـة، ولكن الزراعـة تعـني الطبيعـة، تعـني الأرض، تعـني الوطن، تعني الأمن من الجوع، فالارتباط بالأرض هو الذي يكـون «الـوطن»، ولم يكن عبثاً أن تكون مصر هي أول مكان تظهر فيه الدولـة المركزيـة المتماسـكة الـتي تأخـذ شكلها «الجغرافي» بالحدود المعروفة من عهد الملك مينا حتى الآن.

هكـذا كـان المصــري يتمسـك بـالأرض ويضـحي في سـبيلها بكـل شـيء، ويعتـبر التفريط فيها عارًا، وقد صورته الأغنية الدارجة «عواد باع أرضه يا ولاد.. شوفوا طولــه وعرضه يا ولاد.. الخ»، فأن يـبيع أحـد أرضـه فإنـه يتجـرد من أحـد مقوماتـه الرئيسـية، فالأرض كالماء والهواء، مبذولة موجودة، ولكن لا يتصور وجود فرد بدونها.

ولكن يبـدو أن الحكومـة بعـد أن اسـتنزفت كـل الـثروات، وبعـد أن خصصـت الشركات والمصـانع والبنـوك، وبعـد أن وضـعت يـدها على ثـروات الآخـرين بداية من الأسرة المالكة سنة 1952م حتى أموال الإخوان المسلمين الآن، وبعـد أن اسـتلحقت أموال التأمينات رغم كـل حساسـيتها عمـدت إلى الأراضـي ووجـدت فيهـا مجـالاً يفـك

---

[*] نشر بتاريخ 30/5/2007، في جريدة المصري اليوم، العدد (1081).

أزمتها ويزودها بالنقد الجاهز الذي تريده، ولدينا صورة فاضحة من التجـاوزات في هـذا الصدد.

نشرت جريدة النبأ يوم 22/5 الصفحة الخامسة عن «الحيتان الذين استولوا على الأراضي بالملاليم وباعوها بالمليارات»، والصفحة صارخة، حافلة بمانشتات اسـتغرقت نصفها وجاء فيها : محمد إبراهيم سليمان فتحها على البحري، والمغربي يحاول التعتيم على الفضيحة، عز وأبو العينين منعا اسـتجواب الوزيـــر الســـابق خوفـاً على اسـميهما محمـد أبـو العيـنين حصـل على 1520 فـداناً في مرسـى علم بسـعر دولار للمـتر ولم يسدد سوى 20 %، أحمد عز استولى على منطقة بالكامل في غـرب خليج السـويس، محمـد فريـد خميس اسـتولى على 33 مليـون مـتر في غـرب خليج السـويس بـتراب الفلوس، 2200 فدان لمجدي راسخ في الشيخ زايد بسعر المتر خمسون جنيهًا وباعــه بـ 700 جنيه وحقق مكسب 6 مليارات و 125 مليون جنيه، أحمد إبراهيم نافع وحسـن حمدي حصلا على 1500 فـدان بطريق مصر إسـكندرية الصحراوي وباعاها للشربتلي، الحاذق اشترى الأرض بتراب الفلوس وباع الفيلا في تـاون هـاوس بـ 850 ألـف جنيـه، الزوربا طلب 500 ألف متر لإقامة مشروع للغزل والنسـيج، الوكيـل طلب 5 ملايين و 200 ألف متر لإنشـاء مشروع السكر، الخرافي حصل على 190 ألف متر في الفيــوم لإنشاء مشـروع اسـتخلاص الأملاح، وفي الصـفحة السـابقة نصـف صـفحة آخـر يحمـل مانشيتاً بعرضها «زهير جرانة يشترك مع 10 رجـال أعمـال فاسـدين في خيانـة رئيس الجمهورية باع لهم ملايين الأمتار من أراضي البحر الأحمر لإقامـة مشـروعات سـياحية وهميـة، الأرض حصـلوا عليهـا بسـعر 6 جنيهـات للمـتر الواحـد ثم عرضـوها بعشـرات الملايين من الجنيهات».

بالإضافة إلى هذه العناوين المثيرة فقد قرأنا في جريدة الأهرام العريقة والقومية في نفس الوقت فقرة عن وزيـر النقـل جـاء فيهـا : «طلب علاء عبـد المنعم ـــ عضـو مجلس الشعب عن دائرة الدرب الأحمر ـ من الدكتور أحمد سرور ـــ رئيس المجلس ـ حول ما أثاره «الأهرام» أن تقدم الحكومة بياناً عاجلاً حـول مـا أثـير من قيـام وزيـر النقل بمنح امتياز لشركة يرأسها شقيقه وصديقه لشراء 600 ألف مــتر على الطريــق الساحلي الدولي بواقع 100 جنيه للمتر في حين أن سعره يتجاوز الألف جنيه.

وأشارت جريدة «المصـري اليـوم» 13/5 إلى صـفقة بيـع مسـاحات من أراضـي المـدن الجديـدة، جـاء فيهـا : «13 مليـار جنيـه حصـيلة بيـع 3 قطـع للمسـتثمرين في القـاهرة الجديــدة» أعلنت وزارة الإسـكان أمس تفاصـيل بيـع 3 قطـع أراض كبـيرة للمستثمرين في مدينة القـاهرة الجديـدة في مزايـدة علنيـة بنظـام الأظـرف المغلقـة بمساحة 3 آلاف و 940 فداناً، بما يعادل 16 مليوناً و548 ألف متر مربع، وذلك ضــمن بيع 8 قطع أراض كبـيرة في 3 مـدن جديـدة هي القـاهرة الجديـدة والشـيخ زايــد و 6 أكتوبر، وجاءت حصيلة بيــــع القطع الثلاثة 13 مليارًا و350 مليون جنيه، وفـازت بهـا شـركتان خليجيتان وثالثة مصرية.

قال المهندس محمد الدمرداش ــ مساعد وزير الإسكان ــ إن القطعة الأولى مساحتها 460 فداناً، وتم بيع متر الأرض بها بسعر 1288 جنيهًا بإجمالي 2 مليار و 500 مليون جنيه، وفازت بها شركة رؤية للاستثمار السياحي والعقاري، وتم بيع القطعة الثانية ومساحتها 1500 فدان للمتر 752 جنيهًا و 50 قرشًا للمتر بإجمالي 4 مليارات و 750 مليون جنيه، وفازت بها شركة داماك العقارية «الإماراتية»، والقطعة الثالثة لمساحة 1980 فداناً تم بيعها بسعر 733 جنيهًا و 50 قرشًا للمتر بإجمالي 6 مليارات و 100 مليون جنيه، وفازت بها «بروة».

ونشرت هذه الصفحة تكييفين لهذه الصفقة جاء أولهما من الأستاذ سليمان جودة في عموده «خط أحمر» يوم 20/5/2007م تحت عنوان «لا تبيعوا مصر.. حنطوها» جاء فيها :

هذه أول مرة، نسمع فيها، أن الاستثمار حرام، وأن تعمير الصحراء مرفوض، وأن الاقتراب من المساحات الصحراوية الهائلة في المدن الجديدة مكروه، وأن إبقاء تلال الرمال كما هي حلال، ونوع من التقرب إلى الله، وأن بيع عدة قطع من المناطق الخلاء في ثلاث مدن جديدة بـ 7ر17 مليار جنيه، من أجل استثمارها عقاريًا، إنما هو بيع لمصر ذاتها.

ولذلك، فالأفضل أن نترك الخرابات كما هي، والأكرم أن تظل الصحراء المحيطة بالعاصمة كما خلقها الله، فلا تقترب منها يد من أيدي البشر، والأحسن لنا، أن نرجع في الصفقة، وأن نرد الفلوس لأصحابها من المستثمرين العرب، ليذهبوا بها إلى المغرب، التي تخطط لأن يكون دخلها من السياحة في عام ٢٠١٠ في حدود ٣٠ مليار دولار، بينما نحن نحصل على ٧ مليارات دولار بالعافية، كما أعلن الوزير زهير جرانة، وهو يزف إلينا حصيلة السياحة في ٢٠٠٥، وإذا لم يذهب المستثمرون العرب إلى المغرب فأمامهم تونس، التي اختطفت فلسفة السياحة، من الدكتور عبد القادر حاتم في مصر وطبقتها على الفور، وأصبح دخلها من السياحة يخجل إلى جواره ويستحى دخلنا منها ! أما نحن ؟ فيكفي أن نبيع الأرض بخمسين جنيها للمتر، إلى هشام طلعت مصطفي ــ عضو مجلس الشورى ــ ويكفي أن نبيعها إلى منصور عامر ــ عضو مجلس الشعب ــ فهذا هو سقف طموحاتنا، في أي استثمارات عقارية، وهذا هو أعلي أمانينا، وما يتبقى منهما، من الأرض التي دفع فيها المستثمرون العرب أربعة آلاف جنيه في المتر الواحد، ففي إمكاننا أن نحنطها، وأن نحتفظ بها، كما هي، تماما كما حافظ قدماء المصريين على مومياواتهم إلى هذه الساعة، وكما حنطوها حتى تبقي كما هي، مختومة بالشمع الأحمر! اتركوا كل شيء، على أصله، ولا تبيعوا شيئا إلى أي مستثمر، سواء كان عربيًا، أو أجنبيًا أو حتى جن أزرق، فالمستثمرون الذين دفعوا ١٧.٧ مليار جنيه يخططون لانتزاع المساحات التي دفعوا فيها هذا المبلغ، والهرب بها إلى خارج البلاد، ولذلك، فأفضل شيء يفعله المهندس أحمد المغربي هو أن يرفع يده عن هذا الموضوع، تجنبًا لأي اتهامات أو ملاحقات إعلامية أو مطاردات من أي نوع، وأن يفكر الوزير محمود محيي الدين في حل هيئة الاستثمار، وتسريح العاملين فيها.. ويا دار ما دخلك شر !

والثاني تقدم به الدكتور محمد صفوت قابل ــ عميد تجارة المنوفية فرع السادات ــ في صحيفة «المصري اليوم» يوم 20/5 تحت عنوان «تساؤلات مشروعة حول مزاد المغربي» جاء فيه :

كثيرة هي التساؤلات التي أثارها طرح وزارة الإسكان أراضيها بالمدن الجديدة للبيع بالمزاد العلني، لعل أهمها : هل تتحمل الشركة التي رسا عليها المزاد تكاليف توصيل المرافق داخل أراضيها ؟

هل تعطي الأولوية في توصيل هذه المرافق من جانب الحكومة إلى حدود الأراضي باعتبارها استثمارات أجنبية تتطلب سرعة الإنجاز والتوصيل ؟

هل جرت دراسة آثار مستويات الأسعار بهذه الأراضي على أسعار العقارات ؟ وأخيرا إطلاق الارتفاع للمباني بالمدن الجديدة وأثره على هذه المدن واحتمالات تحويلها إلى عشوائيات «عصرية» ؟

من المعروف أن لكل تصرف اقتصادي آثارا منها السلبي والإيجابي، وعلي متخذ القرار أن يدرس جميع الآثار قبل اتخاذ قراره، خاصة أن الأهداف الحكومية قد تتجاوز منطق «التجارة شطارة» للقطاع الخاص، الذي يسعى للبيع بأعلى سعر، مع التسليم برغبة الحكومة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي في جميع القطاعات، لابد من مراعاة أن قطاع العقارات له وضعية خاصة لأنه يرتبط بمستوي الدخول في المجتمع.

في الاقتصاد هناك ما يسمي بالمنفعة الحدية للنقود، وتعني أنه كلما زاد دخل الفرد انخفضت منفعة الوحدة من النقود، وهو ما ينطبق على المستثمرين العرب والأجانب، فنظرا لارتفاع دخولهم فإن الأسعار لدينا تكون جاذبة لهم ولا تمثل لهم عبئا كبيرًا، بعكس «المصري» الذي يقل دخله عن مستويات الدخول في أغلب الدول العربية، وهناك حدود لقدرته على الإنفاق والدفع.

بالتالي لن يستطيع مجاراة الأجانب في الشراء بالأسعار التي يعرضونها، وقد يجيء يوم نجد فيه أن غالبية المناطق المميزة أصبحت ملكاً للأجانب ولبعض كبار الأثرياء من المصريين، نعود لنتحدث كما كنا في الماضي عن أن الأرض أرضنا، والأجانب يتحكمون فينا، والمصريون أصبحوا واقعيًا هم الأجانب، هناك عدة أسئلة بالنسبة لمزاد بيع الأراضي في المدن الجديدة تدخل في نطاق تقييم الآثار الإيجابية والسلبية لهذا البيع، منها : هل من شروط البيع أن تتحمل الشركة المشترية تكاليف المرافق داخل القطعة ؟ وأعتقد أن ذلك ما سيكون، وبالتالي علينا أن نعرف ما تكلفة توصيل المرافق إلى حدود هذه القطع التي ستتحملها الدولة، ولابد من خصم تكلفة توصيل المرافق من إجمالي ثمن البيع ليكون الناتج صافي ما ستحصل عليه الخزينة العامة وليس إجمالي ١٧ مليار جنيه ؟

هناك تجربة سابقة ليست بالبعيدة وهي صفقة بيع أرض «سيدي عبد الرحمن» رغم الضجة الكبيرة التي صاحبت بيعها، وأنها جلبت للخزينة أكثر من مليار جنيه، إلا أن تنفيذ مطالب شركة «إعمار» المشترية للأرض بالنسبة لتكاليف توفير البنية الأساسية

التي ستتحملها الحكومة ستجعل العائد من هذه الصفقة ليس بالحجم الذي تم التهليل له.

طلبت إعمار أن توفر الحكومة جميع المرافق اللازمة من مياه وكهرباء وخطوط تليفونات حتى حدود الأرض المزمع إنشاء المشروع عليها بالكميات والقدرات التي تسمح للمشروع بالحصول على جميع احتياجاته من تلك المرافق، وعلي نفقة الحكومة بواقع ١٨٠٠٠م٣/يوم من مياه الشرب و٢٠٠٠م٣/ يوم من مياه الحريق، و٤٠٠٠٠م٣/ يوم من مياه الري، و٧٠ ميجا فولت أمبير من «الحمل الكهربائي».

حددت الشركة خطوط التليفونات التي تحتاجها بنحو ١٨٠٠٠ خط تليفون على أن يتم توفير تلك الاحتياجات بقيم متساوية على ثلاث مراحل خلال مدة زمنية لا تجاوز ثلاث سنوات، كما طالبت «إعمار» الدولة بأن تتحمل نفقات نقل محطة المياه جنوب الطريق.. «المصري اليوم» عدد ٢٦/١٢/٢٠٠٦م.

- هل ستعطي الأولوية في توصيل المرافق إلى هذه القطع وبسرعة لا تتوافق مع طبيعة التنفيذ الحكومي لأن هذه استثمارات أجنبية، وأيضا أصحابها من ذوي النفوذ ؟ وهل سيكون ذلك على حساب توصيل المرافق لباقي الأحياء السكنية التي باعت الوزارة أراضيها منذ سنوات بعيدة، ولم يتم توصيل المرافق لها حتى الآن، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف البناء بالأسعار الحالية ؟
- هل تمت دراسة آثار هذا المزاد على ثمن بيع الأراضي عمومًا، لأنه من الطبيعي أن تتضاعف أسعار الأراضي بعد ما أسفر عنه المزاد، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار العقارات ليس الإسكان الفاخر فقط، بل ستكون هناك ارتفاعات متتالية في كل أنواع الإسكان، حتى قيمة ما يسمي بالإيجار الجديد وفي كل المناطق، وبالتالي هل ستتعقد الأزمة أم ماذا ؟
- حسبما تم الإعلان عنه سيتم السماح بالتجاوز عن شروط الارتفاعات، فهل سيكون ذلك بداية لفتح باب التجاوز في هذه المدن، ويتبارى الجميع في مخالفة شروط الارتفاع بمنطق «اشمعنى» ؟ وبالتالي تتحول هذه المدن إلى عشوائيات بعدما كان الأمل أن تلتزم الحكومة وتطبق شروط الارتفاعات التي أعلنتها على الجميع والتي لا تسمح بتجاوز ارتفاع المباني أكثر من ثلاثة طوابق وليس عشرات الطوابق.
- من المعروف أن العقارات من الاستثمارات المضمونة وعالية الربحية في مصر، لماذا لا تعمل الحكومة على إيجاد أو السماح والمساعدة على تكوين كيانات يسهم فيها صغار المستثمرين المصريين من خلال شركات مساهمة للاستثمار في هذا المجال، على الأقل نتشارك مع الأجانب في الأرباح ولا نترك «الجمل بما

حمل» للأجانب، وتكتفي الحكومة بالفرحة أنها وفرت وظائف للمصريين عند الأجانب وفي بر مصر» انتهى المقال.

أقول إذا كانت الحكومة ستكون ملزمة بالقيام بتهيئة البنية الأساسية، أي الماء، والكهرباء، والتليفونات.. إلخ، فإن هذا يعني الخراب المستعجل لمصر، وأن على مصر أن تبحث عن نيل آخر حتى يمكن أن تسد حاجات مياه مدن سكنية كل مدينة فيها مئات الفنادق وكل فندق فيه مئات الغرف، كل غرفة فيها «بانيو» يملؤه النزيل بلا رحمة، لأنه دفع مئات الدولارات لإقامته، وهذا بالنسبة للماء فحسب، أما المرافق والخدمات الأخرى فإنه لا يعني إلا تسخير حكومة مصر ودولة مصر لخدمة وتهيئة هذه الصحراء للسكنى، وأنها ستدفع أضعاف أضعاف ما أخذته، وما أنفق وصرف بالفعل.

لقد قيل : إن أي واحد ليس مصريًا لن يستطيع أن «يحمل» الأرض ويذهب بها بعيدًا عن مصر، وهذا صحيح، ولكن هل من الضروري أن يحملها، وماذا يفعل بحملها إذا كان يستطيع أن يتحكم فيها بما يحقق مآربه المادية، أقل شيء أن «يحتجنها» أي يسورها ويبقيها حتى ترتفع الأثمان فيبيعها، ومعنى هذا تعطيلها عن الاستثمار، وإذا أراد تجريفها فهل يمكن للحكومة أن تتدخل ؟ وواضح بالطبع أن كل الشركات التي باعت لها الحكومة ملايين الأمتار وآلاف الفدادين، كلها شركات استثمارية عملهم الاستثمار الترفي «اللاإنتاجي»، فلن نقيم فوقها مصانع، وبالطبع لن نقيم عليها مدارس، ولكن ستقيم عليها عمارات سكنية، وفنادق، ومن المستفيد ؟ هل سيفيد هذا العمال والفلاحين الذين لهم 50 % من مقاعد مجلس الشعب ؟ هل سيشغل أيدي عاملة في الصناعة أو الزراعة ؟ هل هذا الاستثمار إنتاجيًا عمليًا يفيد في استهلاك الشعب وتجارته ؟ هل يمكن تصديره حتى يتحقق نوع من التوازن بين الصادرات والواردات الذي يمثل نزيفاً مستمرًا ؟

لا شيء..

تحسب الحكومة أنها كسبت صفقة عندما جاءت الأثمان أضعاف صفقات سابقة، والحقيقة أن بيع الأرض يعد جريمة لا يمكن تبريرها بأي مبرر، وما قيمة هذه الملايين ؟ لقد تدفقت على مصر أضعاف ما وصل إليه مشروع مارشال لتعمير أوروبا بعد أن خربتها الحرب العالمية الثانية، وذهبت الفلوس إلى جيوب تلك الطبقة الجديدة المحدثة الأثرياء الذين كونوا ثروات ضخمة أودعوها البنوك الأجنبية، بينما ينفقون على حفلات زواج أبنائهم وبناتهم الملايين.. إلخ، وراحت الأرض، وتبددت الأموال.

هناك فرق بين الأرض التي هي أصل الأصول، الأصل الحي الباقي، وبين المال الذي يمكن نهبه وسرقته وإساءة تصريفه، ثم ينتهي ويتبخر ولا يبقي في اليد شيء منه، ويضع الغريب يده على أرض مصر.

ماذا لو كان لهؤلاء الملاك الجدد شركاء من إسرائيل ؟ وقد طلب بعضهم شــراء أرض من سـيناء لهم واتضح أنهم سماسرة لإسرائيل.

إذا حقت لعنة الله على بلد جعل السماسرة يحكمونها، لأنهم سـيبيعونها قطعــة قطعـة، وسيتبدد المال.. لأن البالوعة أوسـع من الحنفية.

ختام الكلام :

الرحمة والرضوان لروح علي نجم ــ محافظ البنك المركزي الأسبق ـــ والتحيـة والتقدير لاسمه.. لقد ذهب إلى التليفزيون يقول : «لا يمكن أن نـبيع تـراب مصـر، وإلا لماذا حاربنا»، فمـات هنـاك.. ولكن شـهادته سـتظل أقـوى من أي كلام كـان يمكن أن يقوله : «حافظوا على تراب البلد» .

[10]

يا نواب الشعب..

التعذيب في أقسام البوليس
أولى بالاستجواب من الحجاب(*)

كنت أتمنى أن تكون تلك القومة العارمة التي جمعت بين نواب الإخوان المسلمين ونواب الوطني، وكسبت لصف الإخوان أصواتًا عالية في الحزب الوطني، لقضية أهم من قضية الحجاب.

وقد وجدت تلك القضية فيما يترامى من أخبار، وفي نظري أن فقه الأولويات يضعها في الصدارة والقمة.

كاتبنا القدير الأستاذ فهمي هويدي كتب مقالته المعهودة كل ثلاثاء، وكانت بعنوان «صفحة قاتمة يجب أن تطوى»، ولكن الأهرام امتنع عن نشرها، فنشرتها «المصري اليوم».

القضية عن قرص مدمج (C.D) أرسله إليه صديق لأنه يكشف عن وقائع هامة.

لم يكد الأستاذ هويدي يضع القرص في الكمبيوتر ونظر الصور ـ حتى ــ بكلمته هو ـ تعجز الكلمات عن وصف محتوى الشريط، الذي يسجل واقعتين على الأقل لاثنين من المواطنين العاديين تم اقتيادهما إلى مكانين مختلفين، يرجح أنهما من أقسام الشرطة :

أحدهما وقف ذليلاً وبائسًا وهو يتلقى سيلاً من الصفعات على وجهه و«قفاه» من ضابط ظل يسخر منه وهو يعاجله بها، في حين أن هناك آخرين جلسوا في المكان يتضاحكون، ويشجعون الضابط الذي ذكروا اسمه وظهرت رتبته العسكرية في الصور.

المواطن الثاني : ألقى على الأرض، وبدا نصفه الأسفل عاريًا، وساقاه مرفوعتان، وثمة صوت لضابط يتوعده وينهال عليه بالسباب والشتائم البذيئة، وهو في هذا الوضع جيء بعصا هتك بها عرض المواطن، الذي أصيب بلوثة جعلته يصرخ بأعلى صوته مسترحما ومستغيثاً «بالباشا» الذي ظل يواصل إطلاق شتائمه الجارحة، التي كان سب الأم قاسماً مشتركاً بينها.

هل تتصورون يا نواب الإخوان منكرًا أشنع وأفظع من هذا ؟

رغم الصورة البشعة التي أشار إليها الأستاذ فهمي هويدي، فإنه في الحقيقة لم يذكر إلا القليل مما عرضته مواقع الإنترنت، فقد عذب الرجل بمختلف الطرق، وأمر أن يقول ويكرر «أنا مَرَة»، وانتهكت كرامته بهذه العصا التي أولجت في مؤخرته، وتم هذا كله بين التهليل والتنكيت والشتائم، وأخذت صور له، وقيل له : إنها ستعرض على كل جيرانه ومعارفه لتتم فضيحته.

---

* (*) نشر بتاريخ 29/11/2006، في جريدة المصري اليوم، العدد (899).

وتضـمن القـرص أيضًـا حكايـة المـواطن المصـري المشـهور باسـم «أبـو محمـد المصري» الذي كان لـه حـق اللجـوء السياسـي إلى إيطاليـا، وكيـف أنـه اختطـف في إحـدى طرقـات ميلانـو عـام 2003 إثـر عمليـة قـام بهـا عملاء المخـابرات المركزيـة الأمريكية مع جهاز المخابرات الإيطالي ونقل إلى مصـــر، حيث حقـق معـه اثنـان «من الباشـوات» أحدهما مصري، والآخر أمريكي، وتعرض للتعذيب الكهربـائي الـذي أفقـده السمع، ونشر مأساته في إحدى الصحف الإيطالية التي اقتنصتها «الواشـنطن بوست» وأذاعتها وأثارت أزمة ما بين إيطاليا والولايات المتحدة، وسؤال المخابرات.

وأخيرًا تضمن الشريط رواية أحد المسجونين الذي قدر لـــه أن يحتجــز لمـدة 18 شـهرًا في السـجون المختلفــة، ولم يعتـبره الأسـتاذ هويـدي شـاهدًا، ولكن «تجربتـه المتواضعة في السجون»، فقد وجد أن ما عرض «يتجاوز حدود الخيال، ويرسم صــورًا لأهوال لا تخطر على قلب بشر».

إن الآية التي تقول : ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْـرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَـادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَـا قَتَـلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾، هي أكثر قابلية لأن تطبق في قضـية تعـذيب أقسـام البـوليس، فـإذا لم يفعل بكل أفراد الشعب ما فعل بضحاياه، فإن أنباء ذلك عرفت لكل الشعب، وأحدثت الأثر المطلوب، ألا وهو إرهاب الناس، وقهر إرادتهم وكرامتهم.

ماذا يكون لنا إذا فقد الشعب كرامته ؟ وإذا قهرت إرادته ؟

إن الفساد لم يكن ليستشري، ويتجرأ على المضـي قـدمًا في أعمـــاله، لـولا أنـه يعلم أن الشعب كاد أن يفقد القـوة على المقاومـة والقـدرة على الصـد، لأن الإرهـاب جعلهم يعرفون عن أي عمل، وكيـف يقـاومون المسـئولين الكبـار، وهم يشـاهدون من يمس ضابطًا، أو من لـه علاقة بضابط يمكن أن يفعل به هذه المآسي.

* * *

إن تكرار حدوث هذه الصور من التعذيب الخسيس، بدليل ما تصوره الصحف ليل نهار، وما يقـدم إلى القضـاء، وحـدوث هـذا في أقسـام البـوليس، وفي وسـط المـدن، وليس في السجون القاصية، لمما يجعـل هـذا التعـذيب يعـرف حـتى يعم الخـوف منـه والإرهاب به مجموعات كثيفة، والغرض من هذا كله هو إرهاب الشعب.

ماذا أنتم فاعلون يا نواب الشعب، وقد وضـع الشـعب في أيـديكم شـرف تمثيلـه والدفاع عنه وحماية كرامته ؟

من سيغضب لكرامـة الشـعب ؟ ومن سيغضـب لمجـاهرة اللـه تعـالى بهـذا الإثم الخسـيس، وهــذا الاعتــداء على الكرامــات من أنــاس افــترض أن يحمــوه ويحــاربوا الجريمة ؟

نريد أن نعرف البطل الذي سـيبدأ المعركـة، والـذي يـذكرنا بالقائـد في المعـارك القديمة الذي كان يتقدم للمبارزة فيبدأ، وربما، أيضًا ينهي المعركة ؟

[11]
التحقيق مع ضباط التعذيب
له أصول أخرى.. (*)

«المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته» مبدأ إنساني عظيم حاربت أوروبا في سبيل التوصل إليه أربعة قرون متتالية، وبشر به الإسلام منذ أن ظهر، عندما أخذ بمبدأ «البراءة الأصلية»، وعندما قرر أن إفلات مائة متهم أفضل من سجن بريء واحد، وأنه إذا قال أحد شيئاً يحتمل الكفر من 99 وجهًا، ويحتمل الإيمان من وجه آخر حمل على الإيمان، ووضع ضمانات للمتهم وصلت إلى حد أن يلقن القاضي المتهم الإنكار، فيقول له : «هل سرقت قل لا»، فيقول : لا، فيخلى سبيله (كما حدث أيام أبي بكر وعمر)، وقال الرسول ﷺ لمن قاد إليه رجلاً لإقامة حد الزنا عليه : «لو سترته بثوبك لكان خيرًا لك».

وكان في أصل تقرير هذا المبدأ أن المتهم فرد أعزل يقف أمام قوة المجتمع بهيمنته وهيلمانه وسلطاته، والسجون التي تنتظر من يحكم عليهم بالسجن، وقاعة المشنقة لمن يحكم عليهم بالإعدام، فكان لابد من حمايته من تلك السلطة الرهيبة.

المتهم فرد ومن يتهمه سلطة، ولا يمكن للفرد أن يتصدى لسلطة، ومن هنا كان من الضروري حمايته بمبدأ أنه بريء إلى أن تثبت إدانته.

يختلف الأمر عندما يكون المتهم هو «البوليس» أي أداة القهر وكرباج السلطة المدني الذي يماثل الجيش أداة القهر العسكري، واللذان يجعلان الدولة في اصطلاحات الكثيرين من رجال القانون الدستوري «أداة قهر..»!

هنا نجد المتهم يمثل هذه السلطة القوية الرهيبة، أما المجني عليه فهو الفرد الغلبان المسكين.

انقلبت الآية أصبح المتهم هو صاحب الهيلمان، والسلطة والمجني عليه هو الفرد المسكين.

في مثل هذا الوضع يبدو مبدأ «المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته» غير منطقي وغير عادل ؛ لأن من المسلم به أن السلطة مفسدة، وأن الظلم من شيم النفوس فأن تجد ذا عفة فَلِعَلَةٍ لا يظلم، وأن البوليس ليس هيئة عادية، إنه يمثل السلطة تمثيلاً فعليًا، وأن في يده كل القوى، وأن من يقف أمامه يقف مجردًا، مهددًا أمام الاختلال الضخم في توازن القوى.

عندما يكون الاتهام موجهًا إلى سلطة البوليس الرهيبة التي يقف أمامها الفرد أعزلاً، فإن العدل يوجب أن يأخذ المبدأ نقيضه ليصبح «المتهم مدان حتى تثبت براءته» حتى يوجد نوع من توازن القوى.

(*) نشر بتاريخ 29/8/2007، في جريدة المصري اليوم، العدد (1172).

وما يحدث عمليًا هو ما يثبت وجاهة وعدالة هذا المبدأ في وضعه الجديد، وأنه لا يظلم البوليس.

ذلك أن المحاكم تصدر أحكامها طبقاً لمبدأ «المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته»، ولا تثبت إدانته إلا بالاعتراف أو بأدلة قوية أو قرائن دامغة لا تحتمل شكاً، لأن الشك يفسر لمصلحة المتهم.

ويستحيل على القاضي أن يتوصل إلى صدور التعذيب من شخص معين إذا كان أول إجراء يعمله ضابط التعذيب هو أن يعصب عيني المتهم المسكين ثم يساق كما يساق الأعمى إلى مكان لا يعرفه ولا يرى شيئاً منه حيث يتلقى الضربات واللكمات من اليمين والشمال، لا يعلم من ضربه حتى يقاد إلى زنزانته.

عندما يسأل القاضي المتهم : من ضربك ؟

فكيف يستطيع الإجابة ؟!

ويمكن أن يعترف المتهم فتحكم عليه المحكمة، ولكن هذا الاعتراف إنما جاء نتيجة للتعذيب، ولكن لا شاهد على تعذيب يجري في حجرات مغلقة، ومن ثم تسقط دعواه، أو لعدم وجود آثار للتعذيب، لأنه لا يقدم للقضاء إلا بعد انطماس آثاره، ولأن تقارير أطباء السجون لا تشير إلى تعذيب، ولأن هناك تعذيبًا لا يترك آثارًا مادية.

في الحالين يحكم على المتهم وهو بريء، ولا يتوجه اتهام إلى البوليس في حين أنه المقترف لأسوأ جريمة.

منذ بضع سنوات قدمت النيابة 44 ضابطاً للمحكمة بتهمة التعذيب، وحاكمتهم المحكمة وقضت ببراءتهم جميعًا لعدم ثبوت الأدلة !!

وعندما تقدم النيابة مثل هذا العدد، فلابد أن لديها أسبابًا مؤكدة لذلك، بل يقين عملي بقيام التعذيب، ولكن المحاكم التي تعتبر المتهم بريئاً لا يمكنها الحكم عليه إلا بأدلة متضافرة من اعتراف أو تضافر شهود.. إلخ، وهي لم تملك ذلك على سبيل اليقين فحكمت بالبراءة، ولا يمكن مؤاخذتها لأنها حكمت بالأصول القضائية، ولو كانت بالنسبة لضباط التعذيب هي الإدانة حتى تثبت البراءة لقبلت دعاوى الضحايا ولطولب الضباط بتفنيدها وهم لا يستطيعون.

عندما تحكم المحكمة بالبراءة يضج الناس «يحيا العدل»، ولكن عندما قرأت خبر تبرئة 44 ضابطاً من ضباط التعذيب، انقبض قلبي وتساءلت «هل قضي على شعب مصر أن يكون كعبيد روما، يعذبون حتى يعترفوا بما يطلب إليهم ويحاكمون بمقتضى هذا الاعتراف» ؟

يجب أن نعرف أن التعذيب قديم في مصر، على الأقل من 1952م، وما مجازر حمزة البسيوني ولا مذابح صلاح نصر بمجهولة، ومن هذا الوقت وقد نشأت أجيال تمرست بفنون التعذيب ووجدت أمامها «تراكمًا» تفيد منه فتفننت في التعذيب الذي

لا يترك أثرًا، والتعذيب النفسي من إذلال وإهانة، وتكليف بما تأنف منه الحيوانات حتى تتمزق نفسية المجني عليه أشلاء، وهذه الإهانات لا تترك أثرًا ماديًا لإثبات وقوعها، وحتى لو تركت فقد وجد في الأطباء من يتجاهلون التعذيب ويخونون ضمائرهم حرصًا على الوظيفة ثم لا يقتصر الأذى على المتهم، بل يمتد إلى آله وزوجه وأمه وأبيه الذين يحضرون ويهانون أمامه ويهان أمامهم، كل هذا في غرف مقفلة لا يراها أحد.

ويسبق هذا إجراءات همجية عدوانية من الهجوم على البيوت في هدأة الليل واقتحام أبوابها ثم التفتيش الذي يقلب الشقة رأسًا على عقب والاستيلاء على ما يوجد من مال (وعادة لا يرد)، ويصطحب هذا كله بالشتم والركل ثم يسحب الرجل أمام زوجته وأبنائه ليؤخذ إلى المجهول.

إن مبدأ «المتهم بريء حتى تثبت إدانته» بالنسبة لضباط التعذيب يصبح نوعًا من التآمر على الكرامة البشرية وتسهيل انتهاكها، والمفروض أن يكون «المتهم مدان حتى تثبت براءته».

ويشفع في هذا، بل يؤدي إليه أن التعذيب أصبح ظاهرة متكررة تمتلئ بها صفحات الجرائد ليل نهار وتتحدث عن سلخانات الأقسام وما يجري فيها من صنوف التعذيب.

وتحدث الأستاذ فهمي هويدي في الدستور (19/8/2007م) تلخيصًا لما نشرته صحيفة «البديل» من أن «أمناء الشرطة أصبحوا طرفاً فيها، في منافسة لرؤسائهم الضباط، كما لو كان قتل أكبر عدد من المواطنين تحت التعذيب مسوغاً جديدًا للترقي والترفيع في وزارة الداخلية.

تحدثت المنظمة عن واقعة قيام أمناء الشرطة في قسم العمرانية بإلقاء ناصر صديق جاد الله من نافذة منزله بالطابق الثالث، مما أدى إلى قتله، وهو نفس ما حدث في مارس 2007م مع محمد نبوي عبد الحفيظ الذي كان مكبل اليدين، وادعت الشرطة أنه ألقى بنفسه من نافذة مركز شرطة أوسيم التي تعلو عن الأرض مترًا ونصف المتر، ومن قبله ألقت الشرطة بشخص اسمه شرين غريب من الطابق الرابع بمنزله في المعادي، وقبله ألقى ببشير محمد شحاتة أيضًا من الطابق الرابع في مديرية أمن القليوبية، وادعت الشرطة أنه انتحر في يوليو 2004م، وقبله جريمة مباحث التليفونات بسنترال ألماظة حيث ألقي بمواطن آخر من الطابق الرابع وذلك بخلاف من ألقي بهم أو حوصروا على الأسطح أو دفعوا إلى الشبابيك أو الشرفات أو اضطروا إلى القفز وفقدوا حياتهم، مثلما حدث مع محمد محمد سالم في مشتول وصباح أحمد بدوي في الزاوية الحمراء.

وكشفت المنظمات عن أن عدد ضحايا التعذيب تضاعف مؤخرًا، فتم حرق جسد أحد الأشخاص في قسم سيوة بالكحول المشتعل، وهي قصة لها سابقة، حيث ألقى ضابط قسم شرطة سنورس بالكيروسين على جسم ربيع سليمان وأشعل فيه النار، وحين تصور أنه مات ألقي به أمام مستشفى الفيوم ليلقي حتفه هناك، وفي هذه

الأيام أيضًا توفي أكثر من «رهينة» في أقسام الشرطة، وهـؤلاء هم الأشـخاص الـذين يحتجزون بالأقسـام ويعـذبون فيهـا لحين القبض على ذوويهم المطلـوبين أو تسـليمهم أنفسهم، وهي العملية التي راح ضحيتها عشرات الأشخاص، آخرهم شهيد تلبانـة أحمـد عبد الله الذي تعرض لتعذيب بشع حتى لفـظ أنفاسـه لينضـم إلى قافلـة الشـهداء في أقسام المنتزة والرمل ومحرم بك والجمرك بالإسكندرية، وإمبابة ومدينة نصـر وشـبرا الخيمة ثان وقسم قصـر النيـل والـوراق والعمرانيـة وحلـوان والسـيدة زينب والزاويـة الحمراء، وغيرها من أقسام القاهرة وأنحاء مصر» انتهى.

إذا كان الذين يرتكبون هذه الجرائم يظنون أنهم يحمون النظام القـائم، فـإن هـذا أبعد ما يكون عن الصواب، فـالحق أنهم يضـاعفون من نقمـة الشـعب عليـه، ويهيئونـه للانفجار، لقد كان التعذيب هو الـذي أودى بعبـد الناصـر ومشـروعه، لأن الظلم مرتعـه وخيم، وهــؤلاء العســكر يعجلــون بنهايــة هــذا النظــام، وكــل الصــحف تحمــل رئيس الجمهورية شخصيًا مسئولية هذه الجرائم الخسيسة.

هناك جانب آخر غير مفهـوم لهذه القضية هو موقف بعض المحاكم.

أذكر أني يوم (18/6/2003م) كتبت إلى الأهرام معقبًا على خبر نشـرته، وكـانت كلمتي تحت عنوان «أريد أن أفهم» وجاء فيها :

«جاء في جريـدة «الأهـرام» يـوم 17/6/2003 ص19 تحت عنـوان «في قضـية تعـذيب مواطـنين بقسـم مدينـة نصـر ثـان» بـراءة رئيس المبـاحث وسـنة للمعـاون، المحكمة تعدل التهمة من تعذيب إلى ضرب أفضى إلى موت واحد وإحداث عاهة.

وقالت المحكمة : إن المتهم الأول الذي برأتـه لم يشـهد أحـد بأنـه قـام بالاعتـداء على المجني عليهما، وذلـك مـا أكـده المجـني عليـه الثـاني في شـهادته بـأن دور هـذا المتهم اقتصر على إعطاء التعليمات للمتهم الثاني وأمناء الشرطة بالقسم.

وأكدت المحكمة في حيثياتها أنه قـد اسـتقر في يقينهـا أن المتهم الثـاني أشـرف جوهر قام بضرب المجني عليهما بالكرابيج وصعقهما بالتيـار الكهربـائي، فأحـدث بهمـا إصابات أدت إلى موت أحدهما بدون وجـه حـق، وذلـك من خلال اطمئنانهـا إلى جميـع أدلة الثبوت قبله، لذلك المحكمة تقضي بمعاقبتـه بـالحبس لمـدة سـنة واحـدة بعـد أن أخذت بقسط من الرأفة مراعاة لظروف الدعوى.

أريـد أن أفهم كيـف أن المتهم الأول ثبت في حقـه أنـه أصـدر التعليمـات للمتهم الثاني، ولكن دون المشاركة في الضرب، فيحكم له بالبراءة ؟

أليس في القانون مادة تعاقب على إصدار الأمــر بالتعذيب حـتى وإن لم يمـارس التعذيب نفسه ؟ أليس موضوع القضية هو الضرب ؟ (والضرب إنمـا جـاء نتيجـة للأمـر به).

وفي أي شرع تكون عقوبة الضرب بالكرابيج والصعق بالكهرباء حتى يموت واحـد ويصاب آخر بعاهة هي الحبس سنة واحدة.

لقد علَّمنا سيد المشرعين جميعًا الرسول محمدٌ «أن من صفع عبـده فعليـه أن يعتقه لينجو من النار»، ولدينا ليس فحسب حالة واحدة، ولكن بضعة حالات» انتهى.

ولم يرد أحد.

ولازلت أقول : «من حقي أن أفهم» ؟

* * *

مع أن التعذيب يجب أن يعالج كظاهرة انحراف قد تعود إلى النشأة الأولى، أو إلى ظروف التربية العسكرية وفكرة «الاستعلاء».. إلخ، فإن هذا لا ينفي أن تشديد العقوبة سيكون له أثر في حسم هذه الجريمة الخسيسة، فأي تعذيب أو إهانة طفيفة يجب أن تكون عقوبتها تنزيل درجة الضابط وإحالته إلى عمل مكتبي لا يتعامل فيه مع الجمهور، أما إذا كان التعذيب جسيمًا فلا أقل من خمس سنوات سجن مشدد، وإذا وصل التعذيب إلى الموت، فلو وجد عقاب أشد من الإعدام لكان جديرًا به، لأنه قتل نفسًا بريئة بتعذيبها وفعل هذا وهو المؤتمن على الأمن وعلى سلامة المواطنين، وقد قال الله تعالى ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ (المائدة : 32).

ختام الكلام :

أتمنى أن تصدر منظمات حقوق الإنسان كتابًا أسود عن التعذيب في الأقسام، وأن يطبع منه عشرون ألف نسخة، وأن يباع بثمن رمزي (على أساس أنه مدعم من ميزانية المنظمات)، وأن يرسل إلى كل الهيئات ويدون على الإنترنت.

[12]

حرصًا على سمعة ضباط البوليس (*)

قرأت في « جريدة البديل » (19/10/2007م ص 4) نبذة طويلة عن اتجاه لــ «طرمخة» قضايا قتل وتعذيب الشرطة للمواطنين » من خلال تحويل القضايا لدوائر المعينين.. إلخ.

وجاء بالنبذة : «تبذل وزارة الداخلية هذه الأيام أقصى جهودها وتضغط في جميع الاتجاهات لإنقاذ رجالها المتهمين في قضايا تعذيب وقتل مواطنين»، ويبدو أن هذه الجهود قد بدأت تؤتي ثمارها في العديد من هذه القضايا.

في الإسكندرية وردت معلومات مهمة عن اتجاه لحفظ قضية ضباط قسم المنتزة الذين احتجزوا أكثر من 40 شخصًا دون وجه حق، بالإضافة إلى ضبط أسلحة ومواد مخدرة داخل غرفة الحجز، ورغم قيام نيابة المنتزة برفع تقرير أكدت فيه ثبوت الوقائع فإن مصادر كشفت عن ميل لحفظ القضية من خلال تخفيف حدة الاتهامات.

واتباعا لسيناريو القضية التي راح ضحيتها المواطن محمد عبد القادر السيد الذي قتل إثر تعذيبه من قبل الضابط أشرف صفوت ضابط أمن الدولة بحدائق القبة حصل على البراءة في النهاية بعد تداول القضية في 3 دوائر قضائية، وتسير في الاتجاه نفسه قضية محمد معوض معاون مباحث تلبانة المتهم مع 3 من رجاله بقتل المواطن نصر أحمد عبد الله نجار القرية في أغسطس الماضي خلال حمــلة استهدفت منـزل شقيقه، وذلك بعد قيام محكمة جنايات المنصورة بتحويل القضية المرتقب نظرها في الثامن من الشهر المقبل من الدائرة التاسعة برئاسة المستشار صبحي عبد المجيد وعضوية الدكتور محمد حنفي والمستشار خالد بيومي إلى الدائرة الثامنة المعروف عنها استخدام الرأفة مع المذنبين من رجال الأمن وضباط التعذيب حسب تأكيدات محمد شبانة محامي عائلة الضحية لافتاً إلى توزيع القضية على الدائرة الثامنة الجديدة بتفاهم مع رئيس المحكمة بما يعني بدء محاولات صريحة للتدخل في الأحكام الصادرة أو استخدام الرأفة التي لا تطبقها الدائرة التاسعة المعروف قضاتها بتطبيق أقصى عقوبة ممكنة على رجال السلطة التنفيذية.

وأثار قرار المحكمة الغريب سخط عدد من الحقوقيين وأولهم شبانة ليعيدوا مطالبهم بتنفيذ توصيات نادي القضاة الصادرة قبل عقدين بعدم تفويض رؤساء المحاكم في عملية توزيع القضايا على الدوائر وترك هذه المهمة للجمعيات العمومية إلا أن الداخلية اعتادت ممارسة ذلك السلوك مع الدوائر الاستئنافية التي تجري محاكمة رجالها المسئولين أمامها أو رؤساء المحاكم الابتدائية المعينين من قبل وزير العدل والذين تذهب إليهم أغلب قضايا التعذيب بعد تكييفها في صورة جنح استعمال

---

* **(*) نشر بتاريخ 31/10/2007، في جريدة المصري اليوم، العدد (1235).**

قسوة عبر الصلاحيات الواسعة للنيابة العامة ليقضي فيها بالحبس المخفف مع الإيقاف أو الغرامة حال الإدانة، وفي حين تم توجيه الاتهام للضابط محمد قنديل رئيس المباحث باستعمال القسوة ضد نصر لينضم إلى معاونه معوض متهمًا ثانيًا، أكدت مصادر حقوقية نسخ أوراق القضية وإرسال ملفها لرئاسة الجمهورية التي عني جهازها بالأمر مؤخرًا».

وجاء في بيان لمركز النديم في 6/5/2007م « يعلن مركز النديم عن أسفه للحكم الذي أصدرته محكمة جنح الزاوية الحمراء في 30 أبريل سنة 2007م ببراءة ضباط الشرطة المتهمين بتعذيب الصحفي والناشط سعيد فرج، وكان النائب العام قد أحال المقدم أحمد صلاح من مكتب تنفيذ الأحكام بمديرية أمن القاهرة والمقدم محمد يوسف رئيس مباحث الزاوية الحمراء وآخرين إلى محكمة الجنح بتهمة تعذيب الناشط الصحفي سعيد محمد محمد فرج واحتجازه لمدة 26 يومًا دون سبب قانوني وذلك بعد إلقاء القبض عليه في سنة 2005م لمنعه من الترشيح في انتخابات مجلس الشعب السابقة بزعم تنفيذ حكم صادر ضده، ورغم أنه تبين أن الزميل ليس هو المقصود بالحكم، وقررت محكمة جنايات القاهرة إخلاء سبيله، فقد أعيد إلقاء القبض عليه مؤخرًا في 1/2/2007م بنفس السبب في محاولة للضغط عليه لحماية الضباط المحالين إلى المحكمة في قضية التعذيب ».

وهذه أمثلة عارضة فحسب لمحاولات « طرمخة » ــ كما قالت البديل ــ وقائع التعذيب الذي يصل إلى حد قتل المجني عليه، لأن أخبار الضغوط التي يمارسها البوليس على أهل المجني عليهم للتنازل عن بلاغاتهم، وأن هذه الضغوط قد تأخذ طابع الترغيب بتقديم مبالغ من المال، كما تأخذ طابع الترهيب بتوعده بمضايقات لا طاقة لهم بها بعد أن أصبح البوليس هو الحاكم بأمره في أعراض الناس وأموالهم وحرياتهم، ولا تقتصر هذه الضغوط على أهالي المجني عليهم، بل تضم الشهود كما تضم أطباء شهدوا بآثار التعذيب الذي أفضى إلى الموت.

وكنت قد أشرت في مقال لي في (المصري اليوم) إلى أن المحكمة في حالة معينة غيرت من تكييف التهمة من جناية إلى جنحة، ومن تعذيب إلى ضرب أفضى إلى الموت، وبرأت المحكمة رئيس المباحث لأنه لم يشترك في الضرب، وإنما أصدر الأمر به فقط ! كما حكمت على اثنين من أمناء الشرطة مارسا التعذيب الذي أفضى إلى موت أحد المتهمين وإصابة آخر بعاهة مستديمة إلى حكم بالسجن ثلاث سنوات مع إيقاف التنفيذ، وفي مقال لي «التحقيق مع ضباط التعذيب له أصول أخرى» الذي نشر في (المصري اليوم) أيضًا « ذكرت تبرئة المحكمة لـ 44 ضابطًا قدمتهم النيابة بتهمة التعذيب ».

على أن تطورًا خطيرًا قد حدث في تعامل السلطات البوليسية مع الذين عذبوا فقد جاءتنا الأنباء المنشورة في (الدستور) و (البديل) يوم 26/10/2007م « أصيب

المواطن (عبد المنعم عبد المعطي شتا) 54 سنة من قرية شاوة بالدقهلية بكسور في العمود الفقري نتيجة مطاردة ضابط تنفيذ الأحكام محمود أبو المكارم له على سطوح منازل القرية، في الوقت الذي أكدت فيه التحريات الأمنية أن (شتا) اختل توازنه فسقط من السطوح، فإن أسرته تتهم قوة تنفيذ الأحكام بالتسبب في سقوطه.

وفي زيارة (الدستور) لعبد المنعم عبد المعطي شتا الضحية الجديدة لضباط المركز بمستشفى الطوارئ بالمنصورة في غرفة رقم 402، وهو مكبل بالحديد في السرير الذي يرقد عليه، ومع تواجد قوة الحراسة حول عبد المنعم لمعرفة كل ما يدور بينه وبين الوفد لنقل تقرير كامل إلى ضباط المركز وقيادته وزائريه، أكد أنه لم يتعرض للتعذيب من جانب القوة التي ألقت القبض عليه، وأنه هو من ألقى بنفسه من الطابق الثالث، وطالب عبد المنعم بنقل كل كلمة يقولها إلى الناس والرأي العام الذي يعتقد أن ضباط مركز المنصورة يمارسون التعذيب مع المواطنين التابعين للمركز، وأكد أنهم لا يتعرضون بأي أذى لأي مواطن تابع لمركز المنصورة، وأكد أبو المكارم أن ضابط تنفيذ الأحكام بالمركز والذي ترأس القوة التي كانت مكلفة بالقبض عليه لا يستحق وسامًا أو تشريفاً وإنما يستحق أن يكون رئيس جمهورية فقال : لأنه من أكفأ الضباط الذين قابلتهم في حياتي وأفضلهم من الناحية الإنسانية وبالرغم من أنه لم يتعرض لي بأي شيء إلا أنه يقوم بزيارتي يوميًا، ويشتري لي طعامًا وشرابًا من ماله الخاص، وأنا أطالب وزير الداخلية بترقيته، غير أن أسرة عبد المنعم كان لها رأي آخر، فقد أكدت الأسرة أنه تحت سيطرة الشرطة داخل المستشفى ويتعرض للضغط عليه يوميًا من قبل قيادات مركز المنصورة، وكل يوم يتوجه إليه الضابط محمود أبو المكارم لاستجداء عبد المنعم حيث يؤكد له أنه سيتم فصله من الخدمة في حال شكوى عبد المنعم ضده، جدير بالذكر أن الضابط محمود أبو المكارم سبق اتهامه بهتك عرض المواطن (م. عبد الواحد) من قرية سلامون القماش (قرية المعذبون في الأرض) التابعة للمركز «مجاملة لأهالي زوجة الضحية».

ترى هل توصل أمن الدولة إلى أسرار التأثير على المخ بحيث يغير الإرادة ويعبر ليس عن إرادته، ولكن إرادة فرضت عليه بتأثير ما توصل إليه العلم الحديث بعد استكشافه «الجينوم البشري» وما يعد من الأسرار التي لا يعلمها إلى الــ C.I.A أو الموساد ؟ فهل يا ترى أثمر التحالف الوثيق في محاربة الإرهاب ما بين وزارات الداخلية في العالم ؟ أو هل زودت الــ C.I.A أو الموسـاد أمـن الدولة بشيء من هذه الأسـرار بحيث أننا لن نسمع بعد الآن إلا عن آيات الشكر من المعذبين لمعذبيهم ؟

* * *

المعروف أن المهمة التي من أجلها وجدت وزارة الداخلية هي تطبيق القانون وحماية الأمن ومكافحة الجريمة واستقصاء كل المخالفات على أمن الشعب وسلامته

من تزييف أو تهريب.. إلخ، وما ظلت الوزارة ملتزمة بها فإنها تكسب تقدير الشعب ولا يستكثر عليها ما أهالته الدولة عليها من مخصصات وما خصتها من تمييزات مادامت هي ساهرة على الأمن تكفل لكل واحد من الناس أن ينام آمناً من أن يتسلل إليه لص أو يهاجمه قاتل.

ومن قلب الأمور أن تصبح الهيئة المسئولة عن تطبيق القانون هي التي تعمل لتعطيل القانون أو التحايل عليه، وهي التي تحمي وتتستر على ما يفعله فريق شاذ ومشوه من ضباط البوليس من ممارسة للتعذيب الخسيس، وإساءة المعاملة، وإهدار الكرامة في أقسام البوليس حتى جعلتها أشباحًا مخيفة يبتعد عنها المواطنون، ويضحون بالكثير من مصالحهم عن أن يدخلوها حتى لا يتعرضوا للإهانة.

إذا صح ما جاء في «البديل» وكل شيء يدل على أنه صحيح، بل وأن الحقيقة قد تكون أسوأ وأبشع مما جاء فيه، فإن هذا الموقف سيعرض سمعة كل ضباط البوليس وهم عشرات الألوف، لا نشك في أن معظمهم أمين على مسئولياته، يسهر عليها، ويتعرض لمخاطر عديدة، ولكن أي حماية تضفي على الفئة الشاذة يمكن أن تنسحب على كل ضباط البوليس الأبرياء، فإذا لم تكن الوزارة حريصة على القانون فعليها على الأقل أن تكون حريصة على سمعة ضباطها، ولا يتأتى هذا «لطرمخة» التحقيقات والبحث عن دوائر معنية، فهذا ما لا يصدقه أي إنسان، وما يزيد الطين بله ويعمق من إساءة الظن بالبوليس، والطريقة السليمة هي أن تكشف وتعري الوزارة تصرفات الفئة الشاذة المنحرفة، وتتبرأ منها، وتتخذ نحوها أشد الإجراءات، وتدعها تأخذ عقابها العادل حتى تبرأ صفحة بقية الضباط ويشهد الجميع لها بالاستقامة والموضوعية وأنها فعلاً تعمل لحماية القانون بما يتضمنه من عقوبة لكل من ينحرف كائناً ما كانت صفته، فليس هناك من رأس أو فئة لها عصمة من سلطة القانون.

لقد أصبح المواطن العادي ينظر لضابط البوليس شذرًا، لاحتمال كونه من تلك الفئة الشاذة المشوهة التي تهين الكرامات وتمارس ما يربأ عنه الحيوان من أفعال ولن تتغير هذه النظرة ما لم تتبرأ السلطات من الضباط الذين مارسوا التعذيب، وتتخذ معهم الإجراءات اللازمة، فما أن يقدم بلاغ ضد أحد الضباط حتى تصدر أمرًا بوقفه في انتظار نتيجة التحقيق فإذا برأته المحكمة فسيعود إلى مكانه، وإذا أدانته فإنها لا تكون قد ظلمته، ومن الخير أن تعجل الوزارة بذلك وتعلنه على رؤوس الأشهاد وتثبتـه بإجراءات عملية حتى تمحو الفكرة السيئة في نفوس الناس، وتقف في صف واحد مع الشعب، وأن يعود مرة أخرى الشعار المحبوب والواجب «الشرطة في خدمة الشعب».

ولا يتوقف الأمر على ضباط البوليس، إن محاولات بعض المسئولين التستر على ضباط التعذيب والحيلولة دون أن يوقع القضاء عليهم العقاب العادل يشرك الوزارة نفسها في هذا العمل ويعطي الشعب انطباعًا أن هؤلاء الضباط ما كانوا ليجرؤا على فعل ما اقترفوه إلا بتوجيه خفي من رؤسائهم، وتصبح الوزارة متورطة في هذا الجرم الشنيع، بل يمكن أن يتصاعد الأمر، فما كانت الوزارة لتسلك هذا المسلك إلا بعد أن أخذت « الضوء الأخضر» من كبار المسئولين عن السياسات العليا للدولة، وبهذا ينسحب الاتهام على النظام بأسره، وبدلاً من أن يكون اتهامًا لعشرين أو ثلاثين ضابطًا، يصبح اتهامًا للنظام بأسره.

وعندما تأتي ساعة الحساب ــ وهي آتية ــ فلن يغني كل واحد من هؤلاء المسئولين بدءًا من ضباط التعذيب حتى مسئولي الوزارة حتى المسئولين الكبار، لن يغني أحد أن يقول إني كنت أنفذ الأوامر، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وأي معصية أشنع وأفظع من هذه النذالات، وليتعظوا بما حدث لحمزة البسيوني وصلاح نصر عندما وجدوا أنفسهم في الزنازين وتحت رحمة الذين عذبوهم، فالأيام دول، وكما تدين تدان.

[13]
إلى : المجلس القومي لحقوق الإنسان «التخشيبة» أســوأ من السجن !! (*)

قرأت في أكثر من صحيفة إن المجلس القومي لحقوق الإنسان زار السجون وتفقدها وسر لما شاهده.

وفي صحيفة «الشروق» (2/11/2010م) مانشيت «سجناء قنا لعبوا البنج بونج وأكلوا اللحم، والخبز الطازج، ولا ينقصهم إلا «المدام»، وجاء في شرح هذا المانشيت أن المسجونين في سجني قنا وبرج العرب يتمتعون بما لا يتمتع به الأحرار، فيجدون الخبز الطازج الذي يخبزه السجناء وحجمه وطعمه صعب أن تجدوه في أي من المخابز العامة، كما أن أزمة الطماطم وعدم وجودها كانت بعيدة تمامًا عن صورة الطماطم التي عرضت في سجن قنا بجانب بعض الخضراوات والعنب والتفاح.

السجناء يؤكدون عدم شكواهم من أي شيء وعدم وجود أية مشاكل، وقد استقبلوا وفد المركز القومي لحقوق الإنسان بالهتاف «مدد.. مدد يا رسول الله» وهم يقرعون على الدفوف ويجأرون بالدعاء لمساعد أول وزير الداخلية اللواء عاطف شريف.

وجاء في الخبر أيضًا أن الفارق الوحيد بين سجن برج العرب وسجن قنا أن الأول حديث وبه بحيرة صناعية وبرجولا، أما الثاني فيحتوي على نافورة صغيرة.

ودخل وفد المجلس إلى فناء سجن قنا الذي يضم منضدة للعب البنج بونج.. إلخ».

ولا أدري هل صدق وفد المجلس القومي ما شاهده، وإنه هو الدأب العادي للحياة في هذه السجون السعيدة، أو إنه فطن بذكائه إلى أنها العملية المعهودة في كل المصالح والوزارات التي تجريها الإدارات عند زيارة مسئولين، ثم ترفعها فورًا إثر عودتهم.

وبحكم خبرتنا عن السجون فيمكن القول إن من العسير جدًا أن تتحول السجون من جحيم ــ كما هي ــ إلى نعيم، وقد كان لمصلحة السجون سابقة قديمة (سنة 1955م) عندما نكلت بالجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرهم التي كونتها سنة 1953م لأنها اقتحمت هذا الحصن المقدس، وتوصلت بفضل ظروف وملابسات خاصة إلى إنجازات وزرنا مصنع سجائر «ماتوسيان الإيسترن» فصنعوا باكوات كل باكو يضم خمس سجائر «هوليود» كانت تورد للسجون، وطالبت اللجنة بالتخلص من «البرش» الذي ينامون عليه بوضع سرير خشبي كالذي ينام عليه العساكر، ولما قال لي المدير العام للسجون : هل أســوي بين الجندي الذي يخدم الوطــن وبين المجرم الذي يسيئ

(*) نشر بتاريخ 11/10/2010م، في جريدة المصري اليوم، العدد (2341).

للوطـن ؟.. قلت له إن السجن عقوبة سالبة للحرية، وليست عقوبة مهينة للكرامة ومسببة للمرض، وطالبنا باستبعاد «السابقة» الأولى، والتخلص من الأغلال الحديدية المتصلة التي كانت تكبل وسط وسيقان السجين المؤبد، وكان عليه أن يشق الأحجار في الجبل وهو في هذه القيود.. إلى آخر وما توصلت إليه الجمعية التي ضاق بها ضباط السجون، وبعض المتربصين بالجمعية، وحاكوا مؤامرة أطاحت بمجلس الإدارة، وكان يضم عددًا من كرائم السيدات وبعض الخبراء في «الجريمة» والخدمة الاجتماعية، وأحلت محله ضباطاً من السجون وقضي على كل ما توصلت إليه الجمعية من إصلاحات، أعتقد أن المجلس القومي لحقوق الإنسان ليس لديه أي فكرة عما وصلت إليه جهود الجمعية من توفيق توقف بعد الاستحواذ عليها، وقد سجلت ذلك في كتاب بعنوان «صفحة مطوية من الخدمة الاجتماعية» (1954ــ1955م)، ونحن على استعداد لإرسال نسخة أو أكثر إلى المجلس الموقر.

على كل حال، فحتى لو فرضنا إن أوضاع السجون قد أصلحت، فهناك المرحلة التي تسبق السجن والتي يكون المتهم فيها تحت يد البوليس بعد أن أذنت النيابة بسجنه أربعة أيام «ويجدد له».

إن المرحلة من إلقاء القبض على المتهم حتى إيداعه السجن هي من أبشع الممارسات التي لم تعالج حتى الآن، وأذكر إني سألت الدكتور سعد الدين إبراهيم ــ أعاده الله إلينا ــ عن أسوأ ما مر به في سجنه، فقال «التخشيبة».

وقد قرأت حديثاً لمتهم يدعى أمين عما شاهده من عذاب أليـم، ومن انتهاك للكرامة، نشر في جريدة «الدستور» في (24/10/2010م) أنقله لأنه يصور لنا «ما هي التخشيبة» ؟ وما هي العذابات التي يتعرض لها كل من يتهم فيسجن احتياطيًا، ثم يبرئ، فيخرج بعد أن جرح جرحًا لا يبرأ في «التخشيبة».

يقول الكاتب «ما أن تم القبض عليه، وقال للمخبر الذي وضع الكلبشات في يديه : من فضلك عايز أتصل بأحدأفراد أسرتي، قال له المخبر الرنة بـ اثنين جنيه والمكالمة دقيقة بخمسة جنيهات !! وطبعًا المضطر يركب الصعب، لم يكن مع أمين في ذلك الوقت أي أموال، فنصحه المخبر أن يرن إلى أحد أقاربه لكي يشحن له على الهواء كارت بـ عشرة جنيهات أو خمسة وعشرين جنيهًا، وطبعًا على شريحة صاحب الموبايل وهو المخبر !!!

يضيف أمين : وفي التخشيبة هناك نظام تاني خالص، فالذي يدخل الحجز لأول مرة لا يعرف ولا يكون أمامه إلا الاستسلام لقوانين كبار البلطجية والسوابق، فمن ينام على بلاطتين أو ثلاث بالطول، فهذا يكلفه سعرًا، ومن ينام على أربع بلاطات ويستريح شوية بسعر آخر، أما من ينام على المصطبة المفروشة، فهذه خدمة خمس نجوم، وكله بتكاليفه، طبعًا المصطبة تكلف المحبوس 500 جنيه في الــ 15 يوم، أما الزيارة فهي شيء آخر، فحين يتم إدخال طعام إليك أو يزورك قريب في داخل الحبس فإن تسعيرتها تبدأ من 200 جنيه وتنتهي بــ 100 جنيه وفي سيارة الترحيلات التي تأخذ المتهمين من حجز الأقسام إلى السجون كل شيء له سعر أيضًا، فإن يفك

الحارس الكلابشات من يدك طوال الرحلة فهذا يكلفك 200 جنيه، ويوم الذهاب إلى المحكمة لنظر النقض أو الاستئناف مثلاً فإن حلاقة الذقن بفوطة نظيفة وداخل الحمام فهذا تكلفته 300 جنيه.

وإذا كنت قد أخذت البراءة أو إخلاء السبيل فإن هناك مرحلة هي الكشف على سجلك الجنائي عبر الكمبيوتر، أحد المتهمين حين بحث عن اسمه محمد حسين عبد الله وبحث عن اسم أمه فوجد أنه مطلوب في عدة قضايا وهارب من أحكام بالحبس، فقال له الموظف أنت كده هاتتحبس تاني، لكن أنا ممكن أعديك من الحكاية دي وهذه العملية إكراميتها 3 آلاف جنيه !!! وأعاد البحث دون اسم الأم فخرجت سجلاته نظيفة» انتهى الاستشهاد.

أضف إلى هذا أن عملية إلقاء القبض تتم بصورة وحشية.. كريهة.. بعيدة كل البعد عن أقل ما يجب أن يلحظ في التعامل مع المواطنين، فهي تتم قبيل الفجر عندما يكون الجميع في نوم عميق، إذ تتعالى الخبطات على الباب، وعندما يقوم صاحب الشقة منزعجًا يفاجئ بمجموعة من الضباط والمخبرين العتاة الذين ينحونه جانبًا كأنما هم أصحاب الشقة، ثم يخاطبونه بأشد اللهجات بأن عليهم تفتيش الشـقة، فإذا سأل عن السـبب أو أراد أن يبرزوا إذن النيـابة، فإن الـرد عليه يكون بالأيدي والأقدام والسب واللعن، ويبدأون عملية التفتيش، فيقلبوا كل شيء رأسًا على عقب، وإذا عثروا على أموال أو أوراق أو كتب أخذوها، فإذا لم يجدوا شيئاً اقتادوه، فإذا تعرضت لهم زوجته أو أبناءه نالوا نصيبهم من السب والشتم، ويتم هذا بصورة مزعجة وبأصوات عالية تجعل الجيران يخرجون ليعرفوا ما الأمر، وهكذا يفضح الرجل لا بين آله، ولكن أيضًا بين جيرانه.

ثم يجر جرًا حتى يقذف به في عربة الترحيلات مع الإهانات والانتهاكات للكرامة.

هذه الصورة أيضًا يكون على المجلس القومي لحقوق الإنسان أن يقف عندها وقفة حازمة، وأن يحمي المواطن منها.

أقول للمجلس القومي لحقوق الإنسان إن أمامه مهمة شاقة، وأن عليه أن يقف موقفاً جادًا، وأن عليه أن يحصل على ضمانات تحول دون تلك الممارسات المنحطة التي تسيء أول ما تسئ إلى البوليس نفسه، وأن عليه أن يحذر من المظاهر أو يصدق الادعاءات.

[14]
محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية
عار على القضاء
وانتهـاك للدســتور (*)

قرات في جريدة الدستور (8/1/2008) خبرًا أثار العجب، والأسـى، قـدر مـا أثـار الدهشة والاستنكار، يقول الخبر : «تقدم النـائب المسـتقل محمـد العمـدة باسـتجواب إلى رئيس الوزراء ووزير العدل حول امتناع المحكمة الدستورية العليا عن الفصـل في الدعويين رقمي 72 و 73 لسنة 17 ق دستورية عليا والمطعـون فيهـا بعـدم دسـتورية الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية والـتي تجـيز محاكمـة المدنيين أمام المحاكم العسكرية.

وأشار النائب أمس الأول إلى أنـه سـبق ورفـع بعض المواطـنين أكـثر من دعـوى أمام محكمـة القضـاء الإداري بالقـاهرة للطعن على قـرار رئيس الجمهوريـة بإحـالتهم للمحاكمة العسـكرية مسـتندين إلى عـدم دسـتورية هـذه الفقـرة ومخالفتهـا لنصـوص الدستور الـتي تسـتوجب محاكمـة المـواطن أمـام قاضـيه الطـبيعي، وذكـر النـائب أن محكمة القضاء بالقاهرة في 7 نوفمبر 1995 صرحت للمدعين بإقامـة هـذه الـدعاوى وتم قيدها بالدستورية العليا ووفق ذلك التاريخ وحتى الآن أي منـذ 13 عامًـا لم تفصـل المحكمة الدستورية فيها، وأوضح النائب أن هيئة مفوضـي المحكمـة الدسـتورية العليـا أعـدت تقريـرًا بـالرأي القـانوني لكـل دعـوى، وأرسـلت هـذه التقـارير إلى المحكمـة الدستورية العليا عام 2002 إلا أن المحكمة أعادت الدعاوى إلى هيئة المفوضين مــرة أخرى ليظل الحال كما هو عليه.

وأكد النائب أن استمرار دعوى قضائية دسـتورية أمـام المحكمـة لمـدة 13 عامًـا دون أن تفصل فيها يمثل امتناعًـا منهـا عن الفصـل في دعـوى قضـائية مهيـأة للفصـل فيها، وأضاف هذا الامتناع يؤكد وجود تفاهم بين السلطة التنفيذيـة ممثلـة في الـرئيس مبارك والمحكمة الدستورية العليا وأن هناك اتفاقاً على إهـدار حقـوق المواطـنين في محاكمات عادلة أمام القاضي الطبيعي الذي ينص عليه الدستور وما يتفق مع المواثيق الدولية».

لا أفهم كيف أن مثل هذا الطلب الذي أريد به تطـبيق الدسـتور وإعـادة الشـرعية يبقى في المحكمة الدستورية 13 عامًا، مـع أن المفـروض أن المحكمـة الدسـتورية ــ باعتبارها حامية الدستور ــ كان يجب أن تشكر الذين تقدموا به لغيرتهم على الدسـتور ومطالبتهم بحمايته ــ وهذه هي وظيفتها ــ وكـان عليهـا أن تحكم فـورًا بمـا تقضـي بـه العدالة، وما جاء في نصوص الدستور.

إننا كلنا نجل المحكمة الدستورية ونرى فيها ملاذاً لمن تبطش به السلطة.

فهل هناك قوة أكبر منها ؟

(*) نشر في جريدة «المصري اليوم»، بتاريخ 16/1/2008، العدد (1312).

هل هناك كما يقولون في بعض الحالات «جهة سيادية» توقف عملها، فترتكب مخالفة وتتجاهل مهمتها ؟

هل هناك ـــ كما ذهب إلى ذلك النائب محمد العمدة ــ «تفاهم بين السلطة التنفيذية ممثلة في الرئيس مبارك والمحكمة الدستورية العليا ؟ وأن هناك اتفاقاً على إهدار حقوق المواطنين في محاكمات عادلة أمام القاضي الطبيعي كما ينص الدستور وكما تنص المواثيق الدولية».

لقد قدم النائب اتهامًا ـــ أو شبهة اتهام ـــ لأعلى قامة في السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، فكيف وسعها السكوت ؟ والسكوت علامة الرضا في بعض الحالات.

إن هذا المقال يتقدم إليهما ــ بكل تواضع ــ أن يجيبا، وأن ينفيا عن نفسهما هذا الاتهام، وفي الوقت نفسه تستجيب المحكمة الدستورية العليا للنظر فورًا وتحسم الأمر، وأن تقول «عفوًا إنه الحق، وإنه الدستور».

لقد تعددت الحالات التي تلجأ فيها السلطة للإفلات والالتفاف حول عدالة «القاضي الطبيعي»، وللفصل في قضايا مدنية أمام قضاء عسكري لا تتوفر فيه الضمانات التي يوفرها القضاء الطبيعي.

ما أكثر الأحكام التي أصدرتها محاكم استثنائية جاوزت بها حدود العدالة واستؤنفت وحكمت محكمة النقض ببعضها وانتزعت الأبرياء من سجونهم، بعد أن تعطل عملهم، وتلوثت سمعتهم، وأصيبوا بالأمراض وكان من الممكن أن يرفعوا قضية على الدولة تطالبها بتعويض بملايين الجنيهات.

هل نسينا محاكمة الدكتور سعد الدين إبراهيم وما حكم عليه في محكمتين بالسجن سبع سنين حتى أنقذته محكمة النقض ونسفت أحكام المحكمتين نسفاً وقضت ببراءته، رغم ما أحيط به القضاء من جو عدائي نتيجة لسوء فهم الرجل أو فهم دوافعه.

لقد شهدت المحاكمة العسكرية للقيادات الإخوانية العجب العجاب وشهد العالم كله على ركاكة الادعاءات وبطلان الشهادات، بل كشفت عن أن الأفراد المكلفين بتفتيش بيوت رجال الأعمال الإخوانيين قد استولوا على «خزينة» كاملة بها ما يقارب مليون جنيه، وما كان أغنى السلطات عن أن تعرض نفسها للتشهير بهذه الواقعة المسيئة، ويندد بها محامي الدفاع «ويتساءل من المجرم في هذه القضية ؟ صاحب الخزينة أم من سرقها» ؟ لافتاً أن الذي سرق محتويات الخزينة هو الذي سرق مشروعية الجماعة، وسرق الوطن، من حاكم سارق الخزينة ؟ من حاسبه معتبرًا أن وجود «حرامية» في أجهزة أمن الدولة معناه أن هذه الأجهزة مخترقة ؟ ولو سكتنا لهم هذه المرة على سرقتنا وحبسنا، فالله أعلم ماذا سيفعلون في المرة القادمة.

إن الإجراءات التي اتبعت في اعتقال أربعين شخصًا من القيادات الإخوانية فيهم رجال الأعمال في الجماعة يؤكد أن ما حدث لا يدخل في إجراءات أمن، وإنما هو سطو مسلح، سطو انتزعوا به الرجال في وسط أسرهم، الزوج من زوجته، والأب من

أبنائه، وزجوا بهم في عربة الترحيلات القـذرة، المغلقـة الـتي هي زنزانـة متحركـة، ثم عبثوا بكل شيء في الشقق، وقلبوا المراتب، وأفرغوا الدواليب، ووضعوا أيــديهم على كل الأموال.

لم يحدث أبـدًا أن قـام المسـئولون عن إجـراءات القبض على مطلـوبين متهمين بالاستحواذ على أموالهم في قضية سياسية، لأن المطلوب من التفتيش هو البحث عن أدلة جنائية تثبت الاتهام وليس من هذه الأدلة أن لديه مـالاً، خاصـة إذا كـان من رجـال الأعمال، فكل رجال المال يحتفظون بمبالغ مالية لتكـون تحت الطلب العاجـل أو أمـر طارئ، ولو كانت التهمة الموجهة إليهم اختلاسًا لجاز الاستحواذ على هذا المال.

إن مصير الأموال يتقرر بعد المحاكمـة، ويمكن مثلاً أن يثبتـوا في محضـر الضـبط والتفتيش وجود مبالغ معينة، أما اسـتحواذ رجـال الضـبط على أمـوال تمثـل جـزءًا من رأسمال شركة، أو إدخارًا للقيـام بعمليـات اقتصـادية.. إلخ، فهـذا مـا لا يحـدث لأن من المعروف أن ما يدخل في يد هيئات الضبط لا يعود.

وليس هذا إلا صورة من السطو.. والسطو المسلح المدجج بالسلاح.

وأسوأ من هذا :

أنه تقويض للشرعية.. تهديد للحرية.. انتهاك للدستور.. حرب على الأمن والأمان

وأي شيء بالله يمكن أن يكون أسوأ من هذا ؟!!

[15]

حق الإضراب المقدس(*)

تعد الحركة النقابية من أكبر وأهم الحركات الجماهيرية الإنسانية، إن لم تكن أكبرها، لأنها تضم الشعب العامل، فهي من ناحية الحجم أكبرها، وهي من ناحية الأهمية أهمها لأنها هي التي تحرك عجلة الإنتاج والخدمات والمرافق، وقد كانت هي صاحبة الفضل في رفع مستوى المعيشة في أوروبا، وقامت في هذا بدور يفوق كل ما قدمته الديمقراطية والاشتراكية : الديمقراطية لأنها جعلت للعمال صوتاً في إدارة مواقع العمل في المصانع والإدارات، ومن الاشتراكية لأنها هي التي رفعت مستوى الأجور وكبحت جماح الاستغلال الرأسمالي، وقد توصلت إلى هذا وذاك دون أن تتورط فيما تورطت فيه الأحزاب من مسئوليات تبعدها عن قضية العمل والأجور وتشغلها بقضايا قومية ودولية.

وقد أبدعت الحركة النقابية لنفسها أساليب عمل جديدة تبرأ من العنف أو الإكراه حتى عندما يتعلق الأمر بالصراع ما بينها وبين الرأسماليين، ومن أهم ما أبدعته الإضراب، وفي الحقيقة أن نظرية الإضراب تكمن أعماق التكوين النقابي ذلك أنه لو يكن هناك إضراب لأصبحت الحركات النقابية هيئات شحاذة تتوسل إلى الرأسماليين القساة وتصبح تحت رحمتهم، أو قل نقمتهم، وهذا السلاح البتار الذي توصلت إليه الحركة النقابية سلبي الطبيعة، فهو يختلف عن الأساليب التي تلجأ إليها الدول لتسوية خلافاتها بالحرب التي تقوم على التدمير والقتل، إن الإضراب لا يعني إلا الامتناع الجماعي التطوعي عن العمل، فهو في حقيقته أسلوب ضغط له من القوة ما يجعل أصحاب الأعمال يعملون حسابه ويتجاوبون معه، ولولا هذا لما نجح العمال في اكتساب أي حق.

وقد أقرت الحضارة الحديثة والمجتمع الدولي عمل النقابات واعترفت بأسلوب الإضراب كجزء لا يتجزأ من كيانها واعتبرت العضوية النقابية حقاً من حقوق الإنسان، وجاء النص على ذلك الفقرة (د) من المادة (23) من إعلان حقوق الإنسان، كما وضعت منظمة العمل الدولية وهي الوكالة المختصة بمعالجة قضية العمل من وكالات الأمم المتحدة، وإن كان تاريخها يعود إلى ما قبل الأمم المتحدة، أو تأسست منظمة العمل الدولية سنة 1111 كجزء من تسوية فرساي للسلام، وكان تكوينها من الشروط التي اشترطها الرئيس ولسن (الرئيس الأول والأخير الذي يشغل منصباً جامعياً) على الحلفاء في الحرب العالمية 14 ــ 1918م لدخول الولايات المتحدة الحرب.

نقول إن منظمة العمل الدولية وضعت اتفاقية الحرية النقابية (87 لسنة 1948م) واتفاقية حق التنظيم والمساومة الجماعية (98 لسنة 1949م)، وهاتان الاتفاقيتان تعدان من الاتفاقيات الإنسانية من اتفاقات المنظمة، وقد صدقت مصر عليها، وهما تقرران حرية تكوين النقابات وحرية عملها.

---

* **نشر في جريدة «المصري اليوم» في 11/4/2007م، العدد (1032).**

من هنا لم يكن الإضراب شيئا إدًا تقبله المجتمع رغم ما قـد يثـيره من مضـايقات خاصة عندما يتعلق بوسـائل النقـل أو الخدمـة العامـة، كجـزء من آليـات الديمقراطيـة والحرية، ولا يفكر أحــدًا أن يلوم العمال أو أن يتخذ ضــدهم أي إجـراء، لأن العمـال لا يقومون بإضـراب إلا عندما يحيق بهم ظلم أو تنتهك حقوقهم، فالذين اقترفوا ذلــك هم أجدر بـاللوم، وهي جـزء من ثمن حريـة العمـل لابـد من دفعـه، وفي الـدول المتخلفـة وحدها، حيث لا يكون للإنسان الكرامة الواجبة، تتدخل قوى الأمن لمقاومة الإضراب أو لضرب المضربين أو القبض عليهم، ويُعد من دلالات تخلف هذه الدول.

والإضراب تكنيك دقيق، وقد تطلبت ضرورته وأنه بمارس ضد إدارات رأس المال المزودة بالسـلطة والمـال، أن يبـدع الوسـائل الـتي يتغلب بهـا على كـل مـا يمكن أن تتوصل إليه مقاومة الرأسماليين بما في ذلك إبطاء الإنتاج، والبقاء داخل موقع العمـل، والإضراب عن الطعام.. الخ.

وقد سجل النقابي العريق طه سـعد عثمـان رئيس نقابـة عمـال الغـزل والنسـيج بشبرا الخيمة الذي رحل عنا منذ فترة ليست طويلة، كيـف أن عمـال «سـباهي» وهـو أحد عتـاة ملاك مصـانع النسـيج جعلـوا إنتـاجهم اليـومي «خمسـة أبنـاط» في حين أن معـدل الإنتاج العادي خمسة آلاف بنط، وجاء مفتش مصـلحة العمـل فسـجل هـذا ولم يستطع أن يفعل شـيئاً لأنـه جـزء من آليـات الإضـراب، بينمـا أرسـلت السـلطات قـوة عسكرية كبيرة رابطت حـول المصـنع وداخلـه لحفـظ النظـام، وكـان على سـباهي أن يمدهم بالغذاء، وإزاء هـذه الكارثـة المزدوجـة فضـل سـباهي أن يوافـق على مطـالب العمال.

وكـان المشـرع المصـري يحيـط الإضـراب بعـدد من المـواد تعـاقب بعض صـوره بالأشغال الشاقة وتحرمه من الشرعية، وعندما أريد عقـاب سـائقي القطـارات الـذين أضربوا سنة 1986م، برأت المحكمة السائقين لأن مصر قـد صـدقت على الاتفاقيـات الدولية التي تقرر حرية عمل النقابات، وبالتالي بالإضراب.

وقد نصت المادة الثامنة من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والثقافية، إذ تضـمنت الفقـرة (د) «الحـق في الإضـراب على أن يمارسـه طبقـاً لقـوانين القطـر المختص»، وقد صدقت مصر على هذه الاتفاقية.

كما نصت المادة الثانية عشرة من اتفـاق الحريـة النقابيـة الـتي وضـعتها منظمـة العمـل العربيـة سـنة 1977م المـادة (12)ـ :ـ «للعمـال حـق الإضـراب للـدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية بعد استنفاد طـرق التفـاوض القانونيـة لتحقيـق هـذه المصالح».

كما أصدرت لجنة الحرية النقابية بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي بجنيف وهي تتكون من تسع أعضاء ثلاثة يمثلون الحكومات وثلاثة يمثلـون أصـحاب الأعمـال وثلاثـة يمثلون العمال، وهي التي تدرس كل قضايا ومنازعات العمل وما قد يتقدم بـه العمـال إليها من شكاوى، ولها طبيعة شبه قضائية.

وفي سنة 1973م كانت اللجنة قد درست ألف حالة وأصدرت كتابًا تضمن رأيًا أو حكمًـا في 700 منهـا، وفي كتابنـا المـوجز حـق الإضـراب أدرجنـا 15 حكمًـا كنمـاذج لأحكامهـا في بعض الحـالات المتمـيزة والـتي تتضـمن أوضـاعًا خاصـة، وفي كـل هـذه الأحكام كان موقفها مؤيدًا للإضراب.

هذا بالنسبة للحركة النقابية في الدول المتقدمـة، أمـا بالنسـبة مصـر فمـع هـزال الحركـة النقابيـة أو أنهـا «استأنست»، أو بمعـنى أصـح «أرهبت» في الأسـبوع الأول للانقلاب عنـدما قـام «الضـباط الأحـرار» بشـنق عـاملين همـا «خميس» و «البقـري» وأقامت بأرض المصنع محكمة مثـل محكمـة دنشـواي، ثم اسـتلحقت النقابـات بهيئـة التحرير، ثم بالاتحـاد القـومي، ثم بالاتحـاد الاشـتراكي، واعتـبرت العضـوية في الاتحـاد الاشتراكي أحد شروط الترشيح للمناصب القيادية في الحركة النقابية، ثم أصبح قادتها ذيولاً للحزب الحاكم خاصة بعد أن عين قادتها أعضاء بمجلس الشعب وانضم 19 قائدًا من بين 23 هم مجموع قيادات النقابات العامة إلى الحزب الوطني، واصـبحوا ملكـيين أكثر من الملك، وذاقت الحركة النقابية صنوفاً من الذل والهوان.

نقول رغم هذا كلـه فـإن حركـات الإضـراب الأخـيرة كـانت هي الـتي استخلصـت للعمال بعض حقوقهم المغتصبة، رغم مقاومة الحكومة وأصحاب الأعمال.

وفي الدول التي تحترم الإنسان فيها يعد التهديـد بالإضـراب عن الطعـام مشـكلة كبرى لهم.

أما عندنا فقـد قرأنا أن الإدارة عمـدت إلى قطع المـاء عن المضربين !

إن حـق الإضـراب حـق مقـدس وكـان هـو الـذي أنقـذ العمـال من الاسـتغلال الرأسمالي، ويمكن أن يصل إلى ما هو أعظم.

ولنذكر أن نقابة تضامن التي ضمت الحركـة العماليـة في بولنـدا كـانت هي الـتي قضت على الحكم الشيوعي بها، وآذنت بالديمقراطية، وما فعله عمال بولندا يمكن أن يفعله العمال في دول أخرى.

[16]

ستون يومًا إضرابًا
هل نترك هؤلاء العمال يموتون
أو يُـقهــرون ؟ (*)

العمال لا يضربون أشرًا أو بطرًا، ولا هم يستشـعرون عـداوة لأصـحاب المصـانع، إنهم لا يضربون إلا عندما يعجــزون عن تحقيــق مطـالبهم المشـروعة في الأجـــور أو سـاعات العمـل أو الجـزاءات والتأمينـات.. إلخ، الـتي جـرى العـالم كلـه على كفالتهـا للعمال واعتبرها حقاً مشروعًا نصت عليه العديد من الاتفاقيات الجماعية التي تصدرها منظمة العمل الدولية وتصدق عليها من الدول، وتصبح ملزمة لهم بحكم هذا التصديق، ويعمل العمال بكافة طرق الاتصال لإقناع الإدارة بمطالبهم، ولكن الإدارة تعطيهم آذاناً صماء، وتترفع عن الحديث معهم عنها، عندئذ يلجئـون إلى الإضـراب رغم أن الإضـراب حتى عندما ينجح فإنـه يلحق بهم خسـائر وأضرارًا عديـدة، ولكن لم يكن لـديهم خيــار، لأن الاستسـلام يعـني إمـا «المعـاش المبكـر» وهي الطريقـة الـتي ابتـدعتها الإدارات للتخلص من العمــال والــتي يرفضــها العمــال رغم إغراءاتهــا، أو العمــل كعبيــد وليس كعمال.

وقد كتبنـا في هـذه الجريـدة عن «الحـق المقـدس للإضـراب» وذكرنـا المواثيـق الدولية الـتي تعـترف بـه وتحميـه وأولهـا الإعلان العـالمي لحقـوق الإنسـان، ثم العهـد الدولي عن الحقوق السياسية وعن الحقـوق الاقتصـادية ثم اتفاقيـات الحريـة النقابيـة التي أصدرتها منظمة العمل الدولية وبوجه خاص الاتفاقية رقم 87 لسنة 1948م التي صدقت عليها مصر.

العمال عنـدما يضـربون فـإنهم يمارسـون حقـاً مشـروعًا لأنهم في الحقيقـة إنمـا يريدون الحياة المعقولة لهم ولأولادهم وزوجاتهم.

ومع موجة الرأسمالية الفظة والتهالـك على الـربح السـريع وهيمنـة المسـتثمرين على مصانع وهم لا يفهمـون من الاسـتثمار إلا هـدم المصـنع وتحويلـه إلى فنـدق يغـل أرباحًا تفوق ما يقدمه المصنع، أو بيعه أرضًا بالمتر، تزايدت إضرابات العمال.

وجــاء في جريــدة المصــري اليــوم (17/6/2007م) في صــدر الصــفحة الأولى «اعتصام عمـال الترسـانة البحريـة بالإسـكندرية» وفصـل 6 من عمـال «المنصـورة ــ إسبانيا» : تصاعدت حدة الاحتجاجات العمالية في الدقهلية والإسـكندرية وبـني سـويف أمس، حيث اعتصم عمال المعاش المبكر في الترسانة البحرية بالإسكندرية أمام مقـر الشركة القابضة للنقل البحري والبري، وواصل عمال المنصورة ـــ إسـبانيا اعتصـامهم لليوم الــ 60 على التوالي احتجاجًا على تجاهل مطالبهم، وواصل أطباء مستشفى بني

(*) نشر بتاريخ 8/7/2007، في جريدة المصري اليوم، العدد (1120).

سويف العام اعتصامهم لليوم الثالث على التـوالي بالمستشـفى احتجاجًـا على إصـرار مدير صحة بني سويف على استمرار مدير المستشفى المتهم بإهانة الأطباء.

وكان «المصرف المتحـد» قـد تجاهـل مطـالب عمـال المنصـورة ــ إسـبانيا في جمعيتهم العمومية غير العادية المقـررة يوم 30 يونيو الجاري، وقـرر مجـدي المغربـل العضو المنتـدب ورئيس المنصـورة ــ إسـبانيا، فصـل 6 من العمـال المعتصـمين، من بينهم عضو باللجنة النقابية بحجة تحريضهم لزملائهم على الاعتصام.

وفي الإسكندرية أكد جابر أنور ــ أحد عمال المعاش المبكر في الترسانة البحرية ــ أن العمـال نظمـوا اعتصـامهم خلال جلسـة مـزاد لـبيع أكـثر من 21 ألـف مـتر من ممتلكات القابضة للنقل البحري والبري بمنطقة سـموحة، مشـيرًا إلى أن عـدد عمـال المعاش المبكر بالترسانة يصل إلى 3600 عامل.

وفي بني سـويف واصـل أطبـاء مستشـفى بـني سـويف العـام اعتصـامهم لليـوم الثالث احتجاجًا على اسـتمرار مـدير المستشـفى في منصـبه، كـان الأطبـاء قـد بـدأوا اعتصامهم في أعقاب تكرار ــ ما سموه ــ إهانات مديـر المستشفى لهم وقيامه بنقـل زملائهم تعسفيًا خارج المستشفى.

وجـاء في جريـدة «الدسـتور» (18/6/2007م ص 3) «في غـزل شـبين الكـوم الماكينات تـوقفت والعمـال عـادوا إلى الاعتصـام من جديـد» : تـوقفت الماكينـات من جديد في غزل شبين الكوم وعاد العمال إلى الاعتصـام حيث اعتصـم نحـو أربعـة آلاف عامل بمقر الشركة اعتراضًا على الإجراءات التعسـفية الـتي اتبعتهـا الإدارة الهندسـية حيالهم حيث قـامت بربـط البـدلات بالإجـازات حيث تنخفض من 39 إلى 26 جنيهًـا إذا حصل العامل على يومين إجازة تنخفض إلى 13 جنيهًـا، وإذا حصـل العامـل على ثلاثـة أيام تخصم كليًا، وإذا زادت أجازته أيًا كان نوعها عن ثلاثة أيام في الشهر، وهو مـا أثـار استياء العمال، إضافة إلى ذلك قامت الإدارة بتعيين لواء سابق يدعى عـاطف الجنـدي مديرًا لأمن الشركة، ومن وقتهـا فـرض إجـراءات مشـددة على العمـال واعتـدى على أحدهم وصفعه على وجهه لأنه كان يجلس في العنبر، إضـافة إلى سـبه للعمـال بصـفة دائمة حسب ما يقول العمـال، ويضـيف أن مطـالب العمـال الأساسـية هي عـدم ربـط البدلات بالإجازات أو على الأقل أن تبقى على ما كـانت عليـه حيث تخصـم 5 جنيهـات فقط من البدلات إذا ما زادت الإجازات التي يحصل عليها العامل شهريًا عن ثلاثة أيام، كذلك إبعاد مدير أمن الشـركة عن العمال وعدم دخوله إلى العنـابر وتحرشه بالعمـال، وقد أصدرت الإدارة الهندسية أوامر إلى أمن الشركة بمنـع دخـول أي ممثلين لوسـائل الإعلام المقروءة أو المرئية لإجراء لقاءات مع العمال، ودخلت والجريـدة ماثلـة للطبـع في مفاوضات مع اللجنة النقابية للشركة في محاولة لإيجاد حل للأزمة، وقال عـدد من العمال لــ «الدستور» : إن الإدارة الهندسية تدير الشركة بأسلوب غـريب للغايـة حيث زادت سرعة الماكينات إلى الحد الذي جعل العمال غير قادرين على العمل عليها، وهو الأمر الذي استنزف العمال بدنيًا وجعلهم غير قادرين على تلبيـة احتياجـات الماكينـات، إضافة إلى إصابة عدد من العمال نتيجة عدم قدرتهم على التعامل مـع الماكينـات بعـد

تعديلها، وفي المقابل لم تقم الإدارة بزيادة المرتبات حتى معاملة المشرفين الهنود للعمال سيئة للغاية، وتسببت في العديد من المشكلات قبل ذلك، وطالب العمال بعدم دخول بعضهم إلى المصانع، لكن طلباتهم لم تلق صدى لدى الإدارة وأضافوا أنهم تحملوا كثيرًا من أجل عدم افتعال المشكلات وإثبات حسن نيتهم، لكنهم لم يجدوا بدًا من الاعتصام لكي تتحسن الأوضاع، وأكدوا أنهم لن يفضوا اعتصامهم حتى تتحقق مطالبهم، وقد رفضت الإدارة الهندسية الإدلاء بتصريحات حول الأزمة، واكتفت بتشديد الرقابة على العمال وهددت أي عامل يتكلم مع وسائل الإعلام بالخصم كما هددهم نائب رئيس مجلس الإدارة بإغلاق الشركة وتشريدهم إذا استمروا في الاعتصام.

وفي الدول الأخرى عندما يقوم العمال بإضراب تهرع نقابتهم لحمايتهم، وعادة ما يكون في الاشتراك قسم مخصص «إعانة إضراب»، ولكن نقاباتنا لأنها ليست إلا عميلة للحكومة وذيلاً للإدارة فإنها تتنكر للعمال المضربين، وفي الدول الأخرى فإن النقابات الأخرى ــ أي غير نقابات العمال المضربين ــ تقوم بإضرابات تعاطفية لتشعر المجتمع بأن الطبقة العاملة كلها تقف معهم، كما تتكون لجان المساعدات في الوقت الذي تنهال فيه الاستجوابات على البرلمان، ومساءلة المسئولين.

إن شيئاً من هذا لا يحدث هنا، بل إن ما يحدث هو أن الإدارة تستنجد بالسلطة البوليسية، وهو أمر لا يمكن أن يحدث في غير مصر.

إننا لا نستطيع أن نقف عاجزين، صامتين، ونحن نرى إخواننا العمال يصارعون الجوع، ويقاومون الإدارة، بل وفي حالات عديدة الأمن المركزي، ويستمر الإضراب لستين يومًا.

لابد من عمل شيء..

أين نواب المعارضة ؟

أين نواب الإخوان المسلمين ؟

أين صحافة الأهالي والعربي وبقية صحف المعارضة ؟

أين منظمات المجتمع المدني ؟

بل أين النقابات ؟

ألا تعلم أن الإضرار بفصيلة من العمال إنما هي مقدمة للإضرار بالبقية التي سيأتي عليها الدور، وعندئذ يندمون ويقولون : «أكلت يوم أكل الثور الأبيض».

نقول للعمال المضربين : نحن معكم، والله معكم، لقد كنتم أبطالاً فاصبروا وصابروا، وأعلموا أن الحق لابد أن ينتصر، وإن الله تعالى سيقيض لكم أنصارًا.

القسم الثاني

التعبئة الفكرية

ما بعد الثـورة

[1]

التغييـــر آت.. آت...
ولكـن كيف ؟ ومتى ؟.. «الله أعلم !!» (*)

في قصة ساخرة صور مؤلفها الملل الذى انتاب كلاب البيت لأنها لا ترى إلا وجوه أصحابها، فما أن يأتي زائر حـتى تهـرع إليـه تهش وتبش.. وتقبـل قدميـه وتتمسـح في أذياله لأنه أراحها من رؤية وجوه أصحابها المملة.

والجماهير من باب أولى تمل رؤية وجوه حكامها عندما تطول المدة.

وقد ترددت أيام الخلافة العباسية أبيات توضح الحالـة النفسـية الـتى تملكت بعض الجماهير إزاء حكامها، وأنه ليس الكره.. ولكن الملل الذى يجعلها تريد التغيير :

إذا لم يكن للمرء في ظل دولـة   جـِمـــال ولا مال تمنـى زوالها
وماذاك من كــره لها غيـر أنـه   يؤمل أخرى فهو يرجــو انتقالها

وعندما يتفاقم الفساد ويتحول الحكم إلى شلة أو «جونتا» أو «مافيـا» تقبض بيـد من حديد، وتشل كل مساعي الإصلاح، وتوقف كل جهـود التقـدم.. عندئـذ فـإن الملـل والضيق يفتح الطريق أمام التغيير.

وتعلمنا قوانين الطبيعة والكيمياء كيف يحدث التغيير وينتقل من كمي إلى نـوعي، فعندما تزيد الحرارة إلى درجة معينة يتحول الماء إلى بخار وهذا البخار يعود إلى مــاء، أو حتى يتحول إلى ثلج إذا بلغت البرودة درجة معينة، كما يحدث خلط العناصـر بعضـها ببعض تغييرات نوعية، فضلاً عن القانون العام «الضـغط يولـد الانفجـار» وهـو القـانون الذى أدى لوضع «صمامات الأمان» التى تسـمح بـالتنفيس حـتى لا يـؤدي الضـغط إلى الانفجار.

ولكن المجتمع الإنساني يختلف عن ميكانيكا العناصر والمواد وقوانين تغييرها.

وتستطيع الجماهير أن تصبر طويلاً..

وهناك شعوب صبورة بوجه خاص، منها الشعب المصرى المشهور بالدماثة.

---

* **نشر في جريدة «القاهرة» في 3/5/2003م.**

ولكن عندما يطول الأمد.. ويفشل كل إصلاح فلا مناص من التغيير الذى لابد وأن يأتي بعد فترة قد تطول بقدر صبر الشعب ودهاء الحاكم، ولكنه يأتي لا محالة ولا يكسب الحاكم سوى سنوات معدودة يمد بها حبل حياته الشقية.

وكيف يأتي التغيير..

في بعض الحالات تعجز الشعوب، وعندئذ يتحرك «سيدنا» عزرائيل ليقوم بالمهمة المطلوبة ويخلص الشعوب من طغاتها.

وبهذه الطريقة تغير الاتحاد السوفييتي عندما قبض عزرائيل روح ستالين.

وعندما مات ستالين ظلت مجموعة من حاشيته لا تصدق أنه مات «حقيقة» وظنت أنه إنما يتصنع الموت ليرى ماذا يفعلون.. وعندئذ يتحرك ويفعل بهم الأفاعيل.

ولكن عزرائيل «لا يهزر»..

وكان موت ستالين هو الإيذان الحقيقي بالتغيير وسهل على خروشوف في المؤتمر العشرين أن يضرب ضربه زلزل بها هيكل الحزب عندما كشف عن جرائم ستالين وأعلن وصية لينين التى تكتمها ستالين ثلاثين عامًا، ثم جاء جورباتشوف فأطلق رصاصة الرحمة التى أجهزت على النظام.

إن عزرائيل لذو فضل على الشعوب عظيم، ولو أنه في بعض الحالات يتأخر أكثر مما يريد الناس.

وقد يأتى التغيير بصورة أخرى، وسنعرض هنا لصورتين متناقضتين له، الأولى فى دولة متقدمة، والثانية فى دولة متخلفة «زينا»

في ألمانيا.. وفي عهد جمهورية فايمار التى كونها الحزب الاشتراكي الديمقراطي على أسس اشتراكية تمرد سنة 1920م فريق من الجيش من بقايا حرس القيصرية والنبلاء.. إلخ، وثار على السلطة المركزية، فاتصل رئيس الجمهورية «فردريش إيبرت» بقائد الجيش وطلب منه أن يؤدب الثائرين، ولكن القائد العام الجنرال هانزفون سيكت أعلن «أن الجيش لا يطلق النار على الجيش».. ورفض التدخل.

أسقط في يد الحكومة.. وبدأت الفصائل المتمردة في الزحف فالتجأت إلى العمال وطلبت أن يعلن اتحاد النقابات الإضراب العام.

وتحرك العملاق المستكن وقاد النقابي العتيد كارل ليجن العمال.. الذين أوقفوا كل شيء.

وكانت النتيجة رائعة فقد شل الإضراب كل المرافق وتوقفت كل وسائل الحركة الصناعية والحياة والمرافق والخدمة المدنية ووقفت الطبقة العاملة وقفة رجل واحد بحيث لم تستطع القوات الزاحفة أن تفيد من انتصارها بشيء واضطربت في يدها الأمور فاضطرت إلى الفرار والانسحاب.

وكانت المجموعة الشيوعية بين العمال هي الوحيدة الـتى رفضـت الاشـتراك في الإضراب بحجة أنه ليس لها من مصلحة في عداء بين فريقين رجعيين !! ولكنها تـبينت خطأها قبيل نهاية الإضراب خاصة وأن اللجـان المحليـة رفضـت أن تنصـاع للتوجيهـات السلبية التى أصدرتها «السنترال» أي اللجنة المركزية للحزب.

في مقابل هذه التجربة التى أنقـذت فيهـا الحركـة النقابيـة الحكومـة المدنيـة من غزو العسكر حدث في السودان تجربة مناقضة.

ففي سنة 1958م نتيجة للعداوات السياسـية الحزبيـة انتـابت حـزب الأمـة أزمـة داخلية قـرر على أثرهـا عـزل رئيس الـوزارة عبـد اللـه خليـل وتوليـة الـدكتور مـأمون شريف من بيت المهدي وأن يتم هذا قبل افتتاح البرلمان في 17/11/1958م.

وعلم بذلك عبد الله خليل رئيس الوزارة، ووزير الدفاع، فما كان منه إلا أن اتصل بقائـد الجيش اللـواء إبـراهيم عبـود وطلب إليـه أن يسـتلم الجيش السـلطة لأن البلاد مهددة بقلاقل سياسية جسيمة واستجاب اللواء عبود وسـيطر على الدولـة وأعلن حـل البرلمان وإلغاء الدستور وحل جميع الأحزاب.. إلخ، وتم هذا كلـه دون أن تـراق قطـرة دم واحدة لأن الحكومة هي التى سلمت السلطة للجيش.

وكـان هـذا هـو الانقلاب العسـكري الأول في السـودان والـذي أذن بسلسـلة من الانقلابات العسكرية التالية.

وبـالطبع فإننـا لم ننس الانقلابـات العسـكرية الـتى حـدثت فى أفريقيـا بقيـادة «شاويشية» ولا الانقلابات فى المنطقة العربية بقيادة «البكباشية».

وقد يحدث التغيير بطرق غير متصورة..

ففي فلســطين بــدأ «أطفــال الحجــارة» الانتفاضــة الــتى بلــورت المقاومــة الفلسطينية.

وفى إيران – انتشرت – انتشار النار في الهشيم الأشرطة التى أرسلها آيــة اللـه الخميني من منفـاه في بـاريس، ليحض الشـعب على الثـورة، وعبـأت هـذه الأشـرطة الجماهير.

وفي الصـين عنـدما ضـاق ماوتسـى تـونج بقيـادة حزبـه المتجمـدة سـلط عليهم الشباب فيما سمى «بالثورة الثقافية» التى اسـتخدمت فيهـا الحوائـط كصـحافة تكتب عليها أو تعلق آخر الأخبار، واستطاعت جحافل الشباب أن تقتلع جهاز الحزب القديم.

الوسائل عديدة، وهي تتفاوت بدرجة وعي الجماهير، وملائمة الظـروف، والبيئـات والملابسات.. إلخ.

وكل ما نستطيع أن نؤكده أن التغيير آت.. آت. أما كيف؟ ومتى؟

فالله أعلم «وَيَخْلُقُ مَا لا تَعْلَمُونَ».

[2]
عنـــــدما تهــب ريـــاح التغييـــر(*)

الإيمان بضـرورة التغيـير لم يعــد إجماعـًا شـعبيًا فحسـب، ولكن ضـرورة تفـرض نفسـها فرضًا عنـدما وصـل الخلــل وعم الفسـاد كـل مرافــق الحيـاة بحيث يسـتحيل الإصـلاح، عندئـذ لابـد أن يحـدث تغيـير، فهـذا عهـد كـان يجب أن يُخصـم منـه مـدتان رئاسيتان (12) سنة، ولكنه الآن يطالب بمدة جديدة متحديًا طبائع الأشياء.

فالتغيير آت.. آت.. لا مناص منه.

ما تختلف فيه الرؤى والتصورات هو الشكل الذي يأخذه التغيير والمقـدمات الـتي تسبقه مباشرة، وتؤدي إليه وتعرض لنا تجارب المجتمعات الأخرى صورًا عديدة، بعضها لم يكن يخطر بالبال، فعندما عجزت المقاومة الفلسطينية، ظهرت ثورة الحجارة التي قام بها فتيان ومراهقون لا يملكون إلا الحجارة يلاحقون بها الإسرائيليين في كل مكان فيثيرون ثائرتهم، وفي الثورة الثقافية الصينية في الأيام الأخـيرة لماوتسـي تـونج حلت الحوائط والجدران محل الصحافة، كما حشدت شرائط الكاسيت التي استحث فيها آية الله خميني الشعب على الثورة، الشعب وكتلته للثورة على الشـاه وقواتـه العسـكرية وجهاز مخابراته الرهيب «السـافاك»، وأدت طلقتـا مـدفع من البارجـة «أورورا» الـتي هيمن عليها الشيوعيون إلى فرار الوزارة وسقوط الحكم القيصري.

وقد يحدث حدث قد لا يكون له شأن خاص، وقـد تـذهب بـه الـريح، ولكن بفضـل ملابسات خاصة يذهب بالأوتاد.

من هذا مثلاً أن اللورد كرومر عندما شكل محكمة دنشواى، فإنـه أعطى الفرصـة لمصطفى كامل لأن يثـير العـالم عليـه واضـطرت بلاده لأن تسـحبه رغم أنـه كـان من أنجح بناة الإمبراطورية، وانتهى عهد الأمر والنهي وجاء عهد المهادنة والملاينة.

وأزعم أننا اليوم أمام مثل هذا الحادث، فعندما حاصر اثنان من عتاولـة المخـبرين من ذوي الماضي الإجرامي شابًا يدعى خالد سـعيد كـان في مقهى فقيـدوا يـده خلـف ظهره، وأخذا يضربانه بوحشية ودفعوا رأسه في شريحة رخامية بالمقهى وسحلوه إلى مدخل إحدى العمارات وظلا يضربانه وهو يسـتغيث حتى مـات بعـد أن تهشـم وجهــه، وتساقطت أسنانه.

ومن اللافت للنظر أن كل الجرائد نشرت صورة حقيقية لـه.. شـاب مبتسـم يمتلأ حياة وآملاً.. وصورته بعد الضرب الوحشي الـذي حطم أنفـه وأسـقط أسـنانه.. صـورة شنيعة رهيبة تثير الغضب.

وكل أخوة هذا الشاب لديهم جنسية أمريكية، وهو الوحيد الذي لم يُعن بذلك.

---

* **نشر في جريدة «البديل» في 30/6/2010م، العدد (2208).**

هذا الحادث على وحشيته ليس إلا حالة يحدث مثلها كثير، ولا يترك أثرًا خاصًا

ولكن الملابسات في المجتمع الدولي، وفي المجتمع المصري أعطياه أهمية خاصة، وأتاحت له الفرصة ليكون القشة التي تقصم ظهر البعير.

ظفر الحدث من الصحافة بتغطية كبيرة وواسعة وكتب عشرات الكتاب الذين فطنوا إلى دلالته، وهي نهاية النظام، لأنه لا يقنع من الآخرين إلا بالقتل ولا يستمع للاستغاثة، والحال معنا ومعه إما قاتل أو مقتول، فإذا لم نقتله قتلنا.. ودلالة ذلك بدء التغيير وانهيار النظام.

كتب في هذا المعنى الدكتور سعد الدين إبراهيم في (المصري اليوم).

وكتب الدكتور علاء الأسواني في (الشروق).

وكتب إبراهيم عيسى في (الدستور).

وكتب الدكتور نادر فرجاني بلغة يمكن أن تضعه تحت طائلة القانون.

وكتبت الدكتورة هبة رؤوف عزت في (الدستور)

وكتب آخرون في صحف أخرى.

ولم يقتصر الأمر على الداخل إن أنباء هذا الحدث الوحشي وصلت إلى الخارج الذي كان لا يزال يعالج آثار العربدة الإسرائيلية الوحشية على قافلة النور التي تحمل غذاءً وكساءً ولعبًا للأطفال، فجاء هذا الحادث فجدد ثورتهم، وقامت المظاهرات في معظم عواصم العالم الأوروبية والأمريكية.

باختصار كان الجو مهيئاً في الداخل والخارج لأولى انطلاقات حركة التغيير.

وكان يجب على دعاة التغيير أن يهتبلوا الفرصة فينشروا صورة مكبرة لرأس خالد سعيد المشوهة، وأن يطبعوا منها مئات الألوف.. إنها «قميص عثمان» في هذه القضية، والشاهد على جبروت العهد وإرادة القتل وضرورة التغيير.

* * *

نحن أمام مأساة حقيقية !!

قد قامت بالفعل محكمة دنشواي جديدة، دون أن تجد مصطفى كامل الذي يجيش الشعب، ويثير العالم الأوروبي، ويجعلها نقطة البداية في تفعيل التغيير..

وفات الفرصة.. وتضاءلت الأخبار التي كانت تعم الصحف حتى كاد الحدث أن يُنسى في بلد (كل شيء فيه يُنسى بعد حين).

لقد رأيت ــ وما زلت ــ أن الدكتور البرادعي هو مبعوث العناية الإلهية لقيادة حركة التغيير، ورأيت فيه الشخصية المطلوبة تمامًا لهذا الدور التاريخي باعتباره شخصية دولية تظفر باحترام كل دول العالم ولا يستطيع النظام أن يتلاعب به أو يتهمه.

حقاً إن «رزانة» الرجل وهي صفة مطلوبة، ولها مزاياها ولكنها حالت دون أن يلتقط الفرصة التي أتاحتها حماقة النظام، لقد قال مرة أنه لن يسير في مظاهرة من خمسين شخصًا، ولكن هذه مناسبة لحشد الألوف المؤلفة وراءه، وما كان يجوز إفلاتها.

المفروض أن يكون للرجل أركان حرب أمثال الدكتور أبو الغار والدكتور الأسواني والدكتور نافعة أو جورج إسحق أو الدكتور الفرجاني وغيرهم ممن لا أعرف، وأن يعمل هؤلاء جميعًا كأسرة واحدة يستكمل كل واحد ما ينقص الآخر، وكان يمكن أن يعهدوا بعملية الإثارة في الخارج للدكتور سعد الدين إبراهيم في الدول الأوروبية والأمريكية ولا يقال استقوى بالخارج، فالمسألة ليست داخل وخارج ولكنها الحق أمام الباطل، والشعب في مواجهة الجلادين ولكن الأحداث سبقت التنظيم، ففاتت الفرصة، ولكني أطمئن دعاة التغيير أن حماقة العهد لن تقف عند حد وستظهر صورًا عديدة كلما يتقدم الوقت بإجراء انتخابات مجلس الشعب والرئاسة، وعندئذ سيكون الجو مستعدًا لتقبل أي عمل للتغيير.

أنادي الدكتور البرادعي أن يمضي قدمًا، ولا يأبه بأس شيء، فإنه أمل الأمة، وأنادي الجميع أن يضعوا يدهم في يده، وأدعوا الأحزاب أن تنسى حساباتها الصغيرة، وأن ترفض إغراء الحكومة بتقديم بعض مقاعدها، إن القضية أعظم من ذلك، والتغيير الشامل الكامل هو الأمل الوحيد، ويمكن التوصل إليه بطريق آمن، وبهذا نتفادى الفوضى، فإذا لم يتم هذا فأمامنا الطوفان.

وهناك نقطة أخرى، تلك أن دعاة التغيير لم يتوصلوا إلى اتفاق حازم مع الإخوان، لأن الإخوان هم الذين سيحققون الترجيح، وهم الذين يملكون الشارع.

وأقول للدكتور البرادعي أن يبذل جهده معهم، وأن يطرح بالطبع كل الدعاوى الفارغة التي يثيرها الجهلة والمغرضون عن الهيئة المحظورة، كما يجب طي صفحة بعض الأخطاء الصغيرة التي تورطت فيها الجماعة، فمن ذا الذي لم يخطئ.. ولكن الحساب يجب أن يكون على السياسة العامة.

وقد أخطأ الإخوان سنة 1954م خطئاً تاريخيًا لن يغتفر لهم لأنهم كانوا القوة الوحيدة التي يمكن أن تعيد العساكر إلى الثكنات، وتبدأ عهدًا ديمقراطيًا، ولكنهم تخاذلوا، وجازت عليهم خدعة عبد الناصر، وكانوا هم أول من دفع الثمن مضاعفاً.

لا يجوز للإخوان أن يخطئوا مرة ثانية، وقد منحهم الله فرصة جديدة ليحققوا إرادة التغيير، ليصلحوا خطئهم القديم بدعم قضية التغيير.

أنادي المرشد العام الدكتور بديع أن ينشر مقال الإمام الشهيد حسن البنا الذي كتبه سنة 1946م لحزب الوفد تحت عنوان «نحن وطنيون.. لا سياسيون.. ولا حزبيون»، ويطبع منه مليون نسخة ليعلم الناس جميعهم طبيعة الإخوان المسلمين (وقد نشرناه في الجزء الخامس من كتاب «من وثائق الإخوان المسلمين المجهولة»، ص 293)، وأنهم لم يكونوا أبدًا من الذين يستهدفون الحكم لأنفسهم.

على الجميع أن يذكر أن المطلوب الآن هو التغيير، وهذا التغيير هو الـذي سـيوجد المناخ الذي سيجعل من الممكن حل كل الخلافات بطرق ديمقراطيـة وحـرة.. لا يظلم فيها أحد.

فإذا كانت فرصة مقتل خالد سعيد قد فـاتت، فلا تأسـوا على مـا فـاتكم، وتعلمـوا الدرس، وستعطي حماقة النظام فرصًا أخرى.

[3]
2007 بدايـــة النهـــاية(*)

2007 بدايـة الإرهاصـات المتتابعـة والمؤذنـة بأنهـا «بدايـة نهايـة هـذه الحقبـة الملعونة»، التي أصبح فيها وزراء البلاد وحماة حقوقهـا، كأنمـا هم ألـد أعـدائها، وكأنمـا سلطوا على الشعب بعد أن وضعوا أيديهم في أيدي زمرة رجـال الأعمـال وأخـذوا في تطبيق سياسة «بيع مصر»، التي أصبح كل الناس يلعنونها صباح مساء، كأنها هي الـتي قال فيها حافظ :

ودعا عليك الله في محرابه الشيخ والقسيس والحاخام

وقد ثارت، وأضربت، وأعربت عن ضيقها بالنظام وكربها به كل الفئات : القضـاة، وأسـاتذة الجامعـة، والفلاحـون الـذين لا يجـدون قطـرة مـاء نقيـة وتفسـد زراعـاتهم بالمبيدات المسرطنة والسماد التالف، والطلبة الـذين أصـبحت جامعـاتهم مقـرًا للأمن المركزي يصول ويجول، ويحـل العميـد العسـكري محـل العميـد الأكـاديمي، والعمـال سواء عمال الصناعة أو العاملين في الدولة.

ولم ينتشـر الفسـاد في عهـد كمـا حـدث في 2007م، إذ دخـل كـل وزارة، وكـل مسئول، وكل مدير، فنهبت البنـوك بالمليـارات ثم بيعت بـتراب الفلـوس، وأنفـق على الشركات الخاسرة حتى ربحت ثم بيعت، وبيعت أراض الدولة بعشرات الجنيهات للمتر ثم باعها الشاري بعد ذلك بالآلاف ليحقق في ليلة واحدة كذا مليون جنيه.

سيقول التاريخ عن هذه الحقبة أنها حقبة «بيع مصر».

وأصبح المحتكرون أباطرة ومليـارديرات تـذكر ثـرواتهم مـع أغـنى أغنيـاء العـالم، والله يعلم أنها جمعت من دم وعرق خمسين أو ستين مليوناً دفعوها للشـراء بالأسـعار المتصاعدة بسرعة الصاروخ من رغيف العيش حتى حديد التسليح ومن الأسمدة حـتى المبيدات ومن الأسمنت حتى الزيت واللبن والجبن.. وأخيرًا الفول.

عندما يثور كل الشعب، وتضرب كل الفئات، ويلعن كل الناس هذه الحكومـة آنـاء الليل وأطراف النهار وترفع إلى السماء دعوات الشعب في الأسحار وطـول النهـار أن يخـرب بيـوت المسئولين وييتم أطفـالهم ويبتليهم بالسـل والسـرطان حـتى لا يهنـأوا بالمال الحرام أو يستمتعوا بالسلطة المغتصبة.

وعندما تنهار سمعة مصر، وتصبح ملطشة في كل المسـتويات الدوليـة، حـتى من دول لم تكن شيئاً مذكورًا، وتستأسد إسـرائيل ويتصـرف السـفير الأمـريكي كأنمـا هـو المندوب السامي البريطاني القديم.

---

* **نشر في جريدة «البديل» في 31/12/2007م، العدد (163).**

وعندما ينحط الجنية ليصبح سدس دولار بعد أن كان يعدل دولارين وثلاثة، وتصبح الفلوس لا قيمة لها أمام الأثمان حتى يصبح وكيل الوزارة مستحقاً للزكاة.

وعندما يتنبه الشعب إلى أن هناك سلاحًا فعالاً بتارًا في يده هو الإضراب الذي أثبت فعاليته وأجبر السلطات على التسليم، إن إضراب عمال النسيج الناجح، وإضراب موظفي الضرائب العقارية الناجح، وغيرهما وضعوا الشعب على الطريق السليم الذي يحقق الغرض عندما يحدث.

عندما يحدث هذا كله فهل يشك أحد في أن النهاية قادمة.

وما الذي يمسك العهد ؟

الجيش لا يقبل أن يخضع الشعب لقيادة فاسدين، فاشلين، عاجزين.

الأمن المركزي سيقف مع الشعب ولن يطلق الرصاص على الشعب، ولعله يتذكر أنه هو أيضاً ثار لما كان يصيبه من الركل واللطم والإهانة والظلم.

عندما يحدث هذا كله فهل هناك شك في أن النهاية مقبلة، وأن 2007 كانت بداية النهاية، أما النهاية فستحدث سنة 2008 عند تغيير السلطة ونهاية ولاية مبارك.

[4]
نزولاً على إرادة الشعب
كيف تعمل قيادة تكتل التغيير(*)

في المقال السابق أوضحنا أن التغيير آت.. آت، وأن درجة فساد وعجز العهد، واستبعاد الشعب وصلت إلى درجة لا يمكن أن تطاق، وأشرنا إلى أن حركة الإضرابات، وثورة فئات الشعب حتى المميزة مثل القضاة وأساتذة الجامعات تؤكد هذا، ورأينا أن الوضع يقتضي «تكتل» قوى التغيير التي أثبتت فعاليتها ونجحت في انتزاع حقوقها. وحددنا ـ على وجه التقريب ـ الفئات التي يمثل مندوبوها في قيادة حركة «التغيير»، وزكينا أن يكون معها شخصيات مؤمنة بالتغيير مثل الدكتور عزيز صدقي والدكتور المسيري والدكتور محمد سيد سعيد على سبيل المثال لا الحصر.

والآن نعالج النقطة الهامة ألا وهي طريق عمل قيادة تكتل التغيير، لعل أول شيء هو أن تنشر بياناً توضح فيه أن مهمتها هي تمرير التغيير دون حدوث اصطدامات تؤدي إلى سفك الدماء أو المساس بمصالح الوطن، وليس لها أي هدف آخر، وأنها حركة منفتحة ترحب بمشاركة المؤمنين بالتغيير.

بعد ذلك لابد من إبراز وتأكيد الطابع القومي للحركة، إن إضرابات عمال الغزل والنسيج بالمحلة لا يعد إضرابًا مطلبيًا لأن زيادة أجور عمال النسيج في مصنع لابد وأن يسري على بقية المصانع، وعندما ينال عمال النسيج جميعًا زيادة في الأجور، لابد أن يسري هنا على بقية العمال، ولا يمكن أن يكون هذا عملاً مطلبيًا، أنه في صميم السياسة العامة.

ولاستبعاد فكرة المطلبية أو الفئوية يجب أن تؤكد الحركة طابعها القومي والشعبي، وأنها إنما تعمل «نزولاً على إرادة الشعب»، وقد قالها الشعب وأثبتها في الإنذار الذي قدمه لفاروق كسبب لإبعاده، والشعب يقولها اليوم وسيصل بها إلى إقالة العهد.

وتتم عملية توسيع قاعدة المشاركة بشكل عملي وميسر بأن يعمل عمال الغزل والنسيج بالمحلة لكسب عضوية كل عمال النسيج في الحركة، وعلى عمال الضرائب العقارية أن يتصلوا بموظفي قطاع الضرائب.. الخ، حتى تصبح الحركة ممثلة لقطاعات عريضة، أو حتى لأغلبية الشعب.

ومن الضروري أن تواصل الحركة تعريف الشعب كله بالأسباب التي تجعل التغيير أمرًا لا مناص منه بمنطق الوقائع وحوادث النهب والسلب في الموارد والبيع للأجانب، ووضع الأيدي على أراضي الحكومة وسياسات قتل الزراعة والصناعة لحساب التجار المستوردين وتراكم الثروات حتى تجاوز المليون إلى البليون لدي العناصر المحتكرة للسوق، وصور السفه والتبذير في الإنفاق الترفي والمظهري، وإقامة حفلات ألف ليلة وليلة وسط مظاهر الجوع والفقر والعشوائيات.

---

* **نشر في جريدة «البديل» في 12/1/2008م، العدد (175).**

وكيف أن السياسة المستخذية قضت على اسم مصر ومنزلتهـا وقيادتهـا وجعلتهـا متخلفة عن دويلات الخليج، وأن سياستها الاقتصادية دفعت بالشـباب إلى الهجـرة وأن يخوضوا البحار والمحيطات في قوارب تغرق وتغرقهم أو يختصرون الطريق فيهـاجروا إلى إسرائيل حيث يوجد عشرات الألوف، فهل كـان من الممكن أن يتصـور أن يحـدث هذا ؟ أن يدفع اليأس من هذا العهد بشباب مصر إلى أن يهاجروا إلى إسرائيل.

ويمكن أن تصدر كتيبات تحت عنوان الكتاب الأسـود للعهـد القـائم على أن تكـون موجزة ومختصرة كـل كتـاب في 40 أو 50 صـفحة، ويعـالج ناحيـة واحـدة من نـواحي العجز أو الفساد أو التسيب.

ويدخل في هذا أيضًا موافاة الصحف بهذه الكتيبات وبكل نشاط الحركة، وقد يزيد عن أهمية هذا أن يكون لها موقع على الإنترنت تسجل عليه كل هذا.

ويجب على قيادة حركة التغيير أن تعلن أنها وإن كانت تعمل بكـل جـدة لإسـقاط العهد، فإنهـا لا تطمـع في حكم، وليس لـديها رؤيـة معينـة عن الحكم، فهـذا مـا تتركـه الحركة للشعب ليقول رأيه عبر استفتاءات وانتخابات حرة، بعد إسـقاط كـل القـوانين سيئة السمعة، وبعد تقليص سـلطة وزارة الداخليـة مهامهـا الطبيعيـة، وليسـت «للأمن القومي»، لأن العدل هو وحده الذي يحمي الأمن.

إن الحركة تريد بعد إسقاط العهد إيكال الأمـر إلى وزارة مؤمنـة يكـون أعضـاؤها من العناصر المعروفين بالوطنية وبطهارة اليد، وتكون مدة هـذه الـوزارة سـتة أشـهر، المهمـة الوحيـدة لهـذه الـوزارة الانتقاليـة هي فتح بـاب الانتخابـات أمـام كـل مصـري لانتخاب مجلس «النـواب» وسـيكون على النـواب المنتخـبين أن ينظمـوا أنفسـهم في وزارة ائتلافية.

يجب على قيادة حركة التغيير أن تخاطب الجيش وأن عليه أن يتجـاوب مـع إرادة الشعب، وأن لا يحاول عرقلة الحركة أو أن يتولى هو نفسـه الحكم، فـإن الشـعب قـد كفر تمامًا بحكم العسكر من 1952 حتى الآن، وأن الدور الطـبيعي للجيش الـذي أقيم لأجله، والـذي اسـتحق التقـدير هـو حمايـة تـراب الـوطن وحـدوده من الأعـداء، وليس التدخل في السياسة الداخلية، فهذا ما يدمر الجيش تدميرًا.

ولتعلم القيادة أنها لن تهزم ما ظلت متماسكة، صلبة، أمينة، وإن العهـد سـيحاول بقدر الطاقة التفرقة بينهم، وإذاعة الشائعات، وتقديم المغريات، فحذار ثم حذار.

[5]
نهاية الجمهورية الأولى
(1952 ــ 2011م)(*)

أخيرًا جاءت الانتفاضة التي طال انتظارها.

جاءت دون إعداد من أحزاب أو هيئات، ودون قيادة من زعيم.

جاءت تلقائية من شباب مصر.

وسيكتب التاريخ أنه في يوم الثلاثاء 25 يناير سنة 2011م انبثقت الانتفاضة التي وضعت حدًا للجمهورية الأولى التي بدأت سنة 1952م.. وبداية للجمهورية الثانية التي ستبدأ في سنة 2011م.

كانت ثورة 1919م تلقائية، وكانت هبة أو قومة، أو انتفاضة من فلاحين وعمال انضم إليهم الطلبة، ولم تندلع للقبض على سعد وزملائه، ولكن لأن ذلك كان المناسبة التي فجرت الأمل العميق في نفوسها «الاستقلال التام أو الموت الزؤام».

جاءت الانتفاضة وصدقت كلماتنا العديدة عن التغيير، وأنه آت.. آت.. وأن شعب مصر يصبر طويلاً فإذا غضب فاتقوا غضب الحليم.

وتصور الأمن لأول وهلة أنه سيضع حدًا بخوذاته ودروعه وهراواته للأعداد التي بدأت تتوافد على ميدان التحرير، ولكن هذه الأعداد زادت وتضاعفت حتى أصبحت سيلاً مثل سيل العرم لا يمكن الوقوف أمامه، وأن أي قوة ستقف سيحتويها ويطويها، وعندئذ انسل هاربًا.

وأصبح الشارع كله ملكاً للجموع الثائرين، فلم يحدث ما يخرج عنه الاجتماع المشروع، ولم يذكر سقوطاً إلا سقوط النظام.

تملكت الوطنية الخالصة الشباب فارتفع مستوى سلوكه فلم يدمر شيئاً، ولم يؤذي مخلوقاً، ولم يشرك بدعوته شيئاً.

كانت بداية رائعة، لا فضل لأحد فيها إلا للشباب الذين قاموا بها وسيضيفها التاريخ إلى الأعمال التي بدت صغيرة، ولكنها أدت إلى نتائج فاصلة.

ذلك أن الأمر لم يكن أمر جموع جاوزت عشرات المئات وعشرات الألوف إلى مئات الألوف مما جعل مهمة الأمن مستحيلة، ولكن أن هذه الجموع أجمعت على مطلب واحد هو إسقاط النظام.

وإسقاط النظام شيء آخر غير تغيير وزارة، أو تحقيق مطلب جزئي، إنه سقوط النظام من رأسه حتى ذيله بما في ذلك النظم التي تُسير الأمور.

---

* **نشر في جريدة «المصري اليوم» في 2/2/2010م، العدد (2425).**

ومع أن هذا المطلب كان طموحًا، إلا إنه كان عادلاً، بل إن الجموع لو تنازلت عنه لظلمت المناسبة وفوتت الفرصة.

فالنظام الذي حكم من سنة 1952م حتى الآن ارتكب من الفظـائع والأخطـاء مـا يشيب لهوله الولدان، وكان أشدها انحطاطاً وتـدنيًا هـذه السـنوات الـتي نعيشـها الـتي ظهر فيها العجز والفساد والهوان كما لم تظهر من قبل.

المطلب عادل.. وقـد جـاء بصـورة «حصـرية» من شـعب مصـر ممثلاً في شـبابه الذي يبدأ المستقبل، فلا هو كان سابقاً على وقته ولا متخلفاً عنه.

المشكلة أن تحقيـق ذلـك سـيدفع حمـاة النظـام لكي يسـتميتوا في الـدفاع عنـه والحيلولة دون سقوطه، وأن تحقيق ذلك يتطلب مقنضيات وتدابير وخطط لم تكن في ذهن الشباب الذين قاموا بالانتفاضة.

وفي تونس التي سبقتنا وكانت ظروفها متشابهة، فإن المجموعات الثائرة كـونت لجاناً وجدت ملاذاً مفتوحًا ودائمًا لهـا في الاتحـاد التونسـي للشـغل، وهـذه اللجـان هي التي تحول دون تمييع الانتفاضة بإشراك عناصر من النظام سـتعمل دون ريب لإفسـاد الانتفاضة والقضاء عليها.

كما يجب أن نذكر أنه في حالة تونس فإن طاغيتها كان قد فهم أن اللعبــة انتهت، وأن المسرح يسدل أستاره على فصلها الأخير، فأسـرع بـالفرار فاسـتراح وأراح وأزاح على الحركة عدوًا لدودًا وخصمًا خبيثاً.

هذه الحقـائق لم تكن مرتسـمة في ذهن الشـباب الـذين قـاموا بالانتفاضـة، ومن المحتمل أن يكونوا لو فكروا فيها لفت ذلك من عضدهم، لأن وضع نهاية لنظـام فاسـد أسهل من وضع بدايـة لنظام جديد.

مع هذا فالخيار هو إما أن تحقق الأمـل الوحيـد الـذي يسـتحق العمـل وهـو إزالـة النظام، وإما تمييع الانتفاضة مما يعني نهايتها.

من أجل هـذا.. ولأني أعلم أن كـل يـوم ثمين، ولا أريـد أن أؤخـر عليكم اطلاعكم على فكرتي عما هو أمامكم، وما يكون عليكم أن تفعلوه.

فسأقدم لكم صورة «كلية» وموجزة عنه :

<u>أولاً</u> : من الخير أن تتوصل الوزارة مع الرئيس مبارك على صيغة يتنحى بهـا عن الحكم وتضمن له الخروج الآمن، وليتذكر مبارك أن فـاروق قبلـه قـد وقـع على تنـازل نزولاً على إرادة الشعب، وأنه إذا لم يحدث هذا فإن الوزارة لا تضمن ما قد يتعرض له من أخطار، ومن الأفضل له وهو يعلم أنه هو المسئول شخصيًا عن كـل الفسـاد الـذي حل بمصر ، بل لعله عين نائبًا له ليمكن له القيام بهذا الدور وتحقيق الانتقال الآمن.

<u>ثانيًا</u> : أن تكون هذه وزارة انتقالية هـدفها وضـع دسـتور جديـدة، وتهيئـة الشـعب للعهد الجديد.

ثالثـاً : تركـز الـوزارة الانتقاليـة أهميتهـا بالسـلطات القضـائية باعتبارهـا أسـلم السلطات الثلاث، فتكلف السلطة القضائية باختيار ثلاثين عضوًا مشهورًا بالحياد لوضـع دستور جديد أفضل من دستور سنة 1971م المهلهل وعليها أن تستعين بمحاضر لجنـة تكوين دستور سنة 1923م.

وبالنسبة لمواد الحريـات فعليهـا أن تسـتلهم المـواد من الإعلان العـالمي لحقـوق الإنسان بعد إضافة مواد تحقق العدالة وتحول دون استغلال الأغنياء للفقراء، كمـا تنص في مادة أخرى عن استلهام مبادئ حرية الفكر والعـدل والمسـاواة والمعرفـة باعتبـار هذه هي جوهر الأديان.

وتكلف الوزارة الانتقالية السلطة القضائية بوضـع تصـور عن نظـام يكفـل تمثيـل الأمة تمثيلاً حقيقيًـا دون أن تقـع في مصـيدة الانتخابـات الفرديـة على أسـاس الـدوائر الجغرافية الـذي ثبت أنـه أسـوأ النظم وأنـه لا يحقـق رسـالته، وقـد يفيــدهم في هـذه الفكرة العامة في الفكر السياسي الإسلامي عن أهـل الحـل والعقـد دون أن يتورطـوا في التفاصيل المضحكة في كتب التراث. وهي الفكرة نفسها التي اهتدى إليها النظــام الاشتراكي في «السوفييت»، أي المندوبون الـذين يمكن التوصـل إليهم بحكم صـفتهم القيادية في هيئـات العمـل كالنقابـات، وهي تجربـة مهمـا قيـل فيهـا فإنهـا أفضـل من الانتخابات الفردية بحيث يمكن في النهاية اختيار واحد يمثـل موقعًـا في الهيئـة العامـة له، ويبلغ عددهم ثلثمائة، وتعد هذه الهيئة التأسيسية للشعب.

رابعًا : عندما تتم الهيئة القضائية ذلك يكون على الوزارة الانتقالية دعوة الشعب للنظر في الدستور المقـترح وطريقـة الانتخـاب وقواعـده وتحديـدها، على أن تمـارس السلطة القضائية الإشراف على هذه الإجراءات.

وأخيرًا : أقول لا تدعو الأحزاب تفسد حركتكم وحافظوا على وحدتها، ولا تـتركوا الشارع، فلابـد أن يظـل في ميـدان التحريـر بضـعة ألـوف بصـفة دائمـة وتوصـلوا إلى تسـوية مـع سـلطات البـوليس والجيش على أن هـذه المجموعـة هي رمزيـة لإرادة الشعب.

[6]
نزولاً على إرادة الشعب(*)

رأيت قيامًا بواجبي، وإيفاءًا لحقكم أن أقدم إليكم هذه الكلمة :

إنكم يا شـــباب مصر قد قمتم بعمل رائع لم يسبق، وقد لا يلحق، وفـاق كـل مـا حـدث في مصر، فبأي توفيق من الله، وإصـرار وتجـرد وإخلاص منكم أمكن أن يحتشـد الملايين من الشباب دون قيادة معينـة، ودون خطـة سـابقة ثم ترزقـون صـمودًا ظـل خمسـة عشـر يومًـا متصلة وأنتم تحتلون فيه ميدان التحرير الذي جعلتموه قاعدة لأعمـالكم، بينمـا كـان إخـوانكم في الإسكندرية والسويس ومختلف المحافظات يقومون بما قمتم به في القاهرة، أقـول لكم إني كباحث في تاريخ الثورات : أوجدتم الحل لإحدى معضلات «فلسفة الثـورة»، فقـد تصـور كل القادة السياسيين، وكل المفكـرين والمـؤرخين إن الثـورة لا يمكن أن تحـدث إلا على يـد قلة مؤمنة منتظمة تتدرب طويلاً من قيادة نابغة حتى يمكن أن تحرك الجماهير وتقودها، وقد كـان على هـذا الأسـاس أن قـامت الثـورة الاشـتراكية سـنة 1919م في روسـيا، وأن وضـع المفكرون الإسلاميين مثل سيد قطب الصورة الإسـلامية للطـابع الاشـتراكي، وكـان الصـوت الوحيد الذي خالف ذلك وقال إن الجماهير لا تحتاج إلى معلم، وأن الشـعب يمكن أن يتحـرك تلقائيًا، ويمكن أن يقـود الثـورة بإيمـان جمـاعي تلقـائي ودون حاجـة إلى قائـد عسـكري.. أو قس.. أو شـيخ، كـان هـذا هـو صـوت المفكـرة الماركسـية الألمانيـة روزا لوكسـمبرج في عشيرينات القرن الماضي.

ولكن هذا التصور لم يمكن أن يظهر، بل إن روزا لوكسمبرج نفسها فشلت هي وحزبهـا سبارتاكوس في تحقيق ذلك عند قيام جمهورية فايمار ودفعت حياتها في سبيله.

والآن جئتم أنتم ــ من دون العالم أجمع ــ لتثبتوا إمكان ذلك.

فتلاحمت جموعكم دون تدبير سابق ودون قيادة معينة، وأثبتم نجاح التجربة عنــدما ثبتم في مواقعكم خمسة عشر ليلة وكان عـددكم يـزداد وحماسـكم يتوقـد، فهنيئاً لكم يـا شـباب مصر هذا السبق، وهذا الإنجاز الذي سيسجله تاريخ الثورات لكم، ولا يخالجني شــك في أنكم ستنجحون في النهاية وتكتسبون لمصر ثورتها الباهرة.

أريد أن أقول لكم : إنكم عنـدما أصـررتم على «الرحيـل أولاً» كنتم تسـتلهمون فطـرة سليمة تهدى إلى الصواب، وتستبعد الإنحراف أو الميل أو الهوى لأن تجربة التاريخ أن الطغاة لا يتعلمون ولا يرجعون طواعية، ولكن يجبرون جبرًا، وأن أي دعوة للبقاء للإصلاح هي دعــوى كاذبـة يـراد بهـا تمـييع الحركـة وتفريقهـا، وأنـا واللـه منـدهش أمـام هـذا النقـاش الأكـاديمي البيزنطي عن الدستور والشرعية، فكل الدساتير تقون إن الأمة هي مصـدر السـلطات، وأنـه إذا الشعب يومًا أراد فلابد من النزول على إرادته، فالشرعية الحقيقيـة هي شـرعية الشـعب، ولم تقم في مصر الحديثة حتى الآن تجربة حكم على هذا الأساس بصورة كاملـة، ففي سـنة 1805م خلع شيوخ الأزهر والسيد عمر مكرم الوالي الـذي ولاه الخليفـة وقلـدوا محمـد علي الحكم على أساس أن يحكم بالعدل وإلا عزلوه، وكانت تلك هي أقصى ما وصـل إليـه شـعب مصر، وإن لم تتم على يدي الشعب نفسه، ولكن على يدي قادته.

---

* **نشر في جريدة «المصري اليوم» في 9/2/2011م، العدد (2432).**

وعتدما قام الإنقلاب الناصري كان في مصر هيئتان لهما الشـرعية الشـعبية همـا الوفـد الذي تكوَّن سنة 1919م والإخوان المسلمون التي تكونت سنة 1928م، وقد كان أول شـيء قام به الإنقلاب أن عصف بهذين، وأن حل دستور 1923م الذي أوجد الحقبـة الليبراليـة بكـل أمجادها وإنجازها في تـاريخ مصـر، وكلـف مجموعـة مختـارة من مفكـري الشـعب في وضـع دستور، ووضعوا الدستور سنة 1954م، وكـان دسـتورًا ديمقراطيًـا يحقـق الحريـة ومسـئولية الحاكم أمام شعبه، ولكن ضباط القيادة دفعوا به إلى صندوق الزبـــالة، حـتى أعـاد أكتشـافه الأستاذ صـلاح عيسـى، ولعلـه هـو الـذي أعطـاه هـذا الاسـم، ووضـعوا دسـاتير هي «عِـــزِّة» الدساتير لأنها تضع السلطات كلهـا في يـد رئيس الجمهوريـة، وقـد كـان آخرهـا دسـتور سـنة 1971م.

وهناك لفتة لم تجذب انتباه المؤرخين، فعنـدما قـرر ضـباط القيـادة التخلص من الملـك فاروق كلفوا أحد أقطاب القانون بكتابة صيغة التنازل، ووضع هـذا الصـيغة الـتي كـانت تـذكر الأسباب التي أدت إلى أن يتنازل عن العرش لابنه الطفل فؤاد.

ولكن هذه الصيغة لم تعجب أحد ضباط القيـادة وأصـر على أن يضـاف إليهـا «**ونـزولاً على إرادة الشعب» وكتبها فاروق ويده ترتعش.**

هذه اللفتة تنم عن الفطرة السليمة لضباط 23 يوليو قبل أن تفسـدهم السـلطة، إذ لم يكن قد مر عليهم سوى ثلاثة أيام.

* * *

إذا عبر الشعب عن إرادته وعندما يجتمع ستة ملايين في عاصمة مصر ومدنها، فهذا هـو أصدق تجمع وأشمل تمثيل لشعب مصر، وقد قـال هـؤلاء جميعًـا وبالإصـرار «لابـد من رحيـل مبارك».

أصبحت الشرعية هي في هذه الكلمة لأنها إرادة الشعب.

وكان يجب على مبارك أن ينصاع وأن يحمد الله أن الشعب أتاح لـه انتقـالاً آمنـاً، وكـان يمكن أن يطالب بمحاكمته لأنه هو المسئول عن كل الكوارث التي حـاقت بـالبلاد، فقـد كـان محرومًا من كل مؤهلات القيادة من بصيرة أو مخيلة أو إيمـان أو شـجاعة، ولمـا لم يكن مـع مستوى مصر، فإنه نزل بمصر إلى مستواه خاصة بعـد أن جعلـه الحكم المطلـق ثلاثين سـنة أعمى وأصـم وتحت قيـادة هـذا الأصـم الأعمى تـدهورت البلاد وأصـبحت السياسـة ممارسـة للنهب والسلب.. نهب الأراضي بآلاف الأفدنـة وبيعهـا بـالمتر، وقـام بـالجزء الأعظم من هـذه الخيانة وزيره محمد إبراهيم سليمان الذي بـدأ برئاسـة الجمهوريـة ثم الـوزراء واحـدًا واحـدًا، وظهر أن رئيس الوزراء «المعجباني» الذي يدير الدولة من القرية الذكيـة متورطـاً ولـه ثلاث فيلات، وأن وزير الإسكان لم ينس أبنـاءه القصـر فجعلهم يكتبـون إليــه ليخصـص لكـل منهم ألف متر، وكافـأت الدولـة وزيـر الرشـاوى والنهب هـذا بقلادة النيـل، وعنـدما قـدم 40 نائبًـا شكوى للنيابة العامة حققت معه، ولكن القضية نامت ثم ماتت، وتأكد ما قاله وزيـر الإسـكان من أنه لا يمكن أن يحكم عليه، لأن الحكم عليه هو الحكم على مبارك، فدمر الصناعة، وتبنى سياسة التجار والمستثمرين ورجال الأعمال لأنهم يقدمون عمولات سخية، فقـام الحكم على أساس تسهيل الاستيراد حتى لو كان أسـمدة فاسدة ومسرطنة، ومواد غذائية لا يسـتبعد أن يكون مما يُعد للقطط والكلاب والحيوانات، وفي مقابل هذا كانوا يقدمون رشاويهم بسخاء.

وعيِّن مجرمًا أثيمًا في منصب وزيـر للأمن وأبقـاه طـوال عشـر سـنوات، وكـوَّن جيشـاً بوليسيًا من مليون وربع مليـون رجـل هم الأمن المركـزي، وجعـل ذلـك كلـه لـترويع الآمـنين

وإخضاع المعارضين جماعة اللصوص والمرتشين، وممارسة التعذيب في أقسام البوليس وإهدار الكرامة في السجون، وآخر ما فعله هو محاولته الآثيمة لتفرقة وحدة الجماهير وإشاعة الفوضى بينهم واستخدام البلطجية.

وقد كتبت بعض الصحف عن أموال عائلة مبارك في الخارج وأنها تقدر ما بين 40 و 70 مليار، وأن الحد الأدنى لها تجعله يأتي بعد أغنى أغنياء العالم، وأن له أملاكاً في الكثير من عواصم العالم في أوروبا وأمريكا وآسيا.

أما أموال وزراء الصحة والسياسة وأموال عز، فقد أوردت الصحف الأرقام «المهولة».

كل هذا و 40 % من الشعب يعيش في عشوائيات، وفي مقابر ليس لها صرف صحي ولا كهرباء ولا ماء.

وانهار التعليم وانهارت الصحة وانهارت الخدمات لأنها لم تقم على أساس الخدمة، ولم تخصص لها النسبة الواجبة من ميزانية الدولة، فلم يكن فيها ما يسمح بالتجديد، بل ما يسمح بإعطاء مرتبات كافية للعاملين فيها.

وكان حامي كل هذه البلاوي «المتلتلة» هو الرئيس مبارك.

ويتحدثون عن الشرعية، ولم يضيق حاكم على القضاة حماة الشرعية مثل ما فعل مبارك، وسلط عليهم وزارة العدل بمختلف المضايقات حتى اضطروا للإضراب لأن يظهروا بأوسمتهم أمام العالم، واستخدمت النيابة العامة التي تتبع وزارة العدل نفوذها في تأجيل القضايا ضد القائمين على الفساد، وإذا صدرت أحكام فلا تنفذ.

ويراد اليوم باسم الشرعية الإبقاء على مبارك ليحقق الشرعية !!

الرئيس في الإسلام وفي الديمقراطية خادم للشعب يعمل لمصلحته وينال راتبه وسلطاته لهذا فإذا أحسن فقد قام بالواجب «ولا شكر على واجب»، وإذا أساء فلابد من محاكمته تطبيقاً لمبدأ عموم القانون ولمبدأ «لو أن فاطمة سرقت لقطع محمد يدها».

وقد كان المسلم التقي يمر على معاوية فيقول له «السلام عليك أيها الأجير»، فإذا قالوا له قل الأمير، قال «بل الأجير».

وفي فتنة عثمان، عندما ثارت عليه مجموعة من المسلمين، رفض أن يرسل معاوية جيشاً للدفاع عنه، بل إن الصحابة أنفسهم لم يروا من واجبهم أن يدافعوا عنه، لأن محنته إنما حدثت لأنه لم يسر على سُنة الشيخين، كما تعهد بذلك.

وفي بريطانيا في الحرب العالمية الثانية عندما سلط هتلر صواريخه وطائراته على لندن لتدك بيوتها بيتاً بيتاً، قاد تشرشل الحرب بقوة وكسب محالفة الولايات المتحدة وانتصر أخيرًا، ولكن الشعب البريطاني الذي كان يقدر بطولته وقيادته خذله في الانتخابات العامة سنة 1945م وأيد حزب العمال، لأن تشرشل كان بطل الحرب وقد كسبها، والآن جاء السلام وحزب العمال هو حزب السلام.

وفي الولايات المتحدة.. فإن رئيسًا أسبق هو نيكسون أخطأ فسمح لأعوانه بالتجسس على الحزب المعارض، فلم يغفر له الشعب هذه النقيصة وأجبره على الاستقالة وإلا تعرض لمحاكمة الكونجرس.

فهذه هي سياسة الشعوب القوية مع حكامها، لا ترى لهم فضلاً عليها وإنما ترى الفضل للعمل، فمن أحسن أيدوه ومن أساء قوموه، ولو أنه ظل طول حياته ينتهج سياسة سليمة ثم

أخطأ فإن استقامته القديمة لا تبرر له الخطأ، وإنما ــ بالأكثر ــ تخفف من عقوبته، أما الــذين يرون في الحاكم أبًا حنوناً ويرجونه أن لا يتركهم فهم أطفال صغار لهم لحى كبار.

فهل هو الغباء أو العداء الذي يجعل فريقاً كبيرًا يخلط ما بين الدولة أو الوطن من ناحية وبين الحاكم من ناحية أخرى، إن الدولـة والـوطن رمـــز، والرمـز لا يتغـير، أمـا الحـاكم فهـو ممارسة، والممارسـة تخطئ وتصيب، وإعفاء الحاكم من المسائلة أو إضفاء عليه كرامــة من كرامـة الدولة لا يجوز، فقد يكون أحد الكناسين أكثر وطنية وخدمة لوطنه من أحد الحكام.

أما آن لهم أن يعلموا أن الجمهورية الأولى قد انتهت يـوم 25 ينـاير سـنة 2011م، وأن جمهورية ثانية تتمخض عنها الأحداث، جمهورية تستفيد من كل أخطاء الجمهورية الأولى.

لا يخلو من الدلالـة أن الشـعب اختـار يـوم 25 ينـاير عيـد الشـرطة ليقـوم بثورتـه على الشرطة ورموزها، وليجعله يوم الحـرية وبداية للجمهورية الثانية.

كلمات أخرى.. أسوقها إلى الأبناء الأعزاء شباب مصر وأملهـا في المسـتقبل، لا حـديث عن رئاسة الجمهورية الآن بالنسبة للبرادعي أو عمرو موسى أو أحمد زويل أو غيره، الحديث كله يجب أن يكون على رحيل مبارك ووضع دستور جديد يحقق الحريات.

كلمة ثانية.. للإخوان لقد أحسنتم أخيرًا عندما انضممتم إلى بقية الشـــعب وقد أكسب انضمامكم الثورة زخمًا وصلابة، فلا تغتروا، فأنتم جزء من الشعب، وجزء من المسلمين، والشـعب والمسـلمون أكـبر منكم، فسـيروا مـع الشـعب واجعلوا هدفكم دستورًا يحقق الحريات، وفي ظل هذه الحريات لكم أن تــدعوا إلى ما تشاءون بالحكمة والموعظة الحسـنة، ويمكنكم أن تحققـوا مـا تريـدون إذا أقنعتم الشعب، وهذا هو الإسلام، وهذا هـو مـا أراده حسـن البنـا للإخـوان، فحذار.. وحذار أن تؤتى هذه الثورة من قبلكم، أو أن تحاولوا المساومة عليها.

[7]

الثورة تجابه منعطفاً خطيرًا(*)

كل واحد يتصدى لما حدث في تلك الأيـام من 25 ينـاير حـتى 11 فـبراير، وكيـف سارت وإلى أين انتهت ؟ لابد أن يقرر أمرين، الأول : أن هذه ثـورة انبثقت من صـميم الشعب وقادها مجموعة من أخلص أبنـاءه ووصـلت من الحجم أن كتلت الجمـاهير من أقصى البلاد إلى أقصاها، والأمـر الثـاني : أن هـذه الثـورة الشـعبية عـبرت عن هـدفها العــام في أول يــوم قــامت، ثم عــبرت عن مطالبهــا في فــترة لاحقــة قــدمتها إلى «المجلس الأعلى للقوات المسلحة» التي أوكل إليها الرئيس المطرود.

وهذه المطالب تتجاوب تمامًا، أو أنها بالفعل هي مطالب الشعب.

أمامنا إذن حقيقتـان، الأولى : أن هـذه ثـورة لا يمكن الطعن في أصـالتها كثـورة، وأنها شعبية خالصة. والأمر الثاني : أن مطالبها هي مطالب الشعب تمامًا، وتقوم هـذه المطالب باختصار رفض كل مـا قـام عليـه العهـد البغيض من دسـتور ومجـالس نيابيـة وحزب لأنها كلها قامت على أسـاس تزييـف أرادة الشـعب وتمكين المنتفعين من نهب البلاد. وينبني على هاتين الحقيقتين أن العهد الذي ثار عليه الشعب بأجمعـه ودون تـردد قد فقد «شرعيته»، وأن الشـرعية العليـا هي شـرعية الشـعب، لأن الأمـة هي مصـدر السلطات، وهو نص يوجد في كل الدساتير حـتى أسـوأها لأنهـا لا تسـتطيع أن تتجاهـل ذلك ــ ومن باب أولى ــ لا يمكن إظهار ما يخالفه، ولكن الدساتير السيئة «تلف» على هذا النص بمواد أخرى تقضي على فعاليته.

إن مبارك عندما قاوم ثورة الشعب فقد شرعيته كـرئيس شـرعي لشـعب مصـر، ولم يعد لكل ما يصدره من قرارات قيمة شرعية.

ولكن هذا المنكود المشئوم أراد أن يفرض نكـده وشـئومه على مصـر حـتى وهـو ينتحى عن السلطة، وحتى بعد أن فقد شرعيته، فعهد على وجـه التعـيين إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة الأمور، ولم يقل أنه يعهد إلى «الجيش».

ومن المسلم به أن الجيش جزء من الشعب، وهو جيش الوطن ولـه دور مقـدس في حمايـة الشـعب، ولكن ليحميـه ممن ؟ ليحميـه من أي عـدوان خـارجي ينتقص من حدوده وينتهك استقلاله.

لم يقل أحد أن جيش الشعب يحمي الشعب من الشعب نفسه، فهذا لا يســتقيم، ولكن هذا هو ما أراده ذلك التعس النكد.

الجيش على كل حال جزء عزيز من الشعب، ولديه الفطنة والذكاء ليفهم الأمـور، ولم يتـورط بحكم وضـعه في المفاسـد الـتي ارتكبهـا مبـارك فلا يحاسـب عليهـا، وفي

(*) نشر في جريدة «المصري اليوم»، بتاريخ 16/2/2011، العدد (2439).

الفترة التي عهد إليه حماية الثورة عندما اتضح أن «حاميها حراميها»، وأن الشرطة حاولت مقاومة الثورة، فعهد إلى الجيش بحماية الجماهير الغفيرة حتى لا تحدث مذبحة، وقام الجيش بهذا بأمانة وحياد وتعاطف كان أقوى من صفته العسكرية.

هذا صحيح، وصحيح أيضًا أن الثورة لم تكن قد قامت بدورها الإيجابي لإدارة الشئون، ففي الفترة التي فقد فيها الوضع القديم شرعيته، ولم يقم العهد الجديد بوضع النظام والآليات.. إلخ، حدث فراغ لابد من ملأه، وكان الجيش هو القوة الشعبية الوطنية الوحيدة، فكان طبيعيًا أن يعهد بالسلطة إليه.

ونحن حاليًا لا نضيق بهذا الوضع، بل نعبر عن تقديرنا أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة أعلن عندما تقلد زمام السلطة أنه ليس بديلاً عن الشرعية التي يرتضيها الشعب، وأعلن أنه يريد دولة مدنية ديمقراطية، أي لا تكون دينية أو عسكرية.

نقول لكم.. نحن شاكرين ومقدرين، وفي الوقت نفسه نعلم أن الطبيعة العسكرية من ناحية، وأنكم في السلطة التي عادة ما تعزل القادة عن الشعب، إن هذا جعل قرارتكم بطيئة، وفي بعض الحالات ملتبسة، كما بدت بعض بوادر الخلاف، مابين الشرطة العسكرية والذين احتلوا ميدان التحرير، اسمحوا لي أن أذكركم أن ثورة 25 يناير التي انبثقت من ميدان التحرير، والتي مثلت شعب مصر كله مسلمين وأقباط، إخوان مسلمين وشيوعيين، سكان العشوائيات، وخبراء الكمبيوتر وأنها لم تعد ثورة مصر، فقد أصبحت ثورة العرب التي تلهم بقية الشعوب، بل حملت الدول على احترام مصر وتقديرها، وهل يمكن أن يصل التقدير لها إلى ما وصلت إليه كلمات أوباما رئيس أقوى دولة في العالم، وفي الوقت نفسه كانت نصيرة مبارك.

أليس من العار أن يكون تقدير أوباما للثورة أعظم من تقدير بعض المصريين!!

أرجو أيها السادة أن تقدروا هذا، وأن هذه الثورة لم تقم لتنتهي وإنما لتبقى حتى الوصول إلى الحكم الديمقراطي وهذا من حق الذين فجروا الثورة تعبيرًا عن إرادة الشعب، فلايمكن لأي قوة أن تحرمهم هذا الحق، وميدان التحرير هو مركز انطلاقها ومكان عملها، ومن حق الثورة أن تتمسك بوجودها فيه، وعلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يقدر هذا وأن يتفق مع قادة الثورة على الطريقة التي لا تشل الميدان مع وجودها فيه.

وأعتقد أنه كان على المجلس الأعلى للقوات المسلحة مد يده، وأن يتفق على طريقة المشاركة في طريقة إدارة الأمور، فهذا هو الطبيعي وهو الأسلم للقوات المسلحة نفسها، كما أن وجود القوات المسلحة بالصفة التي نريدها أسلم للثورة التلقائية التي قام بها شباب 25 يناير سنة 2011م الذين إذا تركوا وحدهم دون شريك ــ أو ضابط من نوع ما ــ فقد تتحول الثورة إلى ما تحولت إليه الثورة الفرنسية التي اخترعت الجيلوتين لتقطع الرقاب في أسرع وقت، وظهر فيها حفنة يطلق عليها «عهد الإرهاب» عندما وليها روبسيير، وأخيرًا انتهت الثورة بإظهار نابليون.

اقرأوا التاريخ أيها السادة واستفيدوا منه.

ليست هذه هي المرة الأولى الـتي يتـولى الجيش فيهـا زمـام السـلطة، وسأضـع تحت أنظاركم مثالين لذلك حدثا في مصر بالفعل.

المثال الأول : هو وقفة عرابي أمام الحاكم ووراءه الشعب ملتحمًا به في سبتمبر سنة 1881م وطلب عرابي من الخديوي الذي نزل من قصر عابـدين إسـقاط الـوزارة القائمة وزيادة عدد الجيش ووضع دستور جديد واضطر الخـديوي ـــ رغم أنفـه ـــ على الموافقة، فقد كان أمامه الجيش، ولم يكن ليسـتطيع أن يسـتعدي عليـه الشـعب، لأن الشعب ملتحم به، كما لم يعد بإمكانه التأثير على الشعب لأن الجيش يحميه.

هذا الازدواج ما بين الجيش والشعب هو الذي أخضع الحاكم فأسقط الوزارة وزاد عدد الجيش ووضع شريف باشا ــ أبو الدستور ـــ دسـتورًا يحقـق إرادة الشـعب وكـان يمكن أن يبدأ العهـد الجديـد لـولا أن بريطانيـا مـا كـان يمكن أن تسـمح لهـذه التجربـة بالنجاح، فقامت باحتلال البلاد وأجهضت هذه المحاولة الفريدة.

في مقابلة هذه التجربة قامت بمصر تجربة أخرى انفرد فيها الجيش بالعمل، فقد استطاع جمال عبد الناصر وهو ضابط برتبة بكباشي أن يكسب تأييد قرابة مائة ضـابط واستطاع تحت جنح ظلام ليل 23 يوليو سنة 1952م أن يسـيطر على السـلطة، بينمـا كان الملك في الإسكندرية والأحزاب تتصارع على الحكم.

لا يتسـع المجـال لحكم مفصـل وحـتى لا يكـون خلاف فنحن نعـترف أنهم حققـوا الكثير، ولكن بجانب هذا فـإنهم هم الـذين أبـدعوا تلفيـق الدسـاتير وتزويـر الانتخابـات بحيث تصل إلى 99ر99 %، وهم الذين فتحوا المعتقلات التي دخلها كل أنماط الشعب الإخوان.. ضباط سلاح الفرسان.. الشـيوعيون.. الصـحفيون، وهم الـذين وضـعوا مبـدأ احتكار السلطة وحكم الحزب الواحد.. وهم الذين استتبعوا النقابات.. وحلوا الأحزاب.. وأشاعوا الرهبـة والخوف وكانت نتيجة ذلك قهـــر إرادة الإنسـان المصـري، وهي أكـبر جريمة يمكن أن يرتكبها أعـدى أعـداء البلاد ثم ختمت هـذا كلـه بهزيمـة 1967م حيث خسر الجيش كل شـيء وهـزم (وإن لم يكن قـد حـارب) بحيث مكن إسـرائيل من أن تحتل سيناء وتصل إلى شاطئ قناة السويس وتحتل القدس .

أشنع هزيمة يمكن لجيش أن يقع فيها.. هزيمة أخرتنا مائة سنة إلى الوراء.

لقـد أوضـح هـذا المثـال أن من المسـتحيل على الجيش أن يحكم ـــ وحـده ــ الشعب، والمجلس الأعلى للقوات المسـلحة يعي هـذا، واقـرأ مانشـيت في المصـري اليـــوم (14/2/2011م ص 5) «خبـــير عســـكري قـــرارات المجلس الأعلى للقـــوات المسلحة تؤكد أنه لا يطمع في السلطة ويضمن انتقالاً لسلطة مدنية»، كيـف يمكن أن يقال أنه لا يطمع في السلطة إذا كان بالفعل يمارسها ــ وحده ــ دون شريك.

واقـرأ في اليـوم السـابع (15/2/2011م الصـفحة الأولى) محمـد حسـنين هيكـل «على الشعب أن يمنح الجيش فرصـة لتحقيـق الديمقراطيـة» ولمـاذا لم يقـل «على الجيش أن يسمح بمشاركة الثورة، وأن يقدر ظروفها»، هل يريد السيد هيكل أن يعـود إلى أيام «بصراحة».

ليسمح لي المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن أتقدم باقتراح أن عليه أن يتصل بقادة الثورة وأن يتوصل الشريكان : الثورة والجيش إلى تكوين مجلس يمثلهم ويمكن أن يضم إليه عدد من الشخصيات الوطنية مثل الدكتور البرادعي والدكتور أحمد زويــل ومثل حسب الله الكفراوي ومنصور حسن وأحمد كمال أبو المجد والقضاه الذين أيدوا الثورة ويمكن أن يصل أعضاؤه إلى 21 أو 29 ليدرس القضــايا ويصــدر القــرارات وأن يتم هذا بسرعة وحســم، فليس فيــه مكــان للبيروقراطــيين أو الأكــاديميين، وليكن أول قراراته إلغاء قانون الطــوارئ، فهــو عــار والعــار لا يمكن أن يفيــد ويجب التطهــر منــه، وبهذه الطريقة يمكن وضع الدستور الجديد في أسبوعين وليس في شهرين.

كيف ؟ هذا ما سنعالجه في المقال الثاني.

[8]
قضية العمــل والعمــال
بعد ثـورة 25 ينايــر 2011م(*)

وعدت القراء في كلمتي الأربعاء الماضـي بالحـديث عن الدسـتور، وكـان قصـدي الدستور الجديد، ولكن المسئولين رأوا أن الوقت لا يسمح بذلك فقنعوا بتعديل المــواد المعيبـة التي قيل إنها «عَدلتْ» الدستور في حين أنها عطلته وركزت السـلطة في يـد حاكم بعينه، فلم أجد حاجة للحديث خاصة بعـد أن أعلنت اللجنـة المشـكلة لـذلك أنهـا ستعدل المواد بحيث تحقق الحرية وستلغي أسوأ المواد قاطبة ــ وهي المـادة 179 ــ التي كـانت تقنن الإرهـاب وتشـل كـل الحريـات، في الـوقت نفسـه فـإن المظـاهرات المطلبية التي اجتاحت البلاد مطالبة بالإنصاف والقضاء على كل صور استغلال العمـال لحساب أصحاب الأعمال ومجموعة اللصوص التي حكمت مصر، وكادت أن تشمل كل جـوانب الاقتصـاد وتشـلها وأوقعت البلاد في حـرج شــديد ووجـدت السـلطات نفسـها مطالبة بأن تدفع، في حين أن العمل متعطل، والعمل هو أصل القيمــة، فمن أين تجــد ما تعطيه ؟

إن هـذه القضـية الحيويـة الـتي تمثـل العمـل والاقتصـاد بقـدر مـا تمثـل العدالـة والإنصاف قد عولجت من الحكومات السابقة بما يطلق يد الرأسمالية في العمـل ومـا يضيق على الدولة التدخل بحجة أن ذلك يشل أليات السوق، كما تعلموا في الجامعات الأمريكية، بل وما شغلوه من وظائف في البنك الدولي وما أشبه، وصدر قانون العمـل يحقق هذه السياسة ويحرم العمال من حقوق كانت مقررة من قبل.

ولم يكن هذا كافيًا، فإن السلطات حرمت على العمال حقها المشروع في تكوين الهيئات التي تملك الدفاع عنهم، والتي سلم بها كل العـالم وأقرتهـا المواثيـق الدوليـة، وهي النقابات.

وقد تعرضت الحركة النقابية المصرية لضغوط شـديدة منـذ سـنة 1952م عنـدما بدأت الناصرية عهدها بتكـوين محكمـة أشـبه بمحكمـة دنشـواي لمحاكمـة عمـال كفـر الدوار الـذين قـاموا بإضـراب، وعقـدت المحكمـة في مكـان العمـل وأصـدرت حكمهـا بإعدام عاملين هما خميس والبقري، فـأوقعت الـذعر في نفـوس النقـابيين وتلي ذلـك سياسة لاسـتلحاق الحركـة النقابيـة، وفي سـنة 1959م عنـدما بـدأت مرحلـة التحـول الاشتراكي أخذت الدولة بنظام النقابات العامة المطبـق في الاتحـاد السـوفييتي، وهـو يقضي بضغط عـدد النقابات ليمكن السيطرة على قيادتها، وتركيز السلطة في النقابـة العامة وحرمان التنظيم النقابي ــ على مستوى المصـانع وهـو منبـع العمـل النقـابي ــ السلطات وتركيزها في يد النقابة العامة وأن تتولى الدولة تحديد عدد النقابـات فهبـط عدد النقابات من قرابة ألف نقابة إلى 59 نقابة، وفي سنة 1964م صدر القانون رقم 62 الذي أوجب على كل واحد يريد ترشيح نفسه في أي منصب قيادي نقابي أن يكون عضوًا في الاتحاد الاشتراكي، وبهذا أصبحت الحركة النقابية ذيلاً للتنظيم السياسي، بل

(*) نشر في جريدة «المصري اليوم»، بتاريخ 23/2/2011، العدد (2446).

وأكثر من هـذا كـوَّنت تنظيمًـا للعمـال داخـل الاتحـاد الاشـتراكي ودفعت بأعضـائه إلى مراكز الرئاسة في النقابات حتى وإن لم يمارسوا عملاً أو يلتحقوا بنقابة.

انتهى الفساد في الحركة النقابيـة بمـا انتهى إليـه الفسـاد في الحركـة السياسـية والاقتصادية، وأصبح اتحاد العمال العام هو أسوأ اتحاد عرفه عمال مصـر، وأصـبح على رئاسته رجل كل همه إرضاء سادته وتملق أصحاب الأعمـال، ومن عجـائب الأمـور أنـه عضو مجلس إدارة شركة من أكبر الشركات في صناعة الأسمنت وأرسـلت إليـه هـذه الشركة شيكاً بمليون جنيه نشرت جريـدة «البـديل» صـورته، ثم هـو بعـد هـذا المـدير المساعد لمنظمة العمل العربية بمرتب شهري 6200 دولار، وهذا يتعارض مع المبادئ النقابية التي تحرم على النقابي أن يكون في الوقت نفسه رجل أعمال أو مشاركاً في شـركة رأسـمالية، وجـاء في جريـدة «الدسـتور» أن أحـد أبنـاؤه يملـك شـركة نقـل رأسمالها خمسة وستين مليوناً، وأنه تعاقد مع إحدى الشركات المسـتثمرة في شـركة الأسمنت للقيـام بأعمـال النقـل، وقـد يصـور حالـة الاتحـاد مـا جـاء في مقـال جريـدة «الدستور» (20 فبراير سنة 201م، الصفحة السادسة) فقد ذكر السـيد كمـال عبـاس منسق دار الخدمات العمالية خلال تقييمه لأداء الاتحاد «كان دور اتحـاد العمـال طـوال الفترة المنصرمة مخزيًا لدرجة الإهانة، وأن رئيسه رجل أعمال وضعه جهاز أمن الدولة على رأس اتحاد نقابات عمال مصر عـبر انتخابـات مـزورة هي نفسـها الـتي دخـل عن طريقها مجلس الشعب وترأس لجنة القوى العاملة.

وقد استطاع حسين مجاور رئيس الاتحاد أن يحول دون معارضـة النقابـات حركـة الخصخصة التي كانت نهبًـا صـريحًا وهـدمًا للصـناعة وتشـريد العمـال، فشـاهد العمـال المصانع التي أمضوا فيها حياتهم وهي تباع بتراب الفلـوس لمسـتثمر أجنـبي عـربي أو أمريكي وقد يكـون عميلاً لإسـرائيل دون أن يملكـوا معارضـة ذلـك أو إيقافـه، وعنـدما كانوا يضربون كان حسين مجاور يتولى خداعهم.

أمـا وزيـرة القـوى العاملـة.. فأنقـل هنـا مـا جـاء في جريـدة «الأهـرام» (يـوم 7/2/2011م، ص 13) تحت عنوان «أنـا أعلم أحـدهم يـا سـيادة الـرئيس" كلمـة بقلم آمـال عويضـة تـرد على مـا قالـه رئيس الـوزراء أنـه لا يعـرف المسـئول عن تنظيم المظـاهرات المعارضـة الـتي راح ضـحيتها 11 شـهيدًا قـالت : «ظهـر يـوم الخميس الماضي 3 فبراير 2011م، وعلى شاشة «البي بي سي العربية»، خرج الفريق «أحمد شـفيق» رئيس الـوزراء ليعتـذر عمـا يحـدث في ميـدان «التحريـر» من هجـوم على الشـباب المعتصـم بالميـــدان، نافيًـا معرفتـه عن المسـئول عن تنظيم المظـاهرات المؤيدة ما تبعها من أحداث، ولأن السيد «شفيق لا يعلم فإنني أسوق له تلـك الواقعـة التي ضمتني و«عائشة عبد الهادي» وزيرة القوى العاملة، ومعها السيد حسـين مجـاور رئيس اتحـاد عمـال مصـر، الـتي التقيتهـا ظهـر الأربعـاء في أثنـاء خـروجي للانضـمام لأصدقاء أبلغوني بوصول المظاهرات المؤيدة إلى «التحرير» مما ينـذر بمذبحة، والـتي حمل المشاركون فيها لافتات أنيقـة باسـم «اتحـاد عمـال مصـر» الـذي سـخر جهـوده وعامليه وأتوبيساته للتأييد.

في مدخل مبني جريدة «الأهرام» الرئيسي، رأيت الوزيرة الـتي دخلت لتسـتريح من قيادتهـا لمظـاهرة عمـال مصر، ودار بيـني وبينهـا حـوار قصـير في حضـور رجـال

العلاقـات العامــة بـالأهرام، فضـلاً عن صـحفيين، منهم : جيلان الجمل، وأسـامة غيث، وإبراهيم السخاوي، وأحمد محمود، إذ قلت لها :

- يا سعادة الوزيرة عاجبك عمال مصر رايحين يضربوا شباب مصر ؟
- يستاهلوا، يعني انتي عاجبك اللي بيعملوه فينا ؟
- حضرتك تقصدي النظام، هنقتل بعض عشان النظام ؟

وانطلقت الوزيرة ترغي وتزبـد، بينما كنت أجري للحاق بـالزملاء، حيث انتظـرتهم أمام كشك المرطبـات أمـام «هيلتـون رمسـيس» بجـوار آخـرين كـان من بينهم شـابا يحمل اسطوانة حديدية، فقلت له :

- يا ابني اللي في التحرير دول إخواتك.
- فخاطبني بصوت أجش : إيه ؟ أنا واقف مع الباشا.

كان الباشا الذي يرتدى ملابس مدنيـة متحـدثاً في المحمـول، بينمـا يتـابع بابتهـاج وصول جمال وأحصنة قادمة من ناحية كوبري «قصر النيل» (انتهى).

لم تقتصر قيادات الاتحاد العام للعمال على أنها «عقمت» الحركة النقابية عن أن تقوم بدورها في حماية حقوق العمال وفي الحفاظ على الاقتصاد القـومي، وعلى أنهـا نهبت أموال النقابات، هناك ما لا يعرفه الكثيرون فاتحاد عمال مصـر مؤسسـة ضخمة وصلت من الثراء أن قال أحد خبراء الاقتصاد «عند اغتيال السادات كان الاتحـاد العـام للعمال أكبر وأضخم وأغنى المؤسسات التمثيلية في مصر» (مقال لروبرت بلاشي في مجلة «الشرق الأوسط» (في 3/9/1986م) وقد تصـور ذلـك أن إيـرادات الاتحـاد في 30/6/1990م بلغت 205604433.

الاتحاد العام يملك : (1) عمارة مبـنى الاتحـاد بشـارع الجلاء الـذي قدمتـه الدولـة أرض وبناء للاتحاد وفيه مسرح أجره لفرقة مـدبولي وقاعـات وعـدد كبـير من الشـقق يؤجره الاتحاد للنقابات العامة (2) المؤسسة الثقافيـة العماليـة وفروعهـا في القـاهرة والأقاليم وكـانت المؤسسـة تشـغل مبـنى الاتحـاد الماسـوني في معـروف (عابـدين)، وباعته المؤسسة عندما بني مبنى الاتحاد بشارع الجلاء لبنك العمال، أما الشـقق الـتي تشغلها مؤسسة النقابة العامة فقد تصل إلى خمسين أو ستين شقة بعضها في شـارع 26 يوليو وبقية أحياء القاهرة وعواصم المحافظـات (3) المؤسسـة الاجتماعيـة بشـبرا الخيمة وهي تمتد على عدد من الأفدنة وبها حدائق وقاعات (4) بنك العمال (5) قريـة الأحلام ومساحتها 300 ألف متر وتجاور مرسى مطروح وقدمها السادات للاتحاد بثمن رمزي 15 قرش للمتر تم إعفاءها من الرسوم وغيره، وكان سعد محمـد أحمـد رئيس الاتحـاد يريـد أن يسـتغلها شـتاءً للسـياح من أوروبـا وأمريكـا وصـيفاً للسـياح من البلاد الحارة (6) الجامعة العمالية وكانت مؤسسة الثقافة العمالية التابعة للاتحاد قد اشترت 40 ألف متر في بداية مدينة نصر عند تلاقي طريق النصر بشـارع عبـاس العقـاد بثمن أربعة جنيهات للمتر لإقامة الجامعة العمالية وتعاقـدت مـع مقـاول وكـان العقـد حـافلاً بالثغرات التي مكنت المقاول من أن يرفع مطالبته حتى عجز الاتحاد عن الوفـاء فبـاع

25 ألف متر بسعر المتر خمسين جنيهًا، وهذه لم تكفي فتقدمت «مؤسسة فردريش إيبرت» الألمانية وأتمت البناء والمطابخ والمطبعة.

وفي سنة 30/6/1990م بلغت مالية الاتحاد 637472364، وإذا أضفنا إليها ميزانية ــ وليس كل ــ المؤسسات التابعة للاتحاد فإن الميزانية تصبح 38424084 (تاريخ الحركة النقابية المصرية عبر مائة عام، [1895م ــ 1995م]، تأليف جمال البنا).

وتملك بعض النقابات العامة قصورًا مثل النقابة العامة للمواد الغذائية ويقع على 32 ألف متر مربع ويضم حوالي 200 غرفة، والمصايف التي أقامتها نقابة العاملين بالبنوك في جمصة ويضم 12 فيلا و 14 شقة، وحصلت النقابة على قطعة أرض مساحتها ثلاثين ألف متر، وهذه أمثلة فحسب.

هذا الثراء الفاحش للاتحاد العام والنقابات العامة، يقابله الفاقة المدقعة للجان النقابية التي هي منبع الحركة النقابية تماثل تمامًا فاقة ومجاعة العامل المصري والغنى الفاحش للرأسماليين وللجالسين على مقاعد السلطة.

لابد من حل اتحاد العمال القائم ومحاسبة قياداته فردًا فردًا، لأن جريمة هؤلاء لا تكتفي بأنها حالت دون أن يدافع العمال عن الصناعة الوطنية وعن حقوقهم المشروعة، بل أنها نهبت مواد الاتحاد ولابد من مراجعة مالية كل مؤسساتها، وقد قيل أن مدير الجامعة العمالية اختلس مليون جنيه من أموالها، وأنه اضطر لإعادتها عندما اكتشف الأمر حتى لا يقدم للمحاكمة، وأشرنا ما قيل من أن ابن حسين مجاور كوَّن شركة رأسمالها ستين مليوناً.. فمن أين جاء بها ؟؟!!

وأن يقدم هؤلاء الآثمون إلى العدالة، وإن كان أمرًا لازمًا، إلا أن العلاج الحقيقي للمشكلة هو القضاء تمامًا على النظام النقابي الذي قلدنا به الاتحاد السوفييتي، والنص في الدستور على حرية تكوين النقابات، وأن يقوم قانون النقابات على ما جاء في الاتفاقية رقم 87 لسنة 1948م لمنظمة العمل الدولية (ومصر مصدقة عليها)، وهي تقضي بأن ينظم العمال نقاباتهم طبقاً لإراداتهم الخاصة ودون تدخل من الإدارات ودون الحاجة إلى تسجيل، وهذا هو الوضع السليم الذي يجعل النقابات مرآة للعمال وأداة في أيديهم، وأن تؤول الأموال الاتحاد المنحل وما يمكن استخلاصه مما نهبوه إلى الاتحاد الجديد الذي يكوِّنه العمال بمحض إرادتهم، وأن يخصص لدعم الحركة النقابية.

[9]

جمعـــة ميـــدان التحرير(*)

[2 ـ 1]

أريد أولاً ــ وقبل أن يأخذني السياق ــ أن أحيي الشعب الليبي البطل الـذي نفض عنه غبار الأباطيل التي نسجها أفاك أشر، وأبشرهم بالنصر وإن طاغيتهم سـيذهب إلى الجحيم وستبقى ليبيا حرة مستقلة.

* * *

أعتقد البعض أن ائتلاف الثورة لن يستطيع بعـد أن جمـع قرابـة مليـونين الجمعـة التي خطب فيها الشيخ القرضاوي وأن يجمع مليوناً آخر في الجمعة التالية وأن قبضـته على الأمور قد تـراخت ولن يسـتطيع أن يجمـع مثـل هـذه الجمـوع مـرة أخـرى، ولكن الائتلاف خيب ظنونهم وبدد شـكوكهم، فقـد جـاءت الملايين، كمـا خـرجت في مختلـف العواصم وأثبت الائتلاف أنه سيد الموقف وأنه يقوى ولا يضعف، يزيـد لا ينقص وارتفـع سقف مطالبه إلى إسقاط الـوزارة والبـدء الجـدي في تصـفية آليـات النظـام السـابق وأكابر مجرميه ووعد بمليونية أخرى قد تتطور إلى اعتصام إذا لم يتجاوب.

من الطـبيعي أن يتضـايق المجلس الأعلى للقـوات المسـلحة من هـذه الجمـوع المحتشدة ونداءاتها، ولكن الحقيقـة هي أنـه هـو المسـئول عنهـا وأنـه لم يـدع لائتلاف الثورة خيارًا آخر.

فمن الواضح أن هذا الائتلاف الذي فجر شرارة الثورة والذي تجاوب معه الشـعب من أقصاه إلى أقصاه لأنه كـان ينتظـر الثـورة وأنهـا يـوم الخلاص، ولم يكن هـذا ليتم، وليستمر طوال شهر لتعديل بعض مواد الدستور، ولا للقبض على أربعة أو خمسـة من كبار المسئولين، فقد كان مطلب الثورة واضحًا ومحددًا من البداية «إسقاط النظام».

والنظام يعني آليات وقيادات هـذه الآليـات مثـل الحـزب الوطـني واتحـاد العمـال ومجلسي الشعب والشورى، وبالطبع وفوقها جميعًا «الوزارة» وقادتها الـذين أقاموهـا وشغلوها.

وقد أعلن المجلس الأعلى للقوات المسـلحة أن هـذه المطـالب مشـروعة، وأنـه جاء ليحققها، وأنه ليس له مطمع في السلطة، وأنا أعتقد أنـه مخلص تمامًـا في ذلـك، ولكن غلبت عليه طبيعته العسكرية فلم توجهه الوجهـة الـتي يقتضـيها السـياق وكـانت تملي عليه أن يعلن فورًا حل كل الآليات المزورة التي كانت تحكم وإلقـاء القبض على قادتها، أو على الأقل التحفظ عليهم في بيـوتهم وحرمـانهم من التصـرف في أمـوالهم

(*) نشر في جريدة «المصري اليوم»، بتاريخ 2/3/2011، العدد (2453).

ومراقبة تليفوناتهم، حتى لا ينفسح المجال لهم لتهريب أموالهم أو لعرقلة عمل الثورة.

لو أنه فعل هذا لعزز الثقة التي منحها الشعب له ولأرضى الائتلاف الذي فجر هذه الثورة، ولحقق آمال الملايين.

* * *

يا ليت المجلس الأعلى للقوات المسلحة رجع إلى سوابق مجيدة لجيش مصر.

في سبتمبر سنة 1881م وقف الأميرالاي عرابي ووراءه قادة الجيش وفرقه، ووراءهم تمامًا كل الشخصيات البارزة التي تمثل الشعب المدني بمصر وطالب عرابي الخديوي بزيادة عدد الجيش وإقالة وزارة رياض ووضع دستور.

واستجاب الخديوي توفيق، علمًا بأنه كان أسوأ خديوي، وأنه لم ير مليونين أمامه.

ومرة أخرة...

عندما قرر ضباط 23 يوليو إقالة الملك فاروق، ولم يكونوا قد سيطروا على الجيش في القاهرة، فضلاً عن الجيش في الإسكندرية، وأوفدوا علي ماهر ومحمد نجيب ليحصلا على تنازل منه، فإنه قبل ورفض أن يستعين بقوات لم تكن قد أيدت الحركة، بل قبل أن يوقع على وثيقة «نزولاً على إرادة الشعب»، ولم يقبل أن يسفك دم.

فهل يعقل أن لا تنال ثورة 25 يناير سنة 2011م ما نالته ثورة عرابي سنة 1881م عندما نجحت في إقالة الوزارة ووضع دستور ؟ أو لا تنال سنة 2011م ما ناله الانقلاب الناصري سنة 1952م عندما تنازل الملك «نزولاً على إرادة الشعب» ؟ هل العالم يتقدم أو يتأخر ؟ وهل تقاس قومة عرابي وانقلاب عبد الناصر بثورة 25 يناير الباهرة ؟ إن الثورات لا يمكن أن تعمل بالطرق التقليدية، فإنها إن فعلت لما كانت ثورة فالثورة لا تحدث إلا عندما يكون الفساد قد عم وطم وتشابك وتمددت خطوطه حتى لا يمكن حلها ولا يكون إلا البتر أو الثورة، فإذا مورست الحلول التقليدية فهذا يعني أنها فقدت طبيعتها واصبحت إصلاحًا عقيمًا لا ينجح لأن المشكلة لا تعالج بإصلاح، ولأن الوقت أيضًا لا يسمح بمماطلة.

كل الثورات كان أول عملها هو تدمير أعمدة وقادة النظام القديم، الثورة الفرنسية قضت على النبلاء كافة وأعدمت الملك وزوجه وابنه الصغير، الثورة البلشفية قضت على الرأسمالية والإقطاعيين كافة وأعدمت أسرة القيصر، الخلافة العباسية استأصلت كل بني أمية بل وبني طالب ودمرتهم تدميرًا.

ولم يكن الذين قاموا بهذه دعاة مذابح ولا اندفعوا لمجرد الانتقام، ولكنهم أرادوا تأمين الثورة وتأكدوا أن بقاء هؤلاء تهديد حقيقي وخطير فلم يكن هناك حل آخر.

وقد يقال أين الشرعية أين الدستور ؟ فنقول إن هذه الثورات اكتسبت شرعيتها من إيمان الشعب بها وإنه هو الذي قام بها، وشرعية كل ثورة تقاس بقدر شعبيتها، إن

كل الدساتير تنص على أن الأمة هي مصدر السلطات وأصل الشرعيات، فإذا سألتم عن شرعية ثورة قام بها الشعب من أقصاه إلى أقصاه كنتم كالمرأة التي تبحث عن ابنها وابنها على كتفها، وحتى إذا قيل إن سفك الدماء محرم في كل شرع، فلو كان ذلك مطلقاً لما حكم بالإعدام على أي مجرم أو قاتل، أما الحقيقة فهي أنه حيث يسود العدل تحرم الدماء، أما عندما يسود الظلم فإن الدماء هي وسيلة لإعادة العدل.

فلا حجة في انعدام الشرعية، فشرعية إرادة الشعب فوق كل شرعية أخرى.

يقولون نحن في حاجة إلى وقت، فنقول لستم في حاجة إلى وقت، وهل مجرد إصدار أمر بالتحفظ على كل أعمدة وقادة النظام ولو كانوا ألفاً يتطلب وقتاً، لقد اعتقل عبد الناصر الألوف في عام 1965م في يوم واحد، ونحن لا نسألكم الاعتقال كما فعل عبد الناصر أو القتل كما فعلت الثورة الفرنسية والشيوعية، ولكن مجرد التحفظ الذي يحول دون أن يستخدموا صفاتهم ومراكزهم وأموالهم في مقاومة الثورة ولكي تكون الأموال المنهوبة والأسرار المكتوبة تحت يد الثورة، وليست في يد أعدائها.

وفي تجربتي مصر سنة 1881م وسنة 1952م درس هام ذلك هو أنه عندما يتلاحم الشعب مع الجيش تنجح الثورة كما حدث في ثورة عرابي، وعندما يعمل الجيش منفردًا فإنه يفشل ويأتينا بهزيمة سنة 1967م المخزية.

وقد سنحت الفرصة لكي يتلاحم الشعب مع الجيش عندما أقر قائد المجلس الأعلى للقوات العسكرية بشرعية مطالب الثورة، فكان من الممكن أن يقوم المجلس الأعلى للقوات العسكرية بائتلاف ثورة 25 يناير عن طريق مجلس مشترك يضم أيضًا بعضًا من الشخصيات التي يثق بها الشعب.

لو أنه فعل لتحقق التلاحم ولتحقق النجاح.

ولكنه لم يفعل، وأمر بتشكيل وزارة كان لابد أن تعمل بالطرق التقليدية، وبهذا انحرف بالثورة عن مسارها وألجأها إلى جمع الجموع، بينما سلكت الوزارة المسلك التقليدي فأخطأها التوفيق في كل عملها.

وأنا أفهم أن طبيعته العسكرية كانت تحول دون ذلك، لأن الثورة لم تنبثق منه ولأنه تسلم السلطة من الحاكم المطرود، فما كان يمكن أن تسلك مسلكاً ثوريًا.

أراد تعديل الدستور بينما المطلوب دستور جديد يحقق الحريات ويركز السلطة في يد الشعب، أوجد وزارة يرأسها عسكري كان من المقربين إلى الحاكم المطرود.

وأبقت هذه الوزارة على أفراد من أعمدة النظام القائم، فلما ثار الشعب أجرت تعديلاً احتفظت فيه بالأسوأ في بعض الحالات وأحلت السيئ محل الأسوأ في حالات أخرى وإلا فما معنى الإبقاء على وزير للعدل كان كل همه تطبيق سياسة مبارك في التضييق على القضاة والحيف على حقوقهم وتنظيم إشراف قضائي يطبق شرعية زائفة على تزييف زاعق.

وما معنى الاحتفاظ بـوزير خارجيـة هـو رمـز لسياسـة الاسـتخذاء أمـام إسـرائيل والعداوة لحماس، وتأييد إغلاق المعبر في وجه الجيـاع ؟ ومـا معـنى إحلال ضـابط هـو بالقطع أفضل من المجرم الأثيم الذي كان يتولى وزارة الداخلية، ولكنـه أيضًـا لا يخلـو من مآخذ ؟ أما العجيب الغريب فهو إقالة عائشة عبد الهادي التي دخلت وزارة القـوى العاملة بفضل قبلتها على يد السيدة الأولى، وتولية عامل من صـناعة الطـيران يعرفـه الفريق شفيق ويعرف قدراتـه المحـدودة، وأنـه وصـل بالانتخابـات المـزورة أن يكـون عضوًا في مجلس إدارة اتحاد العمال. هذا الاتحاد الذي جعله رئيسه حسين مجاور ذيلاً للسلطة وخادمًا ذليلاً للرئيس والذي ناصر الخصخصـة وأيـد قـانون العمـل الـذي جـرد العمال من حقوقهم وكان يعمل كعضو مجلس إدارة شركة ترسـل إليـه شـيكاً بمليـون جنيه والله أعلم كم هـبر ونهب هـو وزملاءه من ثـروة الاتحـاد، وقـد طالبنـا في مقالنـا السابق بمحاكمة كـل أعضـاء اتحـاد العمـال بتهمـة الخيانـة العظمى، فجـاءت الـوزارة فعينته وزيرًا.

إننا لم نفقد الثقـة في المجلس الأعلى للقـوات المسـلحة ومـا زلنـا نقـدر حيـاده ونصدق وعوده، ولكننا نخشى من أن يؤثر عليه سحر السـلطة الـتي تجعـل من الملاك شيطاناً، وأن تغلب عليه طبيعته العسكرية ونربأ به أن يكـون ممن قـالوا «غَلَبَتْ عَلَيْنَـا شِقْوَتُنَا».

الباب لا يزال مفتوحًا والوقت لا يزال مسموحًا، فلينهض المجلس الأعلى للقـوات المسلحة ويمد يده إلى ائتلاف الثورة ويقول «أهلاً بكم أيها الأبطال.. تعالوا معنـا نبـني مصر الجديدة».

جمعـــة ميـــدان التحرير[(*)]

[2 ـ 2]

ـ 1 ـ

كانت الثورة الدائمة أملاً لدى المفكرين الـذين يؤمنـون بالأسـلوب الثـوري، ولكن هذا لم يتحقق، كما لم تتحقق آمال عديدة شعبية ثورية كإحلال الاقتصاد التعاوني محل الاقتصاد الرأسمالي والجمع بين النقد والعمل كأن تصدر إحـدى العملات بعمـل سـاعة وأخرى بعمل ثمان ساعات أو عمل أسبوع أو عمل شهر وقد يتمايز العمل فيتغير لـون ورق العملة، ولم تتحقق السينديكالية التي تصورها روبرت أوين عندما يضـرب العمـال عن العمل فيتهاوى المجتمـع وعندئـذ يتقلـدون هم زمـام الأمـور ويـديرونها بمـا يحقـق العدالة، بل لم يتحقق ــ أو لم تسـتمر ــ أكـثر هـذه الآمـال تواضـعًا، وهي أن يتخلص العمال من «عبودية الأجور» وأن يتولى العمال أنفسهم إدارة المصـانع كمـا حـدث في يوجوسلافيا في الستينات من القرن الماضي عندما أرادت الدولة أن يتحرر العمال من «عبودية الأجور»، فجعلت العاملين في كل مصنع ملاكاً له، وتركتهم ليديروه بالطريقـة التي يرون شرط أن لا يبيعوها، وقام العمـال بـذلك فكونـوا مجلس إدارة منهم وعينـوا مديرًا فنيًا وبدا أن التجربة نجحت، وأصـدرت منظمـة العمـل الدوليـة كتابًـا ضـخمًا عن التجربة قمنا بترجمته، ولكنها لم تستمر لانفراط نظام «جوزيف تيتـو».

سُـقنا هـذه المقدمـة عن أمنيـات للشـعوب لم تتحقـق لأننـا رأينـا احتمـال إقامـة «الثـورة الدائمـة» كجـزء من تجربـة ثـورة 25 ينـاير سـنة 2011م، لأن الظـروف والملابسات جعلتها تتكوَّن تلقائيًـا، وتتمكن من حشـد جمـوع تصـل إلى الملايين وتتخـذ من ميدان التحريـر مقـرًا ونقطـة انطلاق، وبالممارسـة توصـلت إلى أسـلوب حضـاري متميز للضغط على الحكومة هو الحشد السلمي للجماهير يـوم الجمعـة.. يـوم الصـلاة الجامعة.. ويوم الإجازة، فلا يتعطل الإنتاج، وأدى تلكؤ السلطات الحاكمة في الاستجابة لمطالبها أن تعيد الحشد جمعة بعد أخرى حتى تتحقق إرادة الشعب، وقـد يُظن عنـدما تصـل إلى هـذا فإنها تكـون قـد أدت مهمتهـا وأن عليهـا أن تنفـرط ولكن تجربتهـا مـع السلطات أكدت لها أنه مـا لم توجـد أداة جماهيريـة منظمـة للثـورة، فـإن الأداء الـذي ستقوم به الحكومة سيهبط وتتطرق إليه البيروقراطية واصحاب المصالح .

بالطبع أن الصورة بعد الاستجابة للمطالب سـتتغير عن الصـورة قبـل الاسـتجابة، فقبل الاستجابة كان لابد أن يجاوز الحشد المليون حـتى تخشـع الحكومـة وتسـلم، أمـا بعد تحقيق المطالب، وعندما تكون المهمة الحرص على المواصلة والمتابعة والحيلولة دون نكث الحكومة أو تسلل عوامل الوهن إليها، فإن الأمر لا يتطلب الحشد المليوني، ولكن البقاء الدائم للثورة بصورة تمكنها من مواصـلة المتابعـة، وعنـد الضـرورة ــ أي

(*) نشر في جريدة «المصري اليوم»، بتاريخ 10/3/2011، العدد (2460).

عندما تنكث الحكومة فيمكنها أن تستدعى الملايين ــ التي لم تقطع علاقتها بها بحكم وجودها، وتتكرر القصة.

الثورة الدائمة إذن ممكنة بل وضرورية، ولعلها أن تكون إحدى الحلول التي أبدعتها هذه الثورة الفريدة، ولعل ذلك أن يدخل تاريخ الثورات باسم «جمعة ميدان التحرير»، وقد تأخذ بها شعوب أخرى بعد أن تحل «الأحد» محل الجمعة.

والتحقيق العملي لهذا الكلام كله يوجب نوعًا من التنظيم لضمان سلامة واستمرارية العمل، ويمكن أن يكون شيئاً كهذا :

(1) يخصص مكان واسع في ميدان التحرير لثورة 25 يناير يتميز عن بقية الميدان ويسمح باجتماع الألوف من العمال ويكون هذا المكان ملكاً للثورة لا يشاركها فيه أحد، ويوجد فيه الجهاز الإداري، كما تعقد فيه الاجتماعات ويمكن لقيادة الثورة أن تخصص مكاناً تضع فيه بعض المنصات ليمكن لمن شاء أن يقول ما شاء تعبيرًا منها بانفتاحها ولاستمرار السياق الشعبي.

(2) يكون للثورة الدائمة جهاز أمناء من ثلاثين عضوًا ويعقد جلسات يرأس كل واحدة أحد الأمناء وينتخب الرئيس والسكرتير لمدة ثلاث سنوات، كما يكون للجهاز جمعية عمومية تجتمع بصفة دائمة تضم من 500 إلى 1000 ترسلهم فروع قيادة الثورة في المحافظات طبقاً لنظام يضعه مجلس الأمناء.

(3) يتصل هذا الجهاز بأجهزة مثيلة له على مستوى المحافظات والمدن.. إلخ، ويكون الجميع على اتصال وثيق بالجماهير.

(4) يتابع الأمناء أداء الحكومة فإذا كانت أمينة.. متجاوبة.. اعترف لها بهذا، أما إذا قصرت فإن الأمناء يطلبون إليها تصحيح ذلك.

(5) إذا لم تستجب الحكومة فيدعو الجهاز بقية الأجهزة إلى الاجتماع في ميدان التحرير لاجتماع «ألفي» في يوم جمعة، أي يضم من 20000 إلى 30000، ويرسل مذكرة تاركاً للحكومة أسبوعًا لتغيير مسلكها.

(6) إذا لم تستجب الحكومة فيمكن لجهاز الأمناء حشد مجموعة مليونية للضغط على الحكومة للتجاوب مع إرادة الشعب.

وأهم شيء في ضوء هذه القضية كلها أن لا تقطع قيادات الثورة على اختلاف مستوياتها اتصالها بالجماهير وأن تحرص على تماسكها الداخلي بحيث لا يجد عليها وهن أو خلاف وعليها أن تتخذ لتوثيق هذه العلاقة كل الوسائل من التواصل والاجتماعات والنشر بمختلف الوسائل الحديثة التي أتاحها الكمبيوتر على أن التواصل الشخصي سيظل دائمًا أهمها.

بهذا توجد «الثورة الدائمة» وتوجد ما يشبه الحكومة الشعبية الموازية للحكومة الرسمية والتي يمكنها كبح جماح السلطة وتسييرها لخدمة الشعب.

والعنصر الرئيسي في هذا كله هو الميدان والجماهير وبـدون الميـدان والجمـاهير لن تكون هناك ثورة، ومن هنا فلا يجوز للثورة مهما كان التجـاوب معهـا أن تفـرط في حقها في الميدان وفي أن تشغله بالصورة التي تثبت وجودها دون مضـايقة للمـرور أو غيره.

ــ 2 ــ

أخشى ما أخشاه أن تـُظلم هذه الثورة الرائعة ــ الفلتة ـــ المعجـزة، بـل وأسـوأ من ظلمها الانقضاض عليها أو محاولة تمييعها.

والانقضاض عليها أو تمييعها يمكن أن يأتي من أنصار العهد المبـاركي والمسـتفيد منه، وهم جبهة قوية، ولم تـُـعامل بحـزم ثـوري يقضـي على خطورتهـا، بـل قيـل أنهـا ستحاكم محاكمة عادلة، والنقص هنا أن هـذه المحاكمـة العادلـة تـأخرت طـويلاً، حـتى استعادوا قوتهم ولن يعجزهم أن يديروا موقعة أخرى مثـل موقعـة «الجمـل»، والأنكى أن محاكمتهم لن تكون أبدًا عادلة.

ذلك لأنهم يحاكمون بقوانين هم الذين وضعوها وهم الذين جعلوها تتضمن ثغـرات تسمح لهم بارتكاب جرائمهم دون أن يُدانوا فقد وضـعها ترزيـة قـوانين، وصـدق عليهـا مجلس مزور، وأفتاها رئيس فقيه دستوري يحلـل الحـرام ويحـرم الحلال، ويقضـي أن المجلس سيد قراره.

لهذا فإننا نجد هؤلاء المجرمين يتبجحون وكل واحد يقـول أنـه بـرئ ويطـالب بـأن يحقق معهم، وحقق معهم بالفعل وعلى رأسهم وزير الإسكان وخرجوا أبرياء.

تلـك نقطـة دقت على الـذين يتعلقـون بشـكلية القـوانين، ويظنـون أن القـوانين مقدسة دائمًا، ولا يعلمون أن القوانين في المجتمع الطبقي إنمـا تسـبغ الشـرعية على مصالح الطبقة المسيطرة، ونعترف بأن النائب العام يبذل جهدًا فائقاً، ولكن أين يذهب أمام هذا الخضم من الجرائم.

فإذا كان للمادة الثانية من الدسـتور فائـدة ـــ فهـذا يومهـا ـــ فطبقـوا عليهم حـد الحرابـة الـذي يجعـل من الممكن «أَنْ يُقَتَّلُـوا أَوْ يُصَـلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْـدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ»، وليس في هذا «وحشـية» بعد أن فرضوا التعاسة والشـقاء على الشـعب وأن يشرب من مياه المصارف، ولا يجد رغيف العيش، ولا نـور، ولا كهربـاء، وأن يعيش في عشوائيات، وبعد أن نهبوا البنوك والأراضي وسلموا الصناعة والتجـارة إلى مسـتثمرين أجانب فهدموها.

ويمكن أن تـُظلم الثورة ويمكن أن يأتي هـذا الظلم من الـذين أشـعلوا شـرارتها وأحكموا طريقتها ويحدث هذا لو سمحوا لوحدتهم أن يتطـرق إليهـا خلاف أو صـراع أو أن يستهدفوا السلطة المهلكة، أو أن يعتبروا أنفسهم صاحب الثورة والمحتكـر الوحيـد لها، لقد كانوا بالفعل الذين فجروهـا، ولكن عنـدما تولاهـا الشـعب وسـاندها بـالملايين،

فإنه كان يتجاوب مع إرادة «التغيير» وطلبًا للحرية والعدالة، فلم تعد الثورة ملكهم، بل أصبحت ثورة الشعب.

وإذا كان لي أن أقترح عليهم شيئاً فهو أن يجعلوا الدكتور البرادعي ممثلهم، فقد أثبت إيمانه بالتغيير وهو صاحب المبادئ السبعة، وأعتقد أن عليهم التنسيق معه فهو أولى بهم وهم أولى به.

ويمكن أن يظلم الثورة المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي أؤتمن على «تسيير» الأمور إذا تجاهلها وهي صاحبة الفضل الأول، وأقول له «كن مع الشعب، وانسى صفتك العسكرية»، لأن خصيصة الجيش هي الدفاع عن استقلال البلاد وحماية أرضها ولا يدخل ذلك فيما نحن بصدده، إنما الوارد طريقة الحكم السياسي الاجتماعي الاقتصادي، وفي هذه فإن إرادة الشعب، وبصيرة الشعب هي السلطة العليا التي يكون علينا جميعًا الالتزام بها.

وليذكر الجيش أن رئيس الجمهورية لا يكتسب صفته إلا بعد أن يقسم يمين الولاء للوطن، وأنه إذا كان عليهم التزام نحو الحاكم، فذلك لأن الحاكم نفسه أقسم اليمين للوطن وللحكم بإرادة الشعب، فإذا تجاوب المجلس مع الثورة، وهي إرادة الشعب فلا يتنافى هذا مع قسمه القديم للحاكم.

على أن الشعب وبعد أن أصبح صاحب الثورة، فإنه يمكن أن يظلمها، ذلك أن نجاحه الباهر في إزالة أكبر طاغية في المنطقة وسلوكه النبيل سواء مع شباب الثورة، أو المجلس العسكري أو إسقاطه لكل الولاءات إلا الولاء للوطن، كل هذا جعل هذه الثورة «أسوة» و«قدوة» ونموذجًا ألهم الشعوب العربية الثورة على قادتها فقامت الثورة في ليبيا وفي البحرين وفي عمان واكتسبت قوة كبيرة في اليمن والعراق، فإذا انتكس الشعب أو تصرف بما يحول دون كمال نجاح هذه الثورة، فإن آثار ذلك لن تنعكس على مصر وحدها، وإنما سيكون لها أصداءها السيئة على بقية الشعوب العربية.

بل يمكن أن نقول إن هذه الثورة أصبحت ملكاً للعالم وجزءً من تاريخ الثورات وأعتقد أن ثورة أخرى لن تظفر بمثل ما قاله أوباما عنها ولا ما اعترف به بقية قادة العالم، وأن على الشعب أن يكون جديرًا به محافظاً عليه.

* * *

جاء على النت خبر يقول «إن شخصية هامة جدًا ذهبت عام 2005م إلى البنك المركزي المصري وسحبت مبلغ 750 مليون دولار وأودعت المبلغ عربة كانت منتظرة ذهبت به إلى جنيف ومنها إلى بدروم السفارة المصرية وحاول المسئولون إيداع المبلغ في البنوك التي رفضت كلها لأن لديها تعليمات بعدم إيداع مبالغ كبيرة بأسماء أشخاص، ولكن بأسماء حكومات»، ونحن ننشره كبلاغ للنائب العام كطلب صاحب «النت».

[10]
ما الذي حدث ليلة 23 يوليو سنة 1952م ؟؟
سرقة السلطة تحت جنح الظلام(*)

احتار الناس في تكييف وتوصيف ما حدث في ليلة 23 يوليو، فقال بعضهم إنها ثورة، ولكن أصحاب هذه الليلة استنكروا ذلك بشدة وأوعزوا إلى الصحف بعدم استعمالها، وقال آخرون إنها انقلاب عسكري، ولكن هذا ضايق ضباط يوليو وغضبوا على من استخدمه حتى اهتدوا إلى تعبير «حركة» وجاءهم ابن الحلال بصفة «المباركة» فارتاحوا وأصبحت في الأيام الأولى لها «الحركة المباركة».

الحقيقة أنها لم تكن ثورة.. أو انقلاب.. أو حركة.. ولكن سرقة السلطة تحت جنح الظلام ؟

* * *

يحدث للمجتمعات في ساعات محنتها أن يظهر شخص قوى يستغل العمال ويستعبد الفلاحين ويخدع الحكومة، وبهذه الطرق يحصل على ثروة ضخمة ويكسب شهرة مدوية تغطى على أعماله القذرة، ولما كان يعرف حقيقة أعماله، فإنه وضع ثروته في قلعة حصينة بأقفال حديدية، ومزودة بحرس شديد يحرسها ويحميها ليل نهار، والناس يتحسرون كلما يمرون بها لأنهم يرون ثرواتهم المسروقة، ولا يملكون شيئاً، فالحرس شديد والرجل على موبقاته يظفر بالشرعية القانونية، فلا يمكن العمل بإجراءات مشروعة مقاضاته، ولا يمكن بهجوم مسلح التغلب عليه.

في مثل هذه الحالات يظهر شخص ذكى، جرئ، طموح يعلم أن ما لا يمكن نيله بالطرق المشروعة، يمكن نيله بالدهاء والخداع وبالطرق غير المشروعة وأن ما لا يمكن الجهر به من العمل يمكن أن يؤدى سرًا وتحت جنح الظلام.

ويحكم هذا الرجل خطته، ويدهم القلعة تحت جنح الظلام ويخدع الحراس ويضع يده على الثروة.

عندما يحدث هذا فإن الجمهور يصفق لهذا الرجل الذي سرق السارق، وخدع الخادع، وتوصل إلى ما عجزوا عنه، خاصة عندما يعطي الفقراء ما سرقه الأغنياء ويصبح «روبين هود».

وظهرت بين صفحات ألف ليلة وليلة في تلك الأيام، المجهولة التي يلف تاريخها الظلام ويصبح "العياريون" هم القوه الوحيدة التي تقف للوزراء والتجار وتسطوا على ثرواتهم.

تحدثنا ألف ليلة وليلة عن العجوز الداهية التي قررت أن تستحوذ على ثروة أحد «مصاصي الدماء» الذين أودعوا أموالهم في قلعة يحيطها بالحراس الأشداء، فقد

(*) نشر في جريدة «المصري اليوم»، بتاريخ 28/7/2010، العدد (2236).

ملأت ثلاث «قرب» كبيرة من أجود الخمر وحملتها على حمارها وسارت تتوكأ على عصا، فلما أصبحت أمام القلعة فتحت بحركة خفيفة أفواه القرب فبدأت الخمر تنسكب على الأرض، وصاحت العجوز بالحرس «الحقوني» الخمر انسكبت على الأرض، وأسرع الحرس إليها وفى أيديهم ما قدروا عليه من آنية بحيث أفرغوا القرب الثلاث فيها وصرفوا العجوز بغلظة، وأبو بغنيمتهم وعكفوا على الشراب حتى تملكهم الذهول وغطوا في نوم عميق، وعندئذ عادت العجوز الذكية، ومعها أعوانها وفتحت الأبواب المغلقة واستحوذت على الثروة.

* * *

شيء كهذا كان المسرح المصري مهيئا له قبيل 23 يوليو فهناك ملك فاقد الموهبة وصفات القيادة استحوذ عليه القمار والنساء، والارتشاء وأحاطت به بطانة ساقطة تزيده خبالاً ووزراء متشاكسون هدفهم الوحيد السلطة، وأحزابهم بلا جمهور حتى حزب الوفد الذي تآكلت شعبيته بعد مرور ثلاثين عامًا وأصبح هدفه الوحيد الوصول إلى الحكم بعد أن حرمته مؤامرات أحزاب الأقلية ذلك.

جيش أقسم يمين الولاء للملك القائد الأعلى والذي يمثل الشرعية التي هي قوام العسكرية، ويعد أي مساس به مساس بأولى قواعد العسكرية.

شعب أعزل مسكين لا يستطيع حيلة ولا يهتدي سبيلاً.

أذكر شخصيًا هذه الأيام جيدًا، كنا نقول إن الجيش هو القوة الوحيدة التي يمكن أن تتحرك، ولكن الجيش في يد "حيدر" وحيدر هو رجل الملك.

في هذا المناخ ظهر رجل ذكى شديد الذكاء يتملكه طموح لا حد له ولا تنقصه الجرأة والإقدام، ولكن أهم من كل هذا أنه كان متآمراً بالطبيعة والفطرة، كأنما لم يخلق من لحم ودم ولكن من مادة التآمر نفسها وكان فيه كل ما يتطلبه التآمر من ذكاء ودهاء وحذر وكتمان

استطاع هذا الرجل أن يستقطب مجموعة محدودة من الضباط وتعرف على كل الهيئات الإخوان، الشيوعيين، الوفديين، مصر الفتاة، ولم يكن الرجل ولا معظم مجموعته محرومًا من المشاعر الوطنية فقد كان «الإصلاح» هو الهدف الذي تكونت في ظله وبفضله المجموعة، وكان اليقين لديهم أنهم ما أن يسيطروا حتى يصلحوا.

وكان هناك مجموعات عسكرية عديدة بعضها أفضل من مجموعته، ولكنه هو وحده الذي توفرت فيه صفات القيادة المطلوبة لمثل هذا العمل.

وتوصل إلى اكتساب تأييد قرابة خمسين أو ستين ضابطاً معظمهم من الرتب الصغيرة وأعلاهم من كان حائزًا لرتبة البكباشي أو القائمقام.

أحكم الرجل خطته، وفى ظلام 23 يوليو، والملك والوزارة وكبار القادة في المصيف هاجم القيادة واستحوذ على السلطة.

وكان احتمال كشف الحركة ــ رغم كل ذلك ــ واردًا، بل كشفت بالفعل في الساعات الأخيرة لها، ولكنها رزقت عوامل استثنائية كفلت لها النجاح في النهاية وبعض هذه العوامل يعود إلى ذكاء ودهاء مدبرها، ولكن البعض الآخر مما ليس له فيه نصيب.

فقد كانت هناك مجموعات عسكرية سبقت تنظيم عبد الناصر ولكن عبد الناصر كان قد أحكم صلته بالإخوان وتعاون عمليًا معهم وكسب ثقة رئيس التنظيم العسكري الإخواني الصاغ محمود لبيب، وخدعه أيضا، وكان ينافسه في زعامة التنظيم الضابط الإخواني عبد المنعم عبد الرؤوف، وعندما مرض محمود لبيب مرض الموت، لم يكن عبد المنعم عبد الرؤوف في القاهرة ولازمه حتى الوفاة جمال عبد الناصر وأخذ منه كشوف أسماء الضباط الإخوان، بل والاشتراكات أيضًا، وكانت وصية محمود لبيب رحمه الله أن لا يختلف عبد المنعم رؤوف مع جمال عبد الناصر، فهما فرسا رهان، ولكن الحقيقة أن عبد الناصر كان لديه من الذكاء والدهاء أضعاف أضعاف ما لدى عبد المنعم عبد الرؤوف.

وكان هناك عامل شعبي ساعده قد لا يلم به إلا المؤرخون، إن النظم التي تكون مهيأة بحكم فسادها وتدهورها للسقوط، لا تحتاج إلى ما هو أكثر من ضربة، وفى روسيا كانت طلقتان من البارجة «أورورا» كافية لبث الذعر في وزارة كرنسكي التي لم تكن يدافع عنها سوى فرقة من المجندات، وتحدث لينين عن سقوط القيصرية كورقة شجرة أذرتها رياح الثورة، ولو كان لدى فاروق حمية وإرادة لوقف ضد هذه المجموعة الضئيلة التي سطت على القيادة بمحض المصادفة ولاعتصم بمعسكرات الجيش بالإسكندرية، ولكنه كان ملكًا منهارًا يمثل نظامًا منهارًا، وما كاد يطمئن على أنه سينجو بجلده وثروته حتى وقع بيان التنازل «لابنه».

وكان من المصادفات التي أدت إلى نجاح الحركة أن رئيس الأركان الفريق حسين فريد عندما علم نبأ الحركة، فإنه بدلاً من أن يأمر بتحريك أي لواء أو سلاح أو كتيبه فإنه قرر أن يذهب إلى مبنى القيادة في الوقت الذي كان الضابط يوسف صديق يتحرك قبل الميعاد المحدد له بساعة ليلتقي برئيس الأركان وبعض ضباطه قبل أن يعملوا شيئاً فاعتقلهم جميعاً.

وأهم من هذا كله أن اللواء محمد نجيب قبل أن يكون على رأس الحركة، وهو ضابط فيه كل ما ينقص عبد الناصر بالضبط، فيه البشاشة والطيبة والصراحة وحسن الخلق وأكسبته شجاعته أيام فلسطين الاحترام، بحيث أصبح رئيس نادى الضباط، وحال هذا دون أن يثور الضباط على الحركة، ولو كان رئيسها المعلن هو عبد الناصر لثاروا عليه، فعبد الناصر بكباشي مغمور قد يوجد ثلاثمائة بكباشي مثله في الجيش.

في صباح يوم 24 يوليو عندما استيقظ المصريون على نبأ الحركة يتلوه الضابط السادات ممهورًا بتوقيع اللواء أركان حرب محمد نجيب صفق الشعب المصري، كما صفق جمهور إنجلترا لروبين هود «اللص الشريف».

وأدخر شعب مصر تصفيقته الكبرى عندما يبـدأ عبــد الناصـر في إعـادة السـلطة إلى الشعب.

ولكن عبد الناصر ــ على عكس روبين هود ــ لم يفعل.

وفى مارس 1954م ضرب عبد الناصر عـرض الحائـط بـآراء الجمـاهير وقياداتهـا التي كانت تريد أن يعود الجيش إلى الثكنات بعد أن قام بحركته وقضى على الملكية.

ضرب عبد الناصر عرض الحائط برئيس الثورة ورئيس الجمهورية، والرجل الذي أحبه شعب مصر من النظرة الأولى محمد نجيب.

وقضى مع القضاء على محمد نجيب، على علاقة مصر مع السودان الـتي تمسـك بها السياسيون الحزبيون ووقفـوا لبريطانيا بالمرصاد، وكان محمد نجيب رمزها.

وقضى على سلاح الفرسان روح الحركة.

وكان قد قضـى من قبـل على فرسـان الحركـة وأبطالهـا يوسـف صـديق وأحمـد شوقي وعبد المنعم أمين الذين كانت قواتهم هي التي تحـركت وهى الـتي اسـتحوذت على السلطة.

وقضى على الإخوان المسلمين، وقضى على الأحزاب وأولهم الوفد، وقضى على الشيوعيين واليساريين.

وقضى على النقابتين اللتين مثلتا الرأي العام نقابة الصـحفيين ونقابـة المحـامين، وكان من قبل شنق خميس والبقري أيام إضراب عمال كفر الدوار فأشاع الـرعب في الحركة النقابية العمالية، ثم استلحقها.

وقضى على هيئات التدريس بالجامعـات واسـتبعد القضـاة بعـد أن أشـبع مفخـرة القانون والقضاء السنهوري ضربًا وركلاً وهتف اتباعه «فلتسقط الحرية».

وكان من دهاء عبـد الناصـر وتمكن الطبيعـة التآمريـة منـه أنـه عـزل من قيـادات الجيش بمجرد أن أستتب له الأمر كل الضباط العظام من درجة قائمقام فما فـوق، ثم وضع على رأسـه صـديقه الحميم وتـؤم روحـه عبـد الحكيم عـامر الـذي قـام بالمهمـة المطلوبة فكبح جماح أي بادرة لانقلاب وضمن تأييد الجيش له.

* * *

لم تكن 23 يوليو ثورة، أو انقلابًا، ولكن سطوًا على السلطة تحت جنح الظلام.

[11]

المعايير الدولية للانتخابات البرلمانية(*)

مهداة إلى الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور
وإلى نواب الحـزب الوطـني الديمقراطي

أقر الاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع في دورته رقم 1154 المنعقدة في باريس يوم 26 مارس سنة 1994م إعلاناً بالمعايير المحققة للانتخابات الحرة، وقد وقعها رئيس مجلس الشعب المصري الدكتور أحمد فتحي سرور الذي انتخب رئيسًا للدورة، وبعد الديباجة عن الموضوع تأتي بنود الاتفاق :

أولاً : الانتخابات الحرة النزيهة :

تنبع سلطة الحكومة في أية دولة من إرادة الشعب دون غيرها، وفق ما يعبر عنها في انتخابات حرة ونزيهة، تجري في فترات منتظمة على أساس اقتراع عام متكافيء وسري.

ثانيًا : التصويت وحقوق الانتخاب :

(1) كل مواطن رشيد له حق التصويت في الانتخابات دون تمييز.

(2) كل مواطن رشيد له حق المشاركة في الإجراءات المقررة دون تفرقة أو تمييز للقيد بجداول الناخبين.

(3) لا يحرم أي مواطن له حق الانتخاب من التصويت أو يستبعد قيده من جداول الناخبين إلا وفقًا لمعيار موضوعي يمكن التحقق منه، منصوص عليه في القانون بشرط أن يتمشى هذا الإجراء مع التزامات الدولة الواردة في القانون الدولي.

(4) كل فرد حرم من حقه في التصويت أو في القيد كناخب، يجب أن يخول له حق اللجوء إلى جهة قضائية مختصة بإعادة النظر في مثل هذه القرارات وتصحيح الأخطاء بطريقة فورية وفعالة.

(5) لكل ناخب وناخبة الحق في الوصول بصورة متكافئة وفعالة لإحدى لجان الاقتراع لمباشرة حق التصويت.

(6) لكل ناخب أن يمارس حقه في التصويت بصورة متكافئة مع الآخرين، وأن يحتسب لصوته نفس الوزن المقرر لأصوات الآخرين.

(7) التصويت في سرية حق مطلق ولا يجوز تقييده بأية وسيلة.

ثالثًا : الحقوق والمسئوليات المتعلقة بالترشيح والأحزاب والحملات الانتخابية :

* **(*) نشر في جريدة «المصري اليوم»، بتاريخ 29/9/2010، العدد (2299).**

(1) لكل فرد حق المشاركة في حكومة بلده، ويجب أن تكون له فرصة متكافئة لترشيح نفسه في الانتخابات، ويتحدد معيار الإسهام في الحكومة وفقًا للدساتير والقوانين الوطنية، وبما لا يتعارض مع الالتزامات الدولية للدولة.

(2) لكل فرد حق الانضمام لحزب أو منظمة سياسية أو الاشتراك مع آخرين لتأسيسها بقصد التنافس في الانتخابات.

(3) لكل فرد الحق سواء بمفرده أم مع الآخرين في :

- لتعبير عن آراء سياسية دون تدخل.
- تلقي المعلومات والحصول عليها ونقلها والقيام بالاختيار من بينها.

(4) كل مرشح في الانتخابات وكل حزب سياسي ينبغي أن يتمتع بفرصة متكافئة في استخدام وسائل الاتصال، خاصة أجهزة الإعلام الجماعية لكي يتمكن من عرض وجهات نظره السياسية.

(5) الاعتراف بحق المرشحين في تأمين أرواحهم وممتلكاتهم وحمايتها.

(6) لكل فرد وكل حزب سياسي الحق في حماية القانون وفي الحصول على معالجة لأي عدوان يقع على الحقوق السياسية والانتخابية.

(7) الحقوق السـابقة يمكن أن تخضع لقيــود ذات طبيعة استثنائية بشرط أن تتفق مع القانون، وتعتبر منطقيًا ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن القومي أو النظام العام، أو حماية للصحة العامة أو الأخلاقيات أو حفاظًا على حقوق وحريات الآخرين، شريطة أن تكون متفقة مع التزامات الدول في القانون الدولي وهذه القيود المسموح بها على الترشيح، وتشكيل الأحزاب السياسية ونشاطها وحقوق الحملة الانتخابية لا يجوز أن تطبق بحيث تنتهك مبدأ عدم التمييز على أساس الأصل أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي الآخر أو الأصل، القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أية أوضاع أخرى.

(8) يخول كل فرد أو حزب سياسي يتعرض ترشيحه أو حزبه أو حقوقه الانتخابية للإنكار أو التقييد، الحق في التقدم لإحدى الهيئات القضائية لإعادة النظر في هذه القرارات وتصويب الأخطاء فوريًا وبفاعلية.

(9) حقوق الترشيح والأحزاب والحملة الانتخابية تتضمن مسئوليات قبل المجتمع وبصفة خاصة عدم اشتراك المرشح أو الحزب السياسي في أعمال عنف.

(10) على كل مرشح أو حزب سياسي يتنافس في انتخابات أو يتقبل النتيجة التي يسفر عنها الانتخابات الحرة النزيهة.

رابعًا : حقوق ومسئوليات الدول :

(1) يتعين على الدول اتخاذ الخطوات التشريعية الضرورية والإجراءات الأخرى ــ وفقًا لقواعدها الدستورية ــ لضمان الحقـوق والإطار القانوني لإجراء انتخابات دورية نزيهــة، حرة وعادلة متمشية مع التزاماتها في ظل القانون الدولي، وعلى الدول بصفة خاصة :

- وضع إجراءات فعالة محايدة وغير منحازة لقيد الناخبين.
- وضع معايير واضحة لقيد الناخبين كالعمر والمواطنة والإقامة، مع كفالة تطبيق هذه الشروط دون تمييز من أي نوع كان.
- يشترط لتشكيل الأحزاب السياسية وحرية قيامها بعملها وحسن تنظيم الحملات الانتخابية أو تؤكد الفصل بين الحزب والدولة، وأن تضع قواعد التنافس في الانتخابات التشريعية على أساس متكافيء.
- إقامة أو تيسير إعداد برامج تعليمية في التربية الوطنية لضمان تعرف الشعب على الإجراءات الانتخابية والأمور المتعلقة بالعملية الانتخابية.

(2) بالإضافة إلى ذلك ينبغي على الدول أن تتخذ السياسة والخطوات الضرورية الكفيلة بضمان تعزيز الأهداف الديمقراطية.. بما في ذلك تأسيس آلية محايدة وغير منحازة أو متوازنة لإدارة الانتخابات.

وللقيام بذلك ينبغي بين أمور أخرى، أن تقوم بما يلي :

- كفالة تدريب المسئولين على كافة جوانب الانتخابات والعمل بصورة غير منحازة، ووضع إجراءات التصويت المتعلقة بها أنها أصبحت معلومة لجمهور الناخبين.
- كفالة قيد الناخبين واستكمال قيدهم وإجراءات التصويت بمساعدة مراقبين وطنيين ودوليين حسب الملائم.
- تشجيع الأحزاب والمرشحين وأجهزة الإعلام على قبول ووضع مجموعة قواعد سلوك لتحكم الحملة الانتخابية وفترة التصويت.
- كفالة وحدة عملية التصويت عن طريق إجراءات مناسبة لمنع التصويت أكثر من مرة أو التصويت من جانب أناس ليس لهم حق التصويت.
- كفالة تكامل عملية فرز الأصوات.

(3) يجب على الدول احترام وضمان حقوق الإنسان لجميع الأفراد داخل أراضيها وتحت رقابة السلطة القضائية، وفي فترة الانتخابات، يتعين على الدولة وأجهزتها تأكيد الآتي :

- احترام حرية التنقل والتجمع والتعبير عن الآراء وخاصة في محيط الندوات والاجتماعات السياسية.
- حرية الأحزاب والمرشحين في نقل وجهات نظرهم للناخبين، وتمتعهم بالمساواة في الوصول إلى أجهزة الإعلام الرسمية والخاضعة للإدارة العامة.
- اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان التغطية غير المتحيزة في الأجهزة الإعلامية المملوكة للدولة والإدارة العامة.

(4) لكي تكون الانتخابات نزيهة يتعين على الدول اتخاذ الإجراءات الضرورية التي تكفل تمتع الأحزاب والمرشحين بفرص متكافئة في عرض برامجهم الانتخابية.

(5) ينبغي أن تتخذ الدول كافة الإجراءات الضرورية والمناسبة لتأكيد مبدأ الاقتراع السري، وأن يتمكن الناخبون من الإدلاء بأصواتهم بحرية دون خوف أو ترهيب.

(6) بالإضافة إلى ذلك، على سلطات الدولة أن تضمن أن عملية التصويت تجري في جو بعيد عن الغش أو غير ذلك من انعدام المشروعية، وأن تحافظ على زمن وسلامة العملية الانتخابية برمتها، وأن تتم عملية فرز الأصوات بمعرفة أشخاص مدربين خاضعين للرقابة، بالإضافة إلى المراجعة المحايدة أو كبـديل عنها.

(7) ينبغي على الدول أن تتخذ كافة التدابير الضرورية والملائمة لضمان شفافية العملية الانتخابية برمتها بما في ذلك ــ على سبيل المثال ــ حضور ممثلين عن الأحزاب ومراقبين معتمدين.

(8) يتعين على الدول اتخاذ كافة التدابير الضرورية لضمان تمتع المرشحين والأحزاب ومؤيديهم بالأمن المتكافيء، واتخاذ سلطات الدول كافة الإجراءات الضرورية لمنع حدوث أعمال عنف انتخابية.

(9) ينبغي على الدول أن تكفل حســم انتهاكات حقوق الإنسان والشكاوى المتعلقة بالعملية الانتخابية، وأن يتم ذلك بمعرفة هيئة مستقلة ومحايدة كلجنة انتخابية أو القضاء.

انتهى البيان،،،

[12]
دعوهـــــا فإنها منتنـــة(*)

أعتذر للقراء اعتذارًا حارًا عن قطع سلسلة «الأصـولية الإسـلامية»، إن الأصـولية الإسـلامية يمكن أن تنتظـر، ولكـني لم أسـتطع صـبرًا، وفـاض بي الكيـل إزاء موقـف الإخوان من الانتخابات، لقد قال الرسول لصحابته عن العصبية «دعوها.. فإنها منتنـة»، وأنا أقول إن مواكب الانتخابات هي أسوأ صورة للعصبية، كل واحد يقول أنا، كل واحـد يدعي أنه ابن «الدائرة»، كل واحد يستخدم الأكاذيب والدعايات، وكـل واحـد يسـتخدم الرشوة بمختلف صورها، كل هذا لأن العضوية في المجلس الموقر تكفل له الحصـانة، وأنـه يسـتطيع أن يلحـق بـركب النهب والسـلب، دون خشـية من ملاحقـة القـانون، بالإضافة إلى ما سينعم الحكم عليهم به من المزايا والمنح.

أين الإسلام في هذا.. كيف تشتركون في أعظم زفـة للكـذب والنفـاق.. ومـا هـو الهدف ؟!

إن الانتخابات على أساس الدوائر الانتخابية هي نقطـة الضـعف في الديمقراطيـة لأنها جعلتها صناعة يكسب منها الأكثر ثراء والأعلى صوتاً، وقد تخلصت منها الاشتراكية بطريقة «السـوفييت» وسـبقها الـتراث الإسـلامي بفكـرة أهـل الحـل والعقـد، فكيـف تنساقون وأنتم أصحاب فكر إسلامي أصيل، في أسـوأ مـا تـورطت فيـه الديمقراطيـة، وما أعتبر نقطة الضعف فيها.

هل تتصـورون أن الحكومـة الـتي تكـرس كـل وقتهـا وتسـتثمر كـل خبراتهـا عـبر خمسين سنة من التزييف والتزوير ستسمح لكم بالنجاح في الانتخابات ؟! هل تظنــون أنكم ستتغلبون على أفانين الحكومة وسلطتها ؟! صدقوني هذا مستحيل، فإذا قيـل إن الغرض هو تدريب قيادات على العمـل الحـزبي.. فـبئس التـدريب هـو.. التـدريب على النفاق والكذب والادعاء ومحاولة خداع الذين احترفوا الخداع احترافاً.

وماذا لو نجحتم.. ؟

لقـد نجحتم في أن تنـالوا 88 عضـوًا.. ولم تنجحـوا في أن تخلصـوا الجماعـة من لقب «المحظـورة» ، وضـرب عـرض الحائـط بكـل مـا قـدمتموه من طلبـات إحاطـة واسـتجواب.. ومـا الفائـدة إذا كـان لـدى المجلس المـوقر أغلبيـة لا تعـرف إلا الحـزب الوطني.. ومهما فضحتم الحكومة وكشفتم سوءاتها، فستنتهي المناقشة بتقديم الشكر للحكومة، وإذا أصررتم فليس هناك ما هو أسهل من إدعـاء أن عشـرين نائبًـا يطلبـون إغلاق باب المناقشة فتغلق.

(*) نشر في جريدة «المصري اليوم»، بتاريخ 13/10/2010، العدد (2313).

في سنة 1987م نجح الإخوان بالتحالف مع حزب العمل وحزب الأحرار في أن ينالوا مائة مقعد، وكان من بينهم أساطين المعارضة، كل واحد بمائة، مثل الأستاذ ممتاز نصار والدكتور حلمي مراد وغيرهم، وتوصل الشيخ صلاح أبو إسماعيل بالتعاون مع الدكتور صوفي أبو طالب إلى وضع قوانين الشريعة، ولكن رئيس المجلس الداهية رفعت المحجوب حجب هذه القرارات، ووضع مشروع قوانين الشريعة في درجه المغلق وأخذ مفتاحه ومات دون أن يفتحه أحد.

وقد كان الدكتور محمد البرادعي لقية من السماء، وكان هو الرجل الأقدر على قيادة حركة التغيير التي أجمعت عليها الأمة، ولما بدت بوادر النجاح عمدت الحكومة إلى أحزابها الكرتونية، فقرر معظمها دخول الانتخابات أملاً في أن تنعم عليها الحكومة بالفتات، وبهذا قسموا وحدة الأمة وشقوا إجماعها، ولكن الإخوان لو أخلصت للرجل ولفكرة المبادئ السبعة، ولو انضمت بثقلها كله لقضية التغيير لفوتوا على الأحزاب ما أرادته من انشقاق ولنجحت حركة التغيير نجاحًا مؤزرًا، ولوضعت الحكومة ما بين القبول، وهذا هو أول بداية حقيقية للتغيير، وإما الرفض فتكون قد أعلنت عن رغبة سافرة في مواصلة سياستها القديمة التي انحطت بوضع البلاد وجعلت الفساد يعم ويطم.

أفلا تتعلمون أيها الإخوان من تاريخكم ؟

لقد ارتكبتم سنة 1954م سقطة كبرى عندما استسلمتم للعسكر ضد كل قوى الشعب التي أرادت للعسكر أن تعود إلى ثكناتها، وأن يستأنف الشعب حياته الديمقراطية، وكنتم أول من دفع الثمن.. فهل نسيتم !!!

إن اشتراك الإخوان في الحكم قد دمر المشروع القومي الذي أجمعت عليه الأمة (باستثناء أحزاب الحكومة)، وهو تحقيق المطالب السبعة، إن هذا هو أهم شيء لأن هذه وحده هو الذي سيكفل البيئة الحرة التي يمكن أن يتحقق بفضلها الإصلاح، أما قبلها فلا قيمة لمجلس نواب أو مجلس شورى، لأن الحكم سيظل في يد واحدة.

خرجتم على إجماع الشعب، وهذا إسلاميًا خطيئة، فضلاً عن أنه موضوعيًا خيانة.

لقد كان الخط السليم إسلاميًا وموضوعيًا هو مقاطعة الانتخابات حتى الاستجابة للمطالب الشعبية، ولما كان واضحًا أن الحكومة لن تستجيب، فكان يجب مقاطعة الانتخابات حتى يعرف الجميع ـ داخل مصر وخارجها ـــ أنها انتخابات الحكومة، وأن الذي اشترك فيها هو حزب الحكومة، وليس شعب مصر، فتبرئوا أنفسكم من جريرة ما سيأتي به المجلس المنكود من قرارات تمد الفساد، وتشدد قبضة الحكومة وتجعلها تمضي في سياسة «إفقار الفقراء لإغناء الأغنياء».

لم تفلت الفرصة بعد، يمكنكم أن تعلنوا عدم المشاركة في الانتخابات ما لم تتحقق المطالب السبعة، وبهذا تسهمون في تحقيق ما أراده الشعب، وتبرءون ساحتكم من كل ما سيقوم به المجلس الجديد.

كيف تشترون الذي هو أدنى بالذي هو خير، فتتركون الإسلام كدعوة هداية إلى الإسلام كوسيلة حكم ؟! ألا تعلمون أن هذا لا يستقيم، وإن هذا يغير ـــ بل يقلب ـ وضع الإسلام من دعوة هداية تقوم على الإيمان القلبي وتكسبون بها قلوب الناس إلى وسيلة حكم تحكم بالقهر حيناً وبالرشوة حيناً آخر، أليس هذا مسخاً لطبيعة الإسلام، فكيف يتم هذا على أيديكم ؟!

قلنا لكم مرارًا وتكرارًا إذا كنتم تريدون الحكم، فأعلنوا ذلك، وأنه من حقكم كمصريين، وإذا أردتم أن تنشئوا حزبًا فعليكم بأن تنسلخوا من كل ماضيكم وتنسوا المأثورات والمناجاة، وشعار الموت في سبيل الله أسمى أمانينا، وعلامة السيف والمصحف، فهل أنتم على استعداد لهذا ؟ أنتم لستم على استعداد.. ولا يمكن أن تنجحوا لو أردتم، لأن هذه ليست طبيعتكم، والطبع غلاب.

فما هذه المماحكة في الأصول والواجبات، وما الداعي لترك الإسلام النبيل إلى الحكم الوبيل الذي لن تنالوه، ولو نلتموه لكان في ذلك نهايتكم، ولحق القول «اليوم مات الإخوان المسلمون».

إذا أردتم جهادًا فإن القرية أمامكم تتنظركم، وستسارع بفتح الأيدي.. أصلحوها.. أنقذوها.. من ظلام الجهل إلى نور العلم.. أقيموا المدارس.. أسسوا المستشفيات.. أكفلوا العمل للعاطلين.. أصلحوا بين الناس، أفليس هذا إسلامًا أفضل من إسلام الانتخابات ومواكب النفاق أو الاستجوابات التي لا ينظر فيها، وإذا نظرت أهملت رغم أنوفكم ؟! أفليس هذا أقرب إلى الله وأفيد للناس، فما لكم كيف تحكمون ؟!

إننا نقولها بصراحة : الوطنية والسياسة هي المطالب السبعة والمقاطعة عند رفضها، والخيانة والانتهازية هي الانتخابات.

فاختاروا ما شئتم..

[13]
ما بعد الانتخابات(*)

بينما كانت مذبحة الانتخابات، أو مهزلة الانتخابـات تشـغل مصـر من أقصـاها إلى أقصاها، المرشحون يذبحون العجول ويعـدون «الكرتونـات» ويتسـاءلون ثمن الصـوت سيبقى كام النهاردة، كانت قطر تظفر بالمونديال ويتفـوق الملـف الـذي عرضـته على ملف الولايات المتحدة وتتغلب على معارضة أمريكا وإسرائيل وبقية الدول المتنافسة، وما كان هذا ليحدث إلا لأن هذه الدولـة الصـغيرة قفـزت على المراحـل بحيث وصـلت إلى هذا المستوى المبهـر، وتقهـر معارضـة كبـار الـدول، وتعـرض على العـالم صـورة التقدم القائم على العلم والعمل بحيث استطاعت أن تتجـاوز عشـرات العقبـات الـتي كانت تحول بينها وبين الدول الأخرى وتدخل في منافسة دولية ثم تظفر بالنجاح.

لم تعد القضية قضية الانتخابات، إنها قضية دولة عظيمة وأمة عريقـة لهـا تاريخهـا في الماضـي السـحيق، ولهـا إنجازهـا في العصـر الحـديث، وكـانت بشـهادة الأعـداء والأصدقاء «الأم» أو «الأخت الكبرى» أو «المعلمة» لكل الدول العربية الـتي لم يتهيـأ لها ما تهيأ لمصر، وكانت ملاذاً للأحرار، ومركزاً للإشعاع الثقافي والحضاري.

هذه الأمة العظيمة ابتليت بنظام عسكري قطع مسيرتها الليبرالية التي بدأت مـع دستور 1923م الذي كان يناقش الميزانية بندًا بندًا، بما في ذلك المخصصات الملكية، ويناقش سياسة الوزارة ويقدم استجوابات تؤدي إلى استقالتها، حل هذا النظام دستور 23 وجاء بدساتير هجينة، واستتبع كل النقابات، وأشـاع الإرهـاب، وفتح بـاب المعتقلات للجميع : الضباط.. الشيوعيين.. الإخوان المسلمين واليهود والمسيحيين، ومن الغـريب إنه ـ كما قالوا ـ ظفـر بثقـة 99.999 من أصـوات الشـعب، وحـدثت وكسـة وهزيمـة 1967م فكشـفت إنـه بيت من ورق، وجـاءت بإسـرائيل على شـط القنـال، وأفقـدتنا سيناء، وأفقـدت الفلسـطينيين دولتهم وقدسـهم، وأعادتنـا مائـة سـنة إلى الـوراء، ولم يستطع انتصار رمضان أن يغير النظام، ولم يسـتطع السـادات أن يحقـق مـا أراده من إصـلاح ثم جـاء العهـد العقيم، عهـد الفسـاد.. عهـد الخـداع والتنـويم.. عهـد سـيطرة الرأسمالية المتطفلة وسياسة البنك الدولي الـتي أوجـدت بضـعة من أصـحاب البلايين يعيشـون في مدن منعـزلة «كومبوند» بعيدة عن الشعب ويأتي لهم بالطعام والشراب من الخـارج، وتحرسـهم فـرق مرتزقـة، وإذا تحركـوا فبالسـيارات فـوق الكبـاري أو بالطيارات أو باليخوت، بينما تعيش أغلبية الشعب في فقر مدقع في العشش والقبـور يأكلون مـوادًا مسـرطنة ويشـربون من مـاء الصـرف ويحيـون حيـاة كلهـا نكـد وشـقاء وحرمان.

وأوجد هذا النظام أحزاب ورقية تبيعة وتعيش عالة عليه وتهتف له ليـدعى أن في مصر تعددية حزبية.

---

* (*) نشر في جريدة «المصري اليوم»، بتاريخ 12/8/2010، العدد (2369).

وكان الهم المقيم المقعد للحكام الذي سيطر عليهم تمامًا هو مد هذا الحكم على المستقبل حتى لا يأتي نظام آخر ينزلهم من الجنة العالية والنعيم المقيم الذي هم فيه، فنظموا انتخابات وأغروا كل الهيئات بالاشتراك فيها بعد أن أقسموا أغلظ الإيمان أنها ستكون انتخابات نزيهة، وانطلت الخديعة على حزب الوفد وعلى الإخوان فاشتركا وكان يمكن للحزب الحاكم أن يمارس التزييف بحيث يسمح لكل منهما بعشرة مقاعد مثلاً، وكان هذا يغري الحزبين بدخول جولة الإعادة، بأمل أن يسمح لكل منهما بخمسة أو ستة مقاعد، وبهذا تتحقق خطة الحزب، فيحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة ولا يضيره ما حازه الوفد أو الإخوان، وفي الوقت نفسه فسيظهر أمام العالم أنه نظم انتخابات اشترك فيها كل الأحزاب والهيئات.

ولكن حزب الحاكم استسلم لفكرة الاستئثار والانفراد التي هي في طبعه وبوجه خاص تجاه الإخوان فأراد أن يستبعدها تمامًا، فلم يسمح لها ولو بمقعد واحد ولم يسمح للوفد إلا بمقعدين، وتنبه الوفد والإخوان إلى خطئهما عندما وثقا بوعود الحكومة، ودخلا الانتخابات وأعلنا انسحابهما ورفض الدخول في جولة الإعادة، وبهذا الموقف صححا الخطأ الذي وقعا فيه، وأصبح المجلس بدون معارضة، مجلس لا يمثل إلا الحزب الواحد، وهذه هي نتيجة الطمع الأشعبي ونزعة الاستئثار.

وتصور الحزب الحاكم أن هذا الموقف سيعزل الهيئتين الكبيرتين عن العمل السياسي مادام البرلمان قد أغلق أبوابه أمامهما، في حين أنه دفعهما لانتهاج السياسة المثلى سياسة العمل عبر الأمة وليس عبر المجلس.

الفرصة السانحة الآن أمام الوفد والإخوان ليكونا معًا «جبهة» تتعاون تعاوناً قلبيًا مخلصًا مع الدكتور البرادعى ينضم إليها كل الساخطين على الحكم، ويكون لهذه الجبهة وجود ثابت ودائم، ولها خطة عمل تتجلى فيها :

أولاً : المساهمة بكل قوة في حركة التغيير ــ أي التعديل الدستوري ــ الذي يستبعد كل المواد التي تشل الحريات وتفرض العمل بقانون الطوارئ، وتنتهك حقوق الإنسان.

ثانيًا : العمل لتحقيق استقلالية القضاء، واستبعاد كل صور العدوان والتطفل عليه طريق وزارة العدل أو غيرها، وتحريم محاكمة المواطنين إلا عن طريق قاضيهم الطبيعي.

ثالثاً : استبعاد سياسة «نهب مصر» التي تسلم الشركات والمصانع إلى مستثمر أجنبي يكون أول شيء يعمله هو تسريح العمال وبيع الأراضي الفسيحة للمصنع بأضعاف ما دفعه، وكذلك إعطاء الأراضي بالأمر المباشر أو بوسائل ملتوية للمقربين من الحكم بأسعار هزيلة ليقموا عليها منتجعات ومدن سكنية وتركيز الاستثمار في السياحة وإهمال الصناعة والزراعة وإفساح المجال لفئة نزلت باسم أصحاب الأعمال إلى درك التطفل والعمالة والعمولة والسمسرة واستيراد المنتجات الفاسدة، وتحريم الاستدانة لأن الاستدانة هي رمز العجز عن حل المشكلات وتحميلها للأجيال القادمة.

رابعًا : القضاء على الفساد واستخلاص حقوق البلاد من المفسدين كائناً من كـانوا بـدءً من المحليات حتى الذين يلوذون بأعلى المستويات ورفض الادعـاء بـأن الفسـاد في كل البلاد، فهذا كذب وحتى لو وجد فليس بالنسـبة الوبائيـة الـتي أخـذها في مصر.

إن الصورة المثلى لمثل هذه الجبهة هي التي تضم الإخـوان والوفـد وأن ينسـى كل منهما طبيعته الخاصة لتركـيز الجهـود في القضـية المشـتركة قضـية التغيـير، فـإذا تحققت فإن الجبهة تكون قد أدت دورها وحققت لمصر الخلاص.

على أن الجبهة يمكن أن تقوم على أحدهما عندما تنضـوي تحت رايـة الـبرادعي وتستجلب أنصارها من كل الفئات الساخطة وما أكثرها، إن النقابات العمالية والمهنيـة التي شاهدت الويل من العهد سترحب بالمشاركة التي ستحررها من قـوانين الوصـاية المفروضة عليها، ويمكن لهيئة التغيير أن تؤسس لها مراكز في كل المحافظـات تقبـل آحاد المواطنين الذين سيصلون في مجموعهم إلى مئات الألوف.

أما إذا عجز الوفد والإخوان عن العمل فإنهما سيضعان نهايتهمـا بأنفسـهما، ولن ينقذهما شيء آخر.

فلنعمل جميعًا لعل وعسى أن نصل إلى ما وصلت إليه قطر !!

كلمة أخيرة خاصة بالإخوان المسلمين :

لقد نشرت في هذه الصحيفة مقالاً بعنوان «دعوهـا فإنهـا منتنـة» أوضـحت لكم فيها أن الانتخابات الفردية هي أسوأ صور النفاق والادعاء والكذب، وأن الحزب الحاكم لن يدعكم وسيستخدم خبرة خمسين عامًا في التزييف وقوة مليون وأربعمائة ألف هم الأمن المركزي، وحتى لو انتصرتم فما قيمة هـذا الانتصـار أمـام الأغلبيـة المستسـلمة والتي يصـل حماسـها ضـد المخـالفين حـد اسـتباحة إطلاق الرصـاص وكـل اسـتجواب يكشف عن فضيحة مدويـة كـان ينتهي بتقـديم الشـكر للحكومـة، باختصـار العمـل في المجلس عقيم، وهو يصب في مصلحة الحكم.

لم تقبلوا وجهة نظرنا وادعيتم أن الخطة المقررة للجماعة هي المشاركة في الانتخابات، فمن أين جئتم بهذا وكل المقالات المعلنة للإمام الشهيد ضد ذلك، اقرأوا هذه المقالات التي أوردنا بعضها في كتاب «من وثائق الإخوان المسلمين المجهولة»، اقرأوا مقال «نحن وطنيون لا سياسيون ولا حزبيون» (جريدة الإخوان المسلمين اليومية 15/10/1946م)، وجاء فيه بالحرف الواحد : « وحين بدا لهم أن يخوضوا معركة الانتخابات البرلمانية لم يريدوا أن يكون ذلك باسم الهيئة، بل أصدرت الهيئة قرارًا بالإذن لمن شاء من الإخوان أن يرشح نفسه بذلك على أن يكون بصفته الشخصية لا بصفته الإخوانية، حرصًا على ألا تقحم الهيئة بصفتها العامة في خصومة الأحزاب السياسية».

وهناك خمس أو ست مقالات أخرى أوردناها في الأجزاء المختلفة لكتاب «من وثائق الإخوان المسلمين المجهولة»، وكتاب «مسخرة التاريخ.. حقيقة مسلسل الجماعة» كلها تستبعد العمل الحزبي والدخول في الانتخابات.

فأنتم تعملون ضد ما تصوره وما كتبه وكرره الإمام الشهيد من عدم إقحام الهيئة في غمرات الانتخابات، وعيبكم إنكم لا تقرأون حتى تاريخكم عندما يكتب من غير أعضاءكم، حتى لو كان جمال البنا.

* * *

هل ما تقوله د. مؤمنة كامل قبل حلف اليمين، وقبل انعقاد المجلس يعطيها حصانة منحت أصلاً لحماية ما يقوله النائب في المجلس ثم هل يجوز لحصانة المجلس أن تنتهك حصانة القضاء ؟ في دولة سيادة القانون.

[14]
إصلاح ديوان القضاء(*)

دل الخلاف المحتدم ما بين المحامين والقضاة واستمراره مدة طويلة أعلن فيها المحامون الإضراب عن شهود القضايا، فتعطلت مصالح، وتضرر قضاة، وفي الوقت نفسه فإن المحامين لم يكونوا سعداء بالموقف الذي وضعتهم فيه الملابسات القاهرة.

نقول.. دل هذا الخلاف المحتدم على أن الأمر أكثر من خلاف ما بين محام ووكيل نيابة، ولو كان كذلك لسُوي بأهون الطرق، ولكن الحقيقة أن بناء العدالة في مصر لا يقوم على الأساس السليم المفروض له، وأن هذا الأمر المعيب لم يكن موضوعًا لنقد، ولا لتغيير فقد تقبله الجميع كما لو كان قدرًا مقدورًا.

معروف أن الحكم الديمقراطي يقوم على وجود ثلاث سلطات، سلطة تنفيذية تمثلها الحكومة والوزارة، وسلطة تشريعية يمثلها مجلس النواب المنتخب من الشعب لوضع القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية حتى لا تشط أو تجاوز إطارها، وسلطة قضائية تمثل العدل المحايد الذي يفصل في الخلافات بين الناس بعضهم بعض، وبين الناس والدولة، وبين الدولة بعضها بعضًا، ويتقبله الجميع على أساس أنه العدل.

ومن المسلم به أن كل سلطة من هذه السلطات تكون مستقلة عن السلطات الأخرى، لها كيانها الخاص ومجال عملها ولا تتدخل في عمل السلطات الأخرى ولا تتدخل السلطات الأخرى في عملها، واعتبر هذا المبدأ ــ الفصل بين السلطات ــ أصلاً رئيسيًا في قيام النظام الديمقراطي.

إذا كان هذا هو الأساس المسلم به في الحكم الديمقراطي، فهل يتسق أن يكون في صميم السلطة التنفيذية وزارة تحمل اسم وزارة العدل ؟؟

المفروض أن هذا عدوان صارخ على مبدأ الفصل بين السلطات، وأنه تغول من السلطة التنفيذية على السلطة القضائية.

ووجود هذه المخالفة الرئيسية استتبعت وجود الكثير من الأوضاع السقيمة، فقد تفرع منها قيام النيابة العامة كفرع من فروعها، فالنائب العام مسئول أمام وزير العدل ووكلاء النيابة كلهم يتبعون النائب العام وضم إليها الطب الشرعي والعديد من المسئوليات.

وقد قلنا منذ الخمسينيات في كتابنا «القانون والقضاء في المجتمع الاشتراكي» إن نظام النيابة يجمع بين الأضداد فهي سلطة تحقيق وفي الوقت نفسه هي سلطة اتهام في حين أنه لا يمكن أن يجتمع هذان، ومن ناحية أخرى فإن وكيل النيابة يمنح سلطة أكثر من أي موظف عمومي، أو قاض أو حتى رئيس الجمهورية لأنه يملك برأيه الخاص أن يأمر بسجن المتهم أربعة أيام «ويجدد له» ولا يستطيع أحد أن يعترض أو

(*) نشر في جريدة «المصري اليوم»، بتاريخ 1/7/2010، العدد (2215).

يستأنف أو يوقف ذلك، فإذا ذكرنا أن وكيـل النيابـة هـو أصـلاً من أوائـل خـريجي كليـة الحقوق، أي أنه شـاب مـا بين العشـرينيات والثلاثينيـات، ويمنح هـذه السـلطة الـتي لا رقابة عليها، فلابد أن تفسده السلطة، لأن السلطة بطبيعتهـا مفسـدة، ومايضـعها عنـد حد هي الحرية، والحرية هنا مفقودة تمامًا.

لقد جعلت هذه الملابسات الصفة القضائية لوكيل النيابة في خدمـة صـفة الاتهـام وقد أرادت النظم الحاكمة الإبقـاء على نظـام وكيـل النيابـة كـأداة لإيقـاع الخـوف في نفوس الشعب، وقد قام بهذه المهمة فعلاً، وإذا كـان وكيـل النيابـة يتعـالى على محـام كان زميلاً له في الكلية، وربمـا سـابقاً عليـه، فكيـف لا يتعـالى على المتهم المسـكين، خاصة إذا كان كبقية عباد الله من شعب مصر فقيرًا.. ومريضًا، وإذا كان المتهم كبقيــة الشعب وليس شخصًا مميزًا، وفي الوقت نفسه فقيرًا لا يدفع كفالة ــ وهـذا هـو وضـع أغلبية الشعب ــ فإن السجن الاحتياطي يصبح إجراءً عاديًا.

إن حبس متهم أربعة أيام احتياطيًـا لهـو غايـة الظلم، لأن المتهم بـرئ حـتى تثبت إدانته، والسجن أربعة أيام قد تقضي على حياته، وعلى مستقبله، وقد تصيبه بـأمراض، بل إن مجـرد ركـوب عربـة الـترحيلات المهينـة عقوبـة وانتهـاك لإنسـانيته، فمـا بالـك بالسجن الرهيب.

ألا يعلم وكيل النيابة المحترم أن جـرة قلمـه يمكن أن تحـول مصـائر الألـوف من الشعب إلى الأسوأ، أو أن تكون نقطة تحول محزنة في تاريخه.

الوضع السليم ــ مادام الأمر أمر تحقيق ــ أن يقوم به قاضي وأن يلحظ فيـه كـل ما يفترض أن يتـوفر في القاضـي من حكمـة رأي ونضـوج سـن وإيمـان بالعدالـة، وأن يكون هو الذي يقرر مصير المتهم.

وحدث في أيام عبد الناصر مذبحـة للقضـاة الـذين رفضـوا طلب وزيـر العـدل أن يكونوا أعضاء في الاتحاد الاشتراكي يكتبون التقارير عن زملائهم، على أن أسـوأ صـور تغـول وزيـر العـدل وتدخلـه في شـئون القضـاء هـو مـا حـدث أخـيرًا، فقـد لاحقهم بالمضايقات مرة بعـد أخـرى حـتى اضـطرهم لتجـاوز تقاليـد مهنتهم النبيلـة، فأشـهدوا العالم على ظلمهم في وقفات احتجاجية، وهم القوامون على العدالة.

لقد كان ذلك إعلاناً عن خطـأ جسـيم في صـلاحيات وزيـر العـدل، وإلحـاق النيابـة والطب الشرعي بوزارة العدل، هذا الطب الشرعي الذي رأينا منه العجب العجاب في تشخيص حالة قتيل المخبرين، ولكن هذا يفهم في سر تبعيته لوزارة العدل.

* * *

يقولون رب ضارة نافعة..

هل تثير الأزمة القائمة الآن القضية من جـذورها بحيث تـؤدي إلى تحقيـق الوضـع السليم للمحامين والقضاء حتى لا تتكرر المنازعات، بل وحتى تسري الديمقراطية في دماء القضاء بحيث يحقق العدل.

هل يمكن أن نعيد النظر في كل هذا البناء الذي ورثنـاه عن عهـود لم تكن أفضـل العهود.

هل يمكن أن نلغي وزارة العدل والنيابـة العامـة ونعيـد العـدل كلـه إلى أهلـه إلى «ديوان القضاء» ؟؟؟ بدلاً من وزارة العدل تحقيقاً لاستقلال السلطة القضائية.

هل يمكن أن نتخلص من وكيل النيابة ونأخذ بقاضي التحقيق ؟؟؟

هل يمكن أن يكون كل ما يتعلـق بالقضـاء لا يعـود إلا إلى القضـاة أنفسـهم، فهم الذين يشكلون ديوان القضاء الذي يعالج قضاياهم ومشاكلهم ــ من الألـف إلى اليـاء ــ دون تدخل من السلطة التنفيذية.

هـل يمكن أن تلحـق السـجون بـديوان القضـاء حـتى يطمئن القاضـي وهـو يحكم بالسجن إلى أنه لا يسلم المتهم إلى جلاد وبذلك يكون شريكاً بطريقة ما.

هذه هي كلها الأوضاع المثلى التي يجب أن تكون، والتي أعتقـد أن القضـاة كلهم يؤمنون بها، فإذا كان الأمر كذلك فلماذا نتمسك بأذيال تراث فـرض على الشـعب ولم يستطع أن يتحرر منه، وإذا لم نتحرر منه الآن، فمتى نتحرر ؟؟؟

هناك نقطة أخرى هامة تلك هي أن مقررات كلية الحقوق تدرس بكليـة الشـرطة ــ أو هكذا يقولون ــ وبالتالي فيمكن أن نجد على منصة القضاء قاضي أصـله من كليـة الشـرطة، وتعلم أداب الضـبط والربـط والتعـالي على الشـعب فيمـا تعلمـه في كليـة الشرطة.

نحن نقـول هـذا لا يسـتقيم مـع العدالـة والقضـاء، ويجب أن لا نقبـل على منصـة القضاء من تعلم في كلية الشرطة، ومن يحكم في القضاء بمناهج الشرطة.

وأخيرًا نـأتي إلى المحـامين، القضـاء الواقـف الـذي وقـف حـتى كـادت رجلاه أن تخذلاه فيهوي إلى الأرض.

إن القضاة والمحامين هما يدا العدالة أو جناحاها يعملان معًـا للبحث عن الحقيقـة وللحكم بالعدل، وقد تلقيا دراساتهما في كلية واحدة، وقد وقف المحامون مع القضـاة في أزمتهم، كما أنقذ القضاة المحامين من أحكام أصدرتها السلطات مجاوزة للعدالة.

وحقيقة أن القضاة والمحامين أسرة واحدة ظهر في أن مشكلة طرف تؤثر على الطرف الآخر، فقلة عدد القضاة أدى لبطالة ألوف المحامين الذين لا يجـدون عملاً في حين ينظر القاضـي في رول الجلسـة 300 قضـية، وكـان من الممكن أن يُعين ديـوان القضاء خمسة آلاف قاض من كبار المحامين الذين عرفوا بالأمانة والاستقامة وطهـارة اليد والتمكن فيخفـف عن القضـاة شـيئاً مـا، ويفتح هـذا البـاب الطـبيعي للانتقـال من المحاماة إلى القضاة، ويقضـي كـذلك على بطء العدالـة، والبطء في العدالـة نـوع من الظلم.

فإذا كان هذا لا يعالج بطالة المحامين المتفشـية، فلمـاذا لا نفكـر في إعـداد عـدد منهم ليكونـوا مدرسـين لمـادة «القـانون والدسـتور» الـتي يجب أن تـدرس في كـل

مدارس الجمهورية، وهم بهذا يعملــون في مهنتهم ويضـعونها في نفـوس الجيـل، وهي مهمة نبيلة لا تقل في أثرها الإصلاحي عن الدفاع عن العدالة.

إن هذا سيمتص عشرات الألوف، وسـيحقق لهم كيانـاً مسـتقرًا كمـا سـيؤدي إلى تعليم الطلبة القانون وتعريفهم بحقوقهم وبواجباتهم ودستورهم.

[15]

العمل عبر الأمة وليس عبر الدولة

ممارسة للسياسة بأسلوب آخر(*) (1 ـ 3)

في الإخوان فريق يدعو لأن تكون هيئتهم «هيئة دعوية»، تعتني بالدعوة وليس بالسياسة، وتصور البعض أن هذا يجعلها جمعية خيرية تعنى بزيارة المرضى ودفن الموتى وتحفيظ القرآن وتقديم المساعدات والإعانات في ظروف المرض والحاجة.. إلخ.

وهذا ليس صحيحًا.

فعندما تكون هيئة ما «دعوية» فإنها لابد وأن تكون لها «دعوة»، ويمكن أن نقول بلغة العصر «نظرية»، ودعوة الإخوان هي الإسلام وعنه تنبثق غاياتها ووسائلها، وقد وضع الإمام الشهيد حسن البنا ــ رحمه الله ــ وسيلة ذلك بأنه العناية بتكوين الفرد المسلم الذي يتجسد فيه الإسلام خلقاً وفكرًا وعقيدة، ثم الأسرة المسلمة التي يتولاها هذا الفرد بحيث تصبح «خلية» مسلمة ثم مجتمع هذه الأسرة كالحي مثلاً الذي ينشأ نتيجة لوجود هذه الأسر المؤمنة وتسير العملية حتى يعم «الأمة».

نلحظ هنا أمرين :

أولاً : أن الدعوة توجه إلى «الناس» ؛ لأنهم هم الذين يحملونها وهم الذين يطبقونها.

وثانيًا : أن الوسيلة هي الحكمة والموعظة الحسنة وهي الوسيلة المثلى لنشر العقيدة أو «النظرية» والتي اتبعها الرسول، وكل الأنبياء، والتي من أجلها كانت الأديان دعوة «هداية» تعمل لتحقيق هذه الهداية من خلال الجماهير.

وإذا أردنا صياغة فكرة حسن البنا بأسلوب عصري لقلنا إنها كانت «بناء الإنسان» سواء كان هذا الإنسان فردًا أو مواطناً أو أبًا أو زوجًا أو ممتهناً لحرفة.. إلخ، فكل هذه المواضعات تعود إلى الإنسان الذي إذا بني على أساس سليم فإنه ينهض بها كلها بكفاءة، وبهذا تستقيم الأمور، ويمكن أن نقول إن كل جهد يبذل في هذا السبيل هو «سياسة» بالمعنى العام، وليس بالمعنى الحزبي أو السلطوي.

هذه الطريقة ــ تركيز العمل على الأمة ــ تختلف عن طريقة الأحزاب التي تكون لها «نظرية» سياسية «رأسمالية أو اشتراكية أو فاشية».. ولا توجه دعوتها للشعب عامة، ولكن لمجموعة تتفق مصالحها وأوضاعها مع نظرية الحزب وتستهدف الوصول إلى السلطة وقد يكون هذا الوصول بالثورة أو بالإنقلاب أو بطريقة «دستورية» طبقاً لنظريتها، وعن طريق السلطة تحقق أهدافها.

هذان أسلوبان مختلفان تمامًا، ليس فحسب في وسائلهما، بل وفي روحهما وأهدافهما، الأولى تستهدف الهداية وتتعامل مع الأمة وتستخدم وسائل ذلك من الإقناع

(*) نشر هذا المقال بجريدة «المصري اليوم» في 28/5/2008، العدد (1445).

والحكمة والموعظة الحسنة حتى يكلل هذا «بالإيمان» والثانية تستهدف «السلطة» وترتكز على الحزب وتستخدم «سيف المعز وذهبه»، أي وسائل الدولة من قهر بالبوليس والسجون.. إلخ، أو إرشاء بالمناصب والمال.

يمكن أن نقول أن كلاً من الهيئة الدعوية والحزب يعمل لتحقيق تغيير، ولكن أسلوب ذلك مختلف، فهو في الهيئة الدعوية يعتمد على الأمة، أي عندما تصبح أغلبية الأمة مؤمنة بالدعوة، لا ينقصها إلا «تصديق» الدولة، وهذا ما تصل إليه الدعوة عندما يضغط المؤمنون بها على سلطة الحكم لتحقيق ما وصلت إليه وهذا أيضًا يتم بطريقة تلقائية وشرعية، سواء أدارته الهيئة الدعوية أو انطلق تلقائياً بحكم إيمان المؤمنين وأنهم الأغلبية.

أما في الحالة الثانية ـ حالة الحزب ـ فإن التغيير يتم عن طريق ممارسة جهاز الدولة من ترغيب أو ترهيب أو قوانين تعطيها الحق بصرف النظر عن إيمان أغلبية الأمة، التي قد تكون مغيبة أو مشتتة، أو أن عنصر «الأقلية النشطة» يعمل في جو يفتقد التنظيم والمواجهة، فإذا كانت هناك أحزاب لها كيان وقوة فهنا يحدث الصدام ما بين الأحزاب، وقد تتفق لتكون «وزارة ائتلافية» تشكل وزارة «الأخوة الأعداء».

إن أي هيئة «إسلامية» لابد وأن تكون دعوية ولابد أيضًا أن تحذر من التورط في السلطة لأن السلطة هي مجمع عوامل الفساد من إرهاب أو إغراء.

وقد كان «اللبس» الذي قاد الهيئات الإسلامية إلى الدولة هو لبس دولة إسلامية تكون على غرار الخلفاء الراشدين أو على الأقل تعمل لتطبيق الشريعة.

أنها مجموعة «التباسات»، فلم يؤسس المسلمون بقيادة الرسول «دولة المدينة» استجابة لجزء من تعاليم الإسلام، لأن المدينة نفسها كانت قد «فتحت بالقرآن»، كما قالت عائشة : إن الرسول أرسل مصعب بن عمير ليعلم الذين آمنوا بالإسلام واستطاع مصعب بإيمانه، وبالطبع بما في القرآن من تأثير أن يكسب إيمان معظم الأنصار حتى «فتحت المدينة» بالقرآن، وهذا الفتح الذي تم بدون سيف، ولا سنان، ولا وسائل سياسية، كان في أصل كل التطورات «السياسية» التي تلته.

ففي الوقت الذي كان شعب المدينة قد آمن بالإسلام، كان أكابر الكفر من قريش يحكمون مؤامرة لاغتيال الرسول بحيث يضيع دمه في القبائل، وعلم الرسول ونجا من المؤامرة المحكمة.

كان منطق الأحداث يدفع بالرسول ليخلص من أعدائه ليذهب إلى أنصاره، فهاجر إلى المدينة، ووجد هناك شعبًا ينتظره، وما إن هل عليهم حتى بادروه بنشيد :

طلع البـــــدر علينا — من ثنيـــــات الوداع
وجب الشـــكر علينا — ما دعا للـــــه داع
أيها المبعـــوث فينا — جئت بالأمـــر المطاع
جئت شـــرفت المدينة — مرحبًا يا خيـــر داع

أسس الرسول في المدينة «مجتمعًا» منظمًا فيه بعض قسمات الدولة، ولكن دون أن يكون فيه أبرز هذه القسمات التي توجد في كل الدول بالاصطلاح المعروف، وهو أن يكون لها جيش، وبوليس، وسجون، فلم يكن في المدينة شيء من هذا، وأهم من هذا كله أنه كان على رأسها رسول يوحى إليه من السماء ويصحح الوحي اجتهاداته بقدر ما يجعل سلطته العظمى تنبع من «الإيمان» به كرسول وليس كحاكم.

هذه كلها «مواصفات» انفردت بها «دولة» المدينة، فإذا قيل رغم هذا أنها كانت دولة فيمكن القول أنها دولة فريدة، ليس لها مثيل، ولا يمكن القياس عليها.

قد يقولون.. ودولة الخلفاء.

الشيء نفسه يقال عليها، إن سياق الأحداث هو الذي أدى إليها، فلم تقم بناء على عهد من الرسول، وإنما قامت لأن الأنصار اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة ليولوا كبيرهم سعد بن عبادة وعلم أبو بكر في آخر لحظة فهرع إليهم واستطاع بكياسة أن يوضح لهم أن العرب لا يستجيبون إلا لهذا الحي من قريش وتجاوبوا معه، وبايعوه.

كانت سقيفة بني ساعدة «فلتة» أنقذ الله المسلمين منها بفضل كياسة أبي بكر، وعندما مرض أبو بكر واستشعر نهايته أراد أن يقي المسلمين شر اختبار رهيب قد لا يخلصون منه كما خلصوا من سقيفة بني ساعدة، فاستشار كبار المسلمين في أفضل من يأتي بعده، وأشار الجميع بعمر.

وبذلك ختم أبو بكر حياته بأن أنقذ المسلمين للمرة الثانية، وتولى عمر وفي عهده ظهرت بعض قسمات الدولة، ولكن في الساعة التي طعن فيها عمر طعنت الخلافة الراشدة، لأن عثمان لم يسلك مسلك الشيخين، وكانت حوله بطانة سيئة من بني أمية فقتل وهو يقرأ المصحف، وعندما أراد علي بن أبي طالب إعادة الخلافة إلى ما كانت عليه قتل وفي سنة 40 هجرية قام معاوية بن أبي سفيان بتحويل الخلافة إلى ملك عضوض واستخلف ابنه يزيد الذي جاء بزياد ومانفيستو الإرهاب الذي أعلنه في خطبته البتراء وتوعدهم «حتى يقول الناس : انج سعد فقد هلك سعيد»، ولما مات جاء عبد الملك وجاء بالحجاج وخطبته المشهورة «أرى رؤوسًا قد أينعت وحان قطافها وإني صاحبها»، وطويت «خلافة بني أمية» ليظهر «السفاح» أول خليفة عباسي ومعه أبو مسلم الذي كان يقتل كل من زاد على خمسة أشبار وشك فيه، وطوال مدة الخلافة من سنة 40 هجرية حتى ألغاها مصطفى كمال وقد وليها ترك وفرس وديلم ومماليك وبربر، ولم يكن فيها من قسمات الخلافة شيء، وإنما هو الملك السلطوي الاستبداي الوراثي أو الغصب، وإذا ضمت شيئاً من الأمجاد، فلم يكن هذا بفضلها وإنما رغمًا عنها بفضل قوة الإسلام وأما أنها نشرت بسيفها الإسلام، فقد كان جهد الطرق الصوفية والتجار في نشر الإسلام أكثر وأبقى من السلطة السياسية.

فالكيان الإسلامي في المدينة الذي أطلق عليه «دولة» لم يكن مستكملاً لكل مقومات الدولة، وقد ظهر بدواعي السياق التاريخي للأحداث، وليس لأن ذلك جزء من الدين الإسلامي ,

أما فكرة أن الدولة هي الجهاز الذي يطبق الشريعة، فهذا لا يكون إلا بعد تعميق العقيدة بها في الأمة بحيث تكون مطلبًا جماهيريًا تضطر الدولة للاستجابة إليه تحت ضغط الجمهور، وعندئذ يشترك الجمهور في وضع الشريعة وفي مراقبة تطبيقها حتى لا تفسدها أجهزة الدولة أو تستغلها السياسة أو تقدم صورة شائهة للشريعة كالتي قدمتها طالبان والتي تقدمها السعودية.

والشريعة بعد في جوهرها هي «العدل» فحيث طبق العدل، فقد طبقت الشريعة، وقد تكون الشريعة مطبقة في سويسرا التي ترفع علمًا عليه الصليب أكثر مما هي مطبقة في السعودية التي ترفع علمًا نقش عليه «لا إله إلا الله محمد رسول الله».

فإذا كان مطلب الدعوات الإسلامية هو تطبيق الشريعة، فإن الصورة السليمة لذلك هي إيمان القاعدة بقيم الإسلام حتى يصل إلى الحكومة، وليس أن يأتي تطبيقه من فوق ــ من الحكومة ــ.

والحديث موصول، فهناك جوانب أخرى لابد من تجليتها.

العمل عبر الأمة وليس عبر الدولة
ممارسة للسياسة بأسلوب آخر(*) (2 ـ 3)

في العدد الماضي تعرضت لظهور «دولة المدينة» وحكم الرسول والخلفاء الراشدين، وأن هذا إنما حدث بحكم سياق الأحداث التي فرضته فرضًا وليس بحكم مبادئ وأصول من الإسلام، وعندما انتفت هذه الأحداث ظهر الملك العضوض، فالقضية قضية تاريخ وليست قضية عقيدة ؛ لأن الإسلام في حقيقته رسالة للهداية بالحكمة والموعظة الحسنة، وهذا ما يتحقق بالدعوة والطرق التربوية وليس بطرق الحكم والسياسة.

ولما كنت أعلم أن الإيمان بهذا صعب وعسير، وأن ما أحاط بفكرة أن الإسلام دين وأمة، ودعوى تطبيق الشريعة من جاذبية تتغلغل في أعماق كثير من المسلمين، فسأعرض في هذا العدد كيف أن أبرز محاولات تكوين دولة إسلامية في العصر الحديث فشلت، ولم تؤد المهمة التي أريدت منها، كما أنني في عدد مقبل سأضرب أمثلة تبين كيف أن العمل عبر الأمة قد نجح نجاحًا فاق معظم ما وصلت إليه النظم السياسية وطرق الحكم، وبهذا نكون قد عالجنا القضية من الجانب الأصولي، وهو أن الإسلام دعوة للهداية، وليس دعوة لتكوين دولة، وأظهرنا من الناحية العملية كيف أخفقت كل جهود إقامة دولة إسلامية في العصر الحديث، ثم نعرّف القراء على جهود دعوية لم تسلك سبل السياسة أو الحكم، ومع هذا نجحت في تحقيق تغيير حاسم وشامل لمجتمعاتها فاق ما يمكن أن تقوم به الحكومات.

* * *

حدثت المحاولة الأولى لتكوين دولة إسلامية في نجد بالحجاز أواخر القرن الثاني عشر الهجري وأوائل القرن الثالث عشر على يدي الشيخ محمد بن عبد الوهاب الذي نشأ بها وأحكم الثقافة الإسلامية، خاصة فقه واتجاهات ابن تيمية ولفت نظره شيوع الخرافات والعادات والتقاليد، ورواج وانتشار الدعاوى الصوفية التي تقدس الأولياء وتنسب إليهم المعجزات، وتجعلهم شفعاء للناس، وما عنوا به من إقامة القباب على المساجد وجعلها قبورًا لهؤلاء الأولياء، ورأى أن أي شفاعة أو نذر أو توسل بغير الله هو نوع من الشرك.

وحتى الرسول الذي نص القرآن على أن له الشفاعة، وضح أن طلب شفاعته يكون إلى الله فيقول «اللهم لا تحرمني شفاعته» حتى لا يظن أحد أن الرسول يملك الشفاعة، والشفاعة كلها لله وحده، وأكد أن الكفار الذين قاتلهم رسول الله وقتلهم وأباح أموالهم واستحل نساءهم كانوا مقرين لله سبحانه بتوحيد الربوبية، وهو أنه لا يخلق ولا يرزق ولا يحيي ولا يميت ولا يدبر الأمور إلا الله وحده وأن الكفار شاهدون بهذا كله ومقرون به، ومع هذا لم يدخلهم ذلك في الإسلام، ولم يحرم دماءهم ولا أموالهم، وكانوا أيضًا يتصدقون ويحجون ويعتمرون ويتعبدون ويتركون أشياء من المحرمات خوفاً من الله عز وجل، ولكن الأمر الذي كفرهم وأحل دماءهم

(*) نشر هذا المقال بجريدة «المصري اليوم» في 4/6/2008، العدد (1452).

وأموالهم، هو أنهم لم يشهدوا لله بتوحيد الألوهية وهو أنـه لا يـدعى ولا يـرجى إلا اللـه وحـده لا شـــريك لـه، ولا يسـتغاث بغـيره، ولا يـذبح لغـيره، لا لملـك مقـرب ولا لنـبي مرسل، فمن استغاث بغيره فقد كفر، ومن ذبح لغيره فقد كفر، ومن نـذر لغـيره فقـد كفر وأشباه ذلك.

كان محمد بن عبد الوهاب محقاً في مقاومته لهذه البدع والخزعبلات والمنكـرات التي تصل إلى حد الخرافة، ولكنه ذهب من النقيض إلى النقيض، كما أنه لم يقف عنـد الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، إذ رأى ضـرورة محـاربتهم كمـا حـارب الرسـول ﷺ المشركين، وعندما التقى بـأمير الدرعيـة محمـد بن سـعود وأقنعـه قـام حلـف مـا بين الشيخ والحاكم، الكلمة والسيف، فرأى الشيخ محمد بن عبد الوهاب أنه سـيقوم بمثـل مـا قـام بـه الرسـول ﷺ، ورأى الحـاكم محمـد بن سـعود أن هـذا سـيقدم إليـه غطـاءً أيديولوجيًا يمكنه من محاربة حكام هذه المنطقة، ونجحت الصفقة واستطاع محمـد بن سعود بمساندة الشيخ، ثم من ولي الحكم من أبنائـه، وبمعاونـة آل الشـيخ كمـا أصـبح يطلـق عليهم أن يوسـعوا حكم السـعودية في عامـة الحجـاز ويتجاوزوهـا إلى أطـراف شمالية تصل إلى البصرة والكوفة، وفي كل هذه الحـروب كـان السـعوديون يسـلكون مع من شنوا عليهم الحرب كما لو كانوا كفارًا يقتلون الرجال ويسبون النساء وينهبـون كل شيء وبوجه خاص يجردون مساجد الأولياء من كل ما وجد فيها من ذهب أو فضة.

قال الدكتور عبد الرحمن الشهبندر عن غارة السـعوديون على الطـائف : «قتلـوا النساء والرجال والأطفال وكان من بين القتلى شيوخ شهد الجميع بحـرمتهم وبـالعلوم النقلية التي امتازوا بها، ولكن الغـزاة المتشـددين المتحمسـين لم يرحمـوا أحـدًا ؛ لأن المرتدين في نظرهم ليس لهم أمان ولا تجوز عليهم الرحمة ولا الشفقة، ومن بعـد مـا فتحوا البلاد قبضوا على ناصية الحكم فيها بيد حديدية وطبقوا اجتهـادهم الـديني عليهـا تطبيقاً دقيقاً فمنعوا زيارة قبور الأولياء وهدموا القبـاب ودرسـوا معـالم الآثـار وحتمـوا على الأفراد حضور صـلاة الجماعـة خمس مـرات في اليـوم فمن تغيب لغـير مـا عـذر نفذت فيه الحدود، ومن وجد يحمل لفافة تبغ سـيق إلى السـجن، أمـا الفنـون الجميلـة فقد أصيب الغناء منها خاصة بأعظم الاضطهاد حتى أن (الاسـطوانات) منـع اسـتيرادها منعًا باتاً، ومن وجدت في بيته كسرت على رأسه، ولولا حكمـة الملـك عبـد العزيـز بن سعود لقطع علماء نجد أسـلاك الهـاتف لأنهـا في حسـابهم بدعـة من عمـل الشـيطان [كتاب القضايا الاجتماعية الكبرى، طبع 1936، ص 129].

وقال عن الحملة النجدية على شرق الأردن، وكان معاصـرًا لهـا «هجم بـدوي من الغطغط في جملـة من هجمـوا على قريـة تـدعى «أم العمد» ليجاهـد في سـبيل اللـه أعداء الدين من المرتدين الذين يجوزون زيـارة القبـور وطلب الشـفاعة من أصـحابها، فرأى امرأة في حجرها ابنهـا فنـادت تسـتغيث وتطلب الأمـان، ولكن لا أمـان للمرتـد، فذبح الطفل أولاً ثم ذبحها وهو يهلل ويكبر وينشد النشيد المعروف :

هبّت هبوب الجنة   رائح فين يا باغيها(*)

ولك أن تتصور ما تملكهم من نشوة عندما وصلوا إلى كربلاء وشـاهدوا «العتبـات المقدسة» وما أهال عليها الشيعة من ذهب وفضة، فانهالوا عليها هدمًا ونهبًا.

(*) المرجع السابق، ص 150.

وحتى في الفترة الحديثة أعمل الوهابيــون معاولهم هدمًا فيما خلفــه الرسـول الصـحابة فطمسـوا معـالم البقيـع ومـا فيـه من قبـور الصـحابة، وجرفـوا خمسـة من المساجد السبعة التي أنشئت بالقرب من معركة الخندق وسيهدم المسجدان الآخران، ودمروا بيت السيدة خديجة الذي عاشت فيه مع الرسول في مكة، وقـد اكتشـف في عام ١٩٨٩، ووجدت فيه الغرفة التي كان الرسول يصلّي فيهـا، كمـا أنـه الـبيت الـذي ولـد فيـه خمسة من أطفالـه، وبعـد أن تم تصـوير المكـان، طمـر بـالتراب، وتم بنـاء مراحيض عامة في البقعة التي كان ينام فيها الرسول ، وكان الهدف مـرة أخـرى هـو ردع الناس عن الصلاة في ذلك الموقع، نظـراً لأن المسـلمين شـأنهم في ذلـك، شـأن اليهـود، لا يصلّون في مكان غير طاهر».

* * *

في تاريخ الحجاز انهالت الثروات عليها مرتين :

الأولى : في عهد عمر بن الخطاب عندما أرسلت غنائم كسرى التي كان الفــرس قد راكموها عبر القرون.

وفي الثانية : عنـدما ارتفعت أسـعار النفـط في آثـار حـرب رمضـان (1973) من ثلاثــة دولارات إلى أربعين دولارًا، ومـا أعقب هـذا من ارتفاعـات حـتى جـاوز البرميـل المائة دولار.

في المناسبة الأولى وزعت الغنائم على المسلمين جميعًا بالسوية حتى أنكر أحــد المسلمين أن يكون الرداء الذي أخذه عمر مسـاويًا لمـا أخـذه غـيره بالنسـبة لطولـه، وظهر أن عمر أخذ من ابنه عبد الله ما استكمل به رداءه.

هذا ما حدث في المرة الأولى.

وفي المناسبة الثانية قيـل أن الـثروة قسـمت مناصـفة : نصـف للأسـرة المالكـة ونصف للحكومة السعودية.

وليس هــذا أهم مـــا في الموضـــوع.. أهم مـــا في الموضـــوع أن الحجـــاز رغم الإمكانيات التي جاوزت الخيال لا يـزال حـتى الآن دون حريـة سياسـية أو اجتماعيـة أو دينية، لا يزال يعوزها النظام القضائي الذي يحقق العدالـة والمسـاواة وحكم القـانون.. ولازالت الدولة مستوردة رغم كل ما نسمع عن صناعات.. لا تزال الدولـة متخلفـة في مجال الإنتاج العلمي والصناعي والأدبي.. إلخ.

* * *

أما المحاولة الثانية فقد حدثت في الأفغـان، فقـد غـزا الجيش السـوفيتي الدولـة الأفغانية بإغراء حكومة شيوعية فتحت السبيل أمامه، وكان لابـد أن يثـور الشـعب وأن يثور العالم الإسلامي لاحتــلال إحـدى دولـه، وتـداعى الشـباب المـؤمن بفكـرة الجهـاد للعمل مع الشعب الأفغاني، ووجدت أمريكـا الفرصـة السـانحة لطعن عـدوتها اللـدودة الدولة السوفيتية وقام جهاز المخابرات الأمريكي بتزويـد المجاهـدين بالمـال والسـلاح والعتاد ونشـأ حلـف وثيـق بين بن لادن الـذي بـرز في مجـال المقاومـة وبين الولايـات المتحدة، وانتصر المجاهدون بفضل شـجاعتهم وبفضـل السـلاح الأمـيركي، وعنـدما تم

الانتصار أرادت أمريكا أن يسلم بن لادن أسلحته فـرفض، فحلت عـداوة مريـرة محـل الحلف الوثيق السابق.

في الوقت نفسه، فإن قادة المقاومة الأفغانية اختلفـوا بينهم في الاسـتحواذ على السلطة، وتقاتلوا وسادت البلاد حرب أهلية وظهر «أمراء الحرب» الذين يتحكمون في مقاطعات الأفغان.

في هذا الوقت كـانت مجموعـة من الطلبـة في إحـدى مـدارس «ديربوند» الـتي تعتمد على السُـنة والأحـاديث يرقبـون المشـهد المأسـاوي فـرأى بعضـهم أن يقومـوا بواجبهم وهاجموا وهم قرابة خمسين شابًا أحد أمراء الحـرب وغنمـوا أسـلحته وكـرروا ذلك وكل مرة يزدادون قوة حتى تغلبوا على معظم البلاد، وقامت دولة طالبان.

ولما كانت السُـنة هي عمـاد الدراسـة في مدرسـتهم، وكـانت السُـنة قـد حفلت بأحاديث ضعيفة أو موضوعة دق على المحدثين أن يتبينوا الصحيح منها وغـير الصـحيح، فقد طبقت طالبان هـذه الأحـاديث، فمنعـوا ظهـور المـرأة أو عملهـا حـتى ممرضـة أو معلمة، وأغلقوا دور السينما والمسارح وكل ظواهر المدنية الحديثـة، وأخـذوا أنفسـهم بالتقشف، ولم يقسـموا «الكعكـة» بينهم، بـل لم يكونـوا وزارات ومصـالح.. إلخ، فقـد وجدوا فيها بدعة، وحمل رئيسهم لقب أمير المؤمـنين، وانتفى منهـا تمامًـا البـذخ بكـل صوره.

ومع هذا فشلت دولة طالبان.

فشـلت لأنهـا ببسـاطة ليس لـديها أي فكـرة عن طريقـة إدارة الدولـة، ولهـذا لم تعترف بها أي دولة في العالم باستثناء باكستان.

كان كل ما حرصت عليه السعودية وطالبان هو تأدية الشعائر والطقـوس الدينيـة، وحجز المرأة في البيوت، ومقاومة الفنون بأطيافها.

وليس لديها فكرة عن أن عماد الدولة الحديثة هو الإنسان.. عقل الإنسان وفكـره وقلب الإنسان وإرادته وكرامته التي تصان وتقـدر وتحترم.. فحيثما لا يكون الإنسـان لا تكون الدولة.

العمل عبر الأمة وليس عبر الدولة
ممارسة للسياسة بأسلوب آخر(*) (3 ــ 3)

سنضرب مثالين للعمل عبر الأمة.. وليس الدولة، هما الجمعية الفابية، والحركة النقابية، وسيرى القارئ أن هاتين الهيئتين خلفتا أثرًا عميقاً على عالم السياسة وعالم الاقتصاد، وأنهما قدما إضافة منشئة ثمينة لم يقتصر أثرها على بريطانيا، ولكن على العالم الأوروبي أولاً، ثم على بقية العالم.

أسس الجمعية الفابية سنة 1884 لفيف محدود من المفكرين البريطانيين الذين أعجبوا بالاشتراكية كدعوة للعدالة قدر ما ضاقوا بالرطانة الماركسية عن «البروليتاريا» و«صراع الطبقات» واستئصال الرأسماليين وإقامة دولة البروليتاريا، لقد استبان لهؤلاء ما في هذه الدعاوى من سرف وشطط وما تخلفه من آثار سيئة فاستبعدوها تمامًا وأوجدوا نسخة من الاشتراكية البريطانية، تلحظ ظروف المجتمع البريطاني وتبرأ من التورط في العمل السياسي خاصة عندما يقوم على صراع دموي عنيف، وكان البديل الذي قدموه هو «الحكمة والموعظة الحسنة» ووسيلتها كتيبات تشرح فكرتهم بأسلوب بسيط واجتماعات وندوات تؤدي إلى «تسريب» الفكرة، واختراقها للأشخاص والهيئات واكتساب إيمانها الطوعي.

وكان على رأس المجموعة القليلة التي أسسها سيدني ويب وزوجته بياتريس وهما علمان في الفكر الاشتراكي الاجتماعي والإنساني، والكاتب المسرحي جورج برنارد شو، وهم الذين أعطوا الجمعية هذا الاسم الذي أخذوه من اسم الجنرال الروماني «فابيوس»، وهو الذي تصدى لهانيبال الذي أوقع الهزائم المنكرة بالجيش الروماني في معركتين فاصلتين، فلجأ الرومان إلى فابيوس الذي وضع خطة يتفادى فيها اللقاء المباشر، ويناور، ويحاور حتى يستنزف قوى عدوه وعندئذ يضرب ضربته.

في سنة 1920 انضمت الجمعية الفابية إلى حزب العمال الذي كانت الحركة النقابية قد أسسته وأصبحت بمثابة الهيئة الأيدويولوجية له، كما رزق العمال كاتبًا ومؤرخًا مرموقاً هو «ج.. د. كول».

وظلت الحركة الفابية تعمل بوسائلها حتى شاعت الفكرة وآمن بها عدد كبير من الجمهور البريطاني، كما آمنت بها الحركة النقابية، وفي سنة 1945 حانت ساعة انتصارها عندما اكتسح العمال الانتخابات السياسية وهزموا تشرشل الذي كان معبود الشعب البريطاني والذي قاده إلى الانتصار في الحرب العالمية، ولكن الشعب البريطاني كان من نضوج الفكرة وقوة الشخصية بحيث قال إن تشرشل هو بطل الحرب، وقد كسبها ونحن الآن نواجه السلام.. وأبطال السلام هم أبطال العمال.

(*) نشر هذا المقال بجريدة «المصري اليوم» في 11/6/2008، العدد 1459.

وبدأ العمال المتأثرون بفكر الفابية السلطة وأعلنوا للمرة الأولى «دولة الرعاية» ووضع الميزانية على أسس جديدة «طبقاً للأيدي العاملة وليس طبقاً للنقود»، أن تكون ميزانية إنسانية»، وأصدر السير وليم بيفردج كتابه «العمالة الكاملة في مجتمع حر» الذي وضع فيه أساس اشتراكي لاقتصاد تنتفي منه سوءات الرأسمالية من أزمة وبطالة.

ووضع نظام للتأمين الاجتماعي يغطي كافة المجالات من مرض أو شيخوخة، كما قدمت الدولة «اللبن» لكل الأسر بحيث كانت كل أسرة تجد زجاجات اللبن الكافية أمام بابها.

كان حكم العمال سنة 1945م ثورة سلمية في التنظيم السياسي أثبت إمكان قيام دولة للرعاية، وليس للقهر والاستغلال، وحقق هذا كله بوسائل سلمية من دعاية، وفكر إلى انتخابات حرة.

والحركة الثانية التي عملت مع الجماهير، وبالجماهير، وبعيدًا عن أي علاقة بالدولة هي الحركة النقابية وأعلم أن سيادة الروح المظهرية والطبقية على المجتمع المصري جعلته ينظر بازدراء إلى النقابات ويظن أنها جماعة من الحدادين والسباكين و«الصنايعية» يؤلفون جمعية للدفاع عن حقوقهم وتحسين حالهم، أو يحكمون على الحركة النقابية بواقع الحركة النقابية المصرية، وهذه كلها تصورات خاطئة، فالحركة النقابية حركة إنسانية، بل لعلها أكثر الحركات الإنسانية مباشرة وقد ظهرت كرد فعل لظهور الثورة الصناعية في بريطانيا في القرن الثامن عشر وأحلت الآلات الحديدية محل «العدة» الحرفية، فدمرت الحرف وشردت العمال وارتبطت الآلات الحديدية بظهور «الرأسماليين» الذين يملكون المصانع، وتقطب معسكر العمل ما بين عمال دمرت طرق إنتاجهم وشردوا ومن رأسماليين يملكون المصانع ويتحكمون في ظروف عمل العمال، ولما كان عدد العمال أكثر من عدد الوظائف فكان قانون العرض والطلب ضدهم، فضلاً عن أن وضعهم كان بائسًا، لهذا استغل الرأسماليون العمال وشغلوهم ساعات طوال مرهقة وفي ظروف سيئة تضر بالصحة.

وانبثق من أعمق أعماق الوعي العمالي فكرة هي أن يكونوا هيئة واحدة تتحدث باسمهم جميعًا، فهذا ما سيعطيهم قوة، كما يمكن أن يضع في أيديهم سلاحًا فعالاً هو الإضراب، وبعد أن كان الرأسماليون أحرارًا يوظفون من يشاءون ويفصلون من يشاءون، وجدوا أمامهم هيئة تتحدث باسم العمال وتقول إن العمال يريدون تحديد ساعات العمل، وتحسين ظروف العمل.. إلخ، فإذا رفض الرأسماليون فإن العمال سيضربون، وأدى هذا التكنيك إلى شل قانون العرض والطلب الذي كان ضد العمال، وحاول أصحاب الأعمال الرفض فقام العمال بالإضراب وخسر أصحاب الأعمال أضعاف الزيادات المطلوبة للأجور وهكذا تقبلوا الوضع وجلس أصحاب الأعمال مع العمال على مائدة «المساومة» الجماعية لتسوية قضايا الأجور وساعات العمل

والإجـازات.. إلخ، وكـل فريـق حـريص على نجـاح المفاوضـة لأن فشـلها كـان يعـني الإضراب من العمال أو الإغلاق من أصحاب الأعمال وسـيدفع كـل فريـق ثمنـه وكـانت المفاوضة تأخذ طابع التساوم والتنازل للوصول إلى الحل المشترك وعند الاتفاق توقع «اتفاقيـة جماعية» لمـدة من سـنة إلى ثلاث سـنوات، وعنـدما تنتهي المـدة يجلس الفريقـان مـرة أخـرى لتجديـد الاتفاقيـة، ويفاجـأ أصـحاب الأعمـال بالعمـال يطـالبون بزيادات جديدة في الأجور وتقصـير سـاعات العمـل.. إلخ، ويـدعمون ذلـك بمـا تحقـق للمؤسسة من ربح نتيجة لعمـل العمـال ولزيـادة خـبراتهم ولزيـادة مسـئولياتهم.. إلخ، ويحاول الرأسماليون التملص ولكنهم يجدون أن إضراب العمـال أفـدح من الاسـتجابة، خاصة وأن العمال لم يبالغوا في الزيادات، وهكذا توقع اتفاقيـة جديـدة بزيـادة جديـدة، وهكذا توصل العمال إلى زيادات دورية (كـل سـنتين أو ثلاث) في الأجـور وإنقـاص في سـاعات العمـل وتحسـين في ظـروف العمـل.. إلخ وكـان هـذا يعـني أمـرًا واحـدًا هـو الارتفاع التدريجي لمستوى المعيشة وتحسين ظروف العمـل وارتفـاع منزلـة العمـال، وكما يقولون عندما يرتفع أجر عامل الفحم يرتفع أجر «الأسقف» لأن زيـادة أجـر فئـة أو مجموعة لا تلبث أن تمتد حتى تشمل الجميع، وبهذا لا يكـون عمـل الحركـة النقابيـة مقصورًا على أعضائها، ولكنه يمتد لكل العاملين ويأخذ صفة قومية.

وأراد الرأسماليون أن يخدعوا العمال، فتقبلوا الزيادات في الأجور، ولكنهم لجـأوا إلى رفع الأسعار، ووجد العمال أنهم خسروا بالشمال مـا كسـبوه بـاليمين وتنبهـوا إلى وضع مـادة في الاتفاقيـة الجماعيـة يطلـق عليهـا مـادة المـيزان المتـأرجح «Sliding Scale» ـ تنص على أنـه إذا زادت أثمـان الفحم والزبـد واللحم.. إلخ، عن نسـبة 3 % وقت توقيع الاتفاقية، فإن الأجور تزيد تلقائيًا بالنسبة نفسها ولـدى اتحـاد العمـال، كمـا لدى اتحاد أصحاب الأعمال الآلات الحاسبة التي تحسـم الزيـادة، وحـاول الرأسـماليون الرفض ولكن العمــال تمسكوا بها واستسلم أصحاب الأعمال، وبهذا لم يجابه المجتمع مشكلة «دعم» الفئات محدودة الدخل لأن الحركة النقابية حلتها.

هل تريد كل الدعوات إلا هذا.

هل يمكن أن تفعل الاشتراكية شيئاً أكثر من هذا.

هل تستطيع الديمقراطية أن تجعـل العامـل مواطنـاً ديمقراطيًـا أكـثر ممـا فعلتـه النقــابة عندما جعلت له صوتاً ومشاركة في تحديد موارد عيشه.

إن الحركة النقابيـة في بريطانيـا كـافحت طـوال مـائتي سـنة قبـل أن تصـل إلى تكوين نقابات راسخة تقـف للرأسـمالية، لأن الحكومـات والرأسـماليين بـالطبع أعلنـوا عليها الحـرب وكـان عليهـا أن تـدفع الثمن وأن يـزج بأعضـائها في السـجون وأن ينفى بعضهم إلى مجاهل أستراليا، وكان القانون البريطاني يعتبر النقابات «مؤامرة لتعويــق حرية التعامل» تحل ويجازى أعضاؤها بالسجن أو النفي وظل هذا القانون ساريًا طوال خمسة وعشرين عامًا حتى توصل العمال إلى إلغائه.

* * *

كان يمكن للإخـوان المسـلمين أن يفعلـوا مثـل مـا فعلت الجمعيـة الفابيـة وكنت أقول إن الإخوان المسلمين هي الهيئة الوحيدة التي يمكن أن تمحو الأمية لأن الإيمـان بها جعل الشيخ في الصعيد يلبس الشورت ويمارس التمارين السويدية فلو جعلوا محو الأمية هدفهم لتمكنوا من ذلك وكسبوا مجدًا لهم، ولأمتهم، ولكنهم قضوا خمسين عامًا من الصراع على السلطة، وقد أوهن هذا الصراع السلطة وأوهنهم، وأخر البلـد.. وهـذا كله بسبب التصور الزائف الذي استقر في أذهانهم عن تكوين دولة تطبق الشريعة.

[16]
الدولة مدنية.. والأمة إيمانية (*)

لا تزال قضية الهوية ـ هوية الدولة وهوية الأمة ـ غير محسومة.

فالمجموعات التقليدية التي تمثل جمهور الشعب وعامته تؤمن أن الدين هو أبرز مقومات الأمة والدولة، وأن هذا هو قدر هذه البلاد، يشهد به التاريخ الطويل من أيام الفراعنة حتى أيام الإسلام.

وقد أثبتت بعض الوقائع المعاصرة أن الأقباط أشد تمسكاً بهذا الاتجاه من المسلمين، فعدد قتلى الذين يتحولون من المسيحية للإسلام أكثر من عدد قتلى من يتحولون من الإسلام إلى المسيحية، وقد قالوها بجلاء «الإنجيل فوق الدستور» فلا يختلفون عن الإخوان المسلمين الذين يقولون «القرآن دستورنا».

وكان الظن أن الأقباط يؤثرون هوية المواطنة التي تكفل لهم المساواة الكاملة ولا تفرق بين مسلم وقبطي.

وهذا الموقف هو أكبر دليل على غلبة الدين على المواطنة وما يتصل بها من مدنية أو علمانية.

وعبثاً تندب وتلطم النخب المثقفة من دعاة المدنية والعلمانية، وتذهب أدراج الرياح صيحاتهم «ألا تنظروا العالم المتقدم، وقد تخلص من تراثه الديني، وركز العمل على الحياة الدنيا، فتقدم وانتصر علينا».

وهذه النخب تنسى أنها لم تصل إلى هذا الاقتناع إلا بعد أن تركوا بلادهم وأمضوا سنوات طوال يدرسون الغرب وحضارته، أو أنهم تلقوا تعليمهم في مدارسه، وعلى أيدي أساتذة يعلمونهم حضارة العصر وتاريخه ولا يعلمون شيئاً عن تاريخ هذه البلاد وحضارتها، وأن هذا هو سر غربتهم وعزلتهم عن الشعب، وأنهم يجولون ويصولون في صالونات الآرائك المريحة وأبراج الجامعات الأكاديمية، وعلى صفحات الصحف لا يملكون الشارع ولا يسمعون الجماهير، ولو أسمعوها لقالت «سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا».

* * *

لم يظهر من يفك الاشتباك أو يرسي الجسور.

وسنطرح هنا حلاً، ونحن نعلم أن طرح حل شيء، وتطبيق هذا الحل شيء آخر.

ومع هذا فإذا لم يكن هناك حل معروض، فلن يكون هناك تطبيق أصلاً !!

فطرح الحل هو الخيار الوحيد، والممارسة هي التي ستبين ما في هذا الحل من خطأ أو صواب، بل إن ذلك قد يُعين في التوصل إلى حلول أخرى.

والحل هو أن تكون الدولة مدنية، وأن تكون الأمة إيمانية.

(*) نشر هذا المقال بجريدة «المصري اليوم» في 18/8/2010، العدد (2257).

الدولة شخصية معنوية لا يمكن أن يكون لها دين، وإذا كـان لهـا دين، فهـذا الـدين هو خدمة شعبها.

ولو أننا كتبنا في الدستور «دين هذه الدولة هو خدمـة شـعبها» لكـان هـذا أصـدق وأقرب إلى ما يجب أن تكون عليه الحقيقة.

بل نقول إن هذا يكون أقرب إلى الإسلام نفسه.

فالإسـلام دعـوة هدايـة طوعيـة إيمانيـة يكتسـب كـل مقوماتـه، وكـل قوتـه وكـل خصائصه من هذه الصفة.

وأي مساس بالسلطة (التي هي في المآل الأخـير، أو الصـفة الفريـدة للحكومـة، ومن ثم الدولة) يسئ إليه ويشوه طبيعته وينقله من وازع الإيمان إلى وازع السلطان.

ومن المحقق أنه ما أن يلتحق رجل دين بالسـلطة التنفيذيـة حـتى يعلي تعليمـات السلطة على تعليمات الدين، ولدينا مثل ناطق فوزير الأوقـاف رغم ثقافتـه الإسـلامية جعل المساجد تابعة للأمن العام، والأزهر وهو على الأقل كجامعة يفترض أن يكون لــه استقلال، فضلاً عن صفته الدينية أصبح يدعم سياسة الدولة ؛ لأن الدولة هي التي تدفع أموالـه والـتي تعين شـيخه، ولن يسـتقل الأزهـر إلا عنـدما يعيش على أوقافـه وينفض اليدين من الدولة.

وهذه هي أقل صورة لتبعية الدين للدولة، وهي بالطبع ليست مثل «لـَعْـن عَـلِــيَّ على المنابر»، أو معركة كـربلاء، أو ضـرب الكعبـة بـالمنجنيق، وهي موبقـات لم يحـل دون اقترافها وقوعها في قرن يفترض أنه أفضل قرون الإسلام.

وقد شرحنا في كتابنا «الإسلام دين وأمة وليس ديناً ودولة»، هذه القضية بتفصيل وأثبتنا فشل كل المحـاولات الـتي أريـد بهـا تكـوين دولـة دينيـة، ففي الإسـلام تحـولت الخلافـة إلى ملـك عضـوض، وفي المسـيحية تحـولت من ديانـة المحبـة إلى محـاكم التفتيش الـتي تطبـق أشـنع صـور التعـذيب، وحـتى في الاشـتراكية تحـولت من نعمـة للعمال إلى نقمة على العمال، كما باءت كل المحاولات التي بذلت في العصر الحديث لإقامة دولة إسلامية، ولم تظهر لنا إلا «طالبان» و «السعودية».

فلا جدال في أن تكون الدولة مدنية مهمتها خدمـة الشـعب، وأي محاولـة لجعلهـا دينية سيسئ إلى الدين وسيشوه السياسة.

* * *

قضية الأمة قد تكون أعصى من قضية الدولة.

ذلك أن الأمة لا تكون أمة قوية إلا عندما تؤمن بقيم عظمى مثل الخـير والجمـال والمسـاواة والعـدل والحريـة والمعرفـة.. فهـذه القيم تجمعهـا وتوحـدها، وفي الـوقت نفسه تدفعها للتقدم، ولو أنها لم تؤمن بها لفسد عليها ذلك.

ولك أن تتصور أمة لا تؤمن بقيم، فكل فـرد فيهـا لا يـؤمن إلا بمصـلحته الخاصـة، وكل واحد يعمل لذلك، فهنا نجد ساحة حرب يحارب فيها الأخ أخاه، والإبن آباه، وينعدم فيها السلام الاجتماعي، ويمزقها تضاد المصالح.

قد يقال ولكن دول أوروبا وأمريكا التي تقـوم على الفـرد وجعلت شـعارها «وازع الربح» تنجح وتزدهر وتتقدم، فنقول إن هذا يعود إلى أسباب عديدة، منها أن الشـعوب الغربية تؤمن بقيم ذات طابع عملي مثل (الواجب والالتزام وإحكام العمل).. إلخ، كمـا تؤمن بقيم معنوية أخرى، ولكن إيمانها بهذه القيم الأخيرة ليس من العمـق والشـمول الواجب.

وقـوة الـدول الأوروبيـة.. إذا صـرفنا النظـر عن الـتراكم الاسـتعماري وأنهـا نهبت ثروات العالم في مستهل العصر، أنها تقوم على العلم الـذي أصـبح كـل شـيء يمسـه يصبح ثروة ويصبح قوة، فالعلم الحديث والأبحاث التي تدور ليل نهار في مئات وألـوف من معاهد البحث هي أكبر أسرار قوة الدولة الحديثة، وهي التي تكفل لها الصعود إلى السماء والنزول إلى أعماق البحار، وقلب التربة بحثاً عن المعادن.

فـالعلم هـو الـذي منح الدولـة الحديثـة هـذه القـوة الخارقـة بمـا في ذلـك العلم العسكري الذي جعلها تحكم العـالم بأساطيلها وطائراتها وصواريخها.

وانظـر كيـف أسـاء الإنسـان الأوروبي اسـتغلال هـذه النعمـة عنـدما جعـل «وازع الربح» هو المثل الأعلى في المجتمع، وكيف أدى تصادم المصالح إلى ظهور «الجريمة المنظمة»، وسيطرة الإعلان والإعلام، وزيادة «العوادم»، وعناصر الضياع، وإلى فسـاد البيئة حتى ضـجت السـماوات والأرض، وأصـبح الاقتصـاد الأمـريكي أقـوى اقتصـاد في العالم رهينة في يد الصناعة العسكرية، أي صناعة القتل والتـدمير بحيث أصـبح البحث عن عدو أمرًا لابد له لاستمرار الآلات ودوام الإنتـاج، فكـان هـذا العـدو لعشـرين عامًـا خلت هـو «الاتحـاد السـوفيتي»، ولمـا تهـاوى أصـبح العـدو هـو «الإسـلام» والإرهـاب المزعوم.. وبهذه التعللات دمر العراق وانتهبت ثرواته وآثاره، وسالت الدماء أنهارًا في بلاد الأفغان، ولم يعد في الحرب أي عنصر من عناصـر «النبالـة»، إنمـا طـائرات تلقي قنابل، وقد تكون طائرة دون قائد حرصًا على حياة الطيـار، ودون أقـل تقـدير للألـوف من القتلى والمئات من المباني المدمرة.

فأي مأساة أفظع من هذا !!

العلم يأتيهم بالخير، والكفر يدفعهم للشر.

فالحضارة الحديثة لم تعد صفوًا، بل وجد ما يكدرها، بل ما يهددها.

* * *

إننا عندما قلنا أمه إيمانية.. إنما أردنا بهذا الإيمـان الإيمـان بـالقيم العظمى الخـير والجمال والمساواة والعـدل والحرية والمعرفة، وأعظم بلورة لهذه القيـم هي ما تأتينا به الأديان، فضلاً عن أنها عندما تستلهمها من الله وتربطها به فإنها تعطيها الموضـوعية الكاملة بحيث تكون لكـل البشـر ولكـل العصـور، وهـذه القيم في الحقيقـة هي جـوهر الأديان، لأن أولها الإيمان بالله، ولكننا لم نشأ أن نقول «أمة دينية» حتى لا يتلاعب بهـا الذين يسيئون فهم الأديان.

فضلاً عن ملابسة سيئة موجودة تحكم عالم الدين وتحـول دون الفهم السـليم لـه تلك هي وجود مؤسستين دينيتين تعلم أولاهما العداوة والبغضاء للإسلام، وتعلم ثانيتهما أن الإسلام ينسخ كـل الأديـان، وهاتـان المؤسسـتان همـا اللتـان تفرقـان من الناحيـة الرسـمية والعرفيـة بين الإسـلام والمسـيحية، ومـادام ذلـك فلن تكـون هنـاك الأمـة الإيمانية، وستكون هناك أمتان لكل منهما دينه المميز المختلف، وهذا هو البلاء المبين.

فإذا كان قدرنا أن الدين هو المقوم الأعظم لهذه الأمة، فليس من قدرنا أن توجد مؤسسات تحتكر الأديان وتعطيهـا خصـائص وصـفات وادعـاءات لم يقـل بهـا اللـه، ولا الأديان نفسها، ولابد من البحث عن طريق للخلاص من شرور هـذه المؤسسـات الـتي تفرق بدلاً من أن توحد.

[17]
حكاية المادة الثانية
من الدستور[*]

(1 ــ 2)

تضمنت دساتير مصر من دستور 23 حتى الآن نصًا يقول : «الإسلام دين الدولــة، واللغة العربية لغتها الرسمية»، وقـد شـذ عن هـذا الحكم دسـتور سـنة 1930م الـذي وضعه صدقي باشا لتقييد دستور 1923م، ورفضـه الشـعب وألغى بعـد أربـع سـنوات، وعاد مـرة أخـرى دسـتور 1923م، كمـا شـذ الدسـتور المـؤقت الـذي وضـع لمناسـبة انضمام سوريا وتكوين الجمهورية العربيـة المتحـدة، وهـو دسـتور سـنة 1958م، وقـد ألغي بدستور 1964م، ويلحظ أن الدستورين اللذين خليا من هذه المـادة أُعِـدَا بصـفة عاجلة، ولغرض معين يحتمل أن يكون هو سبب عدم ذكر المادة، وعلى كل حـال فقـد تضمن دستور 1958م نصًا (المادة 68) يقول : «كل مـا قررتـه التشـريعات المعمـول بها في كل من إقليمي مصر وسوريا عند العمل بهـذا الدسـتور تبقى سـارية المفعـول في النطاق الإقليمي المقرر لها»، ولما كان الدستور السابق (دستور 1956م)، تضمن مادة 35 التي تنص على أن الإسلام دين الدولـة، واللغـة العربيـة لغتهـا الرسـمية، ولم يقرر إلغاؤها فيفترض طبقاً لنص المادة 68 من دستور سنة 1958م أن تعد قائمة.

معنى هذا أن النص على المادة كان واردًا في كل الدساتير، بما في ذلك الدستور الموءود دستور اتحاد الجمهوريات العربية في أول سبتمبر 1971م عندما نشأت فكرة انضمام مصر وسوريا وليبيا، إذ نصت المادة 5 «الإسـلام دين الدولـة، واللغـة العربيـة لغتها الرسـمية»، كمـا نصـت المـادة 6 على «تؤكـد دولـة الاتحـاد على القيم الروحيـة وتتخذ الشريعة الإسلامية مصدرًا رئيسيًا للتشريع».

وكان ذلك بداية تطور المادة في عهد الرئيس السـادات، إذ نصـت المـادة الثانيـة من دسـتور 1971م «الإسـلام دين الدولـة واللغـة العربيـة لغتهـا الرسـمية ومبـادئ الشريعة الإسلامية مصدر التشريع»، وفي سنة 1982م عدل الجزء الأخـير من المـادة فأصبح «مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع».

وقبل هذه الإضافة، لم تكن مادة الإسلام دين الدولـة واللغـة العربيـة لغتهـا محـل الاعــتراض، ففي الجلســة التأسيســية للجنــة دســتور 1923 وافــق ممثلــو الإســلام، والمسيحية، واليهودية على هذا النص، وقبله الأقباط باعتبـاره نصًـا يقـرر واقعًـا، ورأى الأستاذ مريت غالي في تقريره الذي كتب على غلافه «تقريـر مرفـوع للمسـئولين في الدولة، وأحبائي من المسلمين لتعميق أواصر المحبة والتعاون والوحـدة الوطنيـة على أسـاس من الواقـع العملي»، أن النص على أن الإسـلام دين الدولـة نصًـا مقبـولاً، بـل وواجبًا لكي يؤكد أن المجتمع المصري يقتدي بـالقيم الروحيـة والمبـادئ الدينيـة، وأنـه

---

[*] (*) نشر بتاريخ 28/2/2007، في جريدة المصري اليوم، العدد (990).

يصبو إلى السمو الأخلاقي الذي هو في آن واحد بذرة الرقي وثمرته، ولأن دين الدولة بطبيعة الحال هو دين الأكثرية في مصر.

لست أرفض كلمة مكرم عبيد «إني مسيحي ديناً ومسلم وطناً»، كما لا أرفض كلمة سلامة موسى : «إن الإسلام دين بلدي وواجبي الدفاع عنه»، بل أجد في عقلي من السعة وفي قلبي من السماحة ما يهيئني لقبول هذا المعنى وأنا مطمئن الضمير، فأقول : «إنه على أن أدافع عن الإسلام لأن المسلمين إخوتي في الكتاب وفي المثل العليا، وأنتظر بدوري أن يدافع أخي المسلم عن المسيحية، لأن المسيحيين أخوته في الكتاب وفي المثل العليا» انتهى.

هذه كلمات مضيئة صادقة تعبر عن نفسية سوية لم يتطرق إليها تعصب ولم تقربها عقد نقص، ويا ليت إخواننا الأقباط يقرءونها ويعرفون كيف كان عظيم الأقباط في مصر يكتب، بل يا ليتهم يقرءون الصفحات الأولى للتقرير التي مهد بها لموضوعه، وهي كلها تصور العلاقة الوثيقة التي كانت بين المسلمين والأقباط قبل أن يتلبد الجو بظهور عوامل طارئة أشرت إليها في كتابي «إخواني الأقباط».

نعود إلى السياق، إن إضافة «مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع» أثارت معظم الأقباط، خاصة بعد تلبد الجو وحملتهم على تحركات لم يفعلوها منذ أن عقدوا بدفع من مكايد الإنجليز «المؤتمر القبطي» سنة 1911م، وقد قرأت أخيرًا في مجلة الأهالي (7/2/2007م، ص 5) موضوعاً تسجيليًا استغرق الصفحة كلها بقلم الأستاذ كمال سعد ينقد نقدًا لاذعًا هذه الإضافة ويقترح لعلاجها نصوصًا لا تزيد الطين إلا بلة، وسأعود إليها بعد أن أوضح رأيي الخاص.

لا أكتم القراء أني كنت ــ وما زلت ــ غير متحمس للمادة التي تنص على أن دين الدولة الإسلام، لأن استقصائي التاريخي لتطور الدولة «الإسلامية» أكد لي أن السياسة لابد ــ ولا مناص ــ من أن تلوث الدين، أو تستغله، فقد عوجلت دولة الخلفاء باحتدام الخلاف بين مجموعات من المسلمين أدت إلى مقتل الخليفة عثمان وهو يقرأ في مصحفه وزوجته تدافع عنه باليدين حتى أطارت السيوف أناملها، ثم تحارب المسلمون حول هودج عائشة وهي بحكم أنها زوجة الرسول تعد أُمْهُم جميعًا، وصوبت كل السهام لهودجها وتصدت كل الأيدي للدفاع عنها، وأخيرًا قاتل نصف المسلمين النصف الآخر في صفين.

حدث هذا، وذكرى الرسول ماثلة، وكل الذين تورطوا في هذه المواقف من كبار الصحابة، ثم جاء ما هو أنكى في سنة 40 هجرية عندما حول معاوية بن أبي سفيان الخلافة إلى ملك عضوض يكون الحاكم فيه أشبه بكلب مسعور يعض على عظمة ولا يدعها تفلت منه.

انتفت سماحة الإسلام من كل هذا الملك العضوض الذي بدأه الأمويون، ثم تلاهم العباسيون، وكانوا أسوأ من الأمويين، ظلمات بعضها فوق بعض، صور من الوحشية والإرهاب والاستبداد بالحكم وإثقال الشعوب بالضرائب والمظالم إلى آخره، وظل ذلك حتى ألغي مصطفى كمال الخلافة التي لم يكن فيها شيء من حقيقة الخلافة.

وهناك ما هو أكثر مأساوية، وأكثر خطورة من هذا فقد اكتشفت أن الأمر لا يقتصر على الإسلام فالمسيحية وهي ديانة الصفح والسلم والحب، ديانة «من ضربك على خدك الأيمن فأدر له خدك الأيسر» عندما تحولت إلى دولة أصبحت محكمة تفتيش وكأنها أصبحت في قبضة شيطان يدبر لها أشنع صور التعذيب والإحراق.

بل الأعجب من هذا أنني وجدت الاشتراكية التي أرادت تخليص العمال من الاستغلال الرأسمالي وتحقيق العدالة لهم عندما أصبحت دولة برئاسه لينين أصبحت نقمة على العمال وجعلت النقابات التي كونها العمال لحمايتهم تعقد المحاكمات للعمال وتقضي عليهم بعقوبات قاسية إذا تأخروا.. إلخ.

وفي النهاية توصلت إلى أن القضية قضية مبدأ ينطبق على كل الأديان إذا أقامت دولة، هذا المبدأ هو أن السلطة تفسد الأيديولوجيا أو القيم، لأن السلطة هي مجمع الإغراءات، كما أنها أيضًا مصدر الإرهاب المقنن مما جعل الدولة «أداة قهر»، وأنها بهذه الصفة لابد وأن تفسد القيم، وماذا بالله يمكن أن تقدمه الدولة للدين ؟ هل تستطيع أن تجعل الناس أكثر صدقاً وكرمًا وتضحية وإخلاصًا ؟.. إلخ، إنها لا تستطيع لأنها لا تملك إلا «سيف المعز وذهبه»، فهي تملك الإرغام والقهر بالبوليس والسجون، كما تملك الاصطناع والإرشاء بالمال والمناصب، وكلها تفسد ولا تصلح.

إن إصلاح الجماهير إنما يكون بهداية الأديان، أما أن تبني الدولة مساجد وتطبع ملايين النسخ من كتب دينية، بل وأن ترسل جيوشًا لفتح بلادًا باسم الدين، فهذا كله لا يفيد في حقيقة الحال.

ودفعني هذا كله لإصدار كتاب «الإسلام دين وأمة، وليس ديناً ودولة»، الذي شرحت فيه قضية الإسلام والحكم في 400 صفحة، وأنه يستحيل إقامة دولة دينية، وأن التركيز يجب أن يكون على الأمة وليس على الدولة.

حكاية المادة الثانية
من الدستور(*)

(2 ـ 2)

في المقال السابق أشرت إلى تاريخ مـادة «الإسـلام دين الدولـة واللغـة العربيـة لغتهـا الرسـمية» في دسـاتير مصـر من دسـتور 1923 حـتى الآن، وقلت : إنـني غـير متحمس لوجودها ؛ أولاً : لأنها يمكن أن تؤدي لاستغلال الدين أو إفساده، لأن السـلطة مفسدة. وثانيًا : لأنها لن تقدم شيئاً للدين الذي هو أصـلاً «رسـالة هداية». وثالثـاً : لأن من الممكن لبعض الفئات المهووسة أو المتشددة في فهم الإسلام أن تحملها ما يشاء لها تعصبها، وأخيرًا : فلأنني أعتقد أن وضعها كان من باب المجاملـة والمراعـاة لفكـرة مترسـبة لدي معظم الناس، ولهذا لم يكن لها تأثير عملي، ففي عهـد دسـتور 1923م كان هنـاك بغـاء علـني مـرخص، وكـانت الخمـور تبـاع لـدى البقـالين، وكـان المرابـون الأجانب يستغلون الفلاحين أسوأ استغلال، فكان النص على أن الإسلام دين الدولة هـو كالنص على عرض أوراق الذين يحكم بإعدامهم على المفتي، مجرد إجراء شكلي.

ومعروف بالطبع أن الزيادة الأخيرة في المادة إنمـا وضـعت جنبـاً إلى جنب تغيـير المادة 77 الخاصة بمدة حكم رئيس الجمهورية من «ويجوز إعادة انتخابـه لمـدة تاليـة متصلة» إلى «ويجوز إعادة انتخابه إلى مدد متصـلة أخـرى» مـدد بـدلاً من مـدة، ولمـا كان الشعب كارهًا لذلك، فقـد وضـعت الزيـادة الـتي جعلت مبـادئ الشـريعة «الأصـل الرئيسـي للتشـريع» لضـمان الموافقـة على التعـديلات، فلم يكن الهـدف منهـا تقريـر الشريعة، ولكن رشوة الجمهور لقبول نص آخر كان سيرفضه قطعًا.

فإذا كنت زاهدًا في هذه المادة «الإسـلام دين الدولة»، ولعلي أفضـل اسـتبعادها، فمن باب أولى أرفض النص أن «مبـادئ الشـريعة المصـدر الرئيسـي للتشـريع»، لأنـه يمكن أن يوقعنـا في متاهـات لا تنتهي، فمـا هي أولاً «مبـادئ الشـريعة» ؟ بـل مـا هي الشريعة نفسها ؟ هذه مجالات جدلية تجعلنا نعـود إلى أقوال متعـددة، متناقضـة قالهـا الفقهاء من ألف عام، مثل قضية الولاء والبراء التي يؤمن بها الكثيرون وضللت معظم شباب الجماعات الإسلامية، وهي تقسم الناس إلى مسلمين وكفار، والمسـلمون يجب موالاتهم والكفار يجب التبرؤ منهم، والمسـلمون عنـدهم هم الـذين يلـتزمون بشـروط معينة متعسفة، والكفار هم المسلمون الذين لا يلتزمون بالشروط التي وضعوها، وهي أخيرًا تكفر من لا يكفرهم !

ولعل أبرز التعريفات الشـائعة للشـريعة هي الحـدود، وهي أقلهـا شـأناً، كمـا أنهـا مجال اجتهادات قد تجمدها.

(*) نشر بتاريخ 7/3/2007، في جريدة المصري اليوم، العدد (997).

في الحقيقة فإن هذه المادة تضع الأمر في يد الإسلاميين، وكيف يعقـل أن يحـال دون تكوين حزب إسلامي يقوم لتطبيق مبادئ الشريعة التي يدعو إليها الدستور ؟

الشريعة في رأيي هي العـدل، وقـد سـبقني إلى هـذا بأصـرح لغـة وأحكم تحديـد الإمـام ابن القيم الـذي يـأتي مباشـرة في الفقـه الإسـلامي بعـد ابن تيميـة فقـال في مناسبتين في الأولى قال : «إن الله أرسل رسله وأنزل كتبـه ليقـوم النـاس بالقسـط، وهو العدل الذي قامت به السموات والأرض، فإذا ظهرت أمارات الحـق وقـامت أدلـة العقل وأسفر صبحه بأي طريق كانت فثمّ شرع الدين ودينه ورضاه وأمره، والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدلته في نوع واحد وأبطـل غـيره من الطـرق الـتي هي أقـوى منه، وأدل وأظهر، بل بين بمـا شـرعه من الطـرق أن مقصـوده إقامـة الحـق والعـدل وقيام الناس بالقسـط، فـأي طريـق اسـتخرج بهـا الحـق ومعرفـة العـدل وجب الحكم بموجبها وبمقتضاها.

والطرق أسباب ووسائل لا تراد لذاتها، وإنمـا المـراد غاياتهـا الـتي هي المقاصـد، ولكن نبه بما شـرعه من الطـرق على أسـبابها وأمثالهـا، ولن تجـد طريقـاً من الطـرق المثبتة للحق إلا وهي شرعة وسبيل للدلالة عليها».

وفي المناسبة الثانية قال تحت عنـوان : «بنـاء الشـريعة على مصـالح العبـاد في المعـاش والمعـاد»، فـإن الشـريعة بناهـا وأساسـها على الحكم ومصـالح العبـاد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلهـا، فكـل مسـألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصـلحة إلى المفسـدة، وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل» انتهى.

فإذا كانوا يفهمون الشريعة هذا الفهم، فالأولى أن يقولوا : «إن مبادئ العدل هي المصدر الرئيسي للتشريع، وبذلك يحققون جوهر الشريعة، ويتفـادون كـل الممحاكـات المذهبية وكل المفاهيم المغلوطة التي تصل إلى حـد تكفـير المخـالف، ولهـا سـند من أقوال كثير من الفقهاء بحيث تصبح القضية جدلية تثير الخلافات والعداوات، وكل واحد يدعي تطبيق الشريعة».

وفي إحدى المناسبات قلت : إن الشريعة قد تكون مطبقة في دولـة ترفـع علمًـا نقش عليه الصليب أكثر مما تكون مطبقة في دولـة نقش على علمهـا «لا إلـه إلا اللـه محمد رسول الله»، لأن الشريعة الحق هي العدل، والعدل مطبـق في سويسـرا أكـثر مما هو مطبق في السعودية.

* * *

إن ما يستحق أهمية خاصة أن هذا التعديل جعل إخواننا الأقباط يعترضون بشـدة، ولمـا رأوا أن اقـتراح إلغائـه قـد يثـير حساسـيات أو يـؤول تـأويلاً سـيئاً، فقـد اقـترحوا إضافات أرى أنهـا تعمـق الطائفيـة وتحـول دون الوحـدة ودون حقيقـة المواطنـة الـتي

يريدونها، وهذا ما يظهر من الاقتراح الذي تقدم به الأستاذ كمال سعد في رسالة مفتوحة إلى السيد الرئيس حسني مبارك، ونشر كموضوع تسجيلي في الأهالي (7/2/2007) وجاء فيه :

«بكل صراحة ووضوح ــ يا سيادة الرئيس ــ لنا مطلب واحد نعتقد أنه عادل، وهو أنه كما جاء ذكر الإسلام والمسلمين والشريعة الإسلامية في الدستور في كلمات صريحة قاطعة واضحة، وهذه الكلمات باقية كما هي دون تعديل، فإن الأمر يتطلب الموازنة ــ ولو في أخف صورها ــ بذكر المسيحية والمسيحيين بكلمات صريحة أيضًا (وليست ضمنية) في الدستور ليكون تعبيرًا حقيقياً عن تشكيل أمتنا الواحدة، إن أقل ما يمكن هو أن يتم ـــ على سبيل المثال ـــ تعديل المادة الأولى لتصير واحدة من الاقتراحات الثلاثة التالية :

اقتراح أول : جمهورية مصر العربية دولة مدنية ديمقراطية تقوم على وحدة شعبها بمسلميه ومسيحييه (أو أقباطه).

اقتراح ثان : جمهورية مصر العربية دولة مدنية ديمقراطية تقوم على قيم المواطنة وإعلاء قيمة المواطن سواء مسلمًا أو مسيحياً أو غير ذلك).

اقتراح ثالث : جمهورية مصر العربية دولة تؤمن بالمواطنة المبنية على الديمقراطية الكاملة للمواطنين مسلمين أو مسيحيين أو غيرهم.

أقول للأخوة الأقباط : إن أي ذكر للمصريين باعتبارهم مسلمين وأقباط يبرز تفرقة ويعد لعباً بالورقة القبطية، في حين أن اللعب السليم هو بالورقة المصرية دون إشارة إلى إسلام ومسيحية، وأي اقتراح من الاقتراحات الثلاثة يمكن أن يؤدي دوره المطلوب دون الإشارة إلى مسلمين ومسيحيين، ولماذا يقتصر الأمر على مسلمين ومسيحيين ؟ فإذا وجد بهائيون أو بوذيون أو يهود فهل نجردهم من صفة المواطنة ؟

على كل حال، لقد خلصنا الأقباط من المأزق باقتراح أن لا توجد المادة أصلاً، ومع هذا فأعتقد أني أغضبت الإسلاميين، ولم أرض الأقباط، وليس ذلك ذنبي، ولكنها قسمة الذين يصرون على قول الحقيقة كاملة وبصراحة.

ملاحظة : يا حبذا لو خلصتمونا في التعديلات الدستورية من المقدمة العنترية للدستور، فمصر شبعت عن الطرق.

[18]
الحضور الإسلامي في الدولـــة المدنيــــة(*)

قبل أن أدخل في الحديث أود أن أتقـدم بالشـكر للبابـا شـنودة لتوجيهـه الأقبـاط المنادين بتعديل المادة الثانية، أن هذا ليس من شأنهم، وأنه شـأن «ولي الأمر»، فعـبر بذلك عن وعي عميق شامل لا يتوفر لبعض الدعاة الذين يتـأثرون بعوامـل طارئـة، ولا يتوفر لهم العمق، وينظرون نظرة آحادية.

لم يسمح لي مجال المقالتين عن «حكايـة المـادة الثانية» بكـل مـا كنت أريـد أن أبوح به، لأن الحديث عن المادة جاء في سياق «التعديلات الدستورية».

إنني عندما ارتأيت استبعاد المادة أصلاً، لم يكن ذلك لأني أضيق بذكر الإسلام في الدستور، ولا أني أعتقد أن الدين مجرد علاقة ما بين الفرد والله، فهذا تبســـيط مخـل لا يقول به إلا الذين لا يريدون الدين أصلاً، لأن للدين حضورًا في المجتمع، كمـا أني لم أتقبل النظرة العلمانية بكل تـداعياتها الـتي تـوحي «بالدنيوية» وأن لا وجـود إلا للحيـاة الدنيا، فكل الأديان ــ وليس الإسلام وحده ــ ترفضـها، ولا لأني راعيت مشـاعر الإخـوة الأقباط، فقد أوردت أقـوال مـريت غـالي وسـلامة موسـى ومكـرم عبيـد، عن قبـولهم لمادة الإسلام دين الدولة، بل والدفاع عن الإسلام، ولعمري إن هؤلاء هم أقدر الأقبـاط على تكييف الموقف، فضلاً عن أن مادة الإسلام دين الدولة لم تـثر معارضـة الكنيسـة عنـدما عرضـت على الهيئـات التأسيسـية الـتي وضـعت مـواد الدسـتور ومثلت فيهـا الكنيسة، كمـا مثـل فيهـا اليهـود، وأهم من هـذا كلـه أن الموقـف الأصـولي المسـيحي يفرض على المسيحيين منح الـولاء للدولـة حـتى الدولـة الوثنيـة، إذا لم تمس العقيـدة المسيحية، فجاء في رسالة بولس إلى المسـيحيين الرومـانيين الـذين كـانوا يخضـعون وقتئـذ لحكم نيرون عدو المسيحية اللدود : «لتخضع كل نفس للسلاطين العاليـة، فإنـه لا سـلطان إلا من اللـه والسـلاطين الكائنـة إنمـا رتبهـا اللـه، فمن يعانـد تـرتيب اللـه، والمعاندون يجلبون دينونة على أنفسهم، فلذلك يلزم الخضوع للسلطان».

وما علـّمه بولس كـرره بطـرس رأس الحـواريين إذ قـال : «فاخضـعوا إذن لكـل خليفة لها عليكم سلطة شرعية، وأما للملك فكـالأعلى (أي مثـل الأعلى)، وأمـا للـولاة فكالمرسلين من قبله للانتقام من فاعلي الشر وللثناء على فاعي الخير».

إذا كانت كل هذه الاعتبارات القوية لم تكن السبب الأصلي في استبعادي المـادة، فما هو الدافع إذن ؟

الدافع هو الدفاع عن الإسلام.

ذلك لأني أؤمن أن الجمع بين الدين والسلطة يفسد الدين، وأن المجـال الحقيقي للدين هو الأمة وليس الدولة، ففيها ينتعش ويزدهر، وفيها يجد القاعدة التي يأوي إليهـا

(*) نشر بتاريخ 14/3/2007، في جريدة المصري اليوم، العدد (1004).

ويستمد منها قوَّته، كما أنها تجد فيه بلورة شخصيتها وتماسك قوامها، وأن الانحراف من الأمة إلى الدولة هو قلب مشئوم للأمور لأنه يغفل المكان الطبيعي ويلوذ بمكان لا يمكن أن يقدم للدين إلا الاستغلال ! وفي الوقت نفسه فإنه يميع ويشوه دور الدولة الحقيقي المدني الذي يجب ألا تشرك به شيئاً وهو خدمة الشعب ورفع مستوى معيشته والنهضة بالخدمات والمرافق من تعليم ورعاية للصحة.. إلخ، وتطبيق خطط التنمية والدفاع عن ترابها في مواجهة أي عدوان.. إلى آخر ما تقوم به الدولة المدنية الرشيدة في العالم.

وأؤمن إيماناً تامًا بأن من المصلحة القصوى للأمة المصرية أن يكون للإسلام فيها وجود قوي ويتفق مع مشاعرها، ويجب أن تتسع أمامه الفرص ليقوم بتثقيف وتعليم المواطنين روحه وقيمه النبيلة وما يفرضه من ضوابط الالتزام، لأن هذا سيحمي الشعب من الانحراف أو التحلل وسيزودها بالضمير والأمانة الموصولين بالله.

وهذا لا يضير في شيء الإخوة الأقباط، بل هو يعطي شعائرهم في العقيدة وفي الزواج والطلاق حقاً لهم لا تستطيع الدولة أن تمسه، ولا يمكن للأغلبية البرلمانية أن تعبث به، لأنه محمي بالقرآن وبالسُنة وبالتقاليد الرئيسية للحكم في الإسلام.

وهكذا فإن دعوتنا لمّا استبعدت المادة الثانية، فقد استبعدتها على أساس إسلامي بقدر ما أكد لي ذلك تجربة التاريخ، ولكي نفسح للإسلام المجال الطبيعي له وهو الأمة، وليس لأي حساسيات أو مراعاة، فالكاتب كاتب إسلامي وهو يعتز بإسلاميته، ولكنه كذلك يعتز بالأديان الأخرى، ويرى أن الدين أصلاً واحد، وأن الشرائع هي المختلفة وأن «الإيمانيين» جميعًا أمة واحدة، وأن جمال البنا على إسلاميته أقرب إلى الأقباط من العلمانيين والماركسيين.

ومن غير الإسلام يمكن أن يقوم بهذا الدور الحيوي ؟

ومن أين يمكن لأي مصدر آخر أن يتمتع بما يتمتع به الإسلام من ثقة الجماهير وإيمانه به ؟

وبالطبع فإن هذا لن يضر أو يمس الإخوة الأقباط، لأننا نريد منهم أيضًا أن يتمسكوا بقيم المسيحية من محبة وخير وسماح، ولأن الدين واحد في جوهره حتى وإن اختلفت شرائعه، والأديان الإبراهيمية الثلاثة (اليهودية والمسيحية والإسلام) أسرة واحدة أبوها الأعلى واحد وإن اختلفت أمهاتها، ويفترض أن تكون العلاقات ما بينها علاقة الأخوة بعضهم ببعض، ولن يمس هذا المواطنة، كما أنه يحمي حق الأقباط في الاحتفاظ بشرائعهم الخاصة بحيث لا يمكن للأغلبية في البرلمان أن تمسها، لأن الإسلام يحميها ويحول دون أن يكون مصير الأقباط كمصير المسلمين في الدول الأوروبية والأمريكية التي تدعي المسيحية.

وإذا رأت مجموعة من المواطنين أن القرآن يضع خطوطاً عريضة للاقتصاد والاجتماع والسياسة والقانون فيما يطلقون عليه «الشريعة» وأن من واجبهم

المطالبة بتطبيقها فيمكنهم ذلك عن طريق النواب الذين ينتخبون للمجلس التشــريعي للقيــام بذلك بالطرق الديمقراطية.

وهنـاك فـرق كبـير أن تتـولى الدولـة من تلقـاء نفسـها أو بحكم إيمانهـا تطـبيق الشريعة كما يتصور ذلك كل الدعاة الإسلاميين، وبوجـه أخص حـزب التحريـر، وبين أن تتولى الأمة بأن تطلب من الحكومة إصدار القوانين التي تحقق ذلك، إن الأول سـيقدم لنا طبعة أخرى من «طالبان» و«السعودية» حتى لو كانت طبعة منقحة.

ولكن عندما تتقـدم الأمـة فـإن هـذا يجعـل للمطلب شـرعية ديمقراطيـة وقاعـدة حقيقية ترتكز عليهـا ثم تسـتطيع الأمـة أن تتـابع الدولـة عنـد وضـعها الشـريعة موضـع التطبيق بحيث يحقق روح الشريعة «العدل والمصلحة» وليس شكلياتها، وحتى عنــدما يتحقق ذلك، فـإن الأمـة تتـابع التطـبيق وتكشـف مـا قـد يحـدث من أخطـاء أولاً بـأول وتطالب بتصحيحها.

إن جمال البنا كاتب إسلامي يؤمن إيماناً تامًا بحرية الفكر والاعتقاد والتعايش بين الأديــان وهــو بكــل تأكيــد أقــرب إلى الأقبــاط من العلمــانيين، والماركســين، بــل والديمقراطيين أيضًا، لأنه في الوقت الذي يحمي الإسلام، فإنه يحمي المسيحية أيضًا.

[19]
تعديل الدستور
أو تعطيل الدستور(*)

المادة (179) المطلوب إقرارها لا تعني في الحقيقة إلا تعطيل الدستور.

معروف أن الدستور فوق القوانين، ولكن ما قد لا يعرفه البعض أن الدستور نفسه يخضع لحقوق اسمها حقوق الإنسان.

وأي دستور لا يكفل هذه الحقوق يكون دستورًا باطلاً ومرفوضًا من المجتمع الدولي ومن الشعوب أيضًا، بل إنه في الواقع يصبح دستورًا للإرهاب، فما لم تكن لهذه الحقوق حماية، ولما كان الظلم من شيم النفوس، ولما كانت السلطة بطبيعتها مفسدة، فسيمكن بكل بساطة، وكل سهولة، وتبعًا لإرادة الحاكم تعطيل هذه الحقوق، وهذا لا يعني إلا الإرهاب.

إننا هنا أمام مفارقة تفوق أي مفارقة أخرى أن تحارب الدولة إرهاب بعض الأفراد بأن تفرض الإرهاب على كل الناس.

المادة (179) تشل المادة (40) من الدستور التي تنص الفقرة الأولى منها على أن «الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد وتفتيشه و حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقًا لأحكام القانون.

المادة واضحة فإنها في الوقت الذي تقرر الحق الأصلي لكل مواطن في الحرية الشخصية بكافة صورها، فإنها لم تغفل أنه قد يتطلب التحقيق نوعًا من الارتفاق عليها بإذن من القاضي أو النيابة.

أي أن المادة حفظت حق الفرد، وحق الحكومة أيضًا، فما الداعي للمساس بها ؟!

والمادة المشئومة تعطل أيضًا المادة (44) التي تنص على أن للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب، ولا يعني هذا إلا تقنين الطريقة الهمجية في التفتيش، وفي قلب الأثاث، وشق المراتب، والاستحواذ على الأموال، والشتم والضرب.. إلخ.

والمادة المشئومة تعطل المادة (45) من الدستور التي تنص على حرمة المراسلات والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال وسريتها مكفولة، ولا

(*) نشر هذا المقال بجريدة «المصري اليوم»، بتاريخ 28/3/2007، العدد (1018).

يجـوز مصـادرتها أو الاطلاع عليهـا إلا بـأمر قضـائي، وهي مـا يعـني القضـاء على كـل خصوصية.

فهذه كلها مواد في الوقت الذي تعترف فيه بالحقوق الطبيعيـة للإنسـان، فإنهـا لا تغفل حق الحكومة عند الضرورات، لأن دستور سنة 1971م لم تضعه حكومة ملائكية، ولم تستهدف به الحريـات، ومـع هـذا فلم تجـرؤ الحكومـة على حرمـان المـواطن من حقوقه الطبيعية بمثل ما تؤدي إليه المادة (179).

كيـف لم يعلم المجلس الموقــر أن انتهـاك حقـوق الإنسـان لا يمـر سـهلاً، وكأنـه إجـراء روتيني، إن هناك محاسبة دوليــة أمام محـاكم دوليـة، وهنـاك محاسـبة قضـائية أمام محاكم دستورية، وأهم من هذا كله هناك محاكمة شعبية.

إن الشعب لن يسكت على هذا الانتهـاك لحقوقـه، ولن يغفـر للـذين قـاموا بتلـك الجريمة النكراء، وسيعرف أسماءهم واحدًا واحدًا.

هل الحكومة في حاجة إلى سلطات ؟!

ألا ترى الفساد يستشري ولا أحد يمكن أن يقف أمامه ؟!

ألا تـرى الأسـعار تتعـالى ولا أحـد يخلص النـاس من زياداتهـا الـتي جعلت الحيـاة جحيمًا ؟!

ألا ترى كرامات المواطنين تهدر في الأقسـام فيضـربون ويعـذبون، ويموتـون، ولا أحد يتكلم ؟!

فماذا تريد الحكومة من سلطات أكثر من هذا ؟!

أفلا تعلم أن لكل شيء حدًا، وإن هذا الحرص على تجريد المواطن من أي حمايـة يمكن أن يدفع المواطن في النهاية إلى الثورة، فمادامت الحيـــاة أصـبحت جحيمًـا فلا شـيء يبعث النـاس على الاحتفــاظ بهـا، بـل إن الثـورة عليهـا يمكن أن تكـون الحـل للتخلص منها.

إن الحقوق التي أرادت المادة (179) أن تقضـي عليهـا هي في المجتمـع الـدولي «حقوق طبيعية»، أي حق الإنسان، وكل إنسان دون استثناء مهما كان فقـره، وجهلـه، ومسكنته، وأنها في الإسلام حقوق إلهية منحها الله لبني آدم، فمن يجرؤ أن يقف أمام الله في الآخرة، وأمام المجتمع الدولي، في الحياة الـدنيا، إن دسـتورًا ينتهكهـا لا يمكن أن يبقى أو يستمر، لأن الضغط يولد انفجارًا، ولأنه سيجعل حكومة مصـــر منبـوذة من العالم أجمع، لا تظفر بأي احترام، وسيجعلها دولة بوليسية، تتولى هي نفسها الإرهاب.

وإذا كانت أحكام الطوارئ قد تقبل على أساس أنها طـوارئ لابـد أن ترفـع، فـإن تقنين أحكام الطوارئ ومضاعفتها لا يمكن أن يقبل.

والله إنها لمأساة.

أن تتقدم شعوب لم تكن شيئاً مذكورًا..

وأن تتخلف مصر ــ أم الدنيا ــ كل يوم عن الآخر..

في موريتانيا.. وفي السودان.

تنازل الحاكمان طواعية، وآثرا أن ينتخب الشعب غيرهما.

في الأردن حُـرِّم حبس الصحفيين.

أما في مصر، فرغم استسلام الشعب، و«افتراء» الحكومة.. فإن الحكومة لا تقنع وتأبى إلا أن تضع تعديلاً، هو في حقيقته تعطيل.. لا تعديل للدستور، وبداية لحكم دولــة بوليسية.

أقول لشعب مصر :

إذا كـان برلمـان الحـزب الوطـني قـد أجـاز التعـديلات، فالفرصـة الأخـيرة هي الاستفتاء..

ارفضوه..

ارفضوه..

ارفضوه..

[20]
الخيار الصعب
بين حكم القانون والحكم بالأصوات(*)   (1 ــ 2)

في سنة 1955م احتفل البنك الأهلي المصري بعيده الخمسيني، ودعا لهذه المناسبة عالمًا ومفكرًا سياسيًا مرموقاً هو ف.م.هايك الذي كان قد رزق شهرة كبيرة عندما أصدر كتابه «الطريق للعبودية» ليلقي محاضرة، واختار الأستاذ هايك موضوعًا سياسيًا هو «المثال السياسي لحكم القانون».

في هذه المحاضرة كشف الأستاذ هايك عن أن فلاسفة أثينا العظام سقراط وأفلاطون وأرسطو لم يتقبلوا حكم الأصوات rule by votes التي أخذت به الديمقراطية الأثينية والذي اعتبرها العالم النموذج الكلاسيكي للديمقراطية، وأنهم كانوا يؤثرون عليها نظامًا آخر هو «الحكم بالقانون» rule by law.

وجاء في هذه المحاضرة بالنص :

«إن حكم القانون كان هو المثال لكل الفلاسفة والمفكرين، وكان في أثينا يطلق عليه إسونميا Isonmia وهي كلمة أنسيت بعد ذلك وتقهقرت أمام كلمة «الديمقراطية»، وعندما ظهرت في قواميس القرن السادس عشر ترجمت إلى «المساواة أمام القانون»، أو «حكومة القانون»، أو «سيادة القانون».

وقال هايك : «استخدم أفلاطون الكلمة كمضاد صريح للديمقراطية وليس كمرادف لها، كما تعد الفقرات التي جاءت في السياسة لأرسطو خلال مناقشته لأنواع الديمقراطية دفاعًا عن حكم القانون وليس الديمقراطية الأمر الذي يدل عليه قوله «من الأفضل أن يحكم القانون عن أن يحكم المواطنون»، و«أن يعين الأشخاص الذين يتقلدون المناصب العليا كحماة وخدمًا للقانون»، وكذلك إدانته الحكومة التي «يحكم فيها الشعب وليس القانون، وحيث يحدد كل شيء بأغلبية الأصوات وليس بالقانون»، ومثل هذه الحكومة لا تعد في نظره حكومة دولة حرة لأنه «حيث لا تكون الحكومة في يد القوانين، فليس هناك دولة حرة، لأن القانون يجب أن يكون أسمى من كل الأشياء الأخرى»، بل إنه ذهب إلى أن تركيز القوى في أصوات الشعب لا يمكن أن يسمى ديمقراطية، لأن مدى قراراتها لا تكون عامة، وفي كتاب «البلاغة» قال : «إنه لمن أعظم الأمور أهمية أن تحدد القوانين السليمة نفسها كل النقط، ولا تدع إلا أقل ما يمكن للقضاة» انتهى.

يبدو أن التاريخ أعاد نفسه، فقد ارتفعت الصيحات بالديمقراطية وللديمقراطية دون أن يلحظ «الحكم بالقانون»، وصدرت الأوامر من أمريكا بالدعوة للديمقراطية

(*) نشر هذا المقال بجريدة «المصري اليوم» في 1/10/2008، العدد (1571).

فترددت أصـداء هـذا الأمـر في العـالم بأسـره حـتى ظن النـاس أن الديمقراطيـة هي الشفاء من كل داء.

إنه لمن المفهوم أن يضيق الفلاسفة بصفة عامـة بحكم «الأصـوات» فليس لـدى الأصوات إلا العدد، وهذا العدد يخضـع لعوامـل عديـدة بحيث يكـون حكم الأصـوات هـو «الغوغائية»، وقد يتحول إلى حكم الأغنيـاء أو حكم الأقويـاء، لأن الأعـداد تحتـاج إلى تنظيم، ولا يتأتى لها التنظيم إلا من خارجها، وبحق قال شوقي :

سخر الناس وإن لم يشـعروا لقـوِّي أو غنِّـي أو مُبيـن
والجمـاعات ثنـايا المرتقـى في المعالي وجسور العابرين

لقـد شـاهد فلاسـفة أثينـا كيـف صـنعت الديمقراطيـة بسـقراط وحكمت عليـه بالإعدام ؟ وكيف فشل أفلاطون في محاولاته العديدة لإصلاحها في غـير أثينـا وكـاد أن يحاكم كأستاذه أو يستعبد، وتبين أرسطو بعقليـة نافـذة النهايـات الـتي لابـد وأن تنتهي إليها الديمقراطية وحكم الأصوات من أثينا حـتى الثـورة الفرنسـية والثـورة البلشـفية، وإذا كانت الدولتان الكبيرتان بريطانيا وأمريكا قـد ظلتـا بمنـأى عن الثـورات فـإن هـذا يعود إلى العوامل الطارئـة والاسـتثناءات الـتي رزقتهـا هاتـان الـدولتان، ممـا لا يتسـع المجال لتفصيله.

وكتب أحـد القـراء في جريـدة «الإنـدبنت» بتـاريخ 17/6/1993م ص 25 تحت عنوان : «أوقات سعيدة في ظل طغـاة اليونان» لمناسبة الاحتفال بمرور 2500 عامًـا على الديمقراطيـة اليونانيـة، على أسـاس إعادتهـا إلى سـنة 507 ق.م، وهي السـنة البارزة في تاريخ «كليستنس» Clisthenes أبو الديمقراطيـة الأثينيـة، تعليقـاً يقـول : «يجب ألا يؤخذ المرء بالديمقراطية الأثينيـة، ففي الربـع الأخـير للقـرن الخـامس قبـل الميلاد انحطت الديمقراطيـة (أي حكم الشـعب) إلى درجـة حكم الرعـاع وتـورطت الجمعية Ecclesia في عدد من الفظـائع ففي سـنة 412 أمـرت بإعـدام كـل الرجـال واستعباد النساء والأطفال في مدينة Scions ـ في الجنـوب ـــ لمحـاولتهم الانشـقاق عن الحلف Delian League، وشاهدت سنة 416 إعدام رجال مدينة ميلوس ـــ في الشرق ـ واستعباد نسائهم وأطفالهم لرفضهم الدخول في الحلف.

وبعد ذلك بعشر سنوات في أعقاب معركة جزائر أرجينوس Arginuse Islands أعدم ستة من أمراء البحر دون مبرر شرعي لإخفاقهم في استنقاذ البحارة الآثينيين.

ويختم التعليق «إن مما يثير الدهشة أن أسعد مرحلة في تاريخ الإغريق ـ القـديم أو الحديث ـ قد تكون هي مرحلة حكم الطاغية «بيزاسـتروس» خلال أواسـط القـرن السادس قبل الميلاد، في أعقاب سولون عندما كانت الديمقراطية متجمدة».

إذا كانت الديمقراطية التي هي بحكم طبيعتها ـ لها طبيعة الأصـوات ـــ أي العـدد تتأبى على الإصلاح، وإذا كان البديل الأفضل هو القانون، فكيف حدث أن عجزت أوروبا عن أن تصل إلى هذا المثال الأفضل في الحكم منذ أيام أثينا حتى العصور الحديثة ؟

عجـزت أوروبـا لأن مثـل هـذا القـانون يجب أن يكـون «قاضـيًا» موضـوعيًا يحكم بالحق وليس محاميًـا من طبقـة أو فئـة يـدافع عنهـا ويحكم من زاويتهـا، ولا يمكن في الحقيقة أن نجد مثل هذا القانون إلا من خارج الإطار البشري، لأن الإنسان لا يمكن أن يتحـرر من العوامـل الذاتيـة الـتي تحكمـه من ميلاده إلى وفاتـه، وهـذا هـو مـا طـرأ لأفلاطون فقد تساءل في كتابه «القوانين» من يضـع هـذا القـانون : البشـر أو الآلهـة، ولم يجب أفلاطون لأن آلهة الأولمب اليونانيـة مـا كـان يمكن أن يضـعوا القـوانين وهم المثل على النزق والطيش والانطلاق في الإرادات والشهوات.

وقد حاولت أوروبا ثلاث مرات أن تضع القانون المنشود وفشلت فيها جميعًا.

فأقدم وأعرق هذه القوانين كـان القـانون الرومـاني، وكـان طبقيًـا معـنى ومبـنى يعمل لكي تؤدي كل الطرق إلى روما، وأن تسود روما العالم، وقد قنن فيما قننه الرق ودونية المرأة وحق تملك الفاتح لأشخاص وديار وأراضي وأملاك المهزومين.

وقدمت فرنسا قانون نابليون وكان يمثل مصالح واتجاهات البورجوازية الصـاعدة، وجـاء إعلان حـق «الإنسـان والمـواطن» مبتـورًا، وعـانى العمـال منـه في مواجهـة الرأسمالية، كما أخذ بمبدأ دونية المرأة الذي وضعه القانون الروماني.

وأخيرًا ففي روسـيا وفي غمار ثورة شـعبية وضع الروس القانون السوفيتي الذي كان يقلد «الحـزب» الشيوعي رئاسة السلطات كلها، وتكون كـل الهيئـات الجماهيريـة الأخرى تابعـة لـه وبمثابة «السير ناقل القوى» من الحزب الـذي يمثـل «الـدينامو» أو «المحرك» إلى الجماهير.

وفي هذه القوانين الرئيسية الثلاث في التاريخ السياسي لأوروبا ثبت فشل أوروبا في إصدار القانون «القاضي والموضوعي».

وأصبح الخيـار الأوروبي محصـورًا مـا بين الديمقراطيـة بعجرهـا وبجرهـا ومـا بين النظم الفاشية، وطبيعي أن الديمقراطية أفضل رغم كل المآخذ عليها من هــذه النظم الشمولية.

وثمة تعليقان على هذه النتيجة :

الأول : أن هذا لا ينطبق على العالم أجمع، وإنمـا على أوروبـا والغـرب، أمـا بقيـة دول العالم فقد يكون لديها بديل عن الديمقراطية لم تتعرف عليه أوروبا والغرب (كما هو الحال في الإسلام مثلاً) باعتباره بناءً من القيم يمكن تجسيدها في دستور وقانون.

الثاني : أن الخيار الحقيقي لأوروبـا لم يكن مـا بين الديمقراطيـة أو الفاشـية، لأن الديمقراطية نفسها تؤدي إلى الفاشية، لأن الديمقراطية ليست إلا الواجهـة السياسـية للرأســمالية، ومــا دفــاع الأمريكــان عن الديمقراطيــة إلا دفاعًــا عن الرأســمالية، والرأسمالية لا تجد حلاً لأزمتها إلا في صناعة الحرب والتسـلح، وهـذا هـو الطريـق إلى

الفاشية، ويمكن عن طريق ثورة عليها أن تـؤدي للاشـتراكية، فهي في جميـع الحـالات ليست النظام الأمثل الذي يمثل الاستمرارية السعيدة.

الخيار الصعب
بين حكم القانون والحكم بالأصوات(*) (2 ــ 2)

كانت إشارة أفلاطون عن القوانين، وهل يصدرها البشر أو الآلهة أشبه بشهاب ثاقب وسط ظلمات الغابة الأوروبية المتشابكة، وقد كانت ككل شهاب يتوهج سريعًا ثم ينطفئ، ولكنها توحي لنا بأنها قد توصل إلى ما توصلنا إليه من أن الإنسان يعجز أن يصدر القانون الموضوعي للحكم الذي يكون قاضيًا، وليس محاميًا، ولكنه بالطبع ما كان يجد من «آلهة الأولمب» ما يمكنهم من إصدار هذا القانون لأنهم ليسوا إلا آلهة كالبشر في نزواتهم، ولكن لديهم قوات إلهية ليست للبشر.

إن هذا كان مدخرًا للإسلام، وللإسلام وحده عندما أنزل الله تعالى من سماواته العلا «القرآن».

هناك حسياسيات خاصة تتملك بعض الناس عند التعامل مع القرآن

بعض هذه الحسياسيات تعود إلى الظن أنه لا يهم إلا المسلمين، وفات هؤلاء أن القرآن كتاب حضاري بالدرجة الأولى، إنه كتاب فن وموسيقى كما هو كتاب أدب وهداية، وأي عربي لا يتعرف عليه لا يستقيم لسانه ولا تصلح لغته، وأنه هو صانع الحضارة الإسلامية التي أظلت العالم القديم وحمت ورعت كل أصحاب الديانات، وقدّم إلى أوروبا آثارها القديمة التي كادت تندثر، كما قدموا مفاتيح التقدم العلمي الصناعي الذي أدى للثورة الصناعية وهو كتاب «تاريخي» كما هو كتاب «ديني»، وإن عدم اعتباره من المراجع هو نوع من الفكر المسبق الذي لا يقوم على أساس، دع عنك أن القرآن ككتاب دين هو الوحيد الذي يعترف بالأنبياء جميعًا «لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ» (البقرة : 136)، وأنه الدين الوحيد الذي جعل من مهام جيوشه حماية الكنائس والأديار وحصانة رجال الدين من القتل.

في صميم أسباب هذا العزوف عن التعامل مع القرآن الفكرة الأوروبية التي ترفض الأديان ــ على الأقل ــ كعامل مؤثر في حياة المجتمع إن لم تكن أكثر العوامل تأثيرًا.

لا عجب إذا كانت هذه الفكرة التي تخالف كل ما يؤمن به شعوب هذه المنطقة من الالتزام بالأديان إسلامًا أو مسيحية، واستلهام كتبها في تقرير الأحكام، نقول لا عجب في رفض «المستغربين» منا الذين تشربوا الثقافة الغربية وتربوا في جامعات غربية وعلى أيدي أساتذة من الغرب.

هل يمكن أن يكون محمد وعيسى وموسى أقل شأناً في حياة البشرية من روسو ومونتيسكو وآدم سميث وكارل ماركس وإنجلز، وأن يكون القرآن والإنجيل أقل تأثيرًا

(*) نشر هذا المقال بجريدة «المصري اليوم» في 8/10/2008، العدد (1578).

على حياة المجتمع من أي كتاب لديكارت أو أوجست كـونت أو سبنسـر أو دروكيم أو توينبي.. إلخ.

هناك خوف من «المهوسين» بالقرآن، ولكن المهوسين موجودون في كل مذهب فهم موجودون في الاشتراكية، ولم يقل أحد إن وجودهم يعني استبعاد الاشتراكية.

على كل حال نحن هنا نقرر بوضوح وحسم وصراحة أننا عندما نجعـل من القـرآن «قانوناً» للحكم فإنما نعني بذلك ما جاء في القرآن عن الحكم بالذات وما تضـمنه من قيم مثل المساواة والحرية والعدالة والمعرفة، أما مـا يتعلـق بالعقيـدة أو الديانـة فلن يكون له دخل لأننا نؤمن بدولة مدنيـة، أي أنهـا لا يمكن أن تكـون دولـة «ثيولوجية» أو إسلامية، ومعـروف أننـا نـؤثر على النص التقليـدي الـذي ارتضـاه الأقبـاط واليهـود في دستور سـنة 1923 :ـ «**الإسلام دين الدولة»، نصًـا آخـر يقـول : «دين هـذه الدولة هو خدمة شعبها**»، أو «أن الدولة تستلهم في تشريعها قيم الحرية والعدالـة والمساواة والمعرفة فلا يمكن المزايدة علينا أو الاتهام، لأن ما ذهبنا إليه لا يعني إلا ما انتهينا إليه من أن حكم القـانون أفضـل من حكم الأصـوات، وأن مـا أخـذنا بـه ليس إلا نتيجة لعجز البشر عن أن يضعوا قانوناً يكبح جماح البشر أو التأثر بالمصالح.

وهنـاك عامـل آخـر ذلـك أن كـون الدولـة مدنيـة لا يتنـافى مـع الحقيقـة الواقعـة والمؤكـدة وهي أن الأمــة إسـلامية، وعنـدما يكـون أكـثر من 90 % من سـكان أمـة مسلمين، فهذا يعني أمة مسلمة ولا ينفي هذا وجود أقلية من أديان أخرى، خاصـة وأن القــرآن يحمي الأقليــات ويكفــل حرياتهــا الدينيــة بصــورة أفضــل ممــا في الــدول الديمقراطية التي يمكن للأغلبية فيها أن تقرر ما ترى حتى وإن حـاف على الأقليـة، إن الإسلام يكفل في قرآنه وعلى لسان رسوله حمايـة الأقليـات، وبحيث لا يمكن الأغلبيـة أن تقرر غير ذلك، وكـان هـذا هـو السـر في بقـاء الأقليـات غـير الإسـلامية في الـدول الإسلامية، على حين انقرضت الأقليات الإسلامية ـ بالإبـادة ـــ في دول غـير إسـلامية، وإذا كانت موجودة فلا تحترم حرياتها وحقوقها الدينية، وإنما يسري عليها قانون البلاد.

وهذه الحقيقة لها تداعيات هامة فيما نحن بصـدده لأننـا عنـدما نأخـذ من نصـوص الحكم في القرآن قانوناً، فإننا نضمن ولاء، بل وإيمان الشـعب بصـورة لا يمكن لغيرهـا أن تظفر به ويكون تطبيق ذلك إعمالاً لإرادة الأمة، وهذا هو منتهى الديمقراطية.

ولننظر الآن إلى أهم المبادئ التي يضعها القرآن للحكم وهي :

(1) الحكم بالشورى ورفض الحكم برأي الحاكم لأنه ليس إلا أسلوبًا فرعونيًا مرفوضًا «مَا أُرِيكُمْ إِلاَّ مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ الرَّشَادِ» (غافر : 29) .

(2) اختيار الحاكم عن طريق بيعة، وأن يكون مبرر الترشيح هو الصلاحية.

(3) تحريم وراثة الحكم، فالنسب لا يغني شيئاً.

(4) أن يكون العدل هـو أسـاس الحكم «وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُـوا بِالْعَـدْلِ» (النساء : 58).

(5) حق الشعب في مراقبة الحاكم وطاعته إن أحسن والثورة عليه إن أساء، لأن الطاعة لا تكون إلا في المعروف، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مسئولية كل فرد في الدولة.

(6) تقرير التكامل الاقتصادي أو الضمان الاجتماعي عن طريق الزكاة التي تؤخذ من الأغنياء لتعطي للفقراء حقاً معلومًا بحيث لا يوجد فقير يتضور جنبًا إلى جنب غني مترف.

(7) حرية الملكية ــ استهلاكية أو إنتاجية ــ على أن تخضع لمبدأ «عدم إساءة استخدام الحق».

(8) الأخذ بالأصلح واقتباس الأفضل تحقيقاً للوصول إلى الحكمة التي يكون على المسلم أن ينشدها أنى وجدها.

(9) اعتبار الترف في المجتمع دلالة سيئة، وإذا زاد أو حكم فيمكن أن يودي بالنظام «أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا» (الإسراء : 16)

هذه هي المبادئ التي نظمها القرآن «قانوناً للحكم»، ويجب أن تؤخذ باعتبارها ما جاء به القرآن حتى لا تكون محلاً للعبث، وحتى تكسب إيمان الجماهير.

وفي الوقت نفسه فإن الحكم بالقانون يعني :

(أ) أن لا تكون الدولة دولة الفرد الديكتاتور، أو دولة الحزب الواحد، أو دولة الطبقة، أو دولة الطغمة العسكرية.

(ب) أن لا يكون أحد فوق القانون أو بمنأى عن ولايته.

(حـ) أن لا يحرم أي واحد من حماية القانون.

(د) أن لا يكون هناك تفرقة أمام القانون، فالكل أمامه سواء.

(هـ) أن لا يعتد بأي إجراء أو تصرف يصدر مخالفاً للقانون.

(و) أن يَجُبّ الولاء للقانون كل صور الولاء الأخرى مهنية أو أسرية أو قومية أو نقابية.. إلخ.

(ز) أن لا يكون هناك سوى قانون واحد يخضع له الناس جميعًا دون تفرقة.

إن كون الحكم في الدولة الإسلامية هو حكم القانون لا ينفي أن تكون الأمة هي مصدر السلطات، والضابط الوحيد لهذا النص التقليدي في الدساتير الديمقراطية أن السلطات هنا ليست مطلقة وبلا حدود، ولكنها داخل الإطار العريض للقرآن، كما أن حرية السلطات تكون داخل إطار الدستور، فالسيادة هي للقرآن باعتباره الدستور، ولكن (سلطة) الفهم والتطبيق والممارسة والإضافة والتأويل.. إلخ، هي للأمة التي استخلفها الله في الأرض.

وقد أراد الله تعالى بسيادة القرآن ضمان تحرر الأمـة الإسـلامية والفـرد المسـلم من فرض سلطات الطغاة والحكام والمستغلين بمختلف الادعاءات والحيلولـة دون أن تخدع هذه السلطات أو تزيف إرادة الأغلبية وبالتالي تتوصل إلى القضـاء على الحقـوق التي كفلها القانون، فسيادة القانون في الحقيقة حمايـة لحقـوق الفـرد وسـيادة الفـرد الملتزم بالقانون، كما أن النص على أن الأمة الإسلامية هي مصدر السلطات ضــروري ولازم حتى لا يستأثر الحاكم بالحكم ويصبح ديكتاتورًا بالفعل وإن ادعى الحكم بالقرآن، فسلطة الشعب دون سيادة القـانون يمكن أن يـؤدي بهـا إلى التهـور وسـيادة القـانون دون سلطة الشــعب يمكن أن يؤدي بها إلى التحجر.

[21]

ضرب الديمقراطية باسم الديمقراطية[*]

رأيت على إحدى القنوات الفضائية ندوة عن الهيئات الإسلامية ــ ما لها وما عليها.. ما يحمد لها وما يكره منها، وكانت الندوة تجمع ــ كما هي العادة ــ مناصرين ومعارضين.

القضية التي أثارها البعض، والتي تستحق معالجة صريحة، وواضحة، هي تبرير ضرب النظم الحاكمة للدعوات الإسلامية بحجة أن هذه الدعوات لا تؤمن بالديمقراطية، وإنما هي تدعيها لكي تصل إلى السلطة، فتضرب كل النظم الديمقراطية، وهم يستشهدون بأقوال عديدة وردت في كتابات بعض زعماء هذه الهيئات.

نقول إذا جاز لهم أن يستشهدوا بأقوال للهيئات الإسلامية تعارض الديمقراطية، فلماذا لا يستشهدون بأقوالهم المؤيدة للديمقراطية ؟ خاصة وأن أقوالهم المؤيدة هي آخر الأمرين.

إن بيان الإخوان المسلمين الصادر سنة 1994م يقرر صراحة التعددية الحزبية وتداول الحكم وحق المرأة في العمل وتولى المناصب القيادية، فبأي حق نقول إنهم لا يصدرون عن صدق، ولكن عن إدعاء ولماذا لا يكون هذا التحول من مبدأ قديم إلى مبدأ جديد نتيجة للخبرة والتجربة، وما أثبتته الأيام من خطأ، وأن جماعة النهضة (الغنوشي) أعلنت تخليها عن المنافسة على الحكم حتى تحسم شأفة هذه الظنون، وكانت قد أعلنت في إحدى وثائقها أن الشعب التونسي إذا رفض الشريعة فنحن لا نملك إكراهه عليها.

أما فكرة أنهم يتظاهرون بتأييد الديمقراطية وهم في قرارة قلوبهم يضمرون البطش بها، فهذا رجم بالغيب لا يجوز أن يصدر عمن يدعى العلم، وقد قالها الرسول ﷺ من ألف وأربعمائة عام «هلا شققت عن قلبه»، وفى أي شرع تترك الكتابات الصريحة الموثقة، ويعُمد إلى النوايا والسرائر وما يعتزمونه إذا ولوا الحكم.

ولكن فلنسر مع الكذاب إلى باب الدار..

فحتى لو فرضنا أن هذه المزاعم كانت موجودة فهل يبرر ذلك للسلطة ــ التي عادة ما تتمثل في الجيش ــ ضرب مجموعة شعبية كبيرة نالت ثقة الشعب ومصادرة حريتها في العمل، أو حتى في الوجود ــ بحجه احتمالها ضرب الديمقراطية.

إن أولى بدائه الديمقراطية أنها سيادة الشعب فإذا عبر الشعب عن إرادته، فلا يجوز لأي قوة أخرى أن تضرب هذه الإرادة ما دمنا فى مجتمع ديمقراطي.

(*) نشر في جريدة «القاهرة» يوم الثلاثاء 14/8/2001م، العدد (70).

وإذا كان الملك فاروق قد ترك العرش «نزولاً على إرادة الشعب» أفلاً يستحي دعاة الديمقراطية والجمهورية من ضربهم إرادة الشعب بالمدافع والبنادق.

وحتى لو كان ما أدّعوه صادقاً فإن التصرف السليم هو تركهم حتى يبدءوا في تدمير الديمقراطية، وعندئذ يمكن للجيش أو أي قوة أن تثور عليهم بعد أن حكمت عليهم بأفعالهم بالفعل ولن يلومهم أحد.

إنهم بحجة هذا الاحتمال قد ضربوا الديمقراطية بالفعل، ونكلوا بالهيئات المعارضة، بقوة السلاح وبأسنة الرماح، وبفرض القوانين التي تكبل الحرية، وترمى المعارضين في السجون، وماذا كان يمكن أن تفعل الهيئات الإسلامية أكثر من هذا ؟ لو صدقنا ما زعموه عنها، وهى على كل حال لا تملك جيشاً ولا دبابات ولا مدافع، ولا قوه قاهرة تقهر بها الإرادات وتخرس الأصوات.

لقد قاموا بالفعل، بأسوأ ما كان يمكن أن تقوم به هذه الهيئات. فكأننا جعلنا الاحتمال أمرًا واقعًا، والبعيد واقعًا ماثلاً.

في شرع أي ديمقراطية يمكن للجيش أن يلغى انتخابات حرة اختار فيها الشعب الجزائري نوابه اختيارًا حرًا، فيرفض إرادة الأمة ويحل محلها حكم العسكر، هل هذا من الديمقراطية في شيء.

وما يحدث في تركيا أسوأ، ويؤكد سبق الإصرار والتعمد، لا مرة، ولكن مرات عديدة.

لقد ألف فريق من الشعب التركي حزبًا إسلاميًا، وناصر الشعب هذا الحزب حتى ولى الحكم، وكان حكمه بشهادة الأعداء والخصوم من أفضل صور الحكم، فرفع أجور الفقراء، وحارب الفساد ونشط الصناعة وعمل لتخليص الاقتصاد التركي من شبكة الهيمنة الأجنبية.

ولكن هذا كله لم يشفع له، فحيكت له الدسائس حتى أودى به.

وعندما ألف اتباعه حزبًا آخر، أصدرت المحاكم التركية أمرًا بحله.

والذي يفهمه الجميع من حقوق الإنسان حق الفرد والجماعة في التعبير عما تؤمن به، سواء كان إسلامًا، أو ماركسية.

فأن تصدر محكمة تركية حكمًا بحل حزب إسلامي انتخبه ملايين الأتراك هو مصادرة للديمقراطية، وضرب لإرادة الشعب، وانتهاك لحقوق الإنسان.

وأن يتم هذا على يد الجيش المدجج بالسلاح، والذي يدين في الجزائر وتركيا بالولاء لأعداء هذين الشعبين، هو ما يزيد الطين بلة.

على أن أسوأ ما في الموضوع لم يأت بعد فقد حكمت المحكمة الدستورية للاتحاد الأوروبي بسلامة هذا الإجراء، أي حل الحزب الإسلامي التركي، لأن الشريعة تخالف حقوق الإنسان !!!

هـل لـو كـان هـذا الحـزب حزبًـا ماركسيًا يـؤمن أعضاؤه بديكتاتوريـة البلوريتاريا وبالحزب الواحد، ويحرمون الأفراد من ملكية وسائل الإنتــاج، هل كانت محكمة الاتحاد الأوروبي توافـق على حلـه لأنـه يخـالف حقـوق الإنسان السياسية والاقتصادية ؟

إن هذا الحكم الأخير ينقـل المعركـة إلى مجـال آخر، فليس هينـا أن تقول محكمة إن الشريعة الإسلامية تخالف حقوق الإنسان.

وليس أدل على هوان الشريعة لدى هؤلاء الناس من هذا الحكم.

فهل ينبري شيخ الأزهر ليعطى للمحكمة درسًا في أصول الشريعة تجعلها تعرف خطأها الجسيم وحكمها الغشيم وما تورطت فيه من إساءة لمليارات الناس، ومن مخالفة صارخة للحقيقة، ومن جهل تام بحقيقة الشريعة.

هل يقوم فضيلة شيخ الأزهـر بالـدفاع عن الشـريعة، والتحقيـق في هذه القضية بـدلاً من أن تكـون الحسـبة، والـدفاع عن شـرع اللـه قضـايا ترفع للتفريق بين الأزواج والزوجات.

[22]

الإسلام يرسي أساس الضمير الاجتماعي(*)

أن يكون لفرد ما ضمير فردي أمر مفهوم وموجـود لـدى الكثـير من النـاس ؛ لأن الممارسات العملية في الحياة اليومية فرضـت على كـل واحـد أن يتعامـل بصـدق مـع الآخر حتى يحقق تعاملهما ما أريد له، وبالطبع فإن هذا الالتزام متبادل، ولا يستقيم لــو جاء من طرف واحد، وبدون هذا الالتزام الضمني المتبـادل تفشـل المعـاملات وتخفـق الاتفاقات.. فالضمير الفردي موجود بحكم الضرورات العملية حـتى وإن لم يكن هنـاك شعور أخلاقي أو موضوعي، وإن كان من الواضح أن وجود هـذا الشـعور يجعـل مضـيه أكثر سلاسة ونعومة.

ولكن الضمير الاجتماعي ــ أعني ضـمير الفـرد نحـو المجتمـع ابتـداءً من الأسـرة وانتهاءًا بالوطن ــ أمر آخر ويصـعب عـادة على الأفـراد أن يتـبينوا فائدتـه، خاصـة وأن مقتضيات هذا الضمير قد تخالف مصلحة الفرد أو تكون على حسابه.

ولهذا تطلب غرس هذا الضمير ظهور فلاسفة ومصـلحين ومفكـرين يـدعون إليـه ويوضحون للناس ضرورته بحيث يرون أن مصـلحتهم الفرديـة ليسـت هي كـل شـيء، وأن هناك مصلحة أعم وأهم وقد تأخذ دعوة المصلحين شكلاً معيناً كأن تكـون الـدعوة لتعميم التعليم أو لإصلاح القضاء أو للرعاية بالأطفـال والنسـاء بحيث ينشـأ من تكامـل هذه الدعوات الضمير الاجتماعي، ولكن هؤلاء الفلاسفة والمصلحين عجزوا عن غــرس الضمير الاجتماعي كعقيدة وإيمان، لأن هذا كان يجاوز إطـار عملهم، وكـان الـذي قـام بذلك الإسلام.

ذلك أن الإسلام أوجب فريضة خاصة ترسي المبدأ، ولا تعني إلا به، هذه الفريضــة هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقـد تـردد ذكـر ذلـك في القـرآن كثـيرًا، بـل إنـه في بعض الحـالات أوجبـه على المؤمــنين والمؤمنــات وجعلــه يســبق الصــلاة والزكــاة.. إلخ، كمــا هــو واضــح من «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُـهُمْ أَوْلِيَـاءُ بَعْضٍ يَـأْمُرُونَ بِـالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَـوْنَ عَنْ الْمُنكَـرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَـاةَ وَيُطِيعُـونَ اللَّهَ وَرَسُـولَهُ أُوْلَئِكَ سَـيَرْحَمُهُمْ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» (التوبة : 71).

ففي هذه الآية أوجب القرآن على كل واحد رجلاً كان أو امرأة أن يأمر بالمعروف وأن ينهى عن المنكر.

ومن الناحية السلبية انتقد القرآن تقاعس إسـرائيل عن الأمـر بـالمعروف والنهي عن المنكر واعتبر ذلك من مظـاهر الكفـر واسـتحقاقهم اللعن «لُعِنَ الَّذِينَ كَفَـرُوا مِنْ

(*) نشر هذا المقال بجريدة «المصري اليوم» بتاريخ 25/8/2010م، العدد (2264).

بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ * كَانُوا لا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ».

* * *

وإنما اكتسب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هذه الأهمية لأنه رمز لدرجة التزام الفرد نحو مجتمعه الذي يعيش فيه فإذا كان هذا الالتزام عميقاً، صلح أمر هذا المجتمع وتصدى فيه الناس لكل من يخالف القانون أو يأتي المنكر بحيث يكون ذلك أكثر فعالية من عقاب القانون، أما إذا كان الالتزام واهيًا أو منعدمًا فكيف يمكن قيام صلاح ودوام عمل المجتمع.. ؟ إذا كان أفراده لا يعنون بأمره، بل يعملون لخلاف مصلحته.

مع أن الإسلام يأتمن الفرد، ويعتبر أن القلب والعقل يهديانه، ومع أنه أعطى هذا الفرد حرية الاختيار كاملة، مع هذا كله، فإنه يعلم أن الفرد في النهاية جزء من المجتمع، أنه عضو في جسم واحد يشد بعضه بعضًا، وأنه إذا تعرض أحد أعضائه، ولو لظفر قدمه بسوء، تداعى جسمه له بالألم، والإسلام يعلم أن كل لعبة لابد لها من قواعد تسير عليها، وهل هناك لعبة أكبر من المجتمع، وأن من قواعد اللعبة في المجتمع أن يتصدى فريق منه لحمايته، وأن يكون هذا الفريق على استعداد لبذل أرواحهم فداءً للوطن إذا تعرض للهجوم، فأي تضحية أعظم من التضحية بالنفس، وبدون ذلك فإن أمن وكرامة المجتمع كله والوطن كله تنتهك، ويمكن أن يفقد استقلاله وعزته وكرامته ويصبح تابعًا للمنتصر، وقد تتطلب مصلحة المجتمع مثل هذه التضحية من كل مواطن، فقد يكون على العمال ــ في أثار هزيمة ساحقة ــ أن يعملوا ساعات أكثر من غيرهم، وقد يطلب من الأغنياء المساهمة في البناء بضرائب تصاعدية، أو من هبات وتبرعات يتطوعون بها عن طيب نفوسهم.

أننا نجد العديد من الأحاديث التي تصور لنا هذا المعنى «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا»، «مَثَلَ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى منه عضو تَدَاعَى له سائر الأعضاء بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى»، «المؤمن للمؤمن كاليدين تغسل إحداهما الأخرى»، ومن ناحية أخرى «من غشنا فليس منا»، «ومن لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم».

في عهد الرسول كان «تبسمك في وجه أخيك صدقة»، وكان هديك الضال عن الطريق معروفاً، وكان إماطة الأذى من الطريق من شُعب الإيمان، وكان إغاثة كلب من عطش شديد سببًا لرحمة، كما كان حبس قطة حتى ماتت سببًا في دخول صاحبتها النار.

ولكن مع تدهور المجتمع تراخي في النهاية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأخذ شكلاً تقليديًا هو تحطيم أواني الشراب وآلات العزف الموسيقي.

وجاء ذلك في الفترة التي عُني فيها الفقهاء بالسُـنة أكثر من عنايتهم بالقرآن، فأبرزوا حديث «من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه.. وهذا أضعف الإيمان»، نحن نفضل العمل بما جاء في القرآن وهو مقصور على «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» دون تغييره، لأن هذا التغيير قد لا يكون «باليد»، إنه أعمق من ذلك، ولما يكتنف التغيير باليد من محذورات، وإن لم نصرف النظر نهائيًا عن التغيير باليد، ولكن يقصر ذلك على الحالات التي يتطلبها فعلاً كشروع واحد في إحراق مبنى، أو أن يضرب رجل عَـتي غلامًا صغيرًا أو امرأة ضعيفة، ففي مثل هذه الحالات وحدها يلتجأ إلى اليد.

وفي العصر الحديث أخذ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شكل رفع قضايا على أحرار الفكر وسمح ذلك بالتفريق بين مفكر وزوجته بدعوى انحراف الزوج، وشعرت كل منظمات المجتمع المدني أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شرعة منكرة، ضد الحرية، وضد الإبداع.

وليست هذه إلا صورة من صور إساءة فهم الإسلام.

نقول للمحدثين والإسلاميين إن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس إلا بلورة للضمير الاجتماعي ووسيلة لكي يقوم كل فرد بالتزامه نحو المجتمع، ولا يقول «وأنا مالي» أو «ليس لي مصلحة»، وأن مبدأ الحسبة هو أكبر ما يبلور الشعور بالالتزام، ويمكن أن يكون حاميًا للمجتمع من كل السوءات التي تنهش في جسده، وأن فكرة عدم رفع دعوى إلا لمصلحة مادية لمن يرفعها ليس إلا دليلاً على إعلاء مصلحة الفرد فوق مصلحة المجتمع، وهو مبدأ أناني ليس فيه ما يمكن أن يفخر به.

نقول إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في زماننا يجب أن يأخذ شكل المعارضة السياسية النزيهة طريق الأحزاب، وحماية حقوق العمال طريق النقابات، والدعوة للإصلاح في كافة مجالات الحياة عن طريق الجمعيات، ومقاومة الفساد وكشفه على الملأ عن طريق الصحف حتى لا يستشري ويتفشى.

نقول إن الإضرابات والمظاهرات والاحتجاجات كلها صور من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تكتسب شرعيتها منه وتحتمي في وجودها بوجوده.

إن الإسلام عندما أوجب على كل رجل أو امرأة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإنه أرسى الضمير الاجتماعي، لأن صيغة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي من العموم والشمول بحيث تغطي كل ما يطرأ على المجتمع من انحراف أو تقاعس.

ومع أن الأديان بصفة عامة تتجه هذا الاتجاه، فإن الإسلام وحده انفرد بإيجابه في صيغة شاملة تثمر الضمير الاجتماعي وتؤصله، أي تجعله أصلاً من أصول الشريعة.

لم تعرف العصور القديمة إقامة «الآليـات» مثـل تكـوين الأحـزاب في السياسـة، والنقابـات في الاقتصـاد، والجمعيـات على اختلافهـا في المجتمـع، ولكنهـا الآن تعرفهـا وتصبح هي الصورة المقررة لتنهيج الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولدوام قيامه.

* * *

قـرأت عن الـذين يريـدون تعليم الطب بالعربيـة، والـذين يعارضـون ويصرون على تعليمه بالإنجليزيـة 00 أقـول علمـوهم بالعربيـة ليفهمـوا، وترجموا المراجع، ولا تغتروا بإنجليزيتكم، فالله أعلم بها

[23]
الإسلام يحقق التكافل الاقتصادي(*)

من الظواهر اللافتة للنظر في الإسلام عنايته بالتكافل الاقتصادي عناية تجعل لها أهمية تماثل الصلاة، وإنما تكون لافتة للنظر لأن الأديان عادة لا تلتفت للمال، إلا إن كان زهدًا فيه، وتحذيرًا منه، ولأن الإسلام عندما ظهر لم يكن للمشكلة الاقتصادية «وجود» فالمجتمع بسيط وحاجاته محدودة، والنظام القبلي يجعل القبيلة مسئولة عن أفرادها، فلم يكن هناك من الأسباب الملحة ما يجعل الإسلام يُعنى بها ويجعلها في الأهمية مثل الصلاة، وهذا أكبر دليل على أن الإسلام أنزل للناس جميعًا وللعصور جميعًا، لأن المشكلة الاقتصادية إنما برزت بشكل حاد مع نمو الرأسمالية وتقطب المجتمع من رأسماليين يملكون الثروات، وعمال لا يملكون إلا قوة الساعدين، وخضوع المجتمع لأزمات الرأسمالية التي تؤدي إلى البطالة، والتلاعب بالعملات.. إلخ، ولأن هذه المشكلة أصبحت هي المشكلة الأولى التي تهدد سلامة الاقتصاد واستمرار السلام الاجتماعي، فكأن الإسلام استشف الإسلام هذا من أقدم العصور وقدم العلاج له.

وقد عُني المجتمع الإسلامي في عهد الرسول وخليفتيه أبي بكر وعمر بالزكاة، وكان الرسول إذا أرسل رسولاً ليعرفهم الإسلام يوصيه بأن يعلمهم الشهادتين، وأن يقيموا الصلاة وأن تؤخذ زكاة من أغنيائهم لتعطى لفقرائهم، ولذلك فعندما رفضت بعض القبائل أن تدفع الزكاة، فإن أبا بكر رأى ذلك مبررًا لشن الحرب عليها، لأن هذا عطل التكافل الاقتصادي الذي هو تحقيق العدل والأساس الاقتصادي للمجتمع.

حددت الآية 60 من سورة التوبة مصارف الزكاة «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَـبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ»، ووضح الرسول من هم هؤلاء، كما وضح أن الزكاة لا تستوفى إلا ممن يتوفر له «نصاب»، أي حدًا من الثروة يكفل له الحياة الكريمة بما في ذلك توفير العمل والمسكن وأداة الانتقال.. إلخ، وإن كان الفقهاء قد حددوا النصاب بقدر من الجرامات ذهبًا أو قدر من الجرامات فضة، وحددوا نسبة ما يؤخذ وهو عادة ما بين 5ر2 % و 10 %، وتحدث الفقهاء وأفاضوا في إيضاح ذلك وكتبوا كتبًا عديدة، لعل من أوسعها كتاب الشيخ القرضاوي عن الزكاة، كما أن هناك كتابًا قيمًا للدكتور محمود أبو السعود، وهو من المفكرين الاقتصاديين، ومن الرعيل الأول للإخوان المسلمين.

وكان حديث الفقهاء.. قدامى ومحدثين.. عبثاً، لأننا لا نسمع بعد حكم الراشدين شيئاً عن الزكاة، إن الملك العضوض لم يكن حريصًا على الزكاة التي تؤخذ من الأغنياء لتعطى للفقراء، ولكنه كان حريصًا على الضرائب التي تؤخذ من الأغنياء والفقراء لتودع خزينة الدولة، وقد ظل هذا الوضع المهين الذي يغفل فرضًا يماثل الصلاة مهملاً

(*) نشر هذا المقال بجريدة «المصري اليوم» بتاريخ 1/9/2010م، العدد (2271).

حتى الآن، وفي الوقت نفسه فإن الفقهاء يواصلون النقاش حول النصاب وحول ما تؤخذ منه الزكاة، وكيف يجب أن تنفق.. إلخ.

ونحن نرى أن هذه الصورة التقليدية من شنشنة الفقهاء، ومن إهمال الدولة لا تتناسب مع منزلة الزكاة ولا مع ما بلغه المجتمع من تطور، وأن ما وضعوه من حدود أو قواعد لم يأت بها القرآن، وهو المصدر الوحيد الموثوق به والمعتمد عليه، أما ما يوردونه من أحاديث فليست قطعية الثبوت، فضلاً عن تعارضها وتعددها، أما ما وضعوه هم فإنه يُعد اجتهادًا غير ملزم لأنه استلهم أوضاعهم، ومعروف أن الثورة الصناعية بدأت في القرن التاسع عشر عهدًا جديدًا في التاريخ الاقتصادي للبشرية فأنهت وسائل الإنتاج اليدوية واقتصاديات المجتمع السابق عليها وأحدثت اقتصاديات جديدة سمحت بنمو الرأسمالية وظهور نظام إنتاجي/اقتصادي مختلف، كما أن التطور الاجتماعي أحدث صورًا وأنماطًا من التكافل الاقتصادي الذي تطلبته أوضاع المجتمع.

من هنا فلن نتجادل في قيمة النصاب، ولا فيما تؤخذ الزكاة من صنوف الثروات، وإنما سننظر إلى الزكاة باعتبارها بلورة لفكرة التكافل الاقتصادي الذي قد يطلق عليه في العصر الحديث «الضمان الاجتماعي» أو التأمينات الاجتماعية، وبالتالي فسيكون المعيار فيمن تؤخذ الزكاة منه هو من هم فوق محدودي الدخل، أي الذين يسمح لهم دخلهم بالحياة الكريمة بما في ذلك الغذاء والكساء وتوفر المسكن وآلة الركوب وما يلزم لبقية مطالب الحياة العادية ــ فهؤلاء يمكن تحديدهم بما في الدولة من محاسبات ومعاييـر ــ وهم الذين تؤخذ منهم الزكـاة، أما من دونهم فلا يؤخـذ منهم شيء، بل يُعْطون.

على أنه يجب أن نلحظ أن الزكاة ليست ضريبة، فهي جزء من «الشريعة» ولها جانبها الديني الذي يحميها ويحول دون الانحراف بها، ومن هنا فيجب أن نلحظ هذه الخصيصة، التي قد يكون الحكمة في اقتضائها من غير المسلم أمرًا يثير إشكالاً، ولكن يرد على هذا أن غير المسلم يتمتع بكل ما تقدمه الدولة من خدمات بفضل هذه الزكاة، والمفروض أن غير المسلم يتمتع بها كالمسلم تمامًا، ومن ثم فإنها بالنسبة له تعد ثمناً ومساهمة فيما تقدمه الدولة من خدمات للمجتمع.

ولأنه في تكييفنا لها تؤخذ من الغني كائناً ما كان وتعطي الفقير كائناً من كان دون نظر إلى دين.

أما المصارف فإن الآية 60 من سورة التوبة غطت مجالات أكثر مما يوجد في معظم أنماط الضمان الاجتماعي أو التأمينات الاجتماعية، وحسبك مصرف «وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ» فإنه يمكن أن تقدم له تفسيرات عديدة دون تعسف، وإن كانت حالات المرض.. والبطالة.. والمعاش هي الأبواب التي تستغرق معظم المصارف، ولكن هذا لا يمنع من وجود إعانات في حالة الزواج، أو السكن، أو المساعدة على تسديد قروض.. إلخ، لأن الدولة الإسلامية لم تضع نظامًا لذلك، بل لم تـُعن بها أصلاً عندما تحولت إلى ملك عضوض، وليس لدينا صورة عن أي «آلية» تتعلق بالزكاة، لهذا تصبح

القضية الهامة هي كيف يمكن تطبيق الزكاة بالصورة التي عرضناها ؟ وكيف يمكن إحياء الزكاة لتكون كما كانت في عهد الرسول أماناً وضماناً للمحتاجين.

نحن نقترح إقامة «سلطة» جديدة بجانب السلطات الثلاث التي يعرفها النظام الديمقراطي (التشريعية ــ التنفيذية ــ القضائية).

هذه السلطة الجديدة هي «ديوان الزكاة»، كما يمكن أيضًا إقامة سلطة أخرى باسم «ديوان الوقف» يُعني بإدارة الأوقاف طبقاً لشروط الواقفين، وهذان الديوانان لهما استقلال ذاتي تام عن الدولة، بمعنى أن الدولة لا يمكن أن تتدخل بما يخل بصورتهما أو قدرتهما على قيامهما بوظيفتهما.

ويُعطى مسئولو الديوان الحق في استقضاء ضريبة التكافل الاقتصادي أو بلغة أخرى الزكاة، على أن يلحظ بعض ما أوردناه من تحفظات منها مثلاً أن يؤخذ مرتبات العاملين عليها من حصيلة الزكاة نفسها حتى لا يمكن للدولة التأثير عليهم، وأن تلتزم بطريقة توزيع محلي بحيث تعود الزكاة على مستحقي الجهة التي أخذت منها، وحتى لا تسلك مسالك أخرى أو تذوب في ميزانية الدولة.

ومن المهم وضع نظام للإشراف على العمل ومتابعة سيره والقضاء على أية انحرافات بمجرد ظهورها.

للوهلة الأولى يبدو أن «ديوان الزكاة» لن يستطيع أن يمضي قدمًا لجدة التجربة رغم أن أجهزة الدولة المعنية ستقدم له المعلومات اللازمة من واقع البطاقات الضريبية أو بيانات الدخل الخاصة بكل واحد، وهذا أمر طبيعي ولا يؤثر على المشروع، وفي النهاية سيتعلم من أخطائه ومن ملاحظة المتابعين له، وبالنسبة لاشتراط النصاب فإن مهمة الديوان ستقتصرعلى المدن الكبيرة والعواصم، لأن سكانها هم الذين يتوفر لهم دخل فوق النصاب، أما القرى والريف فإن سكانها جميعًا يدخلون في عداد الفقراء الذين سيستفيدون من الزكاة.

ولما كانت الزكاة لا تعرف «التصاعد»، ولكنها تختلف باختلاف وجوه وطبيعة النشاط الاقتصادي، وأن ذلك يجعلها ما بين 5ر2 % و10 %، فلا أرى بأسًا بأن تأخذ طابعًا تصاعديًا يبدأ من 5ر2 % وينتهي عند 10 % تبعًا لزيادة الدخل.

إن الإسلام قد عُني من اليوم الأول بهذه المشكلة ومنحها الأهمية التي تماثل الصلاة، فالصلاة هي الأولى في العقيدة، والزكاة هي الأولى في الشريعة واعتمد لتأصيلها وتعميقها على إيمان الأفراد بها، وبهذا ربطها بإيمان الفرد، كما فعل من قبل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فلم تصبح ضريبة أو إتاوة ولكن زكاة، وأحكم كل الإحكام عندما افترض نصابًا يحقق الحياة الكريمة، وبهذا لا تنتقص الزكاة منه، ولكنها ستساعد الذين لا يتوفر لهم هذا النصاب ليبلغوه، وأحسن عندما جعل النسبة 5ر2 % لبعض صور النشاط الاقتصادي و 10 % لصور أخرى تسمح بذلك ليحقق درجة من التصاعد بنسبة ضخامة الدخل، فعل الإسلام كل هذا، ووضع أسسه بهذه الصورة قبل أن يلتفت العالم إليها بألف عام.

[24]

الحـــــزب
الديمقراطي ــ الاشتراكي ــ الإسلامي
هو الحـــــل(*) (1 ــ 3)

عندما نقول الحزب الديمقراطي الاشتراكي الإسلامي فنحن لا نعني حزبًا بعينه، ولكن نتمثل حزبًا يضم المكونات الرئيسية لشعب مصر، بحيث يكون هو الحل، كما يمكن القول إن هذا التركيب سيحل قضية «المواطنة» الشائكة والحساسة والملتبسة.

ولابد أن نعلم أن «الحكم السليم» لا يمكن أن يكون محددًا معلوم الأبعاد كما لو كان ثوبًا يمكن أن تلبسه أي دولة فينطبق عليها، لأنه يتوقف على عدد من العوامل يختلف بعضها عن بعض في الدول.

وبصفة عامة فيمكن القول إن الحكم السليم، هو الذي :

(1) يحقق التجاوب مع خصوصيات الدولة فكل دولة لها خصوصيات تعود إلى تاريخها وموقعها وجغرافيتها.. إلخ، لا يمكنها أن تنفك عنها ولابد لنظام الحكم أن يتجاوب معها بحيث يحول دون أن يطمس نظام الحكم هذه الخصوصية وفي الوقت نفسه لا يجوز لهذه الخصوصية أن تطمس بقية العوامل.

(2) يحقق المعاصرة فلابد لكل حكم أن يعيش في عصره خاصة وأن العالم الآن أصبح عالمًا واحدًا ولا يمكن لدولة أن تتحرر من الضرورات التي تفرض نفسها على الدول، وأي نظام حكم لا يلحظ ذلك فسيكون متخلفاً.

(3) يطبق قدر الطاقة القيم الموضوعية التي يقوم عليها الحكم الرشيد، مثل العدل والحرية والمساواة والمعرفة ويتوصل إلى إيمان الفرد بها وخير الطرق هو الدين بالدرجة الأولى لأن إيمانه أعمق الإيمانات.

* * *

وإذا قلنا إن هذا الحزب «ديمقراطي» وبدأنا بهذه الصفة فهذا لأننا نأخذ من الديمقراطية ما نراه أفضل وأهم خصائصها ألا وهو الحرية في الفكر والتعبير والمساهمة الفعلية للجماهير في إقامة وتسيير الدولة. فضلاً عن أنها تحقق المعاصرة، فالعالم كله يأخذ بالديمقراطية.

ونحن نؤمن بالحرية إيماناً تامًا لا يخالجه أقل شك ونرى أنها باب التقدم ومناخه، وأنها للمجتمع مثل الهواء للإنسان، فإذا امتنع الهواء مات الإنسان وإذا امتنعت الحرية اختنق المجتمع، ونحن نرفض كل التعلات والأسباب التي يقدمها أعداء الحرية، لأن

(*) نشر بجريدة «المصري اليوم»، في 24/12/2008م، العدد (1655).

الحرية تصلح نفسها بنفسها، كما أن المشـاركة الجماهيريـة هي المـيزة العمليـة الـتي حققتها الديمقراطية بكفاحها الطويل ضد الملوك الذين كانوا يحكمون بحق إلهي.

ولكن تحليلنا للديمقراطية المعاصرة أدى بنا للاعتقاد أن الديمقراطيـة المعاصـرة ليست إلا الوجه السياسي للرأسـمالية وأنهـا نقلت كـل خصـائص الرأسـمالية الحسـنة والسيئة فهي تقـوم على الفـرد وتتمسـك بحريـة العمـل، وهي محايـدة بالنسـبة للقيم وتتجاهل العدل، كما أننا نرى أن نقطة الضعف التي تؤتى منها الديمقراطية هي آلياتهـا مثل الأحـزاب، والانتخابـات القائمـة على أسـاس دوائـر جغرافيـة، والظن أن صـندوق الأصـوات هـو الممثـل لإرادة الشـعب حيث أن التجربـة العمليـة أثبتت وجـود ثغـرات جسـيمة في هـذه الآليـات تنعكس على أدائهـا بحيث لا تحقـق الغـرض المطلـوب، ولا يمكن الاقتصار عليها والتسليم بها.

ومع أن إيماننا بالديمقراطية إنما جـاء لأنهـا تـوفر الحريـة، فـإن اسـتقراء التـاريخ يوضح لنا أنها يمكن أن تعصف بالحرية، وأن الديمقراطية الأثينية قد حكمت عن طريق قضائها الشعبي على سقراط بالموت، وفي مواجهة هذه الظاهرة الـتي تتكـرر، **فإننـا في ديمقراطيتنـا نتمسـك بحريـة الفكـر والتعبـير، وأنـه لا يجـوز حـتى للأغلبية المساس بها لأن الحرية أصل رئيسي في الديمقراطية**.

ونعني بحرية الفكر والتعبير الحرية في كل ما يتعلق بالفكر سواء كان بحثاً علميًـا أو معتقدًا دينيًا، أو دراسة تاريخية، فكل واحد حر في أن يقول ما يعتقده حتى لـو كـان مخالفاً لآراء الأغلبية وحتى لو رأى فيه المتدينون كفرًا وإلحـادًا فلا تجـوز محاكمتـه، ولا مصادرة ما كتبه أو ما دعا إليه مادام يرتكـز على منطـق، ولا يتضـمن سـبًا أو قـذفاً أو ابتزازًا، ويكون الرد عليه بالكتابة حجة بحجة وبرهانا ببرهان، أما حرية التعبيـر فهـو أن لا يقتصر الأمـر على الفكـر، ولكن أن يضـم إقامـة آليـات أو هيئـات تـدعو لهـذا الفكـر وتعمل لتفعيله كالجمعيـات والنقابـات والأحـزاب السياسـية وهيئـات المجتمـع المـدني وجمعيات حقوق الإنسان وحرية إصدار الصـحف، فتكـوين هـذه الهيئـات والمؤسسـات يجب أن يكون مباحًا لكل المواطنين دون إذن أو ترخيص، ولا يمكن حلها بطريق إداري أو إخضـاعها لمراقبـة إداريـة أو سياسـية، وإن كـان من الممكن رفـع قضـايا عليهـا إذا أساءت ممارسة حقوقها أو استغلت مناصبها لتحقيق مغانم دنيوية أو ارتكبت مخالفات مالية جسيمة على أن يكون أمام القاضي الطبيعي وتقبل الاستئناف.

وفي نظرنا أن أفضل الصور للممارسة الجماهيرية في الحكم هي الحركة النقابية كما ظهرت في بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية لأنها استطاعت أن تحقـق للعمـال مـا أرادتـه الديمقراطيـة وهـو الحكم بالشـعب عنـدما جعلت للعمـال صـوتاً في وضـع القرارات الصناعية، كما حققت لهم ما أرادته الاشتراكية وهو العدل وزيادة الأجور كـل هـذا دون أن تتـورط في المتاهـة السياسـية، وتماثـل الحركـة النقابيـة في المشـاركة الجماهيرية الحقيقية والفعالية في «إصدار القـرار» الصـحافة، لأن الصـحيفة يمكن أن

تراقب الأداء السياسي وما يقع فيه من أخطاء فتكشفه وتعمل للقضاء عليه حتى لا يستفحل، كما أنها منبر حر يمكن لكل واحد أن يقول رأيه دون قيد أو شرط.

وفيما نرى، فإن هذه هي المشاركة الجماهيرية الفعالة في مجتمع ديمقراطي وأنها أكثر فعالية من العمل السياسي وانتخاب نواب.. إلخ، لأن العمل في هذه الهيئات حر مفتوح على مصراعيه لكل واحد، ولأنه مباشر فالذين يريدون الجهر برأي يجهرون به عن طريق هيئات يكونونها ويديرونها بأنفسهم، أما العمل السياسي الذي يتمثل في صندوق الأصوات فإن الطريق إليه طويل، وحافل بالصعوبات فالانتخابات أصبحت صناعة بمعنى الكلمة، ولم يعد من السهل على المرشح أن يتعرف على مائة ألف واحد هم سكان الدائرة، ولابد للوصول إليهم من تحقيق وسائل الاتصال من اجتماعات وزيارات ومطبوعات ولافتات، ولابد أن يكون له مندوبون، ولابد أن يمر على المقاهي والنوادي والمساجد والكنائس وأماكن العمل.. إلخ، ولابد أن يتصدى لمنافسة خمسة أو ستة أو أكثر يغلب أن يكونوا أكثر ثراء وأعظم قدرة على الإنفاق، وفي هذه الاجتماعات والمنافسات يتحقق قانون «جريشام» من أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة، فالأعلى صوتاً، والأسخى إنفاقاً، والأوثق اتصالاً يغلب الأكثر أمانة أو إخلاصًا أو كفاءة أو جدارة، على أن أصوات الدائرة لابد وأن تتفتت على عدد المرشحين (خمسة أو ستة أو أكثر)، والفائز هو الذي يظفر بأكثر الأصوات وقد لا يزيد عمن سبقه إلا ببضعة أصوات.

العملية من البداية إلى النهاية مرهقة، منهكة، مكلفة، يحكمها المال والظهور ولا يفيد منها إلا من يبيع صوته أو يرتزق من «مولد» الانتخابات.

والمرشح فيها إما أن يكون مستقلاً وعليه أن يتحمل كل شيء ثم يجد نفسه ــ إذا نجح ــ صوتاً فريدًا أو أقلية لا يمكن أن تؤثر، فإذا كان عضوًا في حزب فهو أسير إرادة الحزب، والأحزاب حتى عندما تتكون تكوناً طبيعيًا تمثل مصالح، فللعمال حزبهم وللملاك حزبهم وللفلاحين حزبهم.. إلخ، واجتماعهم في مجلس الشعب يؤدي إلى محاولة تغليب المصلحة التي يمثلها حزب ما على بقية المصالح التي تمثلها الأقلية.

وإذا فاز حزب بالأغلبية فسيمكنه أن «يمرر» آراءه واقتراحاته في المجلس بينما ترفض الآراء والاقتراحات الأخرى، ويستطيع رئيس المجلس أن يتحكم، وأن يؤجل الاستجوابات المحرجة للحكومة، وفي انتخابات سنة 1987 كان هناك مائة نائب إسلامي استطاع رئيس المجلس القدير رفعت المحجوب أن يحجمها وحال دون النظر في قانون تطبيق الشريعة ودفنه في مكتبه وقتل ومفتاح مكتبه معه، وفي الانتخابات التي نعيشها استطاع رئيس المجلس الذي راكم خبرات عديدة في المماطلة والتسويف.. إلخ، أن يهدر 12 استجوابًا في جلسة واحدة، وهناك دائمًا طلب من عشرين عضوًا بإغلاق باب المناقشة والعودة لجدول الأعمال يستطيع رئيس المجلس استخدامها.

ونحن نرى أن لا مناص من الإقلاع عن انتخابات الـدوائر الجغرافيـة إلى انتخابـات المندوبين «السوفيت» القائمة على أساس الانتخابات النقابية والمهنية والممثلة لكتـل الشـعب بحيث يرشـح منـدوبون يمثلـون العمـال وآخـرون يمثلـون الفلاحين والثالثـة للطلبـة.. إلخ، ويكونـون في مجمـوعهم مجلس الشـعب وبهـذا نخلص من مسـتنقع انتخابـات الـدوائر، ولا يكـون هنـاك حاجـة للأحـزاب، وإن كـان من الممكن أن توجـد كمدرسة لإظهـار القيـادات ولممارسـة الموضـوعات السياسـية دون أن تكـون أجهـزة الحكم، ولا حاجة لنسبة 50 % عمال وفلاحين لأنها ستوجد بصورة صادقة وطبيعية.

وهؤلاء المندوبون منتخبون من قواعدهم في انتخابات لم يتطـرق إليهـا فسـاد ولا تتعرض لصعوبات انتخابـات الـدوائر، فهم أصـدق تمـثيلاً للشـعب، وعلينـا أن نـؤمن أن الديمقراطيـة يمكن أن تتحقـق بـدون تلـك التظـاهرات الانتخابيـة الـتي يغلب الباطـل والصناعة فيها على الحق والطبيعة وأن طريق المندوبين أسـلم في الأداء وأصـدق في التمثيل من انتخابات الدوائر الجغرافية التي أصبحت «مقتل» الديمقراطية.

ونظام المندوبين يمكن أن يعد الصـورة الحديثـة من نظـام «أهـل الحـل والعقد» في أدبيات السياسة الإسلامية، والذي لا يمكن تطبيقه بالصورة التي ارتآها الفقهاء.

الحـــــزب الديمقراطي ــ الاشتراكي ــ الإسلامي هو الحـــــل(*) (2 ــ 3)

في العدد الماضي أوضحنا فكرتنا عن هذا الحزب، وأنـه ليس حزبًـا بعينـه، ولكنـه الحزب الذي يقدم الحل، ووضحنا لماذا يجب أن يكون ديمقراطيًا، وأن الذي يعنينـا من الديمقراطية هي الحرية في الفكر والتعبير، واليوم نوضح لماذا يجب أن يكون الحــزب اشتراكيًا أيضًا.

الحركة الاشتراكية ــ أحببنا أو كرهنا ــ من أكـبر الحركـات الاجتماعيـة في العصـر الحديث وقد أثـرت على الجمـاهير أكـثر من أي حركـة سياسـية أو اقتصـادية أخـرى لا يستثنى من ذلك المجتمع الرأسمالي إن فوكوياما في كتابـه عن «نهايـة التـاريخ» عـاد إلى مـاركس أكـثر ممـا عـاد إلى آدم سـميث فيلسـوف الرأسـمالية، وقـد توصـلت الاشتراكية إلى تكوين أكبر دولة في العالم الحديث هي روسيا وعدد آخر من الدول.

ولم تنل الاشتراكية هذه المنزلة إلا بفضل أمرين :

الأول : أنهـا في ضــمير الجمــاهير والمفكــرين تمثــل العدالــة، الــتي رفضــتها الرأسمالية ومارست أشنع صور الاستغلال، استغلال العمال رجالاً وأطفالاً ونساءًا، بــل والمستهلكين ــ وهم عامة الشعب برفـع الأسـعار واجتنـاء الملايين، ومن الطـبيعي أن ينحاز الشعب إلى من يدعو للعدالة ومن يقاوم الاستغلال.

وفي ثلاثينات القرن الماضي عندما تدخل موسوليني في شئون حكومة اشتراكية في أسبانيا وحرك قواته نحوها، تداعى المتطوعون من كل العـالم وسـافر إلى مدريـد عشرات الألوف من الشباب الأشراف لمواجهة الفاشية والدفاع عن الاشتراكية، كـانوا أشبه بما حدث عندما غزا الاتحاد السوفيتي أفغانسـتان وتـداعى الشـباب المـؤمن من كل أنحاء العالم الإسلامي للدفاع عن الأفغان.

الأمر الثاني : أنها ظفرت بدعوة وكتابـات أعـداد كبـيرة من المفكـرين والبـاحثين على مدار قرنين من الزمان، من روبرت أوين، هذا الإنسـان الرائـع المتعـدد الملكـات والمواهب، الـذي حـاول تحسـين ظـروف العمـل والهبـوط بسـاعات العمـل، وتثقيـف العمال، وضحى في هذا السبيل بحصـته في مصـنع كبـير، وأسـس أكـبر تكتـل عمـالي جماهيري في القرن التاسع عشـر، واستشـرف «السـنديكالية»، أي حكم النقابـات ثم وضـع بـذرة التعـاون الإنتـاجي والاسـتهلاكي، أو سـان سـيمون وفكرتـه عن الحكومـة الصناعية التي سـتحل محـل الحكومـة السياسـية، أو فوربيـــه، ولــوي بلان، وبـرودون الذي أعلن أن الملكية سرقة، ورود برس ولاسال الألمانيان اللذين قدما فكرة الدولــة التي تتولى الرعاية الاجتماعية وبابيف مؤسس جماعـة «العـدول» الـذي انتقـد الثـورة الفرنسية وتنبأ عن ثورة «اجتماعية» تستهدف العدالـة، وقـد ذكرنـا هـؤلاء على سـبيل المثال، وإلا فإنهم أكثر من ذلك، وكل واحد منهم قدم إضافة، وأبدع جديدًا.

(*) نشر بجريدة «المصري اليوم»، في 31/12/2008م، العدد (1662).

كانت قضية العمل، والاقتصاد، والعدل، موضوع اجتهاد استمر قرنين من الزمن من منتصف القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن العشرين وكان في نصفه الأول أشبه بفترة الاجتهاد الطليق في الفكر الإسلامي الذي تأبى على التقنين وسبق ظهور المذاهب، واشترك في هذا الاجتهاد كل مفكري أوروبا الذين هاجموا الرأسمالية واستغلالها وقدموا صورًا عديدة بديلة وتم هذا قبل أن يصلب ماركس الاشتراكية على صليب «المادية الجدلية»، وقبل أن يظهر لينين ويصلب الاشتراكية مرة أخرى على صليب «ديكتاتورية البلوريتارية، ولكن تيار الفكر الحر، والإيمان باشتراكية ديمقراطية لم يوقفه ظهور ماركس ولينين وما قاما به فقد ظهر خلال الثلاثينات والأربعينات عدة مدارس اشتراكية ناقدة للماركسية واللينينية مثل «الجماعة الفابية» في بريطانيا و «اللاساليه» في ألمانيا، بل ظهر من يريد التجديد في البناء النقابي بحيث تتولى دورًا أكبر في الدولة وكان من دعاة هذا التطوير ج. د. هـ. كول وهو عملاق في الفكر الاشتراكي (توفى سنة 1959م)، وكان هو العقل المفكر لحزب العمال في سنواته الأولى وأصدر موسوعة «تاريخ الفكر الاشتراكي» في سبعة أجزاء.

قد يسأل سائل.. وما علاقة هذا كله بحزبنا ؟

العلاقة أن هذه المعركة الفكرية الكبرى التي اشتجرت فيها الآراء وعالجها أزكى العقول ــ جزءٌ من المعرفة الإنسانية في معالجة «القضية الاجتماعية»، والقضية الاجتماعية واحدة في كل الدول وفي كل العصور وهي تقوم أساسًا على أن العمل أصل القيمة وأن العدل أساس التوزيع، وليس هناك ما هو أهم من هذين، أو ما يماثلهما في أنهما أعمق أعماق القضية الاجتماعية الاقتصادية، والكاتب الإسلامي يرى في هذه الدراسات كلها على غرابتها وجوها الأوروبي مصداقاً للآية «وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى»، والآية «وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ»، ولكي يفسر الكاتب الإسلامي هذه الآيات يجب أن لا يقتصر على جاء في التفاسير، فهذا لن يعطيه سوى مؤشرات «أثرية ــ تقليدية» تلتبس فيها الخرافة بالحقيقة، وإنما عليه أن يدرس كل ما حدث في أوروبا خلال فترة الاجتهاد الطليق في معالجة القضية الاجتماعية لأنها ستزوده بالمعرفة التي تصلح في معالجة القضية الاجتماعية بعد وصولها إلى درجة الرأسمالية، ولا أشك أن الكاتب الإسلامي إذا لم يقم بهذا فإن معالجته للقضية الاجتماعية ستكون ناقصة، فالمجتمع الحديث يختلف تمامًا عما يصوره الأسلاف المسلمون.

* * *

بظهور كارل ماركس دخلت الاشتراكية في طور جديد، فبالإضافة إلى ما اتسم به كارل ماركس من عبقرية، فقد كان تحت يديه هذه الثروة الفكرية التي استفاد، بل وأقام عليها نظريته، فنقل من الفيلسوف هيجيل فكرة الجدلية بما فيها من حيوية ودينامية، ولكن هيجيل أقام جدليته على أساس مثالي، في حين أن ماركس أقامها على الأساس المادي، وقال إن هيجيل جعلها تسير على رأسها وأنه جعلها تسير على قدميها، ومع أن الاختصاص الذي شهر به ماركس هو الاقتصاد، فإنه في الحقيقة كان «حضاريًا»، وقد نال الدكتوراه من جامعة فينا سنة 1842م عن «اختلاف فلسفة

الطبيعة عند ديمقريط وعند أبيقور»، كان دارسًا للتاريخ، وللحضارة، وللفلسفة، وأدت هذه الدراسات به إلى «الجدلية المادية»، وبالتالي إلى الاقتصاد، والإنتاج والعمل.. إلخ.

كان ماركس مؤهلاً ليقوم بدوره كما أشرنا بحكم ما تيسر له من مادة وعلم كما أنه رزق إيماناً يشبه الإيمان الديني زوده بقوة النضال وجعله يجابه كل التحديات.

ولكن المأساة أنه كان بقدر ما يتوغل في الدراسة بقدر ما تدفع به الدراسة إلى تجريد نظري، وبقدر ما تبعده عن الواقع الإنساني، ولهذا توصل إلى المادية الجدلية التي يتطور فيها المجتمع على أساس التفاعل الجدلي الذي يتطور لأنه يخضع لعملية التفاعلات الجدلية التي سبقته ثم وضع المادية التاريخية التي طبق فيها المادية الجدلية على تاريخ البشرية وخرج بأن تاريخ البشرية يدور ويلف حول الصراع ما بين وسائل الإنتاج وملكية وسائل الإنتاج، وما يتفرع عن هذين.

كان ماركس مصيبًا عندما نقد الرأسمالية وعراها، وانتهى إلى أنها ليست النظام القابل للإصلاح لأن تناقضاته جزء لا يتجزأ منه، وكان مصيبًا أيضًا عندما أعطى العامل المادي الأهمية العظمى في تطور البشرية ولكنه أخطأ عندما استحوذت عليه الدراسات النظرية فأخذته من عالم الإنسان فكانت المادية الجدلية والتاريخية نوعًا من القدر الذي يحكم الإنسان.

ولاحظ «التوسير» انحراف ماركس في كتاباته الأخيرة عن كتاباته الأولى ذات الطابع الإنساني وهذا هو سر افتقاد الماركسية للعنصر الإنساني الذي سمح فيما بعد بالحكم الديكتاتوري والقضاء على الحرية وإبادة الألوف والملايين من البشر، كما لم يكن مصيبًا عندما ركز على العامل المادي وحده بحيث ظُن أن الماركسية لا تعترف بالعوامل الأخرى كالقيم، وهو أمر نفاه إنجلز.

* * *

وتقف دراستنا للاشتراكية عند ماركس، لأن لينين ــ صاحب الشهرة المدوية ــ لم يقدم تنظيرًا للاشتراكية، وإنما قدَّم طريقة لتطبيقها تقوم على الحزب الشيوعي الذي هو «طليعة الطبقة العاملة» وهو الحزب المحترف الذي يدير شئون الدولة، لأن «البرولوتاريا» فيها الواعي والساهي القوي والضعيف، فلا يمكنها أن تتولى الحكم.

وإذا كان في التطبيق اللينيني ما يقدمه فهو أن إنعدام الحرية لابد وأن يؤدي إلى انهيار أي نظام مهما بذل فيه من جهد، ومهما اقترن بإيمان.

في النهاية نصل إلى أن معالجة القضية الاجتماعية/الاقتصادية في العصر الحديث لابد أن تستوعب الدراسات الاشتراكية بما فيها الماركسية لأنها ستقدم إليها أفضل المعالجات والحلول، ومن الخطأ الفاحش أن يظن أن ذلك لا يدخل في دور الدارس المصري أو المفكر الإسلامي على العكس، بل نرى أنه لازم، فضلاً عن أنه سيدعم ــ على نقيض ما يظن الناس ـــ التوجه الإسلامي للحزب، لأن خلاصة الاشتراكية هي

«وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَـعَى» (النجم : 39)، «وَإِذا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُـوا بِالْعَدْلِ» (النساء : 58).

الحـــــزب الديمقراطي ــ الاشتراكي ــ الإسلامي هو الحــــل(*) (3 ــ 3)

قد يكون من المفارقات أن حَمل الحزب لصفة الـديمقراطي والاشـتراكي لا يثـير معارضة، بينما يثير حمله لصفة «الإسلامي» تحفظات، فقد اتصلت بي الـدكتورة كـوثر إلهامي، وهي طبيبة عريقـة من جيـل الخمسـينات، ومن المتمسـكات بالإسـلام أيضًـا، وقالت إن حمل الحزب لاسم «الإسـلامي» سـيثير إشـكالات وإن من الخـير أن نفعـل مثل تركيا عندما جعل الجناح الإسلامي اسم حزبه «العدالة والتنمية».

وفي السبعينات أصدرنا رسالة بعنوان «الحساسـية الدينية»، قلنـا فيهـا إن مجـرد ذكر الإسلام أصبح يثير حساسيات، وهذه ظاهرة سيئة ويجب أن ترفض.

ومع هذا فـإني أفهم الأسـباب الـتي أدت بسـيدة تـدعو للإسـلام كالـدكتورة كـوثر إلهامي، ثم تتحفظ على أن يحمل الحزب هذه الصفة، كما أدرك أسباب «الحساسـية» التي أصبح الإسلام يثيرها.

ولكني أرفضها.

وسأبين في السـطور التالية أسـباب ذلك وآمل أن يفيدني القـراء ـــ بعـد قـراءة هـذا المقـال ـــ بملاحظـاتهم، وقـد يمكن أن تكـون هـذه الملاحظـات موضـوع إحـدى المقالات

عندما أتمسك بصفة «الإسلامي» فهذا يعود إلى :

أولاً : إن منطقتنا منطقة إيمانية، كانت إيمانية من أيام قـدماء المصـريين وكـان الدين محور حياتها، وهو الذي أقام الأهرام وهو الذي عرَف الضمير، وهو الـذي اهتـدى إلى اللـه الواحـد بعـد تعـدد الآلهـة، وعنـدما انتقلت مصـر من الفرعونيـة القديمـة إلى المسيحية، فرغم قصر المدة، وأنها كانت شكسة وتعرضت لمقاومة الحضارة اليونانيـة التي كانت الإسكندرية قلعتها الأخيرة، واليهـود، كمـا قـاومتهم البقيـة الباقيـة من أتبـاع الدين الفرعوني القديم، وقبل هؤلاء جميعًا فقد تعرضوا لنقمة البيزنطـيين المسـيحيين لاختلاف المـذهب، وتعـرض الأقبـاط لاضـطهاد ومـذابح، رغم ذلـك كلـه أنجبت مصـر اثناسـيوس وآريـوس وكـان لهـا دورهـا في تـاريخ المسـيحية، وأخـيرًا عنـدما آمنت بالإسـلام، فبعد أن فاتها السبق الذي ظفرت به دمشق وبغداد، فقد كانت هي وحـدها التي هزمت التتار الذين كـانوا رعب العـالم، وهي الـتي حـررت الممالـك الـتي أقامهـا الفرنجة عند حربهم، وأنهت وجودهم وأعادت القدس.

الأمة المصرية أمة مؤمنة من القديم حتى الآن، فالقبطي المصـري أشـد تمسـكاً بالمسيحية من المسيحيين في غير مصر، والمسلم المصري أشـد إعـزازاً للإسـلام من المسـلمين الآخـرين، ولا يقـال إن هـذا يعـود إلى الطبيعـة الزراعيـة لمصـر وأن هـذه

(*) نشر بجريدة «المصري اليوم»، في 14/1/2009م،، العدد (1676).

الطبيعة قد تغيرت، وأن الزراعـة نفسـها تغـيرت وارتبطت بالصـناعة، فقـد يكـون هـذا صحيحًا ولكن طبيعة الإنسان المصري كـانت قـد تكـونت خلال الألفي سـنة الأولى من حكم الفراعنـة، وهـل نتصـور أن المصـري اليـوم لا يحمـل آثـار التكـوين القـديم ؟ إن للحضارة «جينات» كالجينات العضوية تتوارث وتظهر في بعض الخصـائص، فالمصـري مثلاً لم يكن أبدًا وعلى مر التـاريخ متوحشـاً كبعض الأجنـاس، والحـروب الـتي خاضـتها مصـر كـانت أرحم الحـروب، وطـابع السـماحة والاعتـدال الـذي تتسـم بـه الشخصـية المصـرية، كلهـا تعـود إلى الـدين، ومن ثم فمن الخطـأ أن نتصـور أن الطبيعـة الدينيـة للإنسان المصري قد انتهت مع نهاية عهد الزراعة، إنها باقية تسري فيه مسـرى الـدم، بل إن الطبيعة المصرية الـتي كـان الـدين أعظم مكـون فيهـا، كـانت من القـوة بحيث صهرت طبيعة الأجناس الأخرى التي أوت إلى مصر وظلت فيها فقد هضمتها ومصرتها.

وعلى كل حال، فمن المسلم به من الجميع، والكثير منهم من غـير المسـلمين ــ أن الإسلام هو أعظم مكونات الشخصية العربية ــ في مصر والشام والعراق والحجــاز والخليج والسـودان، وأن نبض الجمـاهير إسـلامي وإن تجاهـل الحكومـات الحديثـة في الدول العربية للإسلام كان من أكبر أسباب عدم التواصل ما بين القيـادات والجمـاهير، وإن هذه القيادات ما أن ترفع لواء الإسلام حتى تدعمها الجماهير وتؤمن بها.

ولا أجد حرجًا من الاستشهاد بواقعة إسلام زعيم حـزب البعث، وقيـل إنـه أوصـى بعـدم إعلان ذلـك إلا بعـد وفاتـه، وكنت في لنـدن عنـدما مـات وقـرأت في جريـدة «سوراقيا» مقالاً لرئيس تحريرها : «ميشيل عفلـق في ذمـة الإسـلام»، ورأيت صـورة تابوته محمولاً على أعناق قـادة حـزب البعث وأولهم صـدام حسـين يصـلون عليـه في المسجد.

فإذا كان هذا حقاً فإن له دلالته، وإن لم يكن حقاً فدلالته أعظم، فما كـان ليفتعـل لو لم تكن هناك عوامل قوية تدفع إليه.

وميشيل عفلق هو الذي سمى ابنه محمد والذي قال في ذكرى الرسول العربي : «الفكرة القومية المجردة في الغرب منطقية إذ تقرر إنفصال القوميـة عن الـدين لأن الدين دخل على أوروبا من الخارج فهو أجنبي عن طبيعتهـا وتاريخهـا، وهـو خلاصـة من العقيدة الأخرويـة والأخلاق لم تـنزل بلغاتهـا ولا أفصـحَ عن حاجـات بـيئتهم، ولا امـتزج بتاريخهم، في حين أن الإسلام بالنسبة إلى العرب ليس عقيدة أخروية فحسب ولا هــو أخلاق مجردة، بل هو أجلى مفصح عن شعورهم الكوني ونظـرتهم إلى الحيـاة وأقـوى تعبير عن وحدة شخصيتهم التي يندمج فيها اللفظ بالشـعور والفكـر، والتأمـل بالعمـل، والنفس بالقدر».

فإذا كان الإسلام هو وعي الأمة كما يقول ميشيل عفلق، فإن عدم الإفصـاح عنـه في حزب يدعى تمثيل الأمة يُعد نقصًا فيه.

ثانيًا : قدم الإسلام إضافة هذه المنطقة للحضـارة الحديثـة عنـدما أوصـل العلمـاء المسلمون في الرياضة والفلك والحسـاب والهندسـة والطب ثمـرات أبحـاثهم لأوروبـا الخارجة من عهد الإقطاع والبادئة عهد الإحياء، كما قدم إليهـا العلم التطـبيقي والجمـع

بين العلم والعمل، وكانت الحضارة اليونانية تحتقر كل صور العمل وتكلهـا إلى العبيـد، فبفضل هذه الإضافة نهضت أوروبـا، بـل إن الإسـلام لـه أثـره على إصـلاح المسـيحية، سواء التقليدية بفضل ابن رشد، أو الإصلاح البروتستانتي.

والحضارة الإسلامية (ولا أقول العربية، لأن الأجنـاس غـير العربيـة سـاهمت فيهـا بقـدر قـد يكـون أكـبر من العـرب)، نقـول إن هـذه الحضـارة الـتي رفعت ألويـة العلم والمعرفـة في بغـداد وقرطبـة ودمشـق والقـاهرة، هي مسـاهمة هـذه المنطقـة في الحضارة البشرية، وظهر فيها علماء وحكام وفقهـاء أبـدعوا علم الجـبر واللوغاريتمـات والصفر.. إلخ.

فمن ذا يريد أن يجرد المنطقة من فخارها، ويجعلها عالة على الحضارة الأوروبية.

وفضـلاً عن هـذا فقـد ذكرنـا فيمـا يجب أن يتصـف بـه الحكم الصـالح ملاحظتـه لخصوصية البلد، وأبرز خصوصية في البلد هي «الدين».

ثالثاً : أن الإسـلام هـام، بـل ويجب أن يحظى بالأولويـة لأنـه يصـب في الإنسـان ويكوِّن له ضميره الموصول بالله، وهذا هو أهم شيء ولا يمكن للإصـلاح السياسـي ولا الإصلاح الاقتصادي أن يصل إليه لأنهما يعملان في مجال العوامل، بينما يعمل الإسـلام على الإنسـان، ولم تسـتطع أوروبـا أن تبـدأ تقـدمها إلا بعـد أن قـامت بثـورة الإصـلاح الديني وحررت العقل الأوروبي من هيمنة الكنيسة الكاثوليكية وخرافاتها، ومن هنا فإن الإصلاح الديني قد يستحق الأولوية على الإصلاح السياسـي والاصـلاح الاقتصـادي، لأنـه بدون صلاح الإنسان، فـإن كـل الأوضـاع لإصـلاح السياسـة والاقتصـاد تفسـد ولا تـؤتي ثمرتها.

وقد يدل على ذلـك أن الـدول العربيـة عنـدما ظفـرت باسـتقلالها، لم تسـتطع أن تنهض بمسـئوليات هـذا الاسـتقلال، فظهـر الحـاكم المسـتبد، كمـا ظهـرت الجمـاهير المستسلمة، وسادت الرشـوة واسـتغلال النفـوذ، باختصـار لم يكن الإنسـان العـربي قـادرًا على تحمـل مسـئوليات الاسـتقلال، لأن الظلم القـديم والاسـتبداد الاسـتعماري، والفهم السئ للإسلام الذي ينـوِّم الجمـاهير لم يسـمح بتنميـة الإرادة والاسـتقلال في الشخصية، والمروءة والأمانة في المسـئولية، وكـان يجب أن تحـدث ثـورة إسـلامية ــ كثورة مارتن لـوثر ــ تحـرر العقـل العـربي/الإسـلامي حـتى يصـبح قـادرًا على تحمـل مسئوليات الاستقلال (كما فعلت أوروبا) وهذا هو ما نحاوله الآن.

رابعًا : إن ثورات الانتهـاض لابـد أن تقـوم على «عقيـدة» أو «نظرية» لهـا طـابع الشمول وقد نهض العرب بفضل ثورة الإسلام التي نقلتهم من جاهلية القبائل إلى أمة تحمل الكتاب والميزان، وهذا هو ما نحتاجه اليوم، ومـا يمكن أن يقـوم بـه الإسـلام إذا تخلصنا تمامًا من فهمنا السلفي ومن التزامنا التقليـدي، وعـدنا بـه إلى الأصـول : (إلى القرآن والرسـول) دون الـتزام بالتفاسـير الـتي هي حشـو وتمـييع للصـياغة المحكمـة المعجـزة للقـرآن، وضـبط السُـنة بضـوابط القـرآن، وإعلاء قيم الحريـة والعدالـة والمساواة والمعرفة، والانفتاح على العالم بجعل الحكمة أصلاً كالكتاب.

وما لنا نبعد، إن كـل ثـورات الاسـتقلال ومحاربـة الاسـتعمار في العصـر الحـديث كانت تحت لواء وبقادة إسلاميين مثـل جمـال الأفغـاني والأمـير عبـد القـادر الجزائـري والأمير عبد الكريم الخطابي وعمر المختار والمهـدي في السـودان كمـا كـان أول من تصـدى لإسـرائيل في فلسـطين هـو السـيد أمين الحسـيني (المفـتي) وهـؤلاء جميعًـا شخصيات إسلامية.

ومن عناصر أهمية هـذه النقطـة هي أن الإسـلام مـا لم يتجـدد جـذريًا، فيمكن أن يصبح من عوامل الحفاظ والتخدير والتسليم للحكام والتقليد للفقهاء، وأعتقد أن الذين يعزفون عن الإسلام إنما ينطلقـون من هـذا المنطلـق، ولهم حـق، وأنـا شخصـيًا، وأنـا داعيـة إسـلامي، أقـول إن الأزهـر إذا دعـا إلى الإسـلام فأنـا أول واحـد يـرفض إسـلام الأزهر، لأنه إسلام التقليد واتباع السلف وإطراح العقـل.. إلخ، إننـا نتحـدث عن إسـلام جديد، وقد أمضينا عمرنـا كلـه في الـدعوة لـه وإيضـاح أصـوله ووضـع قواعـد «إعـادة تأسيس منظومة المعرفة الإسلامية»، فالإسلام هنا لا يعني الإسلام السـلفي التقليـدي الشائع، فإنـه مـادام سـلفيًا فلن ينظـر إلى الأمـام ولن يـأت بجديـد، ولكنـه يـذوب في الماضـي، وبالتـالي لا يمكن إصـلاحه، إن الإسـلام أمـر خطـير كبـير ويريـد الأقـزام أن يحجموه «ويسخطوه» لينحط إلى مستوياتهم.

إن الإسلام الذي ندعو إليه هو الذي وضـع أقـدم تعريـف للمواطنـة «بأنهـا العيش على الأرض الواحدة»، وكان ذلك عندما دوَّن الرسول غداة مقدمه المدينة وثيقـة قـرر بها أن الأنصار (وهم أهل المدينة الأصليون) والمهاجرين (وهم الذين فروا من اضـطهاد المكيين ولجأوا إلى المدينة)، واليهود الـذين تحـالفوا مـع قبائـل الأنصـار، هـذه الفئـات الثلاثة تكون «أمة واحـدة، للمسـلمين دينهم ولليهـود دينهم وهم يتكـافلون بـالمعروف ويدافعون عن المدينة، ويحتكمون إلى الرسول».

أعتقـد الآن أن الحملـة على الإسـلام، والحساسـية عنـد ذكـره، والعـزوف عنـه، والمخاوف التي تصحبه، كلها تزول إذا عرفنا أننـا نقـدم إسـلامًا جديـدًا حـتى وإن كـان أقدم إسلام، لأنه إسلام القرآن والرسول وليس إسلام الأسلاف والفقهاء».

[25]

درس من تركيــا[*] (1 ــ 3)

ظفر حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية العامة الأخيرة بأغلبيــة ســاحقة تتيح له بمفرده تشكيل الوزارة، وهذا النصر المؤزر هو في الحقيقة خاتمة جهاد طويــل استمر طوال ثلاثين عامًا ــ أي منذ أن استطاع المهندس نجم الدين أربكان تكوين أول حــزب إســلامي في تركيــا الكماليــة ســنة 1970م ـــ وتعرضــت الحركــة الإســلامية لمقاومــات عديــدة، وحلت أحزابهــا ثلاث مــرات، ولكن القــائمين عليهــا مــا وهنــوا، ولا استكانوا، ولا تملكهم الخوف أمام الجيش الــذي مُنـــح حـــق حمايــة العلمانيـــة، وكــان بهذه الصفة وكسلطة عســكرية، وبحكم تدريبـــه وخبراتــه.. إلخ، العــدو اللــدود للــدعوة الإسلامية.

بالإضافة إلى الجيش يجب أن لا ننسى أن تركيا نصفها في أوروبا وأن أحد آمالهــا الانضــمام للاتحــاد الأوروبي، وأن أكــثر من جيلين قــد شــبا ونشــآ على ثقافــة علمانيــة أوروبية.

لقد ألفنا في مصــر، وفي العــالم العــربي، أن نتصــور أن الحركــة الإســلامية لــدينا أقوى منها في تركيا، وأقرب إلى الإســلام وأدرى بــه، وأن مــا في تركيــا إنمــا هــو ظــل باهت لما في مصر، والحقيقة عكس ذلك، وهذا هو درس تركيا الــذي يجب أن نتعلمــه، وأن نســتفيد بــه، وأن نعــترف أنهم كــانوا أهــدى ســـبيلاً وأشــد تواصــلاً، من الحركــات الإســلامية في المنطقـــة العربيـــة الـــتي لم تنجح واحـــدة منهــا في تقلــد زمــام الحكم والانتصار على التحديات رغم أن هذه التحديات كانت أقل مما جوبهت به في تركيا.

قبل أن نتطرق إلى الحــديث عن حــزب العدالــة والتنميــة يجب أن نعلم أن تركيــا خضعت في العقد الأول من القرن العشرين لانقلاب عسكري قاده مجموعة من شبان الضباط الذين نظمــوا هيئــة باســم الاتحــاد والــترقي واســتطاعوا القبض على الســلطة وعبثوا وتخبطوا، ووجهوا السياسة التركية لتدور في فلك ألمانيــا، فلمــا قــامت الحــرب العالمية الأولى انضموا إليهــا، فشــن الحلفــاء (بريطانيــا، وفرنســا، وإيطاليــا، واليونــان، وفيما بعد الولايات المتحــدة) الحــرب عليهــا وهزموهــا حــتى دخلت القــوات المتحالفــة القسطنطينية التي أصبحت مجــزأة وتحت حكم البريطــانيين والفرنســيين والإيطــاليين واليونانيين، أصبح هؤلاء جميعًا سادة الموقف يتحكمون في كــل شــيء، وفقــدت تركيــا أملاكها، والولايات الآســيوية والإفريقيــة التابعــة لهــا، ووصــلت إلى قــاع المهانــة عنــدما وقعت معاهدة ســيفر، ولــولا أن روســيا كــانت قــد انشــقت عن الحلفــاء بتــأثير الثــورة البلشفية، لكان من المحتمل أن تسلم القسطنطينية لروسيا لتعود مرة أخرى «مدينــة القيصر»، فقد كان هناك اتفاق ســري في المحادثــات مــا بين الحلفــاء على ذلــك، ولم يعرف هذا الاتفاق إلا عندما أعلنت الثورة البلشــفية المعاهــدات الســرية الــتي عقــدتها

(*) نشر بتاريخ 8/8/2007، في جريدة المصري اليوم، العدد (1151).

روسيا القيصرية مع الحلفاء، وكان هذا الإعلان هو الذي عرف العالم العربي باتفاقيات «سايكس ـ بيكو» عن تقسيم سوريا والعراق بين إنجلترا وفرنسا.

في أحلك ساعات التاريخ التركي وأكثرها انسحاقاً ومهانة ظهر مصطفى كمال وتولى مقاومة الحلفاء من ناحية، وهزيمة اليونانيين من ناحية أخرى، وانتصر عليهما واستطاع في معاهدة لوزان أن يمحو معاهدة سيفر المهينة، وأن يحقق لتركيا الاستقلال.

ولكن مصطفى كمال لم يقف عند قهر اليونانيين والاتفاق مع المنتصرين على الانسحاب بحيث عادت القسطنطينية للأتراك، ولكنه كان يعتزم أمرًا أكبر وأخطر لم يخطر ببال أحد، لقد أراد أن يقضي على تركيا العثمانية، وأن يبدأ تركيا جديدة، وأن يستأصل كل الجذور التي تربط تركيا بماضيها، وأكبرها وهو الإسلام الذي رمزت له الخلافة فأعلن سقوط الخلافة.

كان سقوط الخلافة سنة 1924م زلزالاً هز العالم الإسلامي بأسره، ولقد صورت قصيدة شوقي الحالة النفسية التي تقطر مرارة وأسى واستنكارًا لإلغاء الخلافة :

عادت أغاني العرس رَجْعَ نواحٍ ونُعيتِ بين معَالِمِ الأفـرَاح
الهندَ وَالِهَةٌ، ومصرُ حزينة تبكي عليك بمَدْمَعٍ سحاح
والشام تسأل، والعراق، وفارس أمحا من الأرض الخلافةَ ماح

كان سقوط الخلافة بالنسبة للمسلمين هو كسقوط روما بالنسبة للأوربيين وكسقوط القسطنطينية لكل المسيحيين.

وقامت مقاومة عنيفة ما بين قطاعات عديدة من الشعب، وبالذات الطريقة النقشبندية، ولكن شيئاً لم يكن ليوقف مصطفى كمال، ويُقدر أن ربع مليون تركي قتلوا خلال هذه الصدامات.

وبعد أن قضى أتاتورك على العمامة، واستأصل الحجاب، وفتح الباب أمام دور اللهو والحانات، وكان هو نفسه سكيرًا، ختم هذا كله بتغيير الأبجدية التركية التي تقوم على حروف عربية بإحلال أبجدية لاتينية، وبهذا حال دون أن يتعرف الجيل على تراثه وثقافته لاختلاف الحروف.

لولا أن هذا الرجل أنقذ تركيا من درك المهانة، وأعاد لها استقلالها وتمتع حيناً بحب وتقدير جارف وبلقب الغازي، لما رضخ الشعب التركي لهذه التغييرات الثورية التي تستأصل كثيرًا مما يعدُّ من مقومات هويته.

وفي سنة 1938م مات أتاتورك بعد أن أقام نظامه، وبعد أن جعل من الجيش الذي أنشأه ودربه بحيث يكون وصيًّا على التركة الكمالية، وحاميًّا للعلمانية، واستمرارية الهيمنة العسكرية، وبعد أن قدم للضباط في العالم العربي سابقة

الانقلاب العسكري (كان كل ضباط 23 يوليو من المعجبين بمصطفى كمال، وقيل إن جمال عبد الناصر كان عاكفاً على كتاب «الذئب الأغبر» (The grey wolf).

لم يكن عصمت اينونو زميل مصطفى كمال وخليفته في مثل مقدرته، وكانت التغييرات تحدث ردود فعلها كما هي طبيعة الأشياء.

والحقيقة أنه مهما كانت قوة مصطفى كمال فإن تغييراته الجذرية ما كان يمكن أن تدخل ـ دع عنك أن تتأصل ـ في الأطراف البعيدة للدولة، ولا في أعماق الأناضول ولا الأقاليم الريفية، إن مجال تغييراته كان المدن الكبرى أو المؤسسات العامة، أما النواحي القاصية، وما يمكن أن يحدث في الأعماق فما كان يمكن السيطرة الدائمة عليها، كان الآباء يعلمون أبناءهم، والأمهات يعلمن بناتهن الإسلام وكانت «رسائل النور» التي يستلهمها سعيد النورسي من القرآن تنسخ باليد في سرية تامة بمئات الألوف وتتناقلها الأيدي، وحدث أكثر من مرة أن قبض على أحد أفراد النقشبندية لأنه صعد وفي يده مطرقة وأخذ يضرب بها أحد تماثيل مصطفى كمال.

وكان أمام تركيا تحديات جديدة، ومشكلات اقتصادية وسياسية، وفقد حزب الشعب الحاكم الذي أسسه مصطفى كمال قوته التي كان يستمدها من شخص مصطفى كمال، وانهزم أمام حزب جديد هو الحزب الديمقراطي الذي رأسه مندريس والتزم بالعلمانية، بل وكان هو الذي حاكم شيوخ الطرق الصوفية، ولكنه كحزب يدخل انتخابات عامة يعلم أن من مصلحته مصانعة الإسلام حتى يكسب الشعب الذي كان في أعماقه لا يزال يعتز ويتمسك بالإسلام فأعطى المسلمين بعض الحريات، ونتيجة لذلك اكتسح الحزب الديمقراطي انتخابات سنة 1954م، ونال 501 مقعدًا من مجموع المقاعد الـ 541.

ولكن الجيش لم يغتفر له، فزحف في 27 مايو سنة 1960م على مقار الحزب وقبض على قياداته وحوكموا وأعدم بعضهم وعلى رأسهم مندريس وسجن البعض الآخر.

في هذه الفترة ظهر زعيم إسلامي موهوب هو المهندس نجم الدين أربكان الذي كان يرتبط بالطريقة النقشبندية، ولكنه تعلم في ألمانيا وتعرف على ثقافاتها وثقافات الدول الأوروبية الأخرى، وكان يجيد الألمانية والإنجليزية والفرنسية، ثم عاد إلى تركيا ليؤسس أول حزب إسلامي في تركيا الكمالية وهو حزب النظام الوطني في 26 يناير سنة 1970م.

كانت ثقافة نجم الدين أربكان أوروبية حديثة، ولكن أصوله كانت إسلامية صوفية وكان له تصور إسلامي عام يمكنه من الجمع بين الثقافة الأوروبية والأصول الإسلامية.

وأعلن أربكان أن الحزب يقبل جميع الأتراك باستثناء الماسونيين والشيوعيين والصهاينة.

لم يكن الذكاء والدهاء لينقص أربكان، ولكن غلبت الطبيعة، ففي ثنايا الحديث بدر ما ينم عن الطبيعة الإسلامية، فتضمن بيان تأسيسه «أن الله تعالى اختار أمتنا العزيزة

لإحقـاق الحـق والأمـر بـالمعروف والنهي عن المنكر»، وفي افتتـاح فـرع الحـزب في كوتاهية استقبل بهتافات «قائد جيش الإيمان» ومجدد العصر.

لهذا لم يكن غريبًا، أن تصدر المحكمة الدستورية في 20 مايو سنة 1971م قرارًا بحل حزب النظام الوطني بناءً على المـادة 63 من الدسـتور الـتي تحظـر القيـام بـأي نشاط يستند على أسس دينية كاملة أو جزئية، ومناداته بجعل الدروس الدينية إجباريـة في المرحلة الإعدادية، ووصفه للتغييرات الكمالية والعلمانية أنها «عصر الضلالة».

وانتهت الجولة الأولى..

* * *

بعد إغلاق المحكمة الدستورية لحزب النظام الوطـني، بـدأت محـاولات لتأسـيس حزب جديد هو حزب السلامة الوطني الذي أسـس في 11 أكتـوبر سـنة 1972م، ولم يكن من مؤسسـيه أي فـرد من مؤسسـي حـزب النظـام، حيث لم يسـمح لهم بـذلك، وكان الحزب يتمتع بتأييد بقايـا الجماعـات الإسـلامية الـتي واصـلت البقـاء، رغم بطش أتاتورك مثل جماعة إسكندر باشا وهي أحد فروع الطريقة النقشبندية، وجماعـة النـور (سعيد النورسي) وجعـل الحـزب أهدافـه وطنيـة تحرريـة، وأن تـوفر ضـمانات حقـوق الإنسان، ونجح الحزب في تأسيس نقابات موالية انتظمت في اتحاد «العمل الحق».

ودخل حزب السلامة في سلسلة من التحالفات مع أحزاب أخـرى بحكم التعدديـة الحزبية التي كانت تحـول دون أن يسـتطيع حـزب واحـد تشـكيل وزارة، وحـدثت أولى التحالفات سنة 1973م، وأدت إلى أزمة وزارية لتنـافر مبـادئ الأحـزاب، وظلت تركيـا دون وزارة 105 يومًا، وفي النهاية جاء الائتلاف ما بين حزب الشعب الحائز على 185 عضـوًا وحـزب السـلامة الحـائز على 48، ولكن هـذا الائتلاف لم يكن طبيعيًّا وحـدثت انتخابات جديدة في يوليو سنة 1977م أدت إلى هزيمة حزب السلامة نتيجـة لخلافـات ما بين النقشبنديين والنورسيين، ولكن أعيدت التحالفات في انتخابات سنة 1977م ما بين حزب الشعب وحزب السلامة.

مع بداية عام 1980م تعرضت تركيا لمشاكل اقتصادية نتيجة للحـرب في قـبرص وارتفاع أسعار النفط والاعتماد على الاستيراد وارتفاع الديون واختلال الميزانية، ولكي تخرج الحكومة من الأزمة فرضت ضرائب جديدة ورفعت أسعار بعض السلع الضرورية واضطرت لطبع أوراق بنكوت وتسولت من الـدول والبنـوك الدوليـة لتشـتري البـترول اللازم للاسـتخدام اليـومي، وأدى هـذا إلى فوضـى وظهـور أعمـال عنـف، واضـطرب النظام السياسـي (تأسسـت في الفـترة من ينـاير 1971م إلى ديسـمبر 1979م، 12 حكومة بمعدل حكومة كل 9 شهور) وتدخل الجيش وقام بانقلاب في 12 سبتمبر سنة 1980م، وحـدثت الإجـراءات المعهـودة من حـل المجلس النيـابي، وإيقـاف الدسـتور، واعتقال القيـادات.. إلخ، ووصـل عـدد المعتقلين إلى 178565، وصـدرت أحكـام على 41727، وأحكام إعدام على 326 (نفذت في 25 حالة).

أعلن عن مشروع الدستور الجديد الذي تضمن مـادة تحظـر على جميـع من كـان في ســدة الحكم بتــاريخ 12 ســبتمبر ســنة 1980م العمــل السياســي لمــدة خمس سنوات.

وطويت صفحة حزب السلامة.

درس من تركيــــا(*) (2 ــ 3)

عندما أعيد النشاط السياسي في تركيـا بعـد انقلاب 1980م، أسـس 33 شخصًـا ممن كانوا منتسبين لحزب السلامة «حزب الرفاه» في 19 يوليو سـنة 1983م، وكمـا لاحظ مؤلف «الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة» أن اختيار اسم الرفاه يأتي في سلسلة التمرحل الأيديولوجي، فاسـم «النظـــام» عـبر عن الشـريعة، والسـلامة عـبر عن البعد المعنوي، ثم جاء الرفاه مركزًا على الناحية الاقتصادية.

تأسس حـزب الرفاه سـنة 1983م عنـدما ألغي الحظـر السياسـي الـذي فرضـه انقلاب 12 سـبتمبر على العمـل السياسـي من خلال اسـتفتاء شـعبي سـنة 1987م، ودخل حزب الرفاه عـدد كبـير من أعضـاء حـزب السـلامة واسـتطاع المكـافح القـديم أربكان أن يرأس الحزب في 11 أكتوبر سنة 1987م.

لم يوفـق حـزب الرفاه في انتخابـات 1987م، وإن كـان قـد نجح في الانتخابـات المحليــة، ودخــل انتخابــات 1991م متعاونــاً مــع حــزب العمــل القــومي والإصــلاح الــديمقراطي وحصــلوا على 62 مقعـدًا، ولكن 23 منهم اسـتقالوا وظــل الــ 38 في الحزب.

وكان من أسباب نجاح الرفاه أنه اسـتخدم أسـلوبًا جديـدًا في الدعايـة الانتخابيـة، فأبرز المرأة السافرة، كما أظهروا العمال الذين يرفعون رؤوسهم ضد الاستعمار وضد القهر.. إلخ.

ولكن الحزب كان يعاني انشقاقاً داخليًا بين المحافظين والتقدميين.

وفي انتخابات المحليات فاز حزب الرفاه بحيث أصبح الثالث، كما فاز في 28 من أصل 76 ولاية.

وكانت سياسته في إدارة البلديات «مدنية» فتركت النوادي الليليـة ودور السـينما وطرق الزي واللبـاس.. إلخ، ورأى أربكـان أن هـذا لا يتعـارض مـع إســلامية الحــزب وأعلن أنه سيكون «حزبًا عالميًا للإسلام»، وأن تركيا ستجد نفسها.. إلخ.

وفي انتخابات ديسمبر سنة 1995م الـتي اشـترك فيهـا ثلاثـة عشـر حزبًـا، خـرج حزب الرفاه محققاً أعلى نسبة أصوات حيث حصل على ستة ملايين و 12450 صـوتاً، أي بنسبة 21 % ففاز بــ 158 مقعدًا.

وكانت الإحصائية تشير إلى أن الحزب زاد من 900 ألف عضـو عـام 1991م إلى 2 مليـون عـام 1992م، وأن نحـو مليـون «طرقـوا الأبـواب بابًـا بابًـا للقيـام بالدعايـة الانتخابية».

---

* **(*) نشر بتاريخ 9/8/2007، في جريدة المصري اليوم، العدد (1152).**

وكـان يفـترض أن يكلـف رئيس الجمهوريـة سـليمان ديمريـل نجم الـدين أربكـان بتشكيل الوزارة طبقاً للدستور، إلا أنه كلف السيدة تانسو تشيللر بتكليف الـوزارة فلم تفلح، فكلف يلماظ بتشكيل الحكومة، وبعد عنت شـديد نجح في تشـكيل وزارة ائتلاف مع تشيللر ولكنها لم تستمر سوى ثلاثة شهور، فلم يجد دميرال حلاً سوى أن يعهد إلى أربكان بتشكيل الحكومة فشكلها برئاسته وبالتحالف مع تشيللر.

خلال الشهور القليلة الـتي حكم فيهـا أربكـان تحسـنت الحالـة الاقتصـادية بفضـل ترشيد النفقات الحكومية، وعدم التورط في ديون جديدة، كما تم خصخصة القطاعات الحكومية وزادت الحكومة في الرواتب زيادة جاوزت 200 % في بعض الحالات.

وفي ضوء السياسة الخارجية عمل أربكان على تكـوين مجموعـة الـدول الثمانيـة الإسلامية التي ضمت تركيا ومصـر وإيـران وباكسـتان وبنجلاديش وأندونيسـيا وماليزيـا ونيجيريا، وعقد أول اجتماع لها على مسـتوى رؤسـاء الحكومـات في استانبول في 14 يونيو سنة 1997م.

وكان أربكان يحس بأن الجيش يتربص به فعمد إلى سياسات مطمئنـة كـان منهـا الموافقة على الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل وتوقيع اتفاقيـات تحـديث القـوات المسلحة التركية بمعرفة إسرائيل وقرارات أخـرى، ولكن الجيش مـع هـذا لم يطمئن، وفي الوقت نفسه ثارت انتقادات داخل الحزب، فأخذ يطمئن الحزب بوسائل كان منها المطالبة بالسماح للنساء في الدوائر الحكومية بارتداء الحجـاب والسـماح ببنـاء جـامع في منطقة تقسيم باستامبول وآخـر قـرب القصـر الرئاسـي واستضـافة رؤسـاء بعض الطرق الصوفية في حفل إفطار رمضاني.

لم تفد هـذه المنـاورات شـيئاً، فوضـع الجيش خطـة جديـدة لانقلاب يختلـف عن الانقلابـات الـتي قـام بهـا عـام 1960م و 1971م و 1980م والـتي أدت إلى رد فعـل تنامي الدعوة الإسلامية فاجتمع مجلس الأمن القومي في 28 فبراير وقدم إلى أربكان مذكرة تضم ثمانية عشر مطلبًا كل واحد منها يقلص الاتجاه الإسلامي.

في الوقت نفسه، وفي إطار تعبئة الرأي العام ضـد حـزب الرفاه سـربت تقـارير أمنية عن المخابرات التركية عن أنشطة الإسلاميين في تركيـا جـاء فيهـا : وفقـاً لبيـان رئيس المخابرات فإن «التيارات الرجعية (الإسلامية) تمتلك 19 صحيفة، و 110 مجلة، و 53 محطة إذاعة، و 20 محطة تليفزيون، إضـافة إلى ذلـك، فـإن للإسـلاميين 2500 جمعية (رابطة)، و 500 وقف خيري، وأكثر من 1000 شـركة، و 2200 تجمـع سـكني للشباب، و 800 مدرسة.

وتطرق بيان المخابرات أيضًا لتوجيه الأنظار إلى حجم الاقتصاديات الإسـلامية في تركيا فذكر «الشركات التي تقدم الدعم للإسلاميين، ودعا إلى مقاطعتها وعـدم منحهـا أي دعم، وعدم إشراكها في أي مناقصات.

في 28 مايو 1997م وجه المدعي العام مذكرة للمحكمـة الدسـتورية تتكـون من 18 صفحة بأن حـزب الرفـاه يدمر العلمانيـة الكماليـة، وبـدأت جلسـات المحكمـة في 16 ديسمبر 1997م، ومثل أربكان وكان قد أعد دفاعه عن التهم الموجهة إليـه سـجل في 415 صـفحة اسـتند فيهـا إلى المصـادر القانونيـة باللغـة الألمانيـة والإنجليزيـة والفرنسـية، وبلغت عـدد سـاعات الجلسـات 53 سـاعة اسـتغرق دفـاع أربكـان 11 ساعة، وأخيرًا حكمت المحكمة بإغلاق حزب الرفاه وإبطال عضوية أربكـان ـــ وأربعـة من البارزين في الحزب ــ في المجلس النيابي وحرمانهم من حق تأسـيس أو عضـوية أو إدارة أو رقابة أي حزب سياسي لمدة خمس سنوات من تاريخ نشر هذا القـرار في الجريدة الرسمية.

وبهذا طويت صفحة حزب الرفاه.

درس من تركيـــا [*]

قـدمنا في المقـالين السـابقين عرضًـا سـريعًا لعـالم تركيـا في القـرن العشـرين والتطورات التي أدت إلى ظهور مصطفى كمال والثورة التي قام بها في تركيا، وكيف قطعهـا من جـذورها ليوجـد تركيـا جديـدة علمانيـة أوروبيـة، فأخـذ بنظـام الجمهوريـة، والوزارة والأحزاب التي حلت محل نظام الباب العالي والصدر الأعظم التي كـانت في عهد الخلافة، ولكنـه جعـل الجيش «وصـيًا» على الكماليـة والعلمانيـة، وأشـار المقـال الثـاني إلى ردود الفعـل، وكيـف أن طريقــة الحكم الديمقراطيــة ـــ وإن كـانت تحت حراسة الجيش ــ جعلت الأحزاب تتجاوب مع الشعب حتى تظفر بأصـواته، وظهـر هـذا في الحـزب الـديمقراطي الـذي أسسـه منـدريس وغلب حـزب الشـعب، وهـو حـزب مصطفى كمال، فسمح ببعض الحريات الإسلامية، مما جعل الجيش يـودي بـه ويحـاكم قادته ويقضي بالإعدام على رئيسه مندريس، ولكن هذا لم يحل دون ظهور نجم الـدين أربكان الذي كون حزب النظام الوطني سنة 1970م، وحزب السـلامة سـنة 1972م، وحزب الرفاه سنة 1983م، وهو الحزب الذي رأس الـوزارة وحقـق تجديـدًا في الأداء السياسي والاقتصادي، ولكن الأحـزاب الثلاثـة حلت وحكم على أربكـان بالحرمـان من الحقوق السياسية لمدة خمس سنوات.

وفي 14 أغســطس سـنة 2001م كـون مجموعـة من الشـباب حـزب العدالـة والتنمية وانتخبوا رجب طيب أردوغان رئيسًا.

تلك كانت بداية إسلامية جديدة تختلف عن تجارب أربكان الثلاث.

فمع أن أربكان كان مثقفاً ثقافة أوروبية، ومع أنه كان يتمتع بميزات عديدة، إلا أن أربكان كان ينتمي إلى العهـد القـديم بصـلة مـا، وقـد كـان يضـع قـدمًا في عهـد تركيـا العثمانية وقدمًا آخر في تركيا الكمالية، وقد كانت الحركـة النقشـبندية بزعامـة الشـيخ محمد زاهد كتكو والحركة النورسـية الـتي أنشـأها سـعيد النورسـي همـا اللـذان دفعـا أربكان لتأسيس حزب النظام.

إن من المؤكـد أن سياسـة نجم الـدين أربكـان كـانت أكـثر إسـلامية، وأن خطتـه الاقتصادية كانت أكثر سلامة، ولكن ماذا حدث ؟ لقد حل الجيش حزبـه وحـال دون أن يشتغل بالسياسة، ولا شك أن الحزب الجديد لو سلك مثله لحل مثله أيضًا.

إننـا عنـدما نصـدر الأحكـام على سياسـة مـا لابـد أن نلم بـالظروف والملابسـات القائمة وقت هذه السياسة، فربما لم يكن هناك بديل أفضل، إن زعيم حزب الرفـاه ــ رجب طيب أردوغان ــ هو الذي أدين سنة 1998 بتهمة الكراهية الدينية لأنـه استشـهد بقصيدة للشاعر المسلم تقول «المسـاجد ثكناتنـا، والقبـاب خوذاتنـا، والمـآذن حرابنـا، والمؤمنون جنودنا».

ومثل هذا لا نشك في إيمانه، كل مـا في الأمـر أن إيمانـه ليس شـرطاً أن يكـون كإيمان من يقـول «الإسـلام دين ودولة»، أو «الإسـلام منهج حيـاة»، لأن القسـم الأول

(*) نشر بتاريخ 11/8/2007م، في جريدة المصري اليوم، العدد (1154).

من هذه الفكـرة خـاطئ تمامًـا، ولأن القسـم الثـاني «وإن كـان صـحيحًا» فـإن فهمـه السائد متخلف بحيث لا يمثل إسلام العصر ـ إسلام القرآن والرسـول ــ ولكن إسـلام الفقهاء.

نحن نقـول إن حـزب العدالـة والتنميـة عنـدما جعـل اسـمه هكـذا كـان أدنى إلى الإسلام من أي اسم آخر يحمل معنى محددًا مثل تطبيق الشريعة أو من يحمل شـعارًا عامًا أن تكون كلمة الله هي العليا.

لأن العدالة والتنمية هما أصدق ما يمكن أن يطلق على الشريعة.

ولست أنا الذي أقول هذا، ولكنه الإمام ابن القيم مؤلف المرجع المعترف بـه من الجميع إعلام الموقعين عندما تحدث عن الشريعة فقال : «إن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل الذي قامت به السموات والأرض، فـإذا ظهـرت أمارات الحق وقامت أدلة العقل وأسفر صبحه بـأي طريـق كـانت فـَـثـَمَّ شـرع الـدين ودينه ورضاه وأمره، والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدلته وأماراتـه في نـوع واحـد وأبطل غيره من الطـرق الـتي هي أقـوى منـه، وأدل وأظهـر، بـل بين بمـا شـرعه من الطرق أن مقصوده إقامة الحـق والعـدل وقيـام الناس بالقسط فأي طريـق اسـتخرج بها الحـق ومعرفة العدل وجب الحكم بموجبها وبمقتضاها.

والطرق أسباب ووسائل لا تراد لـذاتها وإنمـا المـراد غاياتهـا الـتي هي المقاصـد، ولكن نبه بما شـرعه من الطـرق على أسـبابها وأمثالهـا ولن تجـد طريقـا من الطــرق المثبتة للحق إلا وهى شرعة وسبيل للدلالة عليها».

وقال تحت عنوان «بناء الشريعة على مصالح العباد في المعاش
الشريعة بناها وأساسها على الحكمة ومصالح العباد في المعاش والمعــاد، وهى عـدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجـور، وعن الرحمــة إلى ضـدها، وعن المصـلحة إلى المفســدة، وعن الحكمــة إلى العبث، فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل».

فابن القيم هنا يخرج من الشريعة ما يخالف العدل وإن دخـل فيهـا بالتأويـل، كمـا يـوجب دخـول كـل مـا يحقـق العـدل وإن لم ينص عليـه أو يأخـذ القـالب المقـرر في الشريعة.

وأشد صراحة من ابن القيم نجم الدين الطوفي فهذا الفقيـه الحنبلي – مثيـل ابن القيم – نادى بأن المصلحة هي الهدف الأسمى للشارع، فإن وجد نص يخالف المصلحة «أخذنا بالمصلحة وأولنا النص»، وقد استمد هذا المبـدأ من تفسـيره لحـديث «لا ضـرر ولا ضرار».

ومثلهما الفقيه العز بن عبـد السـلام الـذي كـرر في كتابـه «الفوائـد في اختصـار المقاصد» والذي يطلق عليه «القواعـد الصـغرى» أن قصـد الشـارع «جلب المصـلحة ودرء المفسدة».

إذا كان الحزب يرفع رايـة العدالة، وإذا كانت الشريعة في حقيقتها، وكما قال ابن القيم هي العدالة، فحزب العدالة يرفع راية الشريعة في الحقيقة.

وليس هذا إلا مثالاً واحدًا في موضوع رئيسي هام هـو أن لا نـدع الأسـماء تقيـدنا، وأن لا ندع الشعارات العامة تضللنا، إن من الممكن أن نستبعد اسمًا لأن لـه تـداعيات معينـة تجعلـه محلاً للكـره، أو لسـوء الظن أو لإمكـان الاسـتغلال ويصـبح من الحكمـة والكياسة أن تأخذ اسمًا يحقق الجوهر دون إشـارة إلى الاسـم القـديم، كمـا في إحلال «العدالة» محل «الشريعة».

والحجاب مثلاً، كلمة تفتح المجال على مصـراعيه لمفـاهيم مغلوطـة، تحظـر على المرأة وتبعدها عن النشاط العام وتكاد تجعلهـا «عـورة»، وتلتـف حولـه كـل الأحـاديث الضعيفة أو الموضوعة عن دونية المـرأة، ويـدخل فيـه النقـاب الـذي لا يظهـر إلا عينـاً واحدة، والذي يرى كثير من الفقهاء أنه هو الحجـاب حقـاً، وأن كشـف الوجـه واليـدين سفور، لماذا نتمسك بهذه الكلمة الحافلة بالثغرات، ولماذا لا نحل محلها «رفض التبرج أو الخلاعة وإيثار الاحتشام».

حتى «العلمانية» التي اعتبرها الإسلاميون نقيضًا للإسلام، إذا أريد بهـا الفصـل مـا بين الدين والسلطة، فهذا هو صميم الإسلام، فمـا أرسـل اللـه تعـالى الرسـل ليكونـوا ملوكاً، ولا ليؤسسوا دولة، وإنمـا أرسـلهم ليبلغـوا دعـوة الإسـلام ودون أن يمنحهم أي سلطة إلا التبليغ، ويحيط هذه الصلاحية بأدوات الحصر بحيث لا تتعداها، فالرسول ليس حفيظاً ولا جبـارًا ولا مسـيطرًا ولا حـتى وكيلاً على المؤمـنين، ودوره أن يبلـغ الرسـالة ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ (الكهف : 29)، ﴿فَمَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ (يونس : 108).

وإذا رد المشركون على الرسول ردًا عنيفاً أو كذبوه فماذا يفعل ؟

﴿وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُـلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنْتُمْ بَرِيئُونَ مِمَّا أَعْمَـلُ وَأَنَـا بَـرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (يونس : 41).

﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُـوا اشْـهَدُوا بِأَنَّا مُسْـلِمُونَ﴾ (آل عمران : 64).

إن تجريـد الرسـل من أي سـلطة سـوى التبليـغ، حـتى مـع الـذين ينكـرونهم ويخالفونهم، يوحي بنـوع من الفصـل مـا بين تبليـغ الـدين، وبين الحكم على المؤمـنين والمخالفين.

فإذا كان حزب العدالة والتنمية يحقق الشريعة باعتبارها العدالة، وإذا كـان ينـادي بالاحتشام دون أن يذكر الحجاب وإذ كان يريد بالعلمانية التي يـدعو إليهـا شـيئاً فرضـه القرآن على الرسـل بحيث أن كـل صـور الحكم لا يعـد أمـرًا دينيًـا، ولكن دنيويًـا، فـإن حزب العدالة والتنمية حقق المفاهيم الإسلامية تحت أسماء أخرى، ولعله عبر عن ذلك عنـدما قـال : «أنـا لا أبيـع، ولكن أتسـوق»، وأنـه بالإضـافة إلى أن هـذا هـو الأسـلوب الحكيم، فإنه قطع الطريق على الجيش.

وتلـك الناحيـة هي أهم النـواحي، إن الجيش الآن يعلم أن أردوغـان قـد سـرق الأوراق الرابحـة، ولم يعـد باسـتطاعته أن يلعب لعبتـه، وأن من الممكن مـع تعـاظم

شعبيته التي تعني تضاؤل شعبية الجيش التي تمكنـه من القيـام بمغـامرة الانقلاب، إذا وجد أدنى علة أو حجة، وكان على أردوغان أن يتفادى ذلـك بحيث يظهـر الجيش أمـام العالم كله بصفة المعتـدي الذي ينتهك أصول العدالة والديمقراطية.

وبعد هذا كله ففي هذا الرجل رجب طيب أردوغان قسمات إنسانية تجعلـه قريبًـا إلى كل الذين يؤمنون بالإنسان فقد نشأ في أسرة فقيرة، واضطر وهو صـبي أن يـبيع الحلوى في شوارع استانبول، ودخل إحدى مدارس الأئمة، وهي مـدارس دينيـة ولكنهـا تؤهـل خريجهـا لـدخول الجامعـات فـدخل جامعـة مرمـرة، وانضـم إلى كـل الأحـزاب الإسـلامية الـتي كونهـا أربكـان وتعـرض لبطش الجيش والحكم عليـه، وعنـدما حـدثت انتخابات سنة 2001 للحزب كـان مسـتبعدًا وقـام عبـد اللـه جـول بهـا، وعنـدما ظفـر بحريته تنحى جول وأخلى مكانه له، وكان نجاحه كعمدة استامبول دليلاً لا يـدحض على إنسانيته واستقامته، فقد عني بالفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصـة ويسـر لهم الكراسي والمعينات السمعية والبصرية، كما طهر استامبول التي كـانت مدينـة داعـرة تخـرج فيهـا أفلام «البورنو»، وتعامـل مـع الـداعرات بالأسـلوب الـذي تعامـل بـه مـع المعوقين ونجح بحيث خلصهن من وضعهن المهين.

هل يمكن الطعن في إسلامية، أو ذكاء أو ألمعية هذا الرجل ؟ هـل يمكن الشـك في أن هذا الأسـلوب هـو أسـلوب رجـل السياسـة، رجـل الدولــة ؟ في حين أن قـادة الدعوات الإسلامية لدينا لا شغل لهم إلا الهتاف بالشعارات العريضـة، كأنمـا هي تملـك قوة خارقة تحقق بها نفسها.

كلمة أخيرة أقولها للإسلاميين : لا تطلبـوا من الدولـة أن تقيم الفضـيلة، أو تـدعم العبادة أو حتى أن تكون كلمة الله هي العليا، فهذه هي مهمة «الأمــة» الـتي تؤسـس الهيئات وتربي الدعاة، وهي الأب والأم اللـذان ينشئان الجيل المسـلم، فـإذا اسـتخذت الأمــة أو تقاعست عن واجبها، فلا تلومن إلا نفسـها، لأن الدولـة لا تسـتطيع أن تفعـل شيئاً مجديًا في هذا المجال، ولا هو يدخل في مجال اختصاصـها، ولـو دخلتـه لأفسـدته، فلا قيمة لإسلام بوازع السلطان وقانون العقوبـات، وإنمـا يقـوم الإسـلام على الإيمـان القلبي، وأن ما يدخل في نطاق عمل الدولة هو «العـدل» الـذي هـو جـوهر الشـريعة، وهو خدمة شعبها ورفع مستوى الحياة وتيسير الخدمات وإشاعة الثقافة ومنح الأولويـة للبحث العلمي الذي هو طريق القــوة والمشـاركة في العصـر، هـذا هـو واجب الدولـة الإسلامية، وهذا هو ما استهدفه حزب العدالة والتنمية .

[26]

للمرة الثالثة : التجربة التركية لماذا نجحوا ؟.. ولماذا فشلنا ؟(*)

قرأت مقالين متتابعين في أسبوع واحد عن تركيا، الأول : بقلم الأستاذ الكبير فهمي هويدي في ثلاثاء الأهرام، والثاني : للدكتور عمرو الشوبكي في خميس المصري اليوم، والمقالان يثيران الشجون واللوعة والأسى، كما يكشفان عن بعض الحقائق المجهولة عن هذا البلد.

وكنت في أعقاب اكتساح حزب العدالة والتنمية للانتخابات العامة قد كتبت في هذه الصحيفة مقالين مطولين بعنوان «درس من تركيا»، ولكن لا بأس من الكتابة للمرة الثالثة لأن الموضوع هام، ولأنه من وجهة نظري يمثل الأمل الوحيد في استنقاذ الإسلام من قبضة الشيوخ وتخليصه من الفهم السلفي الذي يحكم المسلمين في الدول الإسلامية ويحول دون أن يقتحموا العقبة، وأن يصلوا أسبابهم بعالم العصر.

أقول : إن التجربة التركية نجحت لعاملين رئيسيين، أولهما : حسن فهم الإسلام، وثانيهما : إخلاص وتفاني رجال العدالة والتنمية وتساميهم عن مغريات الحكم، إن العامل الأول حسن فهمهم للإسلام جعلهم يكسبون هذا الرصيد الضخم الذي يتمسك به شعب نسبة المسلمين فيه 99 %، وكان من حسن حظهم أن لم يكن في تركيا فرع للأزهر يعلمهم الفهم المشوه التقليدي للإسلام والغشاوات التي تطمس حقيقته.

لقد استلهموا فطرتهم السليمة ـ والإسلام دين الفطرة ـ فقادتهم مباشرة إلى جوهر الإسلام، وليس هو إلا العدالة والتنمية.

كان حزب العدالة والتنمية أفضل من أحزاب أربكان، لأنه.. وإن كان أربكان أستاذ النقلة كلها وإعادة الإسلام إلى الصدارة، إلا أنه كان متأثرًا ببعض الأفكار الصوفية، وأبدى إعجابًا بسيد قطب، وكان هناك احتمال أن يتقارب مع الإخوان، وكان هذا يعني خطوة إلى الخلف بينما كان المطلوب خطوة إلى الإمام، خطوة إلى إسلام الفطرة وليس إلى إسلام المذاهب.

لقد تبين هذه الحقيقة قبلهم، في القرن الثامن الهجري فقهاء وهبوا بصيرة نافذة، فقالوا : إن الشريعة جلب مصلحة ودرء مفسدة. ونادى النجم الطوفي بأن المقصد الأسمى للشارع هو المصلحة، فإذا تعارض نص مع المصلحة أولنا النص وأخذنا بالمصلحة، ولو عملنا بهذا المبدأ لوفرنا على أنفسنا خمسة قرون من التخبط، بل لقد صرح ابن القيم في القرن الثامن نفسه أن الشريعة هي العدل، فحيثما يكون العدل تكون الشريعة.

أليس العدل والعدالة شيء واحد ؟

(*) نشر بجريدة «المصري اليوم»، بتاريخ 2/1/2008م، العدد (1298).

فهل كان حزب العدالة والتنمية يطبق رأي ابن القيم ؟

إنه لم يكن يفعل، ولم يكن له علم بابن القيم، ولابن القيم رغم هـذا الـرأي الـذي خلص به إلى جوهر الإسلام، آراء أخرى مغرقة في الرجعيـة، إنهم اسـتلهموا فطـرتهم، فقادتهم إلى محض الإسلام، لأن الإسلام هو الفطرة، ولأن الله تعالى عندما امتن على العـرب قـال : ﴿فَلْيَعْبُـدُوا رَبَّ هَـذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُـوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَـوْفٍ﴾ (قريش : 3ــ4)، وماذا تريد الشعوب إلا هذا ؟ وهل تعني العدالة والتنمية إلا هذا ؟

كان مسلك العدالة والتنمية مثاليًا، لأنهم لم يرفضوا الإسلام فيفقدوا أصلاً وجذرًا، ويبعدوا عن ضمير الشعب ووجدانه، وفي الـوقت نفسـه فـإنهم اسـتبعدوا تمامًـا الفهم التقليدي، «فهم السـنة والجماعة»، فهم «الفرقـة الناجية».. إلخ، فوصـلوا إلى جوهــر الإسـلام واستبعدوا غواشيه، ولم يأنفوا أن يعلنوا أنهم علمـانيون، وقـد قلنـا وأكـدنا أن الإسلام علماني لأنه ليس له كنيسة أو مؤسسة دينيـة، وقـد قـامت العلمانيـة لاسـتبعاد الكنيسة وليس لاستبعاد الدين، والإسلام علماني لأنـه لا يسـتهدف إقامـة دولـة دينيـــة، وهو علماني لأنه يحقق حرية الفكـر والاعتقـاد، وهـذه العلمانيـة كلهـا من الإسـلام، إن حزب العدالة والتنمية يطبق المبادئ الرئيسة للحكم التي أمر بها القــرآن من اســتبعاد الظلم والديكتاتورية، وأن يكـون الحكم ببيعـة (وهي تماثـل الانتخـاب) وهـذه العلمانيـة كلها من الإسلام، واسـتبعاد الحكم الفـردي الـوراثي واسـتخدام الشـورى الـتي عنـدما تـُطوَّر طبقاً لأساليب العصر تصبح الديمقراطيـة، وهـذه هي المبـادئ الـتي انتهى إليهـا العصر الحديث : مبـادئ الحريـة، مبـادئ العدالـة، مبـادئ أن يكـون دين الدولـة خدمـة الشعب، وأن تعمل لتحقق له الكفاية المادية والعزة الأدبية، والأمن والأمان.

إذن، كان لدى حزب العدالة والتنمية «نظرية» سليمة للحكم، نظرية تتجاوب مــع أعمـاق الشـعب، وتلمس لمسًـا عميقـاً نبضـه، وتمثـل جسـرًا يتلاقى عليـه القـادة مـع الجماهير في ائتلاف حقيقي، وكانت ثمرة ذلك فوز كاسح للانتخابـات مكن الحـزب من التغلب على عقبات كأداء كانت في طريقه.

العامـل الثـاني : إن قيـادات حـزب العدالـة والتنميـة أتـراك أقحـاح تعلمـوا في المدارس الدينية التي أسلمتهم إلى الجامعات، ولم يتعلموا في هارفـارد أو أكسـفورد، ومعظمهم لا يعرف إلا التركيـة، وتمرسـوا بالعمـل العـام من نشـأتهم، ولم يعملـوا في البنوك الأمريكية أو يلوا مناصب في البنك الدولي أو الهيئات الدوليـة المشـبوهة، ولمـا كانوا يؤمنون بالقيم الإسلامية، فكانوا أكبر من أن تستهويهم مغريات السلطة، لم يكن الفساد ليستطيع أن ينفد إليهم، لقد علموا ما يُعَـلِّمه الإسلام، وما تـُعلـِّمُه كل الديانات، إن الحكم خدمة ورسالة، وأن الحاكم إن لم يكن طـاهر اليـدين، مخلص القلب، يعمـل بكل همة لخدمة بلده، فإنه لا يكون جديرًا بالمنصب.

إن النجاح في الحكم ليس معجزة، وقد أنهى الإسلام بالذات عهد المعجزات، إنــه إخلاص وكفاية، ولا تعدم الشعوب أبدًا المخلصـين والأكفـاء، وفي مصـر الألـوف منهم، وفي الأجواء السليمة يشغل هؤلاء المناصب فينهضون، أما في الأجواء الفاسـدة، فـإن الصغار هم الذين يشغلون المناصب الكبيرة، ويكونون كالحمار الذي لبس جلـد الأسـد، ونسى أن يغطي أذنيـه الكبـيرتين، ولمـا لم يكونـوا أكفـاء أو كبـارًا، فـإنهم يـنزلون بهـا

ويجعلونها وسيلة لشهواتهم ومآربهم الصغيرة، ما قيمة أن يحرص المسئول أن تكون له شقة بعشرين مليون ؟ أو أن يقيم حفلاً يفوق حفلات ألف ليلة وليلة، أو أن يقدم لخطيبته خاتمًا بخمسين مليون جنيه ؟ أو أن يكون عنده أسطول من العربات الفارهة ؟ هذه المغريات لا تغري أو تجذب النفوس الكبيرة، إنها تنظر إليها باشمئزاز، وتذكر قول الرسول ﷺ : «تعس عبد الدرهم.. تعس عبد القطيفة».

والله إني لأذكر هذا الحديث كلما نظرت إلى الكرافتات الحريرية الأنيقة وأصحابها «يتعاجبون» بها «تعس عبد القطيفة».

إن هذا السلوك يمكن أن يسلكه أغنياء الحرب والذين يسرقون «النافي» ويعملون في «القرنص» وقد يفخر أحدهم أنه ملك «الرابش» «الزبالة»، إنها شخصيات يمكن أن توجد في مسرحيات نجيب الريحاني عن العمدة الذي باع القطن وجاء العاصمة ليرمي ثمنه تحت أقدام الراقصات اللائي يجعلنه مضحكة، وليست هي الشخصيات الأمينة المخلصة التي تؤمن بشرف الخدمة العامة.

كان لابد أن تنجح تركيا.. ولابد أن تفشل مصر !!

أين هذا من ساستنا الذين بدلاً من أن ينتجوا ويقيموا المصانع، ويحققوا لنا الاكتفاء الذاتي من القمح، ومن الحبوب، ومن اللحم، انصاعوا لإرادة التجار الذين يريدون تحطيم الصناعة المصرية بأي ثمن والاعتماد على الاستيراد ؟ فقاوموا زراعة القمح وفضلوا عليه «الكانتالوب»، و «الفراولة»، وقضوا على مشروع «البتلو» ليتمكنوا أن يستوردوا زبالة المذابح واللحوم من كل دول العالم، وأصبحنا نستورد كل شيء، ولما أدت هذه السياسة إلى الإفلاس.. ولابد أن تؤدي لأن علينا أن نشتري بالدولار ثم لا يحقق هذا الاستيراد طائلاً، وإنما يصب في الكماليات الفارغة، عمدت الحكومة إلى الأصول الثمينة تبيعها : البنوك، المصانع، الشركات.. وأخيرًا الأراضي.. وكل شيء.. حتى أموال التأمينات الاجتماعية !!!

وبددوا المليارات على إصلاح الشواطئ ومد البنية التحتية لها ليأتي رجال السياحة ويقيموا المدن السياحية، وضحوا في هذا السبيل بكل شيء ـ حتى الضبعة ـ لأن الأفضل عندهم أن تكون «كاباريه» من أن تكون أساسًا لطاقة ذرية، وكللت جهودهم الدائبة بإبداع «شرم الشيخ» واحة العري والفساد وسط مصر المؤمنة، ومقر المؤتمرات الدولية والتي استبعدنا من أجلها إقامة طريق بري يربطنا بالسعودية.

كيف يمكن أن يتقدم بلد يطبق سياسة الرأسمالية المظهرية، الاستهلاكية، والمتوحشة أيضًا ؟!

[27]
هذه الإضرابات ودلالاتها[(*)]

جاء إضراب الصيادلة ليضيف إضرابًا جديدًا إلى إضرابات عديدة سابقة شملت سائقي المقطورات، وسائقي السكك الحديدية، وعمال غزل المحلة، والمعلمين، والأطباء، ليكشف أن الأمر أعظم من أن يكون حالات محدودة، وإنما هي ظاهرة عامة تغطي الأداء العام، وإذا كانت لم تظهر في مرفق اليوم، فيغلب أن تظهر غدًا.

هناك «حزمة» من الأسباب، أهمها عدم وجود أي نوع من المشاركة عند وضع القرارات الهامة التي تؤثر على حياة الملايين للفجوة الواسعة ما بين واضعي القرارات في مكاتبهم المكيفة، وما بين عالم وحياة الملايين التي تتخبط في الدوائر المتداخلة بها من الفقر والجهل والمرض، وتحول هذه الفجوة دون أن يتعرف واضعو القرارات على حقيقة الواقع، على أنهم لو تعرفوا، فهناك نوع من البلادة والأنانية يحول دون أن يصل الإحساس إلى درجة تجعلهم يعيدون النظر في قراراتهم، وقد يكون هناك مصالح مكتسبة وعناصر تـُفيد من هذه القرارات ويتصل أصحابها بواضعي القرارات ويؤثرون عليهم بمختلف المؤثرات، وهناك «البيروقراطية» العتيدة التي تشل الأداء فتتحيف على الموضوع، كما يبطئ التطبيق فلا يصل العلاج إلا بعد موت المريض.

ويعزز هذا الوضع أن هناك «ديكتاتورية» عليا، وأن هناك قوة قاهرة تتمثل في الأمن المركزي مستعدة لضرب كل من يفكر في الحركة أو الاحتجاج، وما أكثر ما نجحت الداخلية بالكيد والدهاء والإرهاب في أن تحول دون ظهور أو نجاح احتجاجات وحركات وإضرابات عديدة.

ماذا على واضعي القرار لو أنهم قبل وضع القرار استشاروا الذين سيطبق عليهم هذه القرارات، فقالوا لهم : «نحن بصدد وضع قرار عن الموضوع الفلاني»، فهل لديكم من اقتراحات تفيدنا في ذلك !؟

لو فعلوا هذا لجاءتهم ردود تكشف عن ثغرات ونقط خافية دقت على الذين أرادوا وضع القرار، ولولا الاستشارة لوقعوا فيها.

لو قاموا بهذا، لما خسروا شيئاً، ولوضعوا قرارًا سليمًا، ولاكتسبوا تأييد واحترام الناس، ومن قبل قالوا «ما خاب من استشار».

---

* **(*) نشر بجريدة «البلد» بتاريخ 19/2/2009م.**

[28]

12 ألف شاب انتحروا بسبب البطالة في أربع سنوات(*)

قرأت في جريدة «الشروق» (16/3/2009) هذا النبأ فتملكـني الغم والهم، ذلـك لأن الانتحار هو من التصرفات الكريهة لدينا، لأن الإسلام اعتبر الانتحار من الممارسات السيئة الذي يعذب من يقوم بها بـأن يخلـد في النـار، ولهـذا كـان عـدد المنتحـرين في مصر أقل مما هو في كثير من دول العالم، ولعـل هـذه الظـاهرة أن تكـون أبلـغ دليـل على سوءات البطالة وما تفعله في النفس، فرغم يقينهم بـأن هـذا الانتحـار سـيجعلهم يتعذبون في الآخـرة، فإنهم لم يطيقوا العذاب الذي أوقعته البطالة الطويلة، فكان لابد من أن ينتحروا لأن هذا الانتحار خلصهم من عذاب فعلي ودنيوي حتى وإن كان سيؤدي بهم إلى عذاب في الآخرة.

ولو تحرينا الحقيقة لوجدنا أن عدد المنتحرين يزيـد بكثـير عمـا قدرتـه الصـحيفة ؛ لأن هنـاك صـورًا أخـرى للانتحـار، فالشـباب الـذي يقـذف بنفسـه إلى أمـواج المحيـط المتعالية بأمل الفرار من مصر والوصول إلى اليونان أو إيطاليـا أو قـبرص أو أي أرض أخرى خلاف أرض مصر، وقد قـذفوا بأنفسـهم في قـوارب يمكن أن تسـبح في ترعـة، ولكن لا يمكن أن تتصدى لأمواج المحيط، وتكـون النهايـة أن يغرقـوا وتأكـل الأسـماك أجسادهم، فإذا قدر لهم النجاة، فليقعوا في يد حرس الجمـارك وحمـاة الحـدود الـذين يزجون بهم في السجون ريثما يجدون طريق لإعادتهم والتخلص منهم.

هذه أيضًا صورة من صور الانتحـار، فهم عنـدما ألقـوا بأنفسـهم في البحـر فـإنهم ألقوا بأيديهم إلى التهلكة.

وأعداد هؤلاء قد تزيد على أعداد الذين ينتحـرون بالسـم أو بالرصـاص أو غيرهمـا من وسائل الموت.

أو خذ مثلاً الذين يسكنون بيوتاً متداعية قرر المفتشون هدمها وتسـويتها بـالأرض، ولكن سكانها يرفضون الخـروج، فإلى أيـن يذهبون ؟ أو يودعوا متاعهم ؟، فـإذا هربـوا من بلاء بيوتهم لوجـدوا أمـامهم بلاء بلا بيـوت، فهم يرفضـون حـتى يخـرجهم البـوليس بالقوة، ويلقي بمتاعهم في عرض الطريق.

* * *

كانت مصر في الأربعينات بلدًا جاذبًا للناس من كل ديـن ومن كـل ملـة ومن كـل جنسية

(*) نشر المقال بجريدة «البلد».

كانت قلوبهم تهوى إلى مصر.

كانوا يأتونها فيجدون فيهـا الأمن والأمـان ويعيشـون آمـنين ويمارسـون تجـاراتهم وصناعتهم التي توصلهم إلى بر الثراء.

كانوا يأتون فقراء فتجعلهم مصر أغنياء.

كانوا يأتون مجهـولين فتجعلهم مصـر مشـهورين سـواء كـانوا شـوامًا أو يهـودًا أو يونانيين.

لم تكن مصر ترفض أحد، ولم تكن تحرم من نعيمها أحدًا.

أصبحت مصر الآن بلدًا طاردًا، تكره أبناءها ويكرهها أبناءه، تريد طردهم ويريـدون تركها.

* * *

لماذ انقلبت الآية ؟؟!!

لسبب بسيط هو فساد نظام الحكم.

ففي العهد القديم كان العمل العام خدمـة وتكليفـات، فأصـبح الآن مغنمًـا، أصـبح حاميها حراميها، أصبحوا يعملون لأنفسهم وأولادهم وليس لشعبهم وأجيالهم، أصبح كل واحد منهم يعمل بما قيل في عهد غابر :

أحارِ بن بدر قد وليت ولايــة   فكن جرذاً فيها يخون ويسرق

الكل يخون ويسرق حـتى أصـبحت مصـر خرابًـا يبابًـا بعـد أن انتقلت ثرواتهـا إلى جيوب اللصوص والحرامية.

[29]

الطقوسـ‍ــــــــــــية
العدو اللدود للإسلام(*)

يعتقـد معظم النـاس أن العــدو اللـدود للإسـلام هـو الاستسـلام للشـهوات ولكن الاستسلام للشهوات وإن كان إثمًا لا شك فيه، وحرامًـا، إلا أن ذلـك لا يسـتتبع أنـه أهم وأقـوى أعـداء الإسـلام، لأن بعض الـذين يرتكبونـه عن ضـعف وهم نـادمون، ولعلهم يستغفرون اللـه ويسـألونه العفـو والرحمـة، كمـا أن الاستسـلام للشـهوات لا يضـر إلا صاحبها، فهو لا يسرق مالاً، ولا يقتل نفسًا، ولا يقذف آخر، وإنما هو يستسلم للشهوات بحكم ضعفه فهو يظلم نفسه، وإثمه يقع عليه ولا يلحق الضرر بآخر.

وقد يتصور آخرون أن التقصير في العبادات من صلاة أو صيام أو حج يفقد الـدين جوهره وخصيصته بحيث لا يصبح هناك فرق بين مسلم وغـير مسـلم، وهـذا الانحـراف يشترك مع الاستسلام للشهوات في أنهـا لا تجـني إلا على صـاحبها، فلا تضـر أحـدًا ولا توهن في المجتمع، وإذا كان هناك حسـاب، فـإن اللـه تعـالى هـو الـذي يقـوم بـه يـوم الحساب، وقد أمرنا الله لا نيأس من رحمة ، ودعا الذين ظلموا لأنفسهم أن لا يقنطـوا من رحمة الله، فإن الله يغفر الذنوب جميعًا «وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ».

في مواجهة هاتين الفصيلتين من الذنوب والآثـام، هنـاك فصـيلة ثالثـة يصـطحب الذنب فيها بالشر فيكون آونـة سـرقة، ويكـون آونـة أخـرى غصـبًا، أو قتلاً.. إلخ، وهـذه ليست ضد الإسلام على وجه التحديد لأنها توجد في كل المجتمعات البشرية، وقد حدد الله تعالى لها عقوبات لأنها تمس الناس وليس (الإسلام)، ولا يمكن السكوت عليهـا أو إرجاء البت فيهـا إلى اللـه تعـالى يـوم القيامـة كبقيـة الآثـام الـتي لا تضـر إلا صـاحبها، وعندما يتلقى المذنب عقوبته، فإنه يدفع بذلك ثمن انحرافه، كمـا يثبـط بهـذه العقوبـة الآخرين من الاجتراء على الانحراف، لأن من يفعل ذلك يدفع ثمنه عاجلاً.

فهذه ثلاث فصائل من الذنوب والآثام يُعـد النـاس بعضـها هـدمًا للإسـلام، وقضـاء عليـه في حين أن واحــدًا منهـا لم يمس الإسـلام نفسـه ؛ لأنهـا تنصـب على صـاحبها، وليس على الإسلام، اما ما يسئ إلى المجتمع منها فـإن القـوانين تعـاقب عليـه سـواء نص على ذلك الدين أو لم ينص.

وما يمثل خطرًا على الإسلام، ويُعد العدو اللـدود لـه هـو الطقوسـية لأنهـا تنصـب مباشـرة على الإسـلام نفسـه فتفرغـه من مضـمونه عنـدما تجعـل هـذا المضـمون «شكليات» وحركـات، ويكـون الحكم هـو على الشـكل وليس الجـوهر، ويحـل التـدين الكاذب محل الدين الصادق.

وقــد توصــلت الطقوسـية إلى «تطقيس» الإســلام على خطــوتين، الأولى فهم الإسلام أنه عبادة رافعين راية الآية المشهورة «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ».

(*) نشرت بجريدة «المصري اليوم» في العدد (2278)، بتاريخ 8/9/2010م

وعندما نجحت الطقوسية في ذلك فإنها قلصت تطبيق الإسلام، وقصرته على الحياة الأخرى دون الحياة الدنيا مع أنه يُعني بالمجتمع كما يُعني بالفرد، وأنه يضم إلى جانب العقيدة الشريعة. العقيدة للإيمان الديني، والشريعة للإصلاح الاجتماعي وهما معًا متكاملان.

ومع أن العقيدة هي الأصل والشريعة هي الفرع، فإن هذا لا ينفي أن العقيدة إنما تتبلور في الإيمان بالله، ويصدق هذا الإيمان الشعائر العبادية من صلاة أو زكاة أو صيام أو الحج، وأن العقيدة تكتسب قوتها من أنها «الروح»، ولكن من ناحية أخرى فإن الشريعة تنتظم كل شئون الدنيا وتقول رأيها في الاقتصاد والسياسة والاجتماع والقانون وهي التي تضم قيم الحرية والمساواة والعدل.. إلخ، فمساحتها متسعة جدًا وفروعها متعددة وكثيرة كثرة تعدد الحاجات، وعلى حين أن العقيدة لا تتطلب عمليًا إلا خمس فروض، هي (الشهادتان.. والصلاة.. والصيام.. والزكاة.. وحج البيت)، فإن الشريعة تضع حلولاً لكل ما يتعلق بالاقتصاد والاجتماع والسياسة، وأهمية العقيدة أنها تمثل «الروح» التي تكفل التوجيه السليم لعمل الجسم المتعدد الأعضاء الظاهرة، والتي يخفى داخل بطنه معملاً كيميائيًا كهربائيًا وجهازًا عصبيًا فائق الدقة، وهذا الجسم الذي يتحرك إنما يعمل عبر مجتمع متعدد من ملايين الآحاد لها إراداتها الخاصة، وما لم تنظم العلاقة فإنها تكون ساحة معركة يحارب فيها الابن آباه والأخ أخاه، ولهذا فإن الشريعة تشغل مساحة من المجتمع أوسع مرات مما تشغله العقيدة.

وبعد أن نجحت الطقوسية في إبراز العبادة وإغفال الشريعة، فإنها أبرزت «الصلاة» من بين العبادات باعتبارها العبادة التي تمثل الإسلام معتمدين على أحاديث «الصلاة عمود الدين فمن أقامها فقد أقام الدين، ومن تركها فقد هدم الدين»، و«العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة».. إلخ، وعمدوا في الصلاة إلى شكلياتها لا باعتبارها ابتهال إلى الله أو «صلة» ما بين الفرد والله، وجاءوا بتفسيرات لغوية لكلمة «الصلاة» بعيدة كل البعد عن الاتصال بالله وما تبثه في القلوب من طمأنينة، ورضى، وسلام أوما توحي به عن البعد عن الفحشاء والمنكر، بل وأن القرآن بعد أن قال «إِنَّ الصَّلاةَ تَنْهَى عَنْ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ»، قال «وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ» (العنكبوت : 45)، وهو شيء لا يعرفه الفقهاء، نقول إنهم قدسوها لأنها العبادة ذات الشكل المحدد الظاهر المنضبط الذي يرضي طبيعتهم «الشكلية»، أو أن هذا التقديس يجعل وجوبها والإسلام شيئاً واحدًا، وأن على الإنسان أن يصلي في كل الحالات قائمًا، وجالسًا، ونائمًا، وعند الضرورة يصلي برموش عينيه، ووصل هذا التقديس درجة «التوثين»، ولدينا مثالين رمزيين على هذا، الأول ما ذكره الشيخ متولي الشعراوي من أن الطبيب إذا سمع إقامة الصلاة، فإن عليه أن يدع مابين يديه ولو كان عملية جراحية ويهرع لأداء الصلاة، والثاني ما جاءتنا به إحدى نشرات «النت» تقول إن الله أنطق الخنزير، فقال «الحمد لله الذي خلقني خنزيرًا.. ولم يخلقني تارك الصلاة» !!

وعمد الفقهاء بعد هذا إلى شكليات الصلاة من أول الوضوء حتى التسليم مع ذكر صلاة الجمعة وصلاة العيد وصلاة الجنازة، وشمل ذلك كل صغيرة وكبيرة بحيث استغرق ذلك سبعة أجزاء كبيرة من كتاب «مسند الإمام أحمد بن حنبل» [من ص

201 من الجزء الأول حتى ص 33 من الجزء السـابع وكـل جـزء في 300 صـفحة من القطع الكبير]، وبالطبع فإن ذكر هـذا بالتفصـيل يتطلب كتابًـا لا مقالـة، وكـل هـذا عن شكليات الأداء وشروطه ولا شيء عن حكمة الصلاة.

وكـانت النتيجـة أن أصـبحت الصـلاة ركنـاً مقدسًـا يـؤدي ليلاً ونهـارًا ولكن ليس كشعيرة، أو كعبادة حقـاً، ولكن كطقس يقـوم على ركـوع وسـجود وتلاوة على طـرف اللسان، وليس أدل على هذا من أننا نقرأ عن صلاة ألـف ركعـة في اليـوم وعن صـلاة الصبح في الركعة الأولى بالبقرة وفي الثانيـة بـآل عمـران، فكيـف يعقـل هـذا ؟ وهـل يمكن أن يتسع اليوم بأسـره لمثـل هـذه الصـلوات حـتى إذا كـانت حركـات ميكانيكيـة سريعة.

إن الجريمة الكبرى للطقوسية هي قصرها الإسـلام على العبـادة وإفسـاد العبـادة بالطقوسية، كما رأينا في إفسادها الصلاة، وأنها أغفلت عالم الشريعة بأسره، وحرمت بهذا الإسلام من أن يقوم بدوره الإصلاحي ــ أو حتى الثوري ــ بالنسبة للمجتمــع، وهي بالإضافة إلى عوامل أخرى ــ المسئولة عن الفكرة الشائعة ــ إن الإسلام دين الآخـرة، وأن عنايتـه بالـدنيا ثانويـة ، وأن المسـلمين لا يفكـرون في شـيء إلا مسـتقبلهم بعـد الموت، في حين أن الحقيقة عكس ذلك فالعبـادة في الإسـلام لا تمثـل سـوى فروضًـا معدودة، أما الدنيا فإنه ينتظمها بفضل الشريعة، وما من إفساد للإسلام مثـل هـذا لأنـه جعل منه ديناً لا يستهدف سوى عبادة الله بالصلوات والـدعوات والصـيام والقيـام، في حين أن الإسلام منهج حياة.. فتأخر المجتمع الإسلامي لأن ضميره يرتبط بالإسلام وقـد اسـتبعدوا من الإسـلام كـل مـا تقـوم عليـه الشـريعة من قيم مثـل العدالـة والحريـة والمساواة والمعرفة، وهي القيم الثورية في الشريعة والتي أوجـدت مجتمـع الرسـول ومجتمع الراشدين، وتطلب الأمر أكثر من ألف عام قبل أن يظهر حسن البنا الذي كان إسهامه الحقيقي في اليقظة الإسلامية هي أنه رفع شهار «الإسلام منهج حياة»، فأعاد إلى الإسلام كل ما تقضي به الشريعة من أحكام في الحياة الدنيا، ووضعه في صــدارة المجتمع، بعد أن كان محصورًا في الزوايا والمساجد وتكايا الصوفية.